الجمهورية العربية السورية
رئاسة مجلس الوزراء
هيئة التخطيط والتعاون الدولي

البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب

"الخطة الاستراتيجية سورية 2030"

أيار 2020

الفهرس

مدخل: الاعتبارات الأساسية وأهمية المشروع..... 9

ملخص تنفيذي..... 15
الحالة التنموية في سنوات ما قبل الحرب وأثنائها..... 17
أسس وضع الرؤى الوطنية والأهداف..... 23
الرؤية المستقبلية سورية 2030..... 24
السياسات الإرشادية..... 27
التمويل وأسس تخصيص الموارد..... 30
الإطار التنفيذي البرامجي..... 30
التنفيذ والرصد والتقييم..... 32

أولاً– مقدمة: المرتكزات والمنهجية..... 33
توطئة..... 35
منطلقات وأهداف البرنامج..... 36
مراحل البرنامج..... 37
محاور ومكونات البرنامج..... 38
سير العمل لوضع البرنامج..... 42

ثانياً– ملخص نتائج تحليل الحالة التنموية لسورية 2000–2018..... 47
ألف. التنمية الاقتصادية..... 47
باء. التنمية الاجتماعية والإنسانية..... 62
جيم. التنمية المتوازنة..... 74
دال. التعاون الدولي..... 75

ثالثاً– أسس وضع الرؤى الوطنية والأهداف..... 79
مقدمة..... 79
أهمية وجود الرؤية..... 81
منطلقات الرؤية..... 82
نهج بناء الرؤية ومقوّماتها..... 83

رابعاً– الرؤية المستقبلية "سورية 2030"..... 93
ألف. محور الحوار الوطني والتعددية السياسية..... 95
باء. محور الإصلاح الإداري وتعزيز النزاهة..... 96
جيم. محور النمو والتنمية..... 98
دال. محور تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات..... 120
هاء. محور التنمية الاجتماعية والإنسانية..... 125

خامساً– السياسات الإرشادية..... 133
ألف. محور الحوار الوطني والتعددية السياسية..... 135
باء. محور الإصلاح الإداري وتعزيز النزاهة..... 135
جيم. محور النمو والتنمية..... 136
دال. محور تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات..... 150
هاء. محور التنمية الاجتماعية والإنسانية..... 155

سادساً– التمويل وأسس تخصيص الموارد..... 161

سابعاً– الإطار التنفيذي البرامجي..... 167

ثامناً– خاتمة: التنفيذ، والرصد والتقييم..... 221

مضمون هذا التقرير هو نتاج فرق العمل التي شاركت في وضع البرنامج، وضمت ممثّلين عن جميع الوزارات، إضافة إلى عدد من الخبراء. وجرى توجيه وتنسيق ومكاملة العمل في هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

مدخل:
الاعتبارات الأساسية وأهمية المشروع

مدخل: الاعتبارات الأساسية وأهمية المشروع

في الأشهر الأولى من عام 2011، كانت الحكومة في سورية في طريقها إلى وضع اللمسات الأخيرة على خطتها الخمسية الحادية عشرة، ولكن ظروف الحرب وما نتج عنها حالت دون استكمال ذلك المشروع. وفي السنوات التالية لذلك العام، فرضت المتغيرات المتسارعة أسلوب عمل يبتعد قليلاً أو كثيراً عن آليات العمل التنموية التي تستند إلى أطر تخطيطية بعيدة ومتوسطة المدى؛ مع الاضطرار إلى إعداد وتنفيذ المشاريع بصورة جزئية ومنفصلة، ينقصها التنسيق، وتؤدي إلى تشتيت الجهود والموارد.

وانطلاقاً من أهمية استمرار اضطلاع الحكومة السورية بمسؤولياتها المؤسساتية، فقد شرعت، عندما أصبحت الظروف مناسبة، بالتحضير لإعداد برنامجها الوطني التنموي وإنضاجه، على قاعدة الواقعية وضمان الاستغلال الأمثل لجميع الجهود والموارد، مع وعيها وإيمانها بأن العملية التنموية ليست في العودة إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الحرب، بل هي تتعداه لتكون سيرورة تتيح الوصول إلى مستقبل أفضل.

وقد جرى إعداد "**البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب**" وفق منهج سمح بأوسع مشاركة ممكنة، وعلى عدة مراحل تضمنت مستويات عمل متكاملة: بدأت بتحليل وافٍ للحالة التنموية في سنوات ما قبل الحرب وخلالها؛ وأعقبها رسم الرؤية الكلية لسورية المستقبل ورؤى القطاعات المختلفة، والغايات والأهداف المشتقة منها، والسياسات والتدخلات اللازمة لتحقيقها؛ ثمّ وضع مجموعة البرامج والمشاريع التي تنسجم مع تلك الأهداف والتدخلات وتحقق الرؤية.

لقد انطلقت المقاربة المنهجية لإعداد البرنامج مباشرة من مراجعة وتنسيق الرؤى المختلفة، وتعظيم الاستفادة من جميع الجهود التي بدأتها الحكومات السورية المتعاقبة، والاستفادة منها وإغنائها وتوظيفها في سياق إعداد البرنامج؛ ولحظت الانتقال من الحدود "الماكروية" الكلية إلى الآليات الجزئية المتناسقة التي تضمن وحدة البرنامج وواقعيته وقابليته للتطبيق.

وانطلقت هذه المقاربة أيضاً من واقع أن الدولة السورية، التي تفخر بالصمود الكبير الذي سمح باستمرار مؤسساتها، وكان شاهداً على متانتها وقدرتها على امتصاص الصدمة، عليها أن تواجه اليوم بنجاح تحديات إعادة إنتاج التنمية، التي كانت قد شهدت خطوات متقدمة قبيل الحرب، وصولاً إلى واقع جديد يحفظ لسورية مكانتها الجيو–استراتيجية، ويبني إنسانها وعمرانها، ويحافظ على تاريخها، ويجعل من الدروس المستقاة من الماضي فوائد لبناء المستقبل.

وبهدف رسم صورة متكاملة، أُجريت مراجعة لأدبيات إعادة الإعمار التي شهدتها بعض الدول التي عرفت حالات من الدمار تحاكي قليلاً أو كثيراً الحالة السورية، بحيث يجري الاستئناس بها والاستفادة من النواحي الإيجابية فيها، وتفادي نقاط القصور والضعف؛ مع الأخذ في الحسبان إن الرجوع إلى قصص النجاح تلك والاسترشاد بها لا يعني تطبيقها كما هي على الحالة السورية، فشتان بين إعادة إعمار في دولة مدعومة وممولة من المنظومة الدولية، وإعادة إعمار في دولة أخرى تقف فيها المنظومة الدولية ذاتها عدواً وطرفاً في الصراع يعرقل انطلاقتها، بل ويسهم في دعم الدمار فيها.

لقد اعتمد البرنامج في مقاربته التنموية المفهوم الموسع لإعادة الإعمار، بحيث يشير إلى القدرة المستمرة للحكومة على التخطيط الشامل الطويل الأمد، والقادر على إدخال عملية إعادة الإعمار ضمن الرؤية الحكومية

الشاملة للتنمية المستدامة، التي تأخذ في الحسبان، لا مصالح الجيل الحالي الذي عانى من الحرب فحسب، بل مصالح الأجيال السورية المقبلة أيضاً، ولا تقتصر على التفكير في البناء المادي فحسب، بل تتجاوزه إلى التفكير في بناء الإنسان، وبناء المؤسسات اللازمة لاستدامة التنمية.

وقد ركزت وثيقة البرنامج على أنّ البنية المؤسساتية القائمة لدى الحكومة السورية تخولها إدارة الملف التنموي بكل مسؤولية، إلا أنّ ذلك لا يعني عدم إدراك نقاط ضعف تلك المؤسسات؛ وهذا بالطبع ليس وليد الحرب وحدها، بل هو نتيجة لتراكم الخلل الذي طال الفكر المؤسساتي عند رسم وتطبيق السياسات المختلفة. لذلك أوردت الوثيقة أهمية الاستفادة من الظروف الراهنة لتحويل التحديات إلى فرص، مع استهدافها الوصول إلى "جيل جديد" من القيم المؤسساتية والفكر المؤسساتي يكون خطوة حقيقية من خطى التطوير المؤسساتي الذي تأخذه الحكومة على عاتقها.

وتحدد وثيقة البرنامج على نحو واضح توزيع الأدوار والمسؤوليات على جميع الشركاء في المراحل المقبلة. والمعيار الأنسب لهذا التوزيع هو بالعودة إلى الأدوار الطبيعية والاعتيادية للمؤسسات السورية، وإلى المهام التي تتولى تنفيذها، استناداً إلى الذاكرة المؤسساتية التي تراكمت في الماضي، والتي تعزز من قدرة هذه المؤسسات على المساهمة الفعالة في إعادة إنتاج التنمية.

ويمثّل البرنامج مقاربة تنموية ذات أبعاد شاملة من الناحيتين النظرية والتطبيقية؛ إي إنه لا يلجأ إلى المقاربات القطاعية المجزأة، وبخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع الأهداف العامة والمحددة، وذلك نظراً للترابط الوثيق بين الأبعاد المختلفة للتنمية، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتعتمد هذه المقاربة على (1) مشاركة الجميع في زيادة الإنتاج والإنتاجية، سواء أكانت هذه المشاركة في آليات صنع القرار المتعلق بالإنتاج والتبادل والاستهلاك، أم في عمليات الإنتاج والتبادل والاستهلاك، و(2) مشاركة الجميع في عوائد هذه العمليات على نحو منصف.

ولا يغفل البرنامج مسألة التقدير الصحيح للتكاليف وللموارد المادية والبشرية اللازمة والمتاحة، وتنميتها خلال مراحله المختلفة؛ ويؤكد على الدور الفعال للمؤسسات المعنية في تخصيص الموارد، واستخدامها بكفاءة، وعلى تطوير القوانين والتشريعات التي تساعد على تنفيذ البرامج والمشاريع والأعمال.

ولما كانت العملية التخطيطية الناجحة تتصف بأنها ذات طابع ديناميكي متجدد، فإن إعداد هذا البرنامج هو خطوة أولى ستعقبها عمليات التنفيذ والمتابعة والرصد والتقييم، والتعديل إن اقتضى الأمر، لمواكبة المستجدات الحاصلة.

إن وثيقة البرنامج، بمكوناتها المختلفة تعدّ إطاراً شاملاً للعمل، يقبل القياس والتقييم، ويتمتع بالمرونة اللازمة للتعديل وفق تطور العمل، ووفق تغيرات المشهد العام. بيد أنّ ذلك لا يعني بحال من الأحوال التخلي أو التأجيل في المستحقات الرئيسية التي يعبر عنها البرنامج في إطاره العام والتفصيلي؛ إذ لا ينبغي –بعد اعتماد البرنامج– اتخاذ قرارات ذات أثر قصير المدى تتعارض مع تحقيق الغايات الموضوعة، بذريعة أنّ هذه الأهداف يتطلب تنفيذها سنوات عديدة. فالبرنامج يمثل، في كل وقت، خطة الدولة الموحدة التي تضم، وعلى نحو متسق، مكونات المشروع التنموي السوري المتجدد الذي يستهدف المسار التنموي الصحيح، في حدود الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة، مستشرفاً آفاق المستقبل القريب، بما يفضي إلى وضع المجتمع السوري والدولة السورية على المسار التنموي المنشود.

ولذلك، فإن المتطلبات الرئيسية لنجاح البرنامج في تحقيق أهدافه تتمثل في: (1) اعتماد البرنامج كخطة موحدة للدولة السورية، قابلة للتعديل حسب تقدّم التنفيذ؛ و(2) اعتماد البرنامج كـ "لغة" مشتركة للحكومة في وضع سياساتها وخططها الاستثمارية، وكـ "إطار مرجعي" عند إجراء الدراسات التفصيلية في مختلف القطاعات؛ و(3) تنفيذ مكونات الخطط المنبثقة عن البرنامج وفق المسارات المحدّدة، التي تضمّنها الإطار البرامجي العام والتفصيلي، مع الأخذ في الحسبان، عند إجراء التعديلات الضرورية، ضرورة المحافظة على تناسق مكونات البرنامج برؤاه وأهدافه وسياساته وتدخلاته، على النحو الذي يفضي إلى تحقيق أهدافه وفق مبدأي الكفاءة والفعالية.

إن وثيقة البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب تشكّل ردّ الدولة السورية على جميع المحاولات التي هدفت إلى نقل رسم مستقبل سورية إلى غير المكان والأشخاص المنوط بهم طبيعياً إنجاز هذا العمل. ومن ثمّ فهذا البرنامج هو رسالة الدولة السورية إلى الخارج بأنّ المجتمع السوري، الذي حقق الانتصار، له كامل الحق في رسم مستقبله وصياغته.

ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

يعدّ البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب بمنزلة **الخطة الاستراتيجية التنموية لسورية** حتى أفق عام 2030 وما بعد، وهي تظهر توجهات الحكومة السورية وخططها الواعية والهادفة إلى رسم المشهد السوري في المرحلة المقبلة.

ويهدف البرنامج إلى مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية مع الخروج من الحرب، وإلى إدخال وإدماج التحولات الهيكلية المطلوبة في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية، بغية ضمان الاستدامة، والتيقن من قدرة الأجيال القادمة على تحقيق مصالحها التنموية. فالبرنامج هو إذن تصور جامع لاستعادة فعاليات المجتمع، وتحقيق الاستقرار (تلبية الحاجات الملحة والمحلية)، وإرساء أسس الاستدامة التنموية، وتحقيق الرؤية الموضوعة حتى 2030، بمحدداتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأبعادها القطاعية (الترابطات التنموية) والجغرافية (الاندماج والتنمية الإقليمية) والزمنية (الانتقال من التعافي إلى الاستدامة).

وترتكز **المبادئ العامة للبرنامج** في التأكيد على الملكية الوطنية لمستقبل سورية الموحّدة، وتعزيز قدرة وكفاءة مؤسسات الدولة، وتوجيه مواردها وإمكاناتها على النحو الذي يحقق مصالحها الوطنية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي والهوية الوطنية وثقافة الانتماء، وضمان سيادة القانون، وتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي بجميع مكوناته، والتحوّل من الجمود التنموي الذي فرضته الحرب إلى إطلاق تدريجي لطاقات المجتمع والاقتصاد، وصولاً إلى النهوض بجميع مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قطاعياً وجغرافياً، ومعالجة الاختلالات التنموية، والاندماج الفاعل والواعي بالعالم، مع مراعاة المصالح العليا والقومية والوطنية لسورية.

ويمر تنفيذ البرنامج **بأربع مراحل رئيسية، هي: مرحلة الإغاثة** التي تجري فيها الاستجابة للاحتياجات الأساسية من خلال تعزيز العملية الإنتاجية، وتأهيل البنى التحتية، وتقدير الخسائر والأضرار، وجمع المعلومات لوضع وتعديل السياسات والخطط؛ و**مرحلة التعافي** التي تهدف إلى استعادة التوازن، حيث يجري استخدام وسائل التمويل الخارجية والداخلية المتوفرة (التسهيل الكمي أو التمويل بالعجز)، ويجري فيها تدريجياً العمل على ترميم سلاسل الإنتاج، بدءاً بالأقل تكلفة والأكثر إلحاحاً، باتجاه الأعلى تكلفة والأقل إلحاحاً، مع التركيز على البنى التحتية (الطاقة، والنقل، والمياه على وجه التحديد) اللازمة لإعادة إحياء العملية الإنتاجية في سياقها الأوسع؛ و**مرحلة الانتعاش** الهادفة إلى البدء بإعادة رسم ملامح الاقتصاد السوري المتكامل، والتي تتسارع فيها عملية تشكّل سلسلة توليد القيمة المضافة؛ وأخيراً **مرحلة الاستدامة التنموية** التي تشهد إنجاز تشكّل هوية الاقتصاد السوري الحديث، ويجري فيها وضع السياسات والآليات التي تضمن استدامة التنمية بأبعادها المختلفة (قطاعياً وجغرافياً وبشرياً)، وتركز على ربط الأبعاد المختلفة السياسية والاقتصادية والمؤسساتية والاجتماعية. هذا، مع الإشارة إلى وجود تداخل بين هذه المراحل وفق ما تفرضه الظروف.

ويتكوّن البرنامج **من خمسة محاور** مترابطة هي:

1. **محور البناء المؤسسي وتعزيز النزاهة**، الذي يتناول القضايا المتعلقة بحماية عملية الانتقال إلى سورية في ما بعد الأزمة من ظاهرة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية، وإصلاح النظام القضائي والأجهزة الرقابية، وبناء المؤسسات القوية والفعالة، والتنمية الإدارية، وإصلاح القطاع العام الاقتصادي.
2. **محور تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات**، الذي يتناول القضايا المتعلقة بقطاعات المياه والصرف

الصحي، والنفايات الصلبة، والسكن والبناء والتشييد، والكهرباء، والنقل والمواصلات، والاتصالات، وغيرها، حيث تم إجراء تقييم سريع للحالة الراهنة لهذه القطاعات تضمن الاختناقات والحالات الطارئة، والحالات التي يمكن تأجيلها مرحلياً، وتحديد الأهداف والمشاريع والإجراءات والتدخلات اللازمة للمعالجة، مع الجدول الزمني للتنفيذ.

3. **محور النمو والتنمية**، الذي يتناول قضايا استعادة الانتعاش الاقتصادي بهدف معالجة الآثار الاقتصادية للأزمة في سورية، ثم إعادة وضع الاقتصاد السوري على مسار التنمية وصولاً إلى استدامة تساعد في القضاء على الفقر والبطالة واللامساواة، ضمن إطار تشاركي واسع يضم جميع قطاعات وفئات المجتمع، مع الاستفادة من مشاريع التعاون الدولي لسد الفجوات التي أفرزتها الحرب.

4. **محور التنمية الاجتماعية والإنسانية**، الذي يتناول القضايا التي تندرج في ثلاثة مداخل أساسية، هي: **المدخل الثقافي والتعليمي**، الذي يركز على قضايا التوعية والتثقيف والهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي، وإعادة النظر في هيكلية التعليم بمختلف مراحله، ومناهجه ومحتوياته، وزيادة ربط التعليم بسوق العمل، وبناء الأسرة السورية، والخطاب الديني والثقافي المستنير في مواجهة الخطابات التكفيرية أو الطائفية أو الانفصالية؛ **ومدخل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي**، الذي يتناول قضايا إدماج أكثر الفئات تأثراً بسبب الأزمة السورية في دورة النشاطين الاقتصادي والاجتماعي، وإدماج العائدين إلى حضن الوطن في إطار المصالحات الوطنية، والقضايا المتعلّقة بعودة النازحين داخلياً واللاجئين، وتوفير مقومات هذه العودة ضمن رؤية تنموية جديدة لأدوار المناطق والمحافظات؛ **ومدخل الحماية الاجتماعية**، الذي يركز على ثلاثة مكوّنات أساسية هي مكوّن سوق العمل (التشغيل والبطالة والعمل اللائق)، ومكوّن الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي)، ومكوّن شبكات الأمان الاجتماعي (الدعم والاحتياجات الإنسانية).

5. **محور الحوار الوطني والتعددية السياسية**، الذي يتناول قضايا المصالحات الوطنية ودورها في بناء سورية، وتعزيز الأمن والأمان، وإيجاد البيئة المناسبة لاستدامة ونجاح الحوار الوطني، كما يتضمّن تعزيز التماسك الاجتماعي، والانتماء والهوية الوطنية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي المنسجم مع القيم الوطنية؛ وهو بذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمحور التنمية الاجتماعية والإنسانية. ويضع هذا المحور التدابير المفضية إلى تدعيم مسار العملية الديمقراطية في سورية، وتعزيز التعددية السياسية.

وقد سار وضع البرنامج وفق **خطوات** متتالية بُنيت فيه كل خطوة على مخرجات الخطوة السابقة، حيث بدأ العمل في **تحليل وتقييم الحالة التنموية على المستويات الكلية والقطاعية والجغرافية**، وتضمن ذلك وصفاً وتحليلاً للمؤشرات وتطورها خلال المرحلة 2005–2010 (قبل الحرب)، وتحليلاً لأوجه الضرر (المادي والتنموي) التي أصابت هذه المؤشرات خلال سنوات الحرب 2011–2018؛ ثمّ جرى إعداد **الرؤية الوطنية والأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى**، التي تضمنت رسم المشاهد المستقبلية المرغوبة للاقتصاد والمجتمع السوري بقطاعاته المختلفة، وصياغة مسارات التنمية التي تؤدي إلى تحقيق هذه الرؤية، ومنها الركائز والمنطلقات الأساسية والتحديات التي من الممكن أن تواجه جهود تحقيقها، والفرص المتاحة التي يمكن الاستفادة منها في العملية التنموية؛ وجرى بعد ذلك صياغة **السياسات الإرشادية** guiding policies التي تهدف إلى توجيه ربط الأهداف الموضوعة بالبرامج التنفيذية اللازمة للوصول إلى تلك الأهداف، وفق مراحل المشروع المختلفة. وفي الخطوة التالية، جرى **وضع البرامج والمشاريع** التي اعتمدت الأهداف المحدّدة وفقاً لمداها الزمني، على نحو ينسجم مع الأهداف العامة للبرنامج؛ وهي موجهة نحو تحقيق الأهداف وفق تسلسل منطقي (الآنية لمعالجة الاختناقات والحالات الطارئة

على المدى القصير، والحالات التي يمكن تأجيلها مرحلياً على المدى الطويل والتي ترتبط بتحقيق الرؤية والأهداف البعيدة المدى)، إضافة إلى الإجراءات الأخرى المرافقة؛ ثم جرت بلورة ذلك في **الإطار التنفيذي، ببرامجه الإطارية وببرامجه الرئيسية المنبثقة عن البرامج الإطارية**، والذي يتضمن توصيف البرامج، والجهات المعنية بتنفيذها. وجرى أيضاً وضع تصور لمتطلبات **التمويل اللازم للبرنامج** حتى أفق عام 2030.

الحالة التنموية في سنوات ما قبل الحرب وأثنائها

أ– التنمية الاقتصادية

على صعيد **الاقتصاد الكلي** حققت سورية قبل الحرب معدلات نمو مقبولة، وحصل تحسن بسيط في التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني، وتحسن ملحوظ في نسبة مساهمة العوامل النوعية (مجمل إنتاجية العوامل)، كما تحسن مستوى الاستثمار الخاص مع بقاءه متركزاً في المحافظات الرئيسية وفي قطاعات (المال والتأمين والعقارات)، كما كان الاستثمار الأجنبي محدوداً ومتركزاً في قطاع النفط والغاز، مقابل تراجع الاستثمار العام وتركزه في قطاع الخدمات الاجتماعية وقطاع المرافق العامة، مع غياب التوزيع العادل للاستثمار العام بين المحافظات السورية. أما على المستوى المالي والنقدي فقد حدث تغير في التركيب الهيكلي للإيرادات العامة للدولة حيث زادت الإيرادات الضريبية غير النفطية وتحسنت فوائض شركات القطاع العام على حساب الإيرادات النفطية، إلا أن هذه الإيرادات الضريبية كانت متواضعة ولا تتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي وخصوصاً من القطاع الخاص، وتراجع الدين العام، وازداد الدعم ازدياداً كبيراً، وأصبح عبئاً كبيراً على الموازنة العامة. وتحقق الاستقرار في سعر الصرف، ومعدلات التضخم عند نسب مقبولة. وثبات في معدلات الفائدة الاسمية، كما توجهت معظم التسليفات المصرفية الموجهة للقطاع الخاص إلى قطاع التجارة والعقارات. أما على مستوى التجارة الخارجية شهدت عدم استقرار الحساب الجاري نتيجة زيادة قيم المستوردات، وتركزت الصادرات في عدد محدود من السلع والأسواق وبقيم مضافة ضعيفة. أما فيما يخص التشغيل وسوق العمل، فبقيت معدلات البطالة مرتفعة، وكان المشغل الأكبر للعمالة قطاع الخدمات، وكانت النسبة الكبرى من المشتغلين ممن حصلوا على الشهادة الابتدائية مقابل تحسن طفيف على نسبة حملة الشهادات الجامعية نتيجة دخول أنشطة اقتصادية كالمصارف والتأمين والاتصالات.

ولكن نتيجة الحرب تعرض الاقتصاد الوطني لانتكاسات كبيرة تمثلت في تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي وخصوصاً الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض معدل النمو انخفاضاً حاداً، وازدادت نسبة مساهمة القطاع العام في الناتج مقابل انخفاض بسيط في نسبة مساهمة القطاع الخاص، مع حدوث تغيرات جوهرية على التركيب الهيكلي للناتج حيث تراجعت مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة لصالح الخدمات الحكومية وقطاع النقل والمواصلات والتخزين. وتراجع الاستثمار العام والخاص تراجعاً كبيراً، وخروج الاستثمارات الأجنبية على نحو شبه تام، كما تراجعت المؤشرات المتعلقة بالإنتاجية. أما على المستوى المالي والنقدي، فقد شهدت الموازنة العامة للدولة عجزاً كبيراً نتيجة انخفاض الإيرادات وانخفاض فوائض شركات القطاع العام الاقتصادي، مقابل زيادة النفقات الجارية (زيادة فاتورة الدعم والرواتب)، مقابل تراجع الإنفاق الاستثماري مع توجهه بالدرجة الأولى نحو الخدمات الحكومية والكهرباء والماء، وازدادت المديونية العامة وخصوصاً الداخلي (الاستدانة من المصرف المركزي)، وهو ما أدى إلى نمو العرض النقدي على نحو لا يتناسب مع نمو الناتج (أو التراجع تحديداً).

في المقابل شهد سعر الصرف انخفاضاً حاداً، وانخفاض حصيلة الصادرات السلعية والخدمية وخصوصاً (النفطية والسياحية) مقابل ازدياد فاتورة المشتقات النفطية المستوردة والسلع الأساسية، وازدياد حركة المضاربة وتهريب العملة خارج البلد، ترافق ذلك مع غياب سياسة نقدية واضحة تستهدف استقرار سعر الصرف واستنزفت الاحتياطيات الأجنبية، ولم يجرِ توجيه التسهيلات المصرفية رغم ارتفاع حجم الودائع نحو القطاعات الإنتاجية بدلاً من توجهها نحو قطاعي التجارة والعقارات. وسجلت معدلات التضخم مستويات قياسية خلال الفترة (تضخماً جامحاً)، وهو ما انعكس سلباً على مستوى معيشة المواطنين.

أما على مستوى التجارة الخارجية تفاقم عجز الحساب الجاري، نتيجة ازدياد عجز الميزان التجاري نتيجة انخفاض الصادرات وانحسارها في عدد محدود من السلع والبلدان، مقابل انخفاض المستوردات بسبب اتباع سياسة الترشيد، وتفاقم عجز حساب الخدمات. وتحول حساب الدخل إلى عامل إيجابي كونه يرتبط بشركات عقود الخدمة التي خرجت نتيجة العقوبات أحادية الجانب، وازداد فائض حساب التحويلات الجارية بسبب زيادة تحويلات العاملين السوريين في الخارج، وزيادة المنح والمساعدات المقدمة لسورية من الخارج والتي حصلت عليها المنظمات الأهلية المحلية.

أما فيما يتعلّق بالتشغيل، فقد لوحظت زيادة معدلات البطالة زيادة كبيرة، وكان المشغل الأكبر قطاع الخدمات ثم التجارة والسياحة والصناعة والبناء والتشييد، وكانت النسبة الكبرى من المشتغلين ممن حصلوا على الشهادة الابتدائية وما دون، والمحافظات الأعلى تشغيلاً كانت الأعلى في معدلات البطالة (حلب وريف دمشق).

أما على صعيد **القطاعات الاقتصادية** فقد تميز نمو الناتج للصناعة التحويلية بعدم الاستقرار والتذبذب الشديد. حيث كانت مساهمتها منخفضة، بل سالبة في بعض السنوات، وتركزت الصناعة السورية في المحافظات الرئيسية الكبرى، ولم تستطع المناطق غير التقليدية تاريخياً من استقطاب الاستثمارات، وأرخت تداعيات الحرب بمنعكساتها الثقيلة على الصناعة التحويلية، فتفاقمت مشاكله، حيث تراجع النشاط الاقتصادي الصناعي في القطاع الخاص. وترافق ذلك مع استمرار جزء من مؤسسات القطاع العام بالعمل، ما أثرت هذه المشاكل سلباً على مؤشرات التشغيل في قطاع الصناعة التحويلية، إضافة إلى عدم تحسن الخصائص النوعية للعاملين في هذا القطاع، وبروز ظاهرة تسرب العمالة الماهرة والكفاءات. وكانت الصناعات الغذائية الأكثر تأثراً فيما يتعلق بالقيمة المضافة المحققة فيها، في حين كانت أقلها تأثراً صناعة منتجات الملابس والأحذية والجلود.

على صعيد **الزراعة** لم يجرِ تحقيق الاستقرار في معدلات النمو، وتفاقمت المشاكل المتجذرة فيه، وازداد إنفاق الأسر على الغذاء، وانخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج النباتي مقابل الحفاظ على نسبة الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الحيواني، وبقي حجم الاستثمار الخاص في قطاع الزراعة متواضعاً، وشهد تراجعاً حاداً خلال سنوات الحرب، وسجل الاستثمار العام معدلات نمو مقبولة، وتركز في مشاريع لتحسين أداء الإنتاج النباتي. وفاقمت الحرب مشكلة إدارة استخدام الموارد المائية والأرضية، وازدادت التعديات على أراضي أملاك الدولة والأراضي الحراجية والبادية، وتراجعت المساحة المتروكة (سبات) والمساحة المزروعة بوجه عام.

على صعيد **السياحة** أدت تداعيات الحرب إلى تدهور مؤشرات هذا القطاع، وكان لها أثر سلبي على مساهمته في دفع عجلة الاقتصاد الوطني، وتفاقمت نقاط ضعفه المتمثلة بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات والخدمات السياحية، وفي الانتشار الكبير والعشوائي للشقق المفروشة غير المصنفة، وضعف الطلب على السياحة الداخلية، وضعف الإدارة والخطط والقوانين والتشريعات، وتعدد الجهات الرقابية وضعف الخدمات التي تلبي رغبات السائحين، إضافة إلى عدم توفر الخدمات الأساسية في المواقع السياحية، وانخفاض مستوى أداء المؤسسات السياحية، وانخفاض

مستوى التسويق والترويج، وترافق ذلك أيضاً مع تلوث مياه الشاطئ والأنهار والبحيرات، والعبث والتعدي على المواقع الأثرية، وقطع أشجار الغابات والمحميات الطبيعية، والتعدي على أراضي أملاك الوزارة.

أما على صعيد **الطاقة** لم تتمكن سورية من الوصول إلى مرحلة الإشباع الطاقي والكفاءة المثلى لاستخدام مصادر الطاقة، رغم الجهود المبذولة لزيادة الإنتاج من النفط والغاز، كما أدت الحرب إلى نتائج سلبية على عمليات الإنتاج والنقل، إلا أنّ ذلك لم يمنع من التعويض الجزئي عن التناقص الحاد في إمداد المصافي من إنتاج النفط الخام عبر استيراده وتكريره، وتفاقمت مشكلة الحصول على قطع غيار الآليات والمعدات من الخارج، وصعوبة وجود نواقل للمشتقات النفطية. وترافق ذلك مع زيادة التشابكات المالية بين شركات القطاع العام نتيجة ارتفاع المديونية والدائنية، وهجرة بعض الكوادر ذات الخبرة الفنية.

أما على صعيد **الكهرباء** فإنّ ظروف الحرب أدت إلى انخفاض الإنتاج من الكهرباء، مترافقاً مع انخفاض الطلب، وأدى وسطياً إلى تطبيق سياسة التقنين، وعانى القطاع من صعوبات عديدة تمثل أحدها في الدعم المباشر، وضرورة توفير السيولة المالية الكافية لتطوير المنظومة الكهربائية بمكوناتها ودفع تكاليف تشغيلها، وترافق ذلك مع ارتفاع الفاقد الفني والتجاري والاستجرار غير المشروع، وكذلك عدم تنوع مصادر الطاقة، ومحدودية الاعتماد على الطاقات المتجددة، وعدم تطبيق إجراءات الترشيد ورفع كفاءة الطاقة، وغياب الأنظمة المحاسبية التي تظهر التكاليف الحقيقية. عدا عن الأضرار المادية والمالية الكبيرة التي لحقت به.

استطاع قطاع **الاتصالات والمعلوماتية** مواجهة التحديات الرئيسية الثلاثة المتمثلة في آثار الحرب والتحدي التكنولوجي والتحدي المؤسساتي. إلا أنه عانى من عدة مشاكل تمثلت في الأضرار الكبيرة التي تعرض لها، وصعوبة الحصول على التجهيزات والبرمجيات، وتدني الإيراد الناجم عن انخفاض الحركة بسبب الانقطاع في خدمات الاتصالات، أو عدم التحصيل، وخاصة في المناطق المتوترة، وعدم تلائم عرض الحزمة المتوفر مع نمو التطبيقات المعلوماتية، وارتفاع كلفة الاشتراك بالإنترنت، وارتفاع كلفة الاتصالات الخلوية، وضعف إجراءات الحوكمة المعلوماتية في الإدارات الحكومية، وعدم ملائمة أنظمة العقود مع الطبيعة الفنية والتكنولوجية لمشاريع الاتصالات والمعلوماتية، والتأخر بتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية ومشاريع المعلوماتية، ونقص الخبرات التخصصية، وأخيرا في آلية رصد الاعتمادات التي تعتمد الأسلوب المركزي ودون مرونة كافية للتغيير.

أما في **قطاع النقل** فإن ظروف الحرب أثرت تأثيراً ملحوظاً على هذا القطاع وتراجعت جميع مؤشراته، وتعرضه إلى دمار واسع في البنية التحتية، إضافة إلى تدهور الكثير من شركات النقل، واعتمد النقل في سورية خلال الحرب على محور رئيسي وحيد (شمال–جنوب). إضافة إلى قدم البنية التقنية لأسطول النقل، وغياب البنى التحتية لوسائل النقل النظيفة؛ وارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة، وضعف استخدام التقنيات الذكية والتكنولوجيا الحديثة، واستمرت مشكلة ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة التي تتداخل إجراءاتها مع عملية نقل وتخليص البضائع (الزراعة، البيطرة، الجمارك، ...)، وترهل الكوادر البشرية وتسرب الكفاءات.

أما **قطاع الإسكان** فقد عانى قطاع السكن من أضرار كبيرة وانخفاض مستوى تنفيذ المشاريع، ولم يأخذ القطاع العام دوره المأمول في هذا المجال، ولم يجر تفعيل دور القطاع الخاص تفعيلاً منظماً، وهو ما ينسحب على القطاع التعاوني السكني الذي بقي دوره محدوداً، ولم يأخذ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان الشكل الأمثل، وترافق ذلك مع انخفاض الإنفاق الاستثماري العام والخاص، وضعف مستوى الإقراض العقاري وارتفاع فوائد التمويل، وتأخر وتباطؤ العمل في العديد من المشاريع وتوقفه في بعضها، كما استمرت مشكلة توفّر الأراضي اللازمة،

والتأخر في إنجاز التخطيط الإقليمي، وتأخر صدور المخططات التنظيمية، وطول فترة إجراءات الاستملاك ونقل الملكية. وتفاقمت مشاكل قطاع السكن في سنوات الحرب بسبب حجم الأضرار الكبيرة التي طالت البنى التحتية لهذا القطاع، وعدم استقرار أسعار مواد البناء، وتضخم كلف المساكن وأسعار وبدلات استثمارها، وضعف تقنيات التنفيذ لدى قطاع المقاولات، وانخفاض مستوى التنفيذ، واستمرار المساهمة الفردية وغير الفاعلة للقطاع الخاص، إضافة إلى عدم وجود قاعدة بيانات إسكانية شاملة ومنتظمة تعطي صورة دقيقة لحركة البناء والإكساء.

ب- التنمية الاجتماعية والإنسانية

حققت جهود التنمية الإنسانية نجاحات جيدة قبل الحرب تمثلت في تحسن العمر المتوقع للسكان وتحسن في خصائصهم النوعية الصحية والتعليمية والخدمية، إلا أن هذه النجاحات لم تخف القصور في بعض أوجه التنمية البشرية وخاصةً تلك المرتبطة بتراجع مستمر لترتيب سورية على قائمة الترتيب الدولي لقياسات التنمية البشرية.

حملت الأزمة معها شتى أنواع الضرر لمقومات التنمية البشرية المادية واللامادية من بنى تحتية وموارد بشرية، وتعدتها لتطول محاولات تشويه الهوية الوطنية وانتهاك كرامة المواطنين عن طريق شتى أشكال الظلم والتعدي، وتخريب التكوين التوعوي والثقافي والثوابت الوطنية؛ وأدى ذلك إلى حرف مسارات التنمية البشرية في سورية بعيداً عن تلك التي كانت مرسومة لتحقيق أهداف التنمية الألفية، وذهبت بكثير من الإنجازات التي تراكمت عبر عقود.

على صعيد **السكان** لم تنجح البرامج في خفض معدلات النمو السكاني، وارتفعت الخصوبتين الكلية والزواجية نتيجة ميل الأسر للإنجاب، وأرخت الحرب بظلالها على التركيبة السكانية وتحديداً في الفئة العمرية الأولى 0-4 سنوات، وبعض الفئات العمرية النشطة إنجابياً 15-49 سنة، وتفاقمت مشكلة التوزع الجغرافي المتوازن للسكان نتيجة حصول انزياحات سكانية كبيرة بين المحافظات وضمن المحافظة نفسها، والنزوح إلى الخارج، وحدث تغير في تقسيم المحافظات جذباً أو طرداً للسكان، وارتفعت الكثافة السكانية في المناطق المستقطبة للمهجرين وضغوط كبيرة على الخدمات والبنية التحتية، وصعوبة الحصول على السكن اللائق.

على صعيد **الصحة** تعرض القطاع الصحي إلى أضرار بالغة بسبب الحرب. ولم تقتصر هذه الأضرار على الخسائر التي يمكن تعويضها، كأضرار البنى التحتية الصحية ومستلزمات عمل القطاع، بل تعدتها إلى أضرار أكبر وأعمق منها الخسائر في الأرواح التي أدت وما تزال إلى رفع معدلات الوفيات، وهجرة الكفاءات الطبية بمختلف اختصاصاتها، كما انخفضت نسبة التغطية بالأدوية المصنعة محلياً نتيجة للحصار الاقتصادي الذي أثر تأثيراً كبيراً على بعض أنواع الأدوية التي لا تصنع محلياً، أو تلك التي يدخل في تصنيعها مستلزمات إنتاج مستوردة. وقد انخفض أيضاً عدد الدول التي يصدر إليها الدواء. كما اتسم الإنفاق على الصحة في سورية بتراجع الإنفاق العام وارتفاع الإنفاق الشخصي، نتيجة لتراجع عدد المنشآت الصحية للقطاع العام، وضعف إمكاناتها لمواجهة معدلات النمو السكاني المرتفع، وتطور القطاع الخاص الصحي تطوراً كبيراً من جهة المشافي والعيادات العامة والتخصصية.

على صعيد **الحماية الاجتماعية** تنامت بعض الظواهر الاجتماعية التي كانت موجودة في مستوياتها الدنيا قبل الأزمة، ولاسيما لدى أكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً، أو البيئات الاجتماعية التي هي أكثر تأثراً بالأزمة، وخصوصاً مسألة انعدام الأمن الغذائي، والعنف، والزواج المبكر، إضافة إلى ظاهرة النزوح الداخلي. وبقيت

المعالجات المتعلقة بمعالجة مسألة الدعم الحكومي جزئية وقاصرة، وظلت أعداد المشمولين بالتأمين الصحي متواضعة مقابل غياب واضح التأمين الصحي للعاملين في القطاع الخاص، وبقيت خدمات التمويل الصغير متواضعة. واتسعت دائرة الفئات الهشة، وأثرت ظروف الحرب على المؤسسات القائمة المعنية بتقديم الخدمات للفئات الهشة، حيث خرج الكثير منها من الخدمة نتيجة الاستهداف أو التخريب، أو تحويل بعضها لوظائف الإيواء المؤقت. ولم يحدث أي تغيير فيما يخص العمل اللائق وخصوصاً (التأمين الصحي والبطالة، والحد الأدنى للأجور). كما ظلت منظومة التأمينات الاجتماعية غير شاملة، وبحاجة إلى التطوير من حيث توسيع المظلة التأمينية، وبخاصة للعاملين في القطاع الخاص غير المنظم، وتنويع وتوسيع حزمة الخدمات، وتوحيد المرجعية المؤسساتية لتشكّل إطاراً جامعاً وواحداً لجميع أشكال الضمان الاجتماعي.

على صعيد **التعليم والبحث العلمي** أدت الحرب إلى انخفاض مستوى الكفاءة الداخلية الكمية والنوعية للتعليم، ومن ثمّ انخفاض مستوى الكفاءة الخارجية لمنظومة التعليم بوجه عام، أما بخصوص البحث العلمي لم يحدث تغير في عدد منشورات البحث العلمي، وتناقص عدد الباحثين، وخصوصاً في الطب والهندسة، في حين لم يُلحظ تراجع يُذكر في مجال العلوم الإنسانية. كما اتصف الإنفاق على البحث العلمي في سورية بالتواضع، ويذكر أنّ القطاع الخاص لا يقوم بأي نشاط في البحث والتطوير.

على صعيد **التكوين الثقافي** لم تأخذ الثقافة دورها المحوري في بناء بنية ثقافية ومجتمعية حاضنة للتنمية ومحفزة على نجاحها، حيث تشير مؤشرات النشر العلمي في المجلات الوطنية والدولية، وعدد الكتب المؤلفة والمترجمة، فضلاً عن الاكتشافات وبراءات الاختراع والإبداع الأدبي والفني، وصولاً إلى تطبيقات العلم والتكنولوجيا، إلى أننا مازلنا بعيدين عن تحويل المعرفة إلى ثروة. وحملت الأزمة مجموعة من السلوكيات والممارسات السلبية المتصلة بالتهريب والسرقة والاتّجار بالممنوعات وصيغ الكسب غير المشروع، وهو ما يتعارض مع قيم العمل والإنتاج وإتقان الأشغال والإبداع الفردي والجمعي.

على صعيد **البيئة** واجهت البيئة، تحديات عديدة تمثلت في توفير شروط حياة سليمة بيئياً للجميع، والحد من استنزاف وتلوث الموارد الطبيعية، والتنسيق الحقيقي مع قطاعات الدولة ذات العلاقة، ورفع مستوى الوعي البيئي العام، وتطوير قدرات الكوادر العاملة في مجال البيئة. كما أن تكاليف التدهور البيئي في ازدياد وان هناك استنزاف جائر للموارد الطبيعية.

على صعيد **مياه الشرب والصرف الصحي** بقيت نسبة السكان المستفيدين من شبكات مياه الشرب والصرف الصحي مستقرة خلال الحرب في مراكز المدن، مقابل تراجع بسيط في الأرياف، ولا تزال خدمة مياه الشرب تصل إلى معظم المناطق وبأسعار ميسورة، إلا أنّ حصة الفرد الحقيقية من مياه الشرب تناقصت، وترافق ذلك مع تزايد نسبة الفاقد المائي. وواجه قطاع المياه والصرف الصحي عدداً من التحديات المتمثلة باستمرار قوانين العمل المركزية، وتعدد الجهات المسؤولة عن الصرف الصحي، وعدم تنظيم العمل داخل القطاع وعدم التنسيق فيما بينها، إضافة إلى الغموض في مسألة تخصيص الموارد المائية، وإدارة إعادة استخدام مياه الصرف، وضعف دور القطاع الخاص، وعدم وجود أدلة عمل كافية لجميع أشكال مشاركته، والاهتمام بالجانب الكمي وإغفال الجانب النوعي.

على صعيد **النفايات الصلبة** ما تزال سورية تعاني من عدم وجود منظومة متكاملة لجمع هذه النفايات ونقلها ومعالجتها والاستفادة منها، وتعرضت المحطات والمعامل للضرر والتخريب، وتوقف تنفيذ المخطط الوطني التوجيهي

لإدارة النفايات الصلبة، وتميز العمل في هذا القطاع بانخفاض مستوى الأداء نتيجة عدم توافق العدد من الآليات والتجهيزات اللازمة لتشغيل المراكز ومحطات النقل مع الحاجة الفعلية، إضافة إلى ضعف الإطار المؤسسي اللازم بسبب عدم وجود كيان مستقل لإدارته واستثماره وتشغيله.

على صعيد **تدهور الأراضي والتصحر** استمرار مسألة تدهور الأراضي بسبب التغيرات المناخية وما تبعها من جفاف، والضغوط السكانية، وغياب تطبيق المخططات التنظيمية التي تراعي الحفاظ على الأراضي الزراعية، إضافة إلى ما سببته الحرب من تصرفات مدمرة للبيئة، كتكرير النفط بالطرق البدائية، أو الاعتداء على الغابات والأشجار على نحو جائر.

على صعيد **تلوث الهواء** ازدادت نوعية الهواء سوءاً بفعل عدم الالتزام بالشروط البيئية للمشاريع والأنشطة العامة، والتعامل بالطرق التقليدية مع النفايات، والتي كانت سائدة قبل الحرب. وتفاقمت وتعمقت هذه العوامل في ظلّ الظروف التي خلقتها الحرب.

على صعيد **الفقر والأمن الغذائي** ساهمت الحرب في زيادة معدلات الفقر وفق خطيه الشديد والعام، وارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر العام، وزادت نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، مع تفاوت هذه النسب بين محافظة وأخرى.

ج- التنمية المتوازنة

يعد خلل التوازن التنموي الجغرافي أحد أهم مشكلات التنمية في سورية في مرحلة ما قبل الحرب، فتركز النشاطات الاقتصادي في بعض المحافظات والمناطق وتفاوت مؤشرات التنمية البشرية والبنى التحتية كان واضحاً بشكل كبير، وقد نجم هذا الخلل بصورة رئيسة عن اعتماد خطط التنمية المحلية على التخطيط السنوي الأقرب للموازنات السنوية في ظل غياب الخطط المتوسطة والطويلة الأمد للمحافظات السورية، فبالرغم من صدور القانون 107 لعام 2011 الذي كان من المتوقع أن ينشط عملية التخطيط والتنفيذ ويعطي أدواراً وصلاحيات أوسع لجهات الإدارة المحلية إلا أنه لم يتح المجال لتنفيذ مكونات هذا القانون بسبب الحرب على سورية. كما لعب غياب خطط التنمية الإقليمية دوراً كبيراً تعميق التفاوت التنموي وضعف الاستفادة من خصائص المكان.

عمقت الحرب خلل التفاوت التنموي بين المحافظات والمناطق بصورة كارثية، وألقت بأعباء كثيرة مستقبلاً على جهود التوازن التنموي. فحجم الدمار الذي أصاب مقومات التنمية يختلف من محافظة إلى أخرى، وتغيب بصورة واضحة بيانات ومؤشرات التنمية بين المحافظات السورية، وبعضها من الصعب الوصول إليها لإجراء حصر للأضرار والوقوف على مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية فيها.

د- التعاون الدولي

فرضت الحرب واقعاً له خصوصيته على علاقات التعاون الدولي، فقد شهدت المرحلة الممتدة بين 2011 -2015 تراجعاً وجموداً في علاقات التعاون الدولي على جميع المحاور، حيث تأثر التعاون الثنائي تأثراً سلبياً نتيجة الإجراءات القسرية الأحادية الجانب، من تجميد لأرصدة مصرف سورية المركزي ومنع التعامل معه، إلى الامتناع عن القيام بالتحويلات المالية اللازمة لدفع مستحقات أعمال تم تنفيذها من قبل جهات أو شركات أو متعهدين، أو لتسديد التزامات الدولة المالية لدى المنظمات الدولية، وعلى بعض حقوقها في هذه المنظمات وحرمانها من حق

التصويت فيها، وجرى تعليق العمل بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبروتوكولات، وشهد التعاون مع المنظمات الدولية تحولاً خلال الحرب من إطار التعاون في المجالات التنموية إلى العمل الإغاثي الآني، ودخول العديد من المنظمات إلى سورية على نحو غير شرعي ومباشرة أنشطتها دون ترخيص. يضاف إلى كل ذلك تسييس برامج عمل الأمم المتحدة ووكالاتها، مما أدى إلى فجوات في الثقة ألقت بظلالها على التعاون مع المنظمات الدولية بوجه عام. ورغم ذلك فقد التزمت سورية بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بتعزيز وتنسيق العمل الإنساني في حالات الأزمات والطوارئ من خلال دعم وإشراف الدولة على عمل المنظمات المعنية بتقديم المساعدات الإغاثية، ودعم القطاع الصحي وخدمات الرعاية الصحية وحملات التلقيح الوطنية، ودعم استمرار العمل التربوي والتعليمي وتوفير مياه الشرب والمياه النظيفة لمحتاجيها.

أسس وضع الرؤى الوطنية والأهداف

يتطلّب إرساء مسارات التنمية للوصول إلى الشكل المنشود للمجتمع والاقتصاد السوريين وجود **رؤية واضحة للدولة السورية تعبّر عن هويتها الاقتصادية والاجتماعية**، وتشكّل المشهد المستقبلي العام، وتبرز أهداف وتطلعات الشعب السوري، وتلقي الضوء على الطريق الذي ستسلكه عملية إعادة بناء التنمية من منظور مختلف يضمن استدامتها، ويعمل على التخلّص من مفاعيل ومؤثرات الحرب، ويقدم إطاراً تشاركياً لمسارات التنمية خلال السنوات القادمة. وتأتي أهمية هذه الرؤية من كونها صورة مستقبلية مشتركة مرغوبة وواقعية وممكنة التحقيق، وتشكّل مظلة لعقد تنموي قائم على نهج مجتمعي وتنموي جديد، وتبرز طموحات الشعب السوري، وتوجه جميع الطاقات والإمكانات الوطنية نحو تحقيق هذه الصورة المرغوبة.

قامت الرؤية على ركيزتين أساسيتين: فهي —من جهة– بنيت وفق منطق مستقبلي يرى أن نقطة الانطلاق في معالجة قصور التنمية يجب أن ينطلق من تحديد الأهداف المستقبلية التي ترشد السياسات وتحدد وجهتها، وتنبه إلى ما يجب تلافيه أو تعزيزه؛ وهي —من جهة ثانية– تبرز أن مستقبل سورية يقوم على حامل اقتصادي واجتماعي وسياسي عريض القاعدة، ومتنوع المكونات، هو الأمل في الانطلاق نحو الرؤية وبناء التنمية المستدامة، وهو الفاعل الرئيسي الكامن الذي تخاطبه أي خطط راهنة أو مستقبلية.

وتمثلت المنطلقات الأساسية التي استندت عليها الرؤية في وحدة سورية، وبناء منظومة القيم، والاتفاقات الدولية التي وقعتها وصدقتها حكومة الجمهورية العربية السورية، والتي تجد مضمونها في الدستور السوري لعام 2012، إضافة إلى خطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015 (أهداف التنمية المستدامة).

وقد قام نهج بناء الرؤية الوطنية وما يتصل بها من غايات وأهداف وسياسات على:

- التشبيك الكلي والقطاعي والمكاني لتصحيح الاختلالات الكلية والهيكلية والتنموية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.
- تحديد مراحل ومحاور التركيز الاستراتيجي في كل مرحلة من مراحل البرنامج. فيجري التركيز في **مرحلة الإغاثة** على تأمين مستلزمات الحفاظ على الأمن والاستقرار، ومستلزمات العودة الآمنة والطوعية للمهجرين واللاجئين والنازحين داخلياً، ومستلزمات إعادة إعمار البنى التحتية الضرورية وإعادة الإقلاع بالنشاط الإنتاجي، وإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمتضررين، وتوفير الأمن الغذائي والمائي

والطاقي؛ وتحضير البيئة التنظيمية والتشريعية **لمرحلة التعافي** التي سيجري التركيز فيها على قطاعات الإنتاج الحقيقي، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإصلاح سوق العمل وتحقيق معايير العمل اللائق، والوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز كفاءة وكفاية البنى التحتية الإنتاجية، وإصلاح سياسة الدعم. ويجري التركيز في مرحلة الانتعاش على تعزيز الترابطات البينية بين القطاعات، ومكافحة الركود التضخمي، والاهتمام برفع نسبة المكون التكنولوجي في المنتجات السورية، والاندماج في الاقتصاد المعرفي العالمي، وتحسين توازنات الاقتصاد الكلي، وتطوير آليات تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني؛ وصولاً إلى مرحلة **الاستدامة التنموية** التي سيجري التركيز فيها على ضمان استدامة وشمولية النمو الاقتصادي، والتشغيل وعدالة التوزيع والمحافظة على حقوق الأجيال، وإيلاء مسألة الإصلاح الإداري في المؤسسات الأهمية اللازمة، لتطوير إدارتها وأدوار الفاعلين فيها.

- تحديد الغايات والأهداف المرحلية لكل مرحلة من مراحل البرنامج.
- الشراكات وأدوار الجهات المختلفة: انطلاقاً من مبدأ التشاركية في التخطيط والتنفيذ والتقييم، جرى توزيع وتحديد المسؤوليات لجميع الفاعلين لحيث تتولى الحكومة المركزية مسؤولية إعادة الاستقرار والحفاظ على الأمن وتطبيق القانون، وقيادة عملية إعداد خطط ومخططات إعادة الإعمار، وتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة، وإقامة أقطاب النمو وتعزيز الاستثمار وخلق الشراكة مع القطاع الخاص وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والمحافظة على البيئة وضمان شروط المنافسة ومنع الاحتكار. وجرى تحديد مسؤوليات الإدارات المحلية بتقييم أضرار وخسائر قطاعات التنمية المحلية، وتفعيل الخطة الوطنية للامركزية، ووضع خطط تنمية محلية لكل محافظة، والنهوض بمستوى تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارة الأراضي وتوزيعها. وأعطي للقطاع الخاص الدور الأساسي في المساهمة في إعادة إعمار القطاعات الاقتصادية والخدمية، وزيادة الاستثمار والإنتاج، وزيادة مساهمته في إيرادات الدولة والالتزام بالقانون، وتحمل جزء من المسؤولية الاجتماعية. أما دور القطاعات غير الحكومية ومنظمات المجتمع الأهلي، فتحدد في المساهمة في إعادة إعمار المناطق المتضررة، ودعم وتسهيل عودة النازحين داخلياً واللاجئين، والمساعدة في إنجاز برامج الإصلاحات الاجتماعية وبرامج التدريب وبناء القدرات الشعبية وبرامج القروض الصغيرة الميسرة، وتنفيذ برامج للتعبئة الاجتماعية، والرقابة على الأسواق، والمساهمة في تنفيذ خطط التنمية الإقليمية.
- الاستثمار وتمويل التنمية وأسس تخصيص الموارد وفقاً لأولويات التركيز في كل مرحلة.

الرؤية المستقبلية سورية 2030

وضع البرنامج رؤية بعيدة المدى تساعد في التأسيس لإرساء الأرضية اللازمة للوصول إلى امتلاك الميزات التنافسية، التي تقود إلى تحقيق نمو اقتصادي عال، وإلى حيازة رأس مال مؤسسي فاعل يضمن الاستدامة والكفاءة في الأداء، وتدفع إلى التغيير السلوكي، وإلى توليد رأس مال اجتماعي يتمثل في منظومة جديدة من قيم العمل ومن ثقافة المسؤولية الاجتماعية والثقة المتبادلة بين الأطراف الفاعلة في المجتمع وفي معاملات السوق والتنافس، وتساعد على بناء مسارات التنمية وتوسيع مساحة العمل الحر والتعريف بفرصه، وتأطير النشاط الاقتصادي على المدى البعيد عن طريق إدارة دفة الاقتصاد الوطني، والاستثمار في المشاريع الحيوية التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها، وتفعيل القوانين اللازمة لتسيير المعاملات، وتوفير حالة اليقين، وتنظيم القواعد المطلوبة للتنافس،

وضمان البيئة التمكينية للأعمال والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، والحد من مظاهر الاحتكار والاستغلال، والتأكد بأن الفاعلين في السوق يتصرفون في إطار من المسؤولية الاجتماعية. هذا، مع الوعي بأن تحقيق هذه الرؤية سيواجه بمجموعة من التحديات بعضها ناتج عن مسيرة التنمية الاعتيادية، التي تعمقت في ظل الأزمة وغاب عنها في هذه الفترة التخطيط الاستراتيجي، وبعضها الآخر ناجم عن مفرزات ومنعكسات الحرب.

وانطلاقاً من تحليل الواقع الراهن للاقتصاد السوري، والتحديات والفرص المتاحة جرى وضع رؤية كلية لسورية مهد الحضارات وبلد الاستقرار والتسامح والعيش المشترك نصها:

"مجتمعٌ مزدهرٌ معاصرٌ معتمدٌ على ذاته، محافظٌ على هويته وثقافته الأصيلة، ومنفتحٌ على الثقافات الأخرى، تترسخ فيه مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان، ويتمتع فيه المواطنُ برفاهٍ اقتصادي، وبوضعٍ صحي وتعليمي متميز، منجزٌ لمهام التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، معتمدٌ على تنميةٍ اقتصاديةٍ تشاركيةٍ واقتصادٍ متنوعٍ، مندمجٍ بالاقتصاد العالمي بندية، يمتازُ بإنتاجيةٍ مرتفعةٍ وقدرةٍ تنافسيةٍ عاليةٍ، ويعتمدُ المعرفةَ مصدراً أساسياً للنمو، استناداً إلى إطار مؤسساتي متقدم يعتمدُ سلطة القانون والشفافية، والكفاءة في إدارة الموارد".

ثمّ جرى بعد ذلك وضع رؤية وأهداف استراتيجية ومرحلية لكل محور من محاور البرنامج منبثقة عن الرؤية الكلية متكاملة فيما بينها، وذلك وفق الآتي:

(1) محور الحوار الوطني والتعددية السياسية: بلد موحّد ينعم فيه المواطنون بالتآلف والتسامح، ويحافظون على هويتهم الوطنية الجامعة، ويملكون الإرادة والرغبة والقدرة على إبداع وتطوير طرائق تنظيم الدولة وإدارة شؤونها، على النحو الذي يسمح بإدارة راهنها وتطويره بكفاءة، وضمان نموها وازدهارها المستدام، مستفيدة مما وصلت إليه الخبرة الإنسانية، ومن وعي تجربتها الخاصة.

ويسعى المحور لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتضمنة إنجاز المصالحات، وعودة اللاجئين واستقرارهم، وغرس قيم الحوار وتعزيز ثقافة المواطن والمواطنة، والتماسك الاجتماعي والعيش المشترك، وتعميم نمط الحوكمة الاجتماعية المتصلة بالتشارك والإدارة المشتركة، وبناء مجتمع ديمقراطي متماسك، ولعب دور إقليمي ودولي فاعل.

(2) محور الإصلاح الإداري وتعزيز النزاهة: خلق مؤسسات حكومية تتمتّع بالكفاءة، فعالة تتسم بالشفافية، والنزاهة، والمرونة والرشاقة، وتخضع للمساءلة وتعزيز التشاركية المجتمعية، وتحقق التنمية المستدامة.

ويسعى المحور لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتضمنة تعزيز ورفع كفاءة المؤسسات والخدمات الحكومية، تحسين جودة الموارد البشرية، وإرساء اللامركزية الإدارية والمالية، وتعزيز مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون، وتوفير قضاء مستقل وعادل ومؤسسات رقابية فاعلة، وضمان مرونة التشريع، وحماية الحقوق والحريات.

(3) محور النمو والتنمية: اقتصاد متطور يدعم التنمية الشاملة والمتوازنة، عن طريق تحقيق معدلات نمو وتشغيل مرتفعة ومستدامة، ويوفر دخلاً لائقاً، ويحقق العدالة الاجتماعية، ضمن إطار تشاركي واسع يضم جميع فئات المجتمع والقطاعات، ويستند إلى قاعدة إنتاجية متنوعة تواكب التطور التكنولوجي والمعرفي، وتعزز الاستدامة البيئية، وتظلله بيئة عمل منصفة ومحفزة.

يسعى المحور لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتضمنة تحقيق معدلات نمو مستدام، ومكافحة الركود التضخمي، وضمان عدالة التوزيع، وتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الفقر، وتحسين جغرافية التنمية، وإنجاز تنمية قائمة على التكنولوجيا الحديثة والمعرفة، وتحقيق معايير العمل اللائق، والاعتماد على الذات والانفتاح على الخارج.

أما الأهداف الاستراتيجية (الغايات) لهذا المحور فتتركز في:

- تحقيق نمو شامل وسريع يوظف الإمكانات المتاحة المحلية والخارجية، بكفاءة عالية.
- مالية عامة شفافة وكفوءة مستقرة مستدامة، محفزة للاستثمار والادخار والتمويل، موجهة لدعم الفئات والقطاعات المستهدفة.
- بناء نظام نقدي ومالي مستقر داعم للنمو الاقتصادي والتشغيل قائم على بنية تحتية مالية متطورة وكفوءة.
- اقتصاد منفتح على العالم بفضل تجارة خارجية قادرة على المنافسة، ومحفزة للإنتاج المحلي.
- خلق سوق عمل كفوءة تساهم في زيادة معدلات التشغيل والتمكين وتوفير معايير العمل اللائق.
- زراعة متطورة ذات إنتاجية عالية وتوجه تنافسي ومساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني.
- صناعة سورية تنافسية محلياً وإقليمياً، هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.
- صناعة سياحية استراتيجية، مشاركة في إعادة البناء الشامل لسورية، تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزز الصورة الحضارية لسورية.
- سوق تجارية داخلية منظّمة وفعالة، يسودها الاستقرار والمنافسة، خالية من الاحتكار، وتضمن حقوق المستهلك والمنتج معاً، وتوفر أفضل المنتجات والخدمات الأساسية بأنسب الأسعار.
- تحقيق الانتفاع الأمثل من الموارد المائية والحفاظ على استدامتها.
- تحقيق تنمية محلية وإقليمية متوازنة توظف الطاقات المحلية والإقليمية لتحقيق تكامل وشمولية التنمية، بمشاركة فاعلة للمجتمعات المحلية، وتحافظ على الموارد البيئية وتحقق استدامتها.
- الانفتاح على دول العالم وبناء علاقات تعاون دولي على أساس تشاركي وعلى تحقيق المصالح، تضمن الاستفادة المثلى من فرص التعاون لتعزيز دور سورية الإقليمي والدولي، والإسهام في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة اعتماداً على مبادئ القانون الدولي التي تحفظ السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي الوطنية.

(4) محور تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات: خلق بنى تحتية متطورة تواكب الحداثة وتعزز الاستدامة البيئية في استغلال الموارد والقدرات المحلية بكفاءة، وتستثمر في الطاقات المتجددة.

يسعى المحور لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتضمنة توفير مقومات عودة النازحين داخلياً واللاجئين، وإعادة إعمار البنى التحتية وفق منظور جديد ينطلق من مبادئ التخطيط الإقليمي، وبنى تحتية جاذبة للاستثمار، وسكن لائق، وانتفاع أمثل من الموارد المتاحة والطاقات المتجددة، وتوفير احتياجات القطر من النفط والغاز والمشتقات النفطية، ورفع كفاءة استخدام الطاقة وترشيد الاستهلاك.

أما الأهداف الاستراتيجية (الغايات) لهذا المحور فتتركز في:

- تحقيق الأمن الطاقي لتلبية أكبر قدر ممكن من حاجة السوق المحلية وتخفيف أعباء الاستيراد وتعزيز القيمة المضافة في الاقتصاد السوري، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على المشتقات النفطية والكهرباء، وذلك بالتلازم مع كفاءة الاستخدام.
- بناء منظومة نقل متطورة ومستدامة تشكّل عصب التنمية الوطنية ورابط مكوناتها المكانية، تستغل مكانة سورية كعقدة ربط بين دول شمال وجنوب وشرق غرب سورية، وتحقق تكامل أنماط النقل البري والجوي والبحري، وتحافظ على معايير السلامة والاستدامة.

- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التنافسية ورفع الكفاءة والإنتاجية، وتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات بجودة عالية وأسعار ميسرة.
- سكن لائق يوفر ظروف العيش الكريم مراعي لأوضاع الشرائح المختلف للسكان.

(5) محور التنمية الاجتماعية والإنسانية: مجتمع متوازن ديموغرافياً، ومتماسك اجتماعياً، وممكّن اقتصادياً ومعرفياً، يتمتع أفراده بمستوى صحي وتعليمي لائق، قائم على التشاركية والعدالة الاجتماعية، وعلى منظومة حماية اجتماعية فاعلة وكفؤة، تتكامل فيه الأدوار لاستدامة التنمية.

يسعى المحور لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتضمنة بناء مجتمع متوازن ديموغرافياً، وتوفير الحياة الصحية، ومشاركة مجتمعية معرفية فاعلة في التنمية، وبناء منظومة حماية اجتماعية متكاملة، وبناء بيئة حاضنة آمنة لحماية ونماء الأطفال، وضمان المشاركة التكاملية الفاعلة والمؤثرة لجميع القطاعات والفئات في عملية التنمية.

أمّا الأهداف الاستراتيجية (الغايات) لهذا المحور فتتركز في:

- بناء منظومة تعليمية وبحثية وثقافية ومعاصرة ومتجددة تسهم في تطوير المجتمع المحافظ على هويته وثقافته الأصيلة والمنفتح على الثقافات الأخرى، والمعتمد على المعرفة مصدراً أساسياً للتنمية المستدامة والازدهار.
- إيجاد مجتمع سوري أساسه الأسرة المتماسكة، أفراده ممكنون ومنتجون، يتمتعون بمستوى معيشي كريم، وبشبكة حماية اجتماعية كفؤة، فيه قطاع أهلي واع وفاعل، وتتكامل فيه الأدوار لتحقيق التنمية الشاملة القائمة على أسس التشاركية والعدالة الاجتماعية.
- مجتمع متوازن ديموغرافياً، يتمتع سكانه بمستوى صحي وخصائص نوعية متميزة، وموزعون توزيعاً متوازناً بين المحافظات.

السياسات الإرشادية

انسجاماً مع الرؤية والغايات الاستراتيجية تبنى البرنامج مجموعة من السياسات الإرشادية التي تتفاعل فيما بينها، والتي تنسجم مع كل مرحلة من مراحله، وذلك وفق الآتي:

(1) ركزت سياسات **محور الحوار الوطني والتعددية السياسية** على تعزيز الحوار الوطني والمصالحات، واحترام الرأي العام، واقتران البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالشفافية، وبناء الأطر التي تسمح لجميع الفئات المجتمعية والمنظمات الشعبية والمجتمع بالتعبير والمشاركة وتكريس روح المسؤولية، والتعامل مع ملف عودة النازحين داخلياً وخارجياً، والاهتمام بذوي الشهداء والجرحى، وأسر الأفراد المغرر بهم وتسوية أوضاع من تورطوا في العمليات القتالية أو ساندوا المجموعات المسلحة.

(2) ركزت سياسات **محور الإصلاح الإداري وتعزيز النزاهة** على إعادة تنظيم الوظيفة العامة، وتحسين بيئتها التشريعية والتنظيمية وتطبيق منهجيات الإدارة الحديثة، وتحسين كمية ونوعية الخدمات الحكومية، وتحسين معايير اختيار الكوادر في المناصب العليا والوسطى، وتأهيل وتدريب العاملين وجذب الكفاءات، وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية للعمل القضائي والرقابي وتوفير متطلبات عملها من بنى تحتية وموارد بشرية وتعزيز القواعد الأخلاقية للمنظومة القضائية والمؤسسات الرقابية، وتطوير وتعزيز آليات مكافحة الفساد والشفافية.

(3) تضمن **محور النمو والتنمية** مجموعة من السياسات التفصيلية، منها ما يبدأ وينتهي في مرحلة معينة، ومنها ما يمتد على مدى جميع المراحل، وتشمل هذه السياسات حوكمة مدخلات الإنتاج والإمداد والمؤسسات الداعمة والتجارة الخارجية وبيئة الاستثمار والأنظمة المالية والنقدية والضريبية والجمركية والنفاذ المالي والإنفاق العام والتحصيل الضريبي وتطوير القاعدة الإنتاجية ومؤسساتها الداعمة والبنى التحتية الخدمية اللازمة لتحقيق التنمية المحلية وسوق العمل والتسويق والتسعير وضبط الأسواق والتصدير وهيكلة ميزان المدفوعات، ومحاور التعاون الدولي، وبناء المنظومات وقواعد البيانات.

وقد تم التركيز على مستوى الاقتصاد الكلي على القضايا التالية:

- في مجال **النمو والإنتاج والاستثمار**: التركيز على استعادة وتسريع النمو الاقتصادي وصولاً إلى تحقيق النمو الاقتصادي السريع والمستدام والتشغيلي، المتوازن جغرافياً والأكثر شمولية، والمستند إلى زيادة مساهمة العوامل النوعية، وتعزيز بيئة العمل في القطاع الخاص وزيادة دوره في النمو وزيادة مسؤوليته الاجتماعية، ورفع معدلات الإنفاق على البحث والتطوير، وتعميق المحتوى المعرفي، واستخدام التكنولوجيا المتطورة، وتوسيع الاستثمار في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية ودعم صناعة التجهيزات الحاسوبية اللازمة لجميع القطاعات، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وزيادة معدل التراكم الرأسمالي، وحشد الطاقات لإعادة الإعمار.
- في **سياسات المالية العامة**: التركيز على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وإدارة الدين العام وخصوصاً الداخلي، تصحيح منظومات الدعم والرواتب والأجور، ووضع نظام متكامل لإدارة أملاك الدولة، ووضع نظام ضريبي متكامل يحقق العدالة الضريبية، وزيادة كفاءة الإنفاق.
- في **السياسات النقدية والقطاع المالي**: التركيز على إدارة السيولة، تحسين القوة الشرائية للعملة الوطنية، الوصول إلى معدل تضخم مستقر، توجيه التسهيلات الائتمانية، وتطوير وإصلاح السوق المالية وتعميق النفاذ المالي وتحسين الخدمات المصرفية والتأمينية، الدفع الإلكتروني.
- في مجال **التجارة الخارجية**: التركيز على تطوير آليات حماية المنتج المحلي، وتطوير المناطق الحرة، وتنويع الصادرات سلعياً وجغرافياً، تبسيط وتسهيل الإجراءات الخاصة بالتصدير، التسويق والترويج، جذب الاستثمارات الخارجية، رفع كفاءة خدمات النقل والخدمات اللوجستية.
- في مجال **سياسات التشغيل وسوق العمل**: التركيز على تنظيم سوق العمل والتشغيل وتطوير محفزات تنظيم العمل غير المنظم، والتركيز على تطوير حاضنات الأعمال وتعزيز المهارات الريادية والعمالة الماهرة خاصة للمتعطلين وفق متطلبات سوق العمل، وتعزيز عمل النقابات المهنية والعمالية، التأهيل والتدريب، ورفع إنتاجية وكفاءة اليد العاملة.

أما على صعيد **القطاعات الاقتصادية**، فإن السياسات ركزت على تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية، وتحفيز الاستثمار، وتطوير الإنتاج وزيادة تنافسيته، تأمين مستلزمات العملية الإنتاجية، والترويج والتسويق الداخلي والخارجي، واستقطاب الاستثمارات المحلية والخارجية وعقد الشراكات والتعاون، والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، والتأهيل والتدريب والتعليم للكوادر، نقل واستخدام وتصنيع التكنولوجيا الحديثة.

وعلى صعيد **التنمية المتوازنة**، ركزت السياسات على الإنفاق العام المتوازن والعادل على المستوى الجغرافي في مجال الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية، تحسين وتوظيف وإدارة استعمالات الأراضي، وتطوير آليات معالجة مشكلة السكن العشوائي، وزيادة كفاءة الوحدات الإدارية ومنحها الصلاحيات اللازمة، وتعزيز دور المجتمع الأهلي في التنمية المحلية، والاهتمام بالبيئة والإدارة المتكاملة للكوارث، واعتماد الأساليب الحديثة لإدارة النفايات الصلبة.

وعلى صعيد **التعاون الدولي**، ركزت السياسات على تعزيز وتنويع أنماط التعاون الدولي، والدفاع عن حقوق ومصالح سورية في المحافل الدولية، وتوفير الدعم المالي والفني والتقني التي تتطلبها عملية التنمية.

(4) ركزت سياسات **محور تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات** على إعادة تأهيل منظومات البنية التحتية بوجه عام. ففي قطاع **الطاقة** تناولت السياسات، تطوير البيئة التشريعية للقطاع، وزيادة الإنتاج والاحتياطي، والتحرير التدريجي المدروس لأسعار حوامل الطاقة، وتطوير عمل المصافي، وإعادة تأهيل المرافق ومنشآت الطاقة في المناطق المتضررة، والاستخدام الأمثل للثروات المعدنية في خدمة عملية التنمية، والتأهيل والتدريب. أما في قطاع **النقل** فإن السياسات تناولت تطوير وتأهيل منظومة النقل وزيادة طاقتها الإنتاجية والحفاظ على جاهزيتها، وربطها بمراكز الإنتاج، واستخدام وسائل النقل النظيفة. وتناولت سياسات قطاع **الاتصالات والمعلوماتية** تطوير بيئة العمل والبيئة التشريعية لاستقطاب الشركات للإنتاج في مجال البرمجيات والخدمات المعلوماتية، وتعزيز الثقة بفعالية الخدمات الحكومية، والترويج لمشروع الحكومة الإلكترونية، وتطوير شبكات الاتصالات والمعلومات، ونشر خدمة الدفع الإلكتروني، وتعزيز مكانة سورية كعقدة اتصال دولية، وتطوير التدريب التخصصي في مجال الاتصالات والمعلوماتية. أما في قطاع **السكن**، فتناولت السياسات تطوير بنك معلومات المساكن وخدماتها، وتمكين وتطوير دور الجهات الفاعلة في هذا القطاع (العام والخاص والتعاوني ونقابة المهندسين والمقاولين)، وتمكين مفهوم العمارة الخضراء في المباني، وتأسيس شركات مقاولات متخصصة في بناء الضواحي السكنية باستخدام أفضل تقنيات البناء السريعة، وتطوير قوانين الاستملاك، ووضع الشكل النهائي للمخططات التنظيمية بشقيها المعماري والتصميمي، وتوفير التجهيزات والآليات والمعدات الهندسية، ورفع كفاءة الموارد البشرية العاملة. وأما في قطاع **المياه والصرف الصحي**، فتناولت السياسات موضوع تطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات الناظمة، وتحسين كفاءة استثمار الموارد المائية، والوصول إلى منظومة متكاملة، واعتماد مبدأ استرداد التكاليف، والاستفادة من مصادر المياه غير التقليدية، وتعزيز قدرات العاملين.

(5) في **محور التنمية الاجتماعية والإنسانية**، ركزت سياسات **التعليم والتكوين الثقافي** على قضايا التعليم، وإعادة النظر في هيكلية التعليم بمختلف مراحله، ومناهجه ومحتوياته، وبيئته التشريعية والتنظيمية، والتأهيل والتدريب، وزيادة ربط التعليم بسوق العمل، وتشجيع البحث العلمي وربطه باحتياجات الاقتصاد الوطني، والرياضة والصحة المدرسية، والتشاركية بين القطاعين العام والخاص في تطوير المناهج، والتثقيف والخطاب الديني المستنير، وبرامج بناء الأسرة السورية المتماسكة اجتماعياً وثقافياً. وفي سياسات **الحماية الاجتماعية**، جرى التركيز على قضايا إدماج الفئات التي هي أكثر تأثراً بالحرب، وإدماج العائدين إلى حضن الوطن في إطار المصالحات الوطنية، والقضايا المتعلّقة بعودة اللاجئين والنازحين داخلياً، وتطوير البيئة التشريعية لنظم الحماية الاجتماعية ولعمل الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية والتكامل فيما بينها، وتوسيع التغطية ببرامج الحماية الاجتماعية، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج المعونات النقدية وغير النقدية وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وتعزيز الدور التنموي لمراكز التنمية الريفية ووحدات الصناعة الريفية في المحافظات وتحسين نوعية خدماتها، وتشجيع حاضنات وريادة الأعمال، وزيادة كفاءة وكفاية الكوادر البشرية. أما في مجال **السكان والصحة**، فتناولت السياسات تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، وقضايا التوعية والتثقيف السكاني والصحي، وتوفير التجهيزات الطبية والدواء والخدمات الصحية، وتشجيع التصنيع الدوائي وزيادة نسب التغطية من الإنتاج الوطني وتطوير الصادرات الدوائية، وخلق آليات تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني، وتحسين التركيبة التعليمية للسكان، والاستمرار في تحقيق التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، وتوفير الموارد البشرية وتشجيع عودة الكوادر.

التمويل وأسس تخصيص الموارد

يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمستهدف عن طريق البرنامج الوطني توفر مبالغ مالية كبيرة تصل إلى ما يقارب 86 تريليون ليرة سورية، وذلك وفق الحدود الدنيا للتقديرات التي تسمح بالوصول إلى مسار تنموي مستدام، وفق الأهداف الموضوعة، مع الأخذ في الحسبان حجم الضرر الواقع أثناء سنوات الحرب. وتتوزع النفقات وفق الآتي: ما يقارب 54 تريليون ليرة سورية نفقات حكومية، منها 44 تريليون ليرة نفقات جارية، و10 تريليون ليرة نفقات استثمارية عامة، ويمثل الاستثمار الخاص الجزء المتبقي من مجمل النفقات، الذي يبلغ أكثر من 32 تريليون ليرة.

وسيجري العمل على توفير 32% من المبالغ المطلوبة من الادخار الوطني، والباقي من مصادر أخرى، تتركز في القروض الداخلية عن طريق الاستدانة من المصرف المركزي، وعن طريق سندات وأذون الخزينة، والقروض الخارجية، إضافة إلى الاستثمار الخارجي المقدّر بنسبة 5% من إجمالي التمويل. وتتوزع مصادر التمويل بين الإيرادات الجارية، التي تبلغ أكثر من 26 تريليون ليرة، بنسبة 31% منه، والإيرادات الاستثمارية التي تبلغ نحو 6 تريليون ليرة، بنسبة 6% منه، في حين ينفق القطاع الخاص على الاستثمار ما يزيد على 32 تريليون ليرة، بنسبة 38%، يمثّل الاستثمار الخارجي المباشر 12% منها، أي بحدود 4 تريليون ليرة، وبذلك يبلغ حجم التمويل اللازم المتبقي (الدين) زهاء 22 تريليون ليرة بنسبة 26%، تتوزع بين مصادر محلية (المصرف المركزي، سندات، ...) وقروض خارجية.

الإطار التنفيذي البرامجي

انبثق عن البرنامج الوطني التنموي لسورية مجموعة من البرامج الإطارية بلغ عددها /12/ برنامجاً، وضعت انطلاقاً من مدى تلاؤمها مع الأهداف الاستراتيجية، ومراعاتها للأولويات والأهمية النسبية، والجهود التي تجري في مجالات مختلفة من العمل الحكومي، وضمان أوسع مشاركة من الجهات المعنية، ومراعاتها للمنطقية والتسلسل الزمني للتنفيذ، وتضمينها المؤشرات اللازمة لمتابعة التنفيذ وتسهيل عملية الرصد والتقييم. ويتفرع عن كل برنامج مجموعة من البرامج التنفيذية الأساسية التي يبلغ مجموع عددها /90/ برنامجاً رئيسياً، يتفرّع عنها بدورها مجموعة من البرامج الفرعية والمشاريع والإجراءات التنفيذية. وستتولى الوزارات المعنية وضع البرامج الزمنية وتحديد مصادر التمويل لكل مشروع. وسيتم العمل على إجراء مراجعة لهذه البرامج والمشاريع المرتبطة بها دورياً، بناء على نتائج تقارير متابعة التنفيذ.

وتوزعت البرامج الإطارية والبرامج الرئيسية المنبثقة عنها وفق الآتي:

البرنامج الإطاري (1) – سيادة القانون والبناء المؤسسي، ويتضمن البرامج الرئيسية التالية: برنامج تعزيز المواطنة وسيادة القانون، برنامج تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، برنامج مكافحة الجريمة المنظمة، برنامج تطوير منظومة التشريع السوري، برنامج الإصلاح القضائي، برنامج الإصلاح الإداري، برنامج الحكومة الإلكترونية والتحوّل الرقمي، برنامج تطوير منظومة السياسات العامة والتخطيط والإحصاء، برنامج إدارة واستثمار أملاك الدولة، برنامج إعادة هيكلة قطاع الإعلام، الخطة الوطنية للامركزية المحلية.

البرنامج الإطاري (2) – إعادة إعمار وتطوير البنى التحتية والخدمات، ويتضمن البرامج الرئيسية التالية: برنامج تخطيط عمليات إعادة تأهيل المناطق المتضرّرة، برنامج إدارة الموارد الطبيعية النفطية والغازية والمعدنية،

برنامج تطوير وتوسيع المنظومة الكهربائية، برنامج تطوير وتوسيع منظومات النقل المتكاملة، برنامج تطوير وتوسيع شبكات ومنظومات الاتصال والمعلومات، برنامج التنمية العمرانية وتطوير المدن.

البرنامج الإطاري (3) – إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئية، ويتضمن البرامج الرئيسية التالية: برنامج حصر الموارد الطبيعة وحماية التنوع الحيوي، برنامج ضمان استدامة الموارد المائية، برنامج إدارة النفايات الصلبة، برنامج الحد من التصحر والتلوث البيئي، برنامج تطوير إدارة الكوارث في المحافظات السورية.

البرنامج الإطاري (4) – التحوّل البنيوي للاقتصاد السوري، ويتضمن البرامج الرئيسية التالية: البرامج الإسعافية لإعادة إطلاق النشاط الاقتصادي، برنامج تطوير واستقرار القطاع المالي، برنامج إصلاح القطاع العام الاقتصادي، برنامج تعزيز الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تعزيز كفاءة التجارة، برنامج تنظيم وتوجيه الأسواق الداخلية، برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة، برنامج حماية الملكية الفكرية والصناعية، البرنامج الوطني للتنمية الزراعية، البرنامج الوطني للنهوض بالصناعة، البرنامج الوطني لتنمية السياحة، برنامج دعم الصناعات المعلوماتية، برنامج تعزيز بيئة الأعمال الإلكترونية، برنامج التشاركية بين القطاعين العام والخاص، البرنامج الوطني للجودة، برنامج تطوير منظومة العمل في التعاون الدولي.

البرنامج الإطاري (5) – إصلاح المالية العامة، ويتضمن البرامج الرئيسية التالية: برنامج تطوير الموازنة العامة للدولة، برنامج تحسين الإيرادات العامة، برنامج تحسين كفاءة الإنفاق العام، برنامج تطوير المنظومة الجمركية، برنامج إدارة الدين العام، برنامج تطوير منظومة الدعم.

البرنامج الإطاري (6) – إدارة التضخم واستقرار الأسعار، ويتضمن البرامج الرئيسية التالية: برنامج إدارة العرض النقدي والسيولة، برنامج إدارة سعر الصرف.

البرنامج الإطاري (7) – التنمية المتوازنة، ويتضمن البرامج الرئيسية التالية: برامج استهدافية لمكافحة الفقر المتعدد الأبعاد، برنامج التنمية السكانية، برنامج الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي، برنامج خطط التنمية الإقليمية والمحلية، برنامج التشغيل من أجل النمو التشميلي، برنامج رفع كفاءة الوحدات الإدارية، برنامج التنمية الريفية المتكاملة، برنامج الأمن الغذائي.

البرنامج الإطاري (8) – الحماية والمسؤولية الاجتماعية، ويتضمن البرامج الرئيسية التالية: برنامج المصالحة الوطنية، برنامج حماية الجرحى وذوي الشهداء، برنامج تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، برنامج تطوير نظم الضمان الاجتماعي، البرنامج الوطني للمعونة الاجتماعية، البرنامج الوطني للتمكين الاجتماعي، وبرنامج الدعم النفسي والاجتماعي، برنامج تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.

البرنامج الإطاري (9) – تطوير دور المنظمات الوطنية غير الحكومية، ويتضمن البرامج الرئيسية التالية: تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لعمل المنظّمات غير الحكومية، تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في التنمية، دعم المبادرات المجتمعية التطوعية، بناء وتطوير قدرات المنظّمات غير الحكومية.

البرنامج الإطاري (10) – منظومة التعليم والابتكار والبحث العلمي، ويتضمن البرامج الرئيسية التالية: برنامج تنمية الطفولة المبكرة، برنامج تطوير التعليم المدرسي، برنامج تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي، برنامج تطوير التعليم المهني والتقاني، برنامج ربط التعليم بسوق العمل والاختصاصات والمهن الجديدة، برامج الرياضة والشباب.

البرنامج الإطاري (11) – التكوين الثقافي، ويتضمن البرامج الرئيسية التالية: الاستراتيجية الوطنية لثقافة ما بعد الحرب، برنامج صون وتوثيق التراث المادي، برنامج صون وتوثيق التراث اللامادي، برنامج تطوير المنتج الثقافي السوري، برنامج اكتشاف ورعاية المواهب وتشجيع الإبداع، برنامج التنمية الثقافية في الريف السوري، برنامج إعادة تأهيل البنى التحتية الثقافية، برنامج تطوير الخطاب الإعلامي، برنامج تطوير الخطاب الديني العقلاني.

البرنامج الإطاري (12) – الرعاية الصحية، ويتضمن البرامج الرئيسية التالية: برنامج تغطية خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية، وإعادة تأهيل وتطوير البنى التحتية الصحية، وبرنامج معالجة الأمراض الوبائية، وبرنامج معالجة الأمراض المزمنة، وبرنامج معالجة الأمراض الوراثية، وبرنامج الأمن الدوائي، وبرنامج تعميم الضمان الصحي، وبرنامج تطوير الموارد البشرية في قطاع الصحة.

التنفيذ والرصد والتقييم

بهدف ضمان تنفيذ مناسب للمشاريع التنفيذية، سيجري وضع برامجها الزمنية بالتفصيل المناسب في كل عام لدى إعداد الخطط الاستثمارية للجهات المختلفة، بحيث تتوافق الخطة الاستثمارية للدولة (الموازنة العامة للدولة – الباب الثالث)، إضافة إلى المتطلبات اللازمة من النفقات الجارية الأخرى، مع مضمون ومحتوى البرامج والمشاريع. ومن جهة ثانية، سيجرى العمل لاحقاً (وإن بتفصيل أقل) على وضع البرامج التنفيذية للبرامج والمشاريع في المدى المتوسط (كل ثلاث سنوات)، بحيث تعود هذه البرامج التنفيذية لتشكّل إطاراً رئيسياً يستند إليه عند إعداد الخطط الاستثمارية السنوية. كما سيجري العمل على متابعة تصميم نظام للرصد والتقييم (نظام معلومات التنمية) يتمتع بالمرونة والكفاءة اللازمة لضمان تنفيذ البرنامج على النحو الأمثل.

أولاً
مقدمة: المرتكزات والمنهجية

أولاً– مقدمة: المرتكزات والمنهجية

فهرس

توطئة

بعد سنواتٍ من الآثار التي خلفتها الحرب على سورية والأزمة التي نجمت عنها، وطالت مختلف مكونات التنمية، وأدت إلى تدمير البنى التحتية والممتلكات العامة والخاصة وحتى القدرات البشرية، لا يزال الاقتصاد السوري صامداً وقادراً على الإنتاج، ولا تزال مؤسسات الدولة ثابتة تدافع عن الهوية السورية، مصدر الاعتزاز الكبير للشعب السوري، وذلك على الرغم من تبعات الإرهاب الذي تعرضت له البلاد، والتدابير القسرية الأحادية الجانب التي أسهمت في تعميق آثار الأزمة على الاقتصاد والمجتمع والتنمية عموماً. وتشهد منعة هذه المؤسسات على قوتها وقدرتها الكامنة على التعامل مع أعتى الظروف، وتعزّز الثقة بقدرتها على إعادة إنتاج مكونات التنمية وإعادة المجتمع والاقتصاد السوري إلى المسار الصحيح.

وليس ثمة وصفة نظرية وخطة جاهزة نستحضرها من دروس الماضي وتجارب الدول التي عرفت أزمات حادة مماثلة، فنطبقها بحذافيرها على الحالة السورية لنخرجها من الأزمة إلى ما بعدها، بل يجب علينا رسم خططنا الخاصة التي تتناسب مع الواقع السوري (دون أن يعني ذلك إهمال الاستفادة من الدروس المستقاة من تجارب أخرى). وفي بيئة ديناميكية متحركة، كما هو واقع الحال في سورية اليوم، يكون أثر الخطط والقوالب التخطيطية الجامدة محدوداً جداً، وهذا ما يقتضي اتّباع نماذج تخطيطية أكثر إبداعاً وديناميكية، أي التفكير بإجراءات التخطيط والتنفيذ في بيئة واقعية ديناميكية متحركة، مع الأخذ في الحسبان التغيرات الناتجة عن أي أحداث غير متوقعة تقع أثناء إجراءات تنفيذ الخطط.

الحاجة والمبررات

انصبت الجهود الحكومية خلال سنوات الحرب على الأولويات التي استدعتها طبيعة هذه المرحلة، فالاستجابة لاحتياجات الصمود والحفاظ على نسق الخدمات وتخفيف الأثر على المواطنين كانت كلها المقومات التي ساهمت في الحفاظ على سورية وطناً للجميع. ومن جهة أخرى، كان لتمسك السوريين بهويتهم، واستمرارهم في العيش ومواصلة حياتهم، على الرغم من جميع الأعباء والمصاعب، دور بارز في التعامل الإيجابي مع الأزمة.

ولا يمكن أن يكون صمود الدولة السورية في وجه الأزمة من قبيل المصادفة أو الاستجابة العفوية لمفرزاتها، بقدر ما يبدي وعياً بأبعاد وأسس مواجهتها. من هنا، تبرز أهمية تأطير تخطيط إدارة الأزمة، وبناء مقاربة دقيقة لقراءة الحكومة السورية المتأنية لتخطيط مراحل الانتقال إلى ما بعد الأزمة.

تقدم العديد من الجهات المعنية والمتابعة للشأن السوري، ومن مختلف الانتماءات، الصديقة وغير الصديقة، بمشاريع وخطط ترسم ملامح المشهد السوري للمرحلة المقبلة؛ كما تأخذ الكثير من الجهات على الحكومة السورية عدم وجود عنوان واضح لنظرة الحكومة إلى الهوية الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة المقبلة. لذلك، يأتي هذا البرنامج، وعنوانه "**البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب**[1]"، والذي يعدّ **الخطة الاستراتيجية**

1 وهو العنوان الذي اعتُمد عند مناقشة آلية وضع البرنامج في مجلس الوزراء.

التنموية لسورية حتى أفق عام 2030 وما بعده، ليظهر توجهات الحكومة السورية وخططها الواعية والهادفة إلى رسم المشهد السوري في المرحلة المقبلة.

وتستدعي الظروف السورية، بأوجهها الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، بدء التخطيط للتحوّل من مرحلة الاستجابة للاحتياجات إلى مرحلة إطلاق تدريجي للعملية الإنتاجية لتعزيز مقومات الصمود والعيش، كمرحلة أولى باتجاه إعادة الاقتصاد والمجتمع السوريين إلى المسار التنموي الصحيح، القائم على نهج تنموي جديد، يتخذ من "النمو التشميلي" (أو التضميني) Inclusive Growth والتوازن التنموي (قطاعياً ومكانياً) منطلقات أساسية له.

فعلى الصعيد الأمني: يستدعي تسارع الخطوات في إعادة الأمن والأمان إلى جلّ المناطق السورية تسارعاً مماثلاً في الاستفادة من مكامن الإنتاج المتاحة، وتوفير مقومات إعادة اللاجئين والنازحين داخلياً واستيعابهم في عملية الإنتاج وإعادة البناء.

وعلى الصعيد الاقتصادي: ما تزال العديد من مكامن الإنتاج القطاعية معطلة، لكنها قابلة للاستثمار، مع وجود فجوة في الاحتياجات من هذه المكامن. وتستدعي الضغوط المتسارعة الناجمة عن بدء عودة النازحين داخلياً واللاجئين، الانتقال إلى الاستغلال التدريجي لقطاعات إنتاج السلع والخدمات، وصولاً إلى استغلالها على الوجه الأمثل.

وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي: يستدعي الوضع العام الذي فرضته الحرب على سورية ضرورة معالجة تداعيات الأزمة على المستوى الاجتماعي، وتطوير منظومة الحماية الاجتماعية وتمكين الأسر والأفراد، وتعزيز الهوية الوطنية وترسيخ قيم المواطنة، وتشجيع وتنظيم ظهور بنى ثقافية جديدة قادرة على استيعاب مختلف أطياف الحراك الثقافي في بوتقة وطنية واحدة.

منطلقات وأهداف البرنامج

يهدف البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب (بالتركيز على مكونيّ إعادة إعمار وبناء التنمية) إلى مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية بدءاً من الخروج من الحرب، وإدخال وإدماج التحولات الهيكلية المطلوبة في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية، بغية ضمان الاستدامة، والتيقن من قدرة الأجيال القادمة على تحقيق مصالحها التنموية. فالبرنامج هو تصور جامع لاستعادة منظومات المجتمع، وتحقيق الاستقرار (تلبية الحاجات الملحة والمحلية)، وإرساء أسس الاستدامة التنموية، وتحقيق الرؤية المبتغاة حتى 2030، بزواياها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأبعادها الجغرافية (الاندماج والتنمية الإقليمية) والقطاعية (الترابطات التفاعلية التنموية)، والزمنية (الانتقال من التعافي إلى الاستدامة).

ويقوم البرنامج تحديداً على المبادئ العامة الآتية:

1. التأكيد على الملكية الوطنية لمستقبل سورية الموحّدة، والتخطيط له، وعلى استمرارية مؤسسات الدولة السورية واضطلاعها بمسؤولياتها، وقدرتها على توجيه مواردها وإمكاناتها على النحو الذي يحقق مصالحها الوطنية بطريقة علمية ومنهجية.

2. تعزيز العدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، والهوية الوطنية وثقافة الانتماء، استناداً إلى منظومة القيم الوطنية الشاملة والتنوع الثقافي للمجتمع السوري، بجميع مكوناته.

3. تعزيز الحوار الوطني والتعددية السياسية في مواجهة جميع أشكال التطرف.

4. ضمان سيادة القانون في إطار عقد اجتماعي يحدّد حقوق المواطنين وواجباتهم.

5. تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي بجميع مكوناته (المائي، والغذائي، والصحي، والطاقي، والتكنولوجي، والثقافي...).

6. الاندماج الفاعل والواعي بالعالم؛ واعتماد أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، مع مراعاة المصالح العليا والقومية والوطنية لسورية.

7. التحوّل من الجمود التنموي الذي فرضته الحرب والأزمة إلى إطلاق تدريجي لطاقات المجتمع والاقتصاد، وصولاً إلى النهوض بجميع مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قطاعياً وجغرافياً، ومعالجة الاختلالات التنموية.

8. تعزيز قدرة وكفاءة المؤسسات السورية على تنفيذ البرنامج.

مراحل البرنامج

يرتكز البرنامج على مبدأ مرور عملية الانتقال في سورية من الوضع الراهن إلى ما بعد الأزمة بالمراحل الرئيسية الآتية (دون أن يعني ذلك عدم وجود تداخلات بين هذه المراحل، وفق ما تفرضه ظروف الأزمة وتطوراتها):

أ- مرحلة الإغاثة

وتمتد عملياً حتى الخروج من الحرب. ويكون التركيز فيها على **الاستجابة للاحتياجات الأساسية** وتوفيرها عن طريق نشاطات مدروسة يمكن استخدامها كقاعدة لتعزيز العملية الإنتاجية وتأهيل البنى التحتية، وتقدير الخسائر والأضرار للحدّ من آثارها، وجمع المعلومات لوضع وتعديل السياسات والخطط بحيث تتوافق مع المعطيات الجديدة على الأرض. ويستمرّ الاهتمام بالمتطلّبات الإنسانية في مختلف مراحل البرنامج طالما بقيت الحاجة إليه قائمة.

ب- مرحلة التعافي

يجري في هذه المرحلة التركيز على نشاطات "إعادة الإعمار" (بمفهوم إعادة تأهيل البنى التحتية بوجه خاص) وتكريس مفهوم بواكير التعافي. وتتحدد نقطة بدء وانتهاء هذه المرحلة جغرافياً وفق التطورات الميدانية التي حققها الجيش السوري، ومن ثمّ تحدَّد مدتها تبعاً لذلك. في هذه المرحلة، يجري البدء -حيث أمكن- بتوفير الاحتياجات اللازمة، استناداً إلى حجم الأضرار التي منيت بها البنى التحتية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والإمكانات المتاحة.

وتهدف هذه المرحلة إلى "**استعادة التوازن**"، باستخدام جميع وسائل التمويل الخارجية والداخلية المتوفرة (التسهيل الكمي أو التمويل بالعجز)، وإن كان بطريقة لا تتناسب -مرحلياً- مع مقتضيات استدامة التنمية.

ويجري تدريجياً العمل على ترميم سلاسل الإنتاج، بدءاً بالأقل تكلفة والأكثر إلحاحاً، باتجاه الأعلى تكلفة والأقل إلحاحاً، مع التركيز على البنى التحتية (الطاقة، والنقل، والمياه على وجه التحديد) اللازمة لإعادة إحياء العملية الإنتاجية في سياقها الأوسع.

ج– مرحلة الانتعاش

تهدف هذه المرحلة إلى البدء بإعادة رسم **ملامح الاقتصاد السوري** المتكامل، وتتسارع فيها عملية تشكّل سلسلة توليد القيمة المضافة عن طريق زيادة الترابطات القطاعية. ويعدّ القطاعان الزراعي والصناعي من الأمثلة التي هي أكثر حضوراً خلال هذه المرحلة، مع التركيز كذلك على تفعيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإنعاش الاقتصاد السوري.

وتنطوي هذه المرحلة على تعزيز مبدأ "التمويل الذاتي" للعملية التنموية، وتشكل هذه المرحلة الأرضية الضرورية لإطلاق مشروع مكافحة "الركود التضخمي"، وهو الطريق نحو الاستدامة التنموية في المرحلة التالية.

د– مرحلة الاستدامة التنموية

تشهد هذه المرحلة إنجاز تشكّل **هوية الاقتصاد السوري** الحديث. ويجري خلال هذه المرحلة وضع السياسات والآليات التي تضمن استدامة التنمية بأبعادها المختلفة (قطاعياً وجغرافياً وبشرياً)، وتركز على ربط الأبعاد المختلفة السياسية والاقتصادية والمؤسساتية والاجتماعية.

ويجب أن تُبنى التدخلات في هذه المرحلة على رؤية يتمّ تبنيها عن طريق حوار وطني تنبثق عنه مجموعة من الأهداف المتوسطة والبعيدة الأمد، تستهدف "**إعادة هندسة الاقتصاد السوري**"، وتحدِّد هوية الاقتصاد السوري المرتكز إلى "المؤسسات المرنة" القوية. كما سيجري التركيز على تحقيق رفاهية المجتمع على مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع.

محاور ومكونات البرنامج

يتألف البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب من خمسة محاور مترابطة:

أ. محور البناء المؤسسي وتعزيز النزاهة.
ب. محور تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات (أي إعادة الإعمار بالمعنى الضيق).
ج. محور النمو والتنمية (المتوازنة والمستدامة).
د. محور التنمية الاجتماعية والإنسانية (التكوين الاجتماعي والتربوي والتعليمي والثقافي).
هـ. محور الحوار الوطني والتعددية السياسية.

أ– محور البناء المؤسسي وتعزيز النزاهة

يتطلّب تعزيز النزاهة والشفافية، ومكافحة الفساد، على جميع المستويات، تطوير منظومة متكاملة، بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى الأبعاد الأخلاقية. وتحتاج هذا العملية إلى مقوّمات خاصة تتعلّق بتصميم الآلية المناسبة لإدارة هذا الملف، التي تقوم أساساً على تحديد الخصائص

الرئيسية المميزة لظاهرة الفساد في سورية، وأسباب عدم نجاعة سياسات مكافحة الفساد المتبعة سابقاً، ومقومات نجاح هذه السياسات.

من ناحية أخرى، يقوم البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب على إسناد دور رئيسي في التنفيذ إلى البنية المؤسساتية السورية القائمة، مع النظر في استحداث مؤسسات جديدة حين اللزوم، مع ضرورة تحديد خيارات الحكومة تحديداً واضحاً وصريحاً حيال توزيع الأدوار والمسؤوليات. ويتطلب ذلك إيلاء الاهتمام بالإصلاح المؤسسي لتحليل أوضاع المؤسسات وصلاحياتها ومسؤولياتها، وتبيان مكامن الخلل فيها، ومدى تكاملها وملاءمتها من نواحي القيادة والتنظيم والكفاءة والموارد البشرية لتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها، ولتلافي نقاط الضعف لدى تلك المؤسسات. وتبرز في هذا المجال أهمية التنمية الإدارية التي ستعنى في الوقت المناسب بتطوير الهياكل المؤسسية، وتطوير التشريعات والنواظم اللازمة لذلك، وتأهيل الموارد البشرية التأهيل المناسب. ولا بدّ من التركيز بوجه خاص على إصلاح مؤسسات وشركات القطاع العام الاقتصادي إصلاحاً جذرياً، وتطويرها، لكونها أحد مرتكزات الاستثمار والإنتاج الرئيسية في جميع المراحل.

يتناول هذا المحور بوجه خاص إذاً القضايا المتعلقة بحماية عملية الانتقال إلى سورية في ما بعد الأزمة، من ظاهرة الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية، وإصلاح النظام القضائي والأجهزة الرقابية، وبناء المؤسسات القوية والفعالة، والتنمية الإدارية، وإصلاح القطاع العام الاقتصادي.

ب- محور تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات

يتضمّن هذا المحور إعادة بناء البنى التحتية وتطويرها على نحو متوازن وعادل، لتكون عاملاً مسانداً مزدوج الغرض: فهي مقوِّم من مقوّمات الاستثمار والتنمية؛ وهي ضرورة لتحسين حياة السكان. ومن الضروري التعامل مع هذه البنى لمواجهة الضغوط الشديدة المتوقّعة من جراء عودة النازحين داخلياً واللاجئين السوريين وإعادة الاستقرار، ولتوفير الخدمات المطلوبة.

يتناول هذا المحور القضايا المتعلقة بقطاعات المياه والصرف الصحي، والنفايات الصلبة، والسكن والبناء والتشييد، والكهرباء، والنقل والمواصلات، والاتصالات، وغيرها، بحيث يجري أولاً إجراء تقييم سريع للحالة الراهنة لهذه القطاعات يتضمن الاختناقات والحالات الطارئة، والحالات التي يمكن تأجيلها مرحلياً، ووضع الرؤية المستقبلية لكل قطاع وتحديد الأهداف بعيدة المدى؛ ثم يجري بناء على هذا التقييم تحديد الأهداف والمشاريع والإجراءات والتدخلات اللازمة للمعالجة، ووضع الجدول الزمني للتنفيذ.

وتؤكد الدروس المستفادة من التجارب المختلفة في إعادة الإعمار أهمية الدور المركزي للدولة، دون الإقلال من دور السلطات المحلية والأطراف الأخرى المعنية، لكونه عاملاً حاسماً في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع والإنسان، وذلك عن طريق تحديد مصادر التمويل المتاحة والممكنة، الداخلية والخارجية، وكذلك وسائل إعادة الإعمار.

ج- محور النمو والتنمية

أفرزت الحرب والأزمة مجموعة من الإشكاليات والتحديات غير المسبوقة في التاريخ الاقتصادي السوري. لذلك لا يجوز النظر إلى مسألة الخروج من الأزمة ومعالجة هذه الإشكاليات والتحديات على أنها أمر لحظي، بل يجب

التعامل مع هذه المسألة على قاعدة أن الانتقال إلى سورية في ما بعد الأزمة هو عملية طويلة وشاقة ومكلفة، ستتوزع أعباؤها وتكاليفها على سنوات طويلة.

ومن المتوقع أن يؤدي تسريع وتائر النمو والتنمية إلى ضغوط كبيرة على الموارد المتاحة. لذلك فمن المهم جداً في هذا السياق إعادة ترتيب الأولويات في القطاعات الاقتصادية والخدمية، والنظر إلى القطاعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، للوصول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة. ولا بدّ أن يترافق ذلك مع تحقيق الاستدامة في إدارة وحماية الموارد الطبيعية، وأن تكون التنمية المرجوة تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تضرّ بالبيئة، وتكون ملائمة من النواحي الفنية والاقتصادية، ومقبولة اجتماعياً.

يتناول هذا المحور قضايا استعادة الانتعاش الاقتصادي بهدف معالجة الآثار الاقتصادية للأزمة في سورية، ثم إعادة وضع الاقتصاد السوري على مسار التنمية وصولاً إلى استدامة تساعد في القضاء على الفقر والبطالة واللامساواة، ضمن إطار تشاركي واسع يضم جميع قطاعات وفئات المجتمع.

وترتكز استدامة التنمية على تحقيق وتائر سريعة من النمو، يتيح لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المساهمة والاستفادة من هذا النمو، وصولاً إلى **التنمية المتوازنة**، وبخاصة بين **الريف والمدينة**. وهنا يتجلى مفهوم النمو الشامل على أنه لا يهتم فقط بوتيرة النمو بل بنمط هذا النمو وآلية تحققه وتوزيعه، وهما أمران مترابطان فيما بينهما ويجب تناولهما معا على حد سواء. فالوتيرة السريعة للنمو ضرورية للحد من الفقر على نحو فعال، غير أن استدامة هذا النمو تتطلب أن يتحقق على نحو واسع النطاق عبر القطاعات، ويستخدم جزءاً كبيراً من القوة العاملة الوطنية. وينطوي ذلك على تبني المبادرات اللازمة للتحوّل الهيكلي من أجل التنويع الاقتصادي ورفع معدل نمو الإنتاجية، وليس فقط معدل نمو العمالة.

ويعدّ التعاون الدولي مكملاً وداعماً لجهود التنمية الوطنية؛ ومن ثمّ يركّز البرنامج –في جميع محاوره– على تبني توجهات استراتيجية لقضايا التعاون الدولي بأشكالها المختلفة، انطلاقاً من حقيقة أن الأزمة السورية أفضت إلى فجوات في جميع مدخلات عملية التنمية (المالية والمادية والبشرية...). وتعتمد الاستفادة المثلى من مكونّات التعاون الدولي على مدى النجاح في دمج مراحل التخطيط للتعاون الدولي بمراحل إعداد خطط التنمية الوطنية.

وللوصول إلى استدامة التنمية، سيكون بالإمكان:

- الربط بين الاقتصادين العيني والمالي النقدي، بحيث يصار إلى رسم السياستين المالية والنقدية (بجميع مكوناتهما) على نحو يتواءم مع السياسات الكلية.
- تحديد المزايا النسبية للاقتصاد السوري.
- تحديد مصادر التمويل (الداخلي والخارجي) وآلياته.
- رسم الخريطة الاستثمارية التي تراعي الفرص الممكنة وإمكانيات التنفيذ.
- رسم خريطة التعاون الدولي.

د– محور التنمية الاجتماعية والإنسانية

يرتكز توفير الحماية الاجتماعية على توازن في الحقوق والواجبات، وعلى الحق في الحصول على الخدمات العامة، وضمان الدولة حماية ممتلكات المواطنين، والحق في الحماية الاجتماعية، والحق في الرعاية الصحية، والحق في التعليم، وغيرها من الحقوق المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، التي تنطلق من أن الإنسان هو الركيزة الأساسية للبناء

الاجتماعي. وإذ تتجلى مسؤوليات المواطنة الفاعلة في الامتثال لحكم القانون والمشاركة الفاعلة في الشأن العام وفي إدارة المجتمع، فإن استدامة التوازن يتحقق بقدرة الدولة على ضمان الحقوق الأساسية لمواطنيها، سواء بالتدخل المباشر أم بتفعيل قدرات المؤسسات والمجتمع والاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق هذا التوازن.

يجري التركيز في هذا المحور على إظهار أكثر الفئات تضرراً من الأزمة، وأوجه الضرر التي أصابت مصادر العيش وخدمات ومؤشرات السكن والصحة والتعليم، وغيرها من الخدمات المختلفة؛ وكذلك على تحليل نقاط القوة والفرص لقضايا الهوية والتماسك الاجتماعي لأطياف الشعب السوري، وأوجه الخلل التي أصابتها خلال الأزمة، وعلى تحليل النهج السلوكي البنائي لدور الأسرة السورية في التشكيل الثقافي والتوعوي والتضمين الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للأبناء.

يتناول هذا المحور القضايا التي تندرج في ثلاثة مداخل أساسية:

المدخل الثقافي والتعليمي: ويركز على قضايا التوعية والتثقيف والتعليم والهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي، والانتماء لسورية، وتقبل الآخر، بعيداً عن الثقافة المادية والإقصائية التي خلفتها الأزمة. كما يركّز على إعادة النظر في هيكلية التعليم بمختلف مراحله، ومناهجه ومحتوياته، وزيادة ربط التعليم بسوق العمل. ويعد بناء الأسرة السورية مكوناً أساسياً من مكونات هذا المدخل؛ كما يعد الخطاب الديني والثقافي المستنير، في مواجهة الخطابات التكفيرية أو الطائفية أو الانفصالية، مرتكزاً أساسياً من مرتكزاته.

مدخل الإدماج الاجتماعي والاقتصادي: ويتناول قضايا إدماج أكثر الفئات تأثراً بسبب الأزمة السورية (المعوقون، الأطفال، النساء، الأيتام، المشردون، ...) في دورة النشاطين الاقتصادي والاجتماعي، وإدماج العائدين إلى حضن الوطن في إطار المصالحات الوطنية. ويضاف إلى هذا المدخل القضايا المتعلّقة بعودة النازحين داخلياً واللاجئين، وبخاصة توفير مقومات هذه العودة ضمن رؤية تنموية جديدة لأدوار المناطق والمحافظات تؤدي إلى توسيع المشاركة في إعادة الإعمار والاستدامة.

مدخل الحماية الاجتماعية: ويركّز على ثلاثة مكوّنات: مكونّ سوق العمل الذي يتناول قضايا التشغيل والبطالة والعمل اللائق؛ ومكون الخدمات الاجتماعية الذي يتناول أساساً قضايا التعليم والصحة وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي؛ ومكوّن شبكات الأمان الاجتماعي الذي يتناول قضايا الدعم والاحتياجات الإنسانية.

هـ- محور الحوار الوطني والتعددية السياسية

حافظ المجتمع السوري على الإرث الثقافي والحضاري التاريخي لسورية، مهد الحضارات وبلد التعددية والتنوّع، ووحدة الحياة بين أبنائه، على الرغم من التفاعل مع تطورات العولمة الثقافية والتحوّل المدني والحضاري. وكان المجتمع السوري قادراً، وعلى نحو متجدد، على إعادة إظهار القيم الحيوية الموجودة في أصولنا وثوابتنا وإضفاء الجاذبية عليها وترسيخها في النفوس بطرق تثقيفية تربوية وسلوكية.

وقد أفرزت الأزمة السورية سلوكيات وانتماءات متفاوتة، خلخلت عند فئة من السوريين قيم الانتماء، وأنستهم تاريخهم المضيء، الذي شكّل بمكوناته حصانة للوطن. وكانت هذه السلوكيات السلبية نتيجةً لمحاولة تسخير المال والموارد والخطاب الديني نحو التطرف ومحاولة إنشاء ثقافة جديدة تقوم على التكفير. ولكّن الوعي التراكمي وحس المواطنة والهوية عند السوريين شكّل مقوماً أساسياً من مقومات الحفاظ على الدولة من الانهيار وبقاءها

وطناً موحداً لكل السوريين على اختلاف مشاربهم السياسية والدينية والقومية؛ وهذا الوعي سيكون أملاً لبناء سورية في ما بعد الأزمة.

يتناول هذا المحور قضايا المصالحات الوطنية ودورها في بناء سورية المستقبل، وتعزيز الأمن والأمان، وإيجاد البيئة المناسبة لاستدامة ونجاح الحوار الوطني؛ كما يتضمّن تعزيز التماسك الاجتماعي، والانتماء والهوية الوطنية، ورفع مستوى الوعي المجتمعي المنسجم مع القيم الوطنية. وهو بذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمحور التنمية الاجتماعية والإنسانية.

ويضع هذا المحور بوجه خاص التدابير المفضية إلى تدعيم مسار العملية الديمقراطية في سورية، وتقييمها، وتعزيز التعددية السياسية، وتأطير حراكها للمساهمة في بناء المجتمع والدولة المدنية. ويعالج المحور أيضاً القضايا المتعلّقة بالتمثيل في مجلس الشعب والمجالس المحلية، وأدوار المؤسسات الشعبية والرسمية، ومن ضمنها المؤسسات الرقابية والقضائية والإعلامية.

سير العمل لوضع البرنامج

نذكّر أن وضع البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب سار وفق الخطوات الآتية:

الخطوة الأولى: **تحليل وتقييم حالة القطاع**، وتضمن وصفاً وتحليلاً لمؤشرات القطاع وتطورها خلال المرحلة 2005–2010 (قبل الحرب) وتحليلاً لأوجه الضرر (المادي والتنموي) التي أصابت هذه المؤشرات خلال سنوات الحرب 2011–2018. وشمل التحليل بوجه خاص العناصر الآتية:

- التشريعات والبنى المؤسسية للقطاع.
- البنى التحتية للقطاع.
- مؤشرات المدخلات: الموارد البشرية، المستلزمات، والاستثمار...
- مؤشرات المخرجات: مؤشرات الإنتاج (السلعية والخدمية)، ومؤشرات الإنتاجية...
- مؤشرات الأثر: مؤشرات الآثار التنموية...
- نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات.

الخطوة الثانية: **إعداد الرؤية الوطنية والأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى**، وتتضمن رسم المشاهد المستقبلية المرغوبة للاقتصاد والمجتمع السوري بقطاعاته المختلفة، التي تشكّل في مجملها الرؤية الوطنية؛ وصياغة مسارات التنمية التي تؤدي إلى تحقيق هذه الرؤية، ومنها الركائز والمنطلقات الأساسية والتحديات التي من الممكن أن تواجه جهود تحقيقها، والفرص المتاحة التي يمكن الاستفادة منها في العملية التنموية. وجرى في هذه الخطوة أيضاً صياغة **السياسات الإرشادية** guiding policies التي تهدف إلى توجيه ربط الأهداف الموضوعة بالبرامج التنفيذية اللازمة للوصول إلى تلك الأهداف، وفق مراحل المشروع المختلفة.

الخطوة الثالثة: **وضع البرامج والمشاريع**، وجرى فيها اعتماد الأهداف المحدّدة وفقاً لمداها الزمني، على نحو ينسجم مع الأهداف العامة للبرنامج؛ وتحديد البرامج والمشاريع المنبثقة عنها والموجهة نحو تحقيق الأهداف، إضافة إلى الإجراءات الأخرى المرافقة، وترتيبها وفق التسلسل الآتي:

- البرامج والمشاريع والإجراءات الآنية، التي تهدف إلى معالجة الاختناقات والحالات الطارئة التي لا تقبل التأجيل.
- البرامج والمشاريع والإجراءات على المدى القصير، التي تهدف إلى معالجة الحالات التي يمكن تأجيلها مرحلياً.
- البرامج والمشاريع والإجراءات على المدى البعيد، التي ترتبط بتحقيق الرؤية والأهداف البعيدة المدى.

الخطوة الرابعة: **وضع مصفوفات تنفيذ البرنامج بمكوناتها المختلفة**، وتتضمن تفاصيل التنفيذ، ومتطلبات التمويل والموارد المادية والبشرية، والإطار الزمني، وتحديد الأدوار ومسؤوليات التنفيذ، ومؤشرات التنفيذ، ومؤشرات الأثر.

ثانياً
ملخص نتائج تحليل الحالة التنموية لسورية 2000-2018

ثانياً– ملخص نتائج تحليل الحالة التنموية لسورية 2000–2018

نعرض في هذا الفصل تلخيصاً وصفياً[2] لأهم النتائج التي جرى التوصل إليها في مرحلة تحليل الحالة التنموية في سورية، في سنوات ما قبل الحرب وأثنائها.

ألف. التنمية الاقتصادية

1. الاقتصاد الكلي

حققت سورية خلال الأعوام **2000–2010** معدلات نمو مقبولة ومستقرة نسبياً، جعلت تصنيفها بين الدول التي حققت أعلى معدلات نمو على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كان ذلك نتيجة الاستقرار السياسي، والبدء بإعداد خطط اقتصادية طموحة للإصلاح الاقتصادي تتماشى مع الإمكانيات الكبيرة والكامنة المتاحة في جميع المجالات. ونسبياً، انخفض اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط، في مقابل تحسن بسيط في التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني، وفي مساهمة العوامل النوعية في النمو الاقتصادي.

وعلى أهمية هذا الأمر، فإن مسألة استدامة **النمو الاقتصادي** في سورية ما زال يعتريها الكثير من الشك، وذلك نظراً للتذبذب الكبير في معدلات نمو قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، واستمرار حالة التخلخل القطاعي التي تدل على عدم إنجاز الاقتصاد السوري لعملية التحول الهيكلي، وعدم حدوث خرق جوهري لصالح القطاع الخاص في تركيبة الناتج، وانخفاض مساهمة العوامل النوعية (على الرغم من تحسنها النسبي)، وانخفاض الادخار الوطني نتيجة انخفاض حصة الاستثمار والصادرات من الناتج، في مقابل ارتفاع حصة الاستهلاك، هذا إضافة إلى انخفاض مستوى العدالة في توزيع الدخل.

وقد ازداد **حجم الاستثمار الخاص** بفعل زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي وإفساح المجال أمام القطاع الخاص، إلا أنّ هذا الاستثمار لم يحقق المرامي المستهدفة من حيث الحجم والتوزع، وظلّ متركزاً في المحافظات الجاذبة تاريخياً، وفي قطاعات المال والتأمين والعقارات، على حساب قطاعي الصناعة والزراعة. وكان الاستثمار الأجنبي محدوداً ومتركزاً في قطاع النفط والغاز على حساب الاقتصاد الحقيقي غير الريعي؛ ومن ثمّ كان أثر الاستثمار الأجنبي هامشياً في النمو والتشغيل. وفي المقابل تراجع الاستثمار العام وتركز في قطاع الخدمات الاجتماعية وقطاع المرافق العامة، على حساب قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، مع غياب التوزيع العادل للاستثمار العام بين المحافظات السورية، واستمرار آليات توزيعه السابقة التي تفتقر إلى الأسس والمعايير السليمة للتوزيع.

وفي مجال التنافسية وبيئة الأعمال، أظهرت المكونات الفرعية للمؤشرات الرئيسية لتقرير التنافسية أنّ نقاط قوة الاقتصاد السوري تركزت في مؤشرات الصحة والتعليم، وبعض مؤشرات المتطلبات الأساسية. أما نقاط الضعف فتركزت في البنية التحتية، وتمثلت في انخفاض مستوى جودة المرافئ والمطارات، وانخفاض مستوى جودة مصادر

2 التلخيص المعروض هنا هو تلخيص غير تقني، إي إنه يعرض فقط لأهم النتائج عرضاً وصفياً، مع التركيز على القضايا الواجب معالجتها عند وضع الرؤى والأهداف والسياسات، دون التطرّق تفصيلاً إلى المؤشرات الكمية؛ وهذه المؤشرات الكمية جميعها متوفّرة ضمن مجموعة تقارير تحليل الحالة التنموية، التي أنجزتها فرق العمل في المرحلة الأولى من مراحل المشروع، وفق محاوره الأربعة.

الطاقة، وانخفاض مستوى فعالية المؤسسات، بسبب البيروقراطية، والهدر والفساد، وضعف المعايير المحاسبية والتدقيق، وانخفاض مستوى كفاءة مجالس الإدارة في المؤسسات، وكذلك ظهرت في استقلال القضاء، وكفاءة الإطار القانوني في تسوية النزاعات. وترافق ذلك مع تدني مستوى التعليم العالي والتدريب والتأهيل، وضعف كفاءة الأسواق (السلع والعمل والمال)، وتدني مستوى الجاهزية التكنولوجية، وتدني مستوى الإبداع، وعدم مأسسة مشاركة القطاع الخاص.

ويشير تحليل المكونات الفرعية لمؤشر ممارسة الأعمال في سورية إلى: (1) التقدم الواضح في مرحلة بدء النشاط التجاري مع تقدم بسيط في مرحلة إنفاذ العقود، وذلك بعد إجراء سورية لإصلاحات تتعلق بتخفيض تكلفة تأسيس المشروع، وتخفيض الحد الأدنى لرأس المال؛ و(2) الثبات أو التراجع البسيط في عدة مراحل (استخراج تراخيص البناء، الوصول إلى الكهرباء، تسجيل الملكية، حماية المستثمرين، التجارة عبر الحدود)؛ و(3) تراجع سورية في عدد من المراحل أبرزها مرحلة الحصول على الائتمان، ومرحلة دفع الضرائب، ومرحلة تصفية النشاط التجاري.

وعلى مستوى **المالية العامة**، حدث تغير في التركيب الهيكلي للإيرادات العامة للدولة، حيث زادت الإيرادات الضريبية غير النفطية، وتحسنت فوائض شركات القطاع العام نسبياً على حساب الإيرادات النفطية، إلا أن هذه الإيرادات الضريبية بقيت متواضعة ولا تتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي، وخصوصاً لدى القطاع الخاص، وهو ما يظهر انخفاض مستوى العدالة الضريبية التي تبيّنت في انخفاض معدل العبء الضريبي على المستوى الإجمالي، وذلك نتيجة نقاط ضعف تتمثل في بنية النظام الضريبي، والتهرب الضريبي، وضعف أو تأخر عمليات التحقق والتحصيل، وعدم تطبيق العدالة الضريبية وفق الملاءة المالية. وشهد الدين العام تراجعاً ملحوظاً، وخاصة الدين الخارجي، لكن الدعم تزايد، وشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة، ويضاف إلى ذلك أنّ العمومية التي تميز بها أسلوب الدعم قادت إلى عدم العدالة في توزعه بين شرائح المجتمع. وتميز التعاطي مع مسألة الدعم أيضاً بالمعالجات الجزئية في ظلّ ضعف المؤسسات المسؤولة عن هذا الملف، وضعف مستوى التنسيق بين هذه المؤسسات. وفي النتيجة، جاء عجز الموازنة المنخفض على حساب انخفاض الإنفاق العام والاستثماري منه بوجه خاص.

وعلى **الصعيد النقدي**، تحقق الاستقرار في سعر الصرف، وبقيت معدلات التضخم عند نسب مقبولة، باستثناء عامي 2006 و2008، نتيجة لتقلبات الأسعار العالمية، وانكشاف مكامن التضخم في الاقتصاد السوري نتيجة الانفتاح ورفع الدعم عن المشتقات النفطية. وشهدت هذه المرحلة ثباتاً في معدلات الفائدة الاسمية، ولكن جرى استخدم معدل الفائدة فقط لتصحيح هيكلية الودائع بالليرة السورية، لمصلحة الودائع الطويلة الأجل. وكان محرك نمو العرض النقدي الديون الممنوحة للقطاع العام الاقتصادي، وبالأخص مؤسسات تجارة وتصنيع الحبوب، والأقطان، وشركة محروقات، والمعروف أنّ هذا النوع من التمويل يجري بناء على قرارات إدارية، وهو ما يجعل عنصراً هاماً من العناصر الرئيسية المساهمة في نمو العرض النقدي خارج السيطرة. وتركزت التسليفات في قطاع التجارة والخدمات، وانخفضت حصة الزراعة والصناعة، على الرغم من ارتفاع وزنهما النسبي في الناتج المحلي الإجمالي. وكانت حصة القطاع العام من التسليفات أعلى من حصة القطاع الخاص بـ 15 نقطة مئوية في الكثير من السنوات، على الرغم من أن حصة القطاع الخاص من الناتج هي أعلى من حصة القطاع العام.

وأعاق عدم تمكن السياسة النقدية من التحكم الفعّال بالكتلة النقدية انتقال أثر السياسة النقدية إلى الأسعار، وتحقيق الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، وهو استقرار الأسعار، سواء أكان ذلك عن طريق الأدوات المباشرة،

مثل سعر الفائدة، أم عن طريق الأدوات غير المباشرة، مثل عمليات السوق المفتوحة، التي تسمح للمصرف المركزي بسحب السيولة الكبيرة المتوفرة لدى المصارف العاملة. وساند ذلك وجود كتلة نقدية بالقطع الأجنبي خارج السيطرة الكاملة للمصرف المركزي.

وعلى مستوى **التجارة الخارجية**، شهدت هذه المرحلة عقد العديد من الاتفاقيات التجارية التي ساهمت في زيادة حجم التجارة الخارجية، إلا أن المرحلة شهدت أيضاً عدم استقرار الحساب الجاري نتيجة زيادة قيم المستوردات، وبخاصة المواد المصنعة منها، بنسب أعلى من الصادرات التي تركزت في عدد محدود من السلع والأسواق، وبقيم مضافة ضعيفة.

وعلى صعيد **قوة العمل والتشغيل**، كانت معدلات نمو قوة العمل منخفضة، إذ أدى ارتفاع سن الدخول إلى سوق العمل دوراً في انخفاض معدلات نمو قوة العمل نتيجة زيادة عدد الطلاب في المرحلتين الثانوية والجامعية، إلا أنّ أهم عوامل تراجع معدلات المشاركة كان تفضيل الكثيرين من الذكور والإناث الخروج من سوق العمل، ومن ثمّ بقاء فئة بحدود 8% على أقل تقدير من قوة العمل خارج المساهمة في النشاط الاقتصادي. ولم تظهر معدلات النمو الاقتصادي في زيادة معدلات التشغيل وتوليد فرص العمل، وبقيت معدلات البطالة مرتفعة، ومن ثمّ كان النمو الاقتصادي في هذه المرحلة من النوع غير المحابي للتشغيل. وقد كان المشغل الأكبر للعمالة هو قطاع الخدمات، ثم التجارة والسياحة والبناء والتشييد، في مقابل تراجع حاد في قطاع الزراعة. وكانت النسبة الكبرى من المشتغلين هي ممن حصلوا على الشهادة الابتدائية، في مقابل تحسن طفيف على نسبة حملة الشهادات الجامعية نتيجة دخول أنشطة اقتصادية تحتاج إلى مؤهلات عليا، كالمصارف والتأمين والمعلوماتية.

وعلى الرغم من تراجع مساهمة القطاع غير المنظم في التشغيل، فقد بقيت النسبة مرتفعة. ويفرض هذا الوضع تحديات كبيرة في مجال التشغيل تخص مؤشرات العمل اللائق، وخاصة المتعلقة منها بانخفاض نسبة مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي عموماً، وارتفاع نسبة البطالة بين الإناث، والخلل الكبير بين تكاليف المعيشة ومستويات الأجور لفئات العاملين بأجر.

وقد تراجعت حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بتكلفة عوامل الإنتاج. وعلى الرغم من **تراجع الأجور الحقيقية**، في عامي 2003 و2008، فقد كان معدل نمو الأجور الحقيقية في المتوسط قرابة 6%، إلا أنّ الاتجاه العام لنمو الأجور الحقيقية كان نحو مزيد من الانخفاض.

ولكن، وبدءاً من **العام 2011**، ساهمت المعطيات السابقة، والتطورات التي أفرزتها الحرب المفروضة على سورية، والإجراءات القسرية الأحادية الجانب، والحصار الجائر، والتخريب الممنهج لمكامن الإنتاج، في نشوء واقع معقد أدى إلى نتائج سلبية على الاقتصاد والمجتمع السوريين.

يأتي على رأس هذه النتائج التغيرات الحادة في **الناتج المحلي الإجمالي**، على صعيدي الحجم والتركيب النسبي؛ إذ حدث تراجع كبير في حجم الناتج المحلي. وساهمت في هذا التراجع العوامل النوعية والكمية. وكشف التراجع الحاد في النمو الاقتصادي هشاشة العوامل النوعية، حيث كان أثرها أكثر سلبية في مقابل العوامل الكمية التي كان من الطبيعي أنّ تنخفض مساهمتها في النمو نتيجة تراجع الاستثمار الإجمالي وعدد المشتغلين. وعلى مستوى التركيب النسبي للناتج، ازدادت حصة القطاع العام في مقابل انخفاض بسيط في حصة القطاع الخاص. وترافق ذلك مع تغيرات جوهرية في التركيب الهيكلي للناتج، حيث تراجعت مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والسياحة أمام الخدمات الحكومية وقطاع النقل والمواصلات والتخزين. واستمرت حالة التراجع في معدلات الادخار الوطني

نتيجة زيادة حجم الاستهلاك الخاص في مقابل انخفاض مكونات الطلب الأخرى، باستثناء الواردات. وشهدت المرحلة **بعد العام 2011**، تراجعاً كبيراً في الاستثمار العام والخاص، حيث خرجت الاستثمارات الأجنبية تماماً، وخصوصاً من القطاع النفطي، كما تراجعت المؤشرات المتعلقة بالإنتاجية، وخاصة تلك التي تدعم النمو الاقتصادي المستدام نتيجة استمرار الخلل الهيكلي لتركيبة الاقتصاد السوري، وتراجع مستوى التقدم التقني، وضعف الاستثمار في رأس المال البشري، والعوامل الأخرى المرتبطة بسوء استغلال الموارد الطبيعية، ومدى سلطة القانون وحماية حقوق الملكية، والأهم من هذه العوامل جميعها عوامل الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

ماتزال سورية تحتل مواقع متأخرة في تقارير **ممارسة أنشطة الأعمال**، حيث تراجع الترتيب من المرتبة 143 عام 2010 إلى المرتبة 174 عام 2017. ويعود سبب ذلك إلى إجراء هذه الدول العديد من الإصلاحات مقارنة بسورية التي قامت فقط بإجراءات بسيطة في مجال المحاكم التجارية. واحتلت سورية مراتب متأخرة جداً في المؤشرات المتعلقة بأنشطة الأعمال في الأعوام الأخيرة، وبخاصة مؤشرات استخراج تراخيص البناء، والوصول إلى الكهرباء، والحصول على الائتمان، وتسوية حالات الإعسار، وذلك في مقابل تحسن بسيط في مؤشرات حماية المستثمرين، ودفع الضرائب، وإنفاذ العقود.

وعلى مستوى **المالية العامة**، كان عجز الموازنة العامة للدولة كبيراً نتيجة انخفاض الإيرادات (النفطية وغير النفطية)، وانخفاض فوائض شركات القطاع العام الاقتصادي، في مقابل زيادة النفقات الجارية، التي شكلت كتلة الرواتب والأجور نسبة كبيرة منها، وكذلك زيادة فاتورة **الدعم**، وتراجع الإنفاق الاستثماري العام نتيجة الأوضاع الأمنية والإجراءات القسرية أحادية الجانب وارتفاع سعر الصرف وضعف التمويل. وترافق ذلك مع توجه الإنفاق الاستثماري في المقام الأول نحو قطاع الخدمات الحكومية وقطاع الكهرباء والماء، ثم الصناعة الاستخراجية، ثم الزراعة والري وباقي القطاعات. وفي النتيجة، زادت المديونية العامة للدولة، وخصوصاً الداخلية منها، وارتفع حجم الدين الخارجي نتيجة ارتفاع سعر الصرف وليس فقط حجم هذا الدين.

وعلى **الصعيد النقدي**، شهد سعر صرف الليرة السورية انخفاضاً حاداً نتيجة تداعيات الأزمة والإجراءات القسرية أحادية الجانب، وانخفاض حصيلة الصادرات السلعية والخدمية (وخصوصاً النفطية والسياحية)، في مقابل ازدياد فاتورة المشتقات النفطية المستوردة والسلع الأساسية، وازدياد حركة المضاربة وتهريب العملة إلى خارج البلد. وترافق ذلك مع غياب سياسة نقدية واضحة تستهدف استقرار سعر الصرف، حيث اقتصرت على إجراءات آنية استهدفت التخفيف من حدة تقلبات سعر الصرف عن طريق المزادات، وجلسات التدخل، التي أدت إلى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية. ولم يجر استخدام أدوات السياسة النقدية، وخصوصاً أسعار الفائدة، لجذب المدخرات بالعملة الأجنبية أو استقبال التحويلات الخارجية عبر الطرق النظامية، من جهة، أو توجيه التسهيلات المصرفية، رغم ارتفاع حجم الودائع، نحو القطاعات الإنتاجية، بدلاً من توجهها نحو قطاعي التجارة والعقارات، من جهة ثانية. وسجلت معدلات التضخم مستويات قياسية خلال هذه المرحلة (تضخم جامح)، نتيجة مجموعة من العوامل النقدية وغير النقدية التي تشكل مصادر التضخم في سورية (تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، رفع الدعم عن المشتقات النفطية، ارتفاع تكاليف النقل، التمويل بالعجز، المضاربة والاحتكار، توقعات المواطنين حول توجهات الأسعار، انخفاض العوائد بالقطع الأجنبي لتمويل المستوردات، وغيرها...)، وهو الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى معيشة المواطنين.

وعلى مستوى **التجارة الخارجية**، تفاقمت نقاط الضعف في قطاع التجارة الخارجية، وتحولت نقاط القوة والمزايا التي كان بالإمكان الاستفادة منها إلى تحديات فاقمت العجز في هذا القطاع. فقد تفاقم عجز الحساب الجاري،

نتيجة ازدياد عجز الميزان التجاري نظراً لتوقف الصادرات النفطية، وانخفاض الصادرات وانحصارها في عدد محدود من السلع، ولبلدان قليلة، في مقابل انخفاض المستوردات بسبب اتباع سياسة الترشيد؛ وكان الأمر كذلك فيما يخصّ ميزان الخدمات، الذي تحول إلى عجز نتيجة تفاقم عجز قطاع النقل، وخصوصاً النقل البحري، وارتفاع نفقات الشحن والتأمين. وتحوّل حساب السفر والسياحة إلى عجز بعد أن كان حاملاً مهماً في تخفيف حدة عجز الحساب الجاري. هذا، مع الإشارة إلى نقطة هامة أخرى، وهي تحول حساب الدخل من عامل ساهم في تفاقم عجز الحساب الجاري إلى عامل إيجابي خفض من عجز الحساب الجاري، نظراً لكونه مرتبطاً أساساً بشركات النفط (عقود الخدمة) التي خرجت من العمل. وازداد فائض حساب التحويلات الجارية، الذي يعدّ من المصادر الهامة للقطع الأجنبي، بسبب زيادة تحويلات العاملين السوريين في الخارج، إضافة إلى زيادة المنح والمساعدات المقدمة لسورية من الخارج، مع الإشارة إلى أن جلّ هذه المساعدات حصلت عليها المنظمات الأهلية المحلية.

أمّا في **التشغيل وسوق العمل**، فقد أدت الظروف الحالية، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، إلى انخفاض معدلات المشاركة، ومن ثمّ انخفاض معدلات نمو قوة العمل، وكذلك انخفاض فرص العمل وخصوصاً للذكور، ومن ثمّ زيادة كبيرة معدلات البطالة. وكان المشغل الأكبر للعمالة هو قطاع الخدمات، ثمّ التجارة والسياحة، فالصناعة، فالبناء والتشييد، ثمّ الزراعة والنقل والاتصالات، وأخيراً المال والتأمين والعقارات. وكانت النسبة الكبرى من المشتغلين هي ممن حصلوا على الشهادة الابتدائية وما دون. وكانت أعلى المحافظات تشغيلاً هي الأعلى في معدلات البطالة (حلب وريف دمشق) بسبب عدم التوازن الديموغرافي. كما أنّ ظروف الحرب، وانتشار الظواهر غير الصحية اجتماعياً واقتصادياً، أعاقت وتعيق كل الجهود الرامية إلى تنظيم سوق العمل، وبخاصة إذا نظرنا من زاوية العمل اللائق.

لقد استمرت الصفات المميزة لقوة العمل من حيث التركيب التعليمي، وظل التشغيل يعتمد على عمالة ذات مستوى تعليمي منخفض في مقابل وجود بطالة نوعية. ومن المتوقع تفاقم هذه المشكلة نتيجة هجرة جزء من أصحاب الكفاءات والعمال المهرة وأصحاب الخبرات لسوق العمل المحلية.

وشهدت المرحلة **بعد العام 2011** تراجعاً كبيراً في **الأجور الحقيقية**، وتراجعت حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بتكلفة عوامل الإنتاج تراجعاً كبيراً. كما أنّ الاتجاه العام لنمو الأجور الحقيقية ما زال ينحو باتجاه مزيد من الانخفاض. وعلى الرغم من ارتفاع حجم الدعم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، فقد اصطدمت معالجة ملف الدعم كأحد حوامل عملية إعادة توزيع الدخل، بمؤثرين اثنين: يتعلق الأول بانخفاض كفاءة المؤسسات المسؤولة عن إدارة هذا الملف، ويخص الثاني عامل التوقيت المناسب. وبالنتيجة أثرت معالجة ملف الدعم سلباً على مستوى عدالة التوزيع، من جهة، وأدت إلى رفع كلف الإنتاج، وساهمت في رفع معدلات التضخم، من جهة ثانية. كما أدى ضعف معايير الاستهداف، وإشكاليات النقل، وظهور حلقات انتفاعية وجدت في المساحة بين الدعم الحكومي والمواطنين مجالاً واسعاً للعمل، إلى خسارة الدولة لمبالغ كبيرة (الدعم) وضعف استفادة المواطنين.

وعلى الرغم من الظروف القاسية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، كان لاستمرار عمل **المؤسسات السورية** دوراً بارزاً في التخفيف من حدة آثار هذه الظروف. وقد اتصف عمل هذه المؤسسات بالأداء وفق الحدود التي ضاقت نتيجة الوضع العام في سورية، إلا أنّها تمكنت من تأمين الحدود الدنيا للاحتياجات الأساسية، وحافظ كثير منها على متطلبات الإنفاق الجاري، وبخاصة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة، واستمرت بدعم السلع الأساسية،

وبخاصة الخبز والكهرباء. واستخدمت في المقابل سياسة ترشيد المستوردات للحد من استنزاف القطع الأجنبي واقتصارها على تأمين المستوردات من الحاجات الأساسية ومستلزمات الإنتاج.

فرضت الحرب نوعاً من التعاطي وفق منهجية الخطط الإسعافية، ورد الفعّل الآني في كثير من الأحيان. إلا أنّ ذلك لم يمنع الاهتمام المتزايد والتدريجي بإعادة تفعيل العملية الإنتاجية، وتشجيع **الاستثمار المحلي** في المناطق المؤمنة، حيث جرى اتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار العديد من التشريعات لتوفير بيئة تشريعية في هذا المجال (قانون إحداث هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قانون التشاركية بين القطاعين العام والخاص، العمل على وضع البيئة التشريعية للانتقال إلى الدفع الإلكتروني، وغيرها...).

ولا تزال الفرصة متاحة للانتقال بالاقتصاد السوري إلى مرحلة تنموية أرقى، يكون عمادها **قطاع إنتاجي** بوجه عام، وزراعي وصناعي بوجه خاص، قوي وقادر على توليد قيم مضافة عالية، ويعتمد الاستفادة من الموارد الكامنة والكبيرة في الاقتصاد والوطني، في جميع المجالات، والاستثمار في رأس المال البشري، والاستفادة من الخبرات الموجودة، وتحويل المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الوطني إلى مزايا تنافسية. يتطلب ذلك مشاريع وطنية عاجلة لإطلاق صناعة تحويلية متقدمة في المستقبل القريب. فالأولوية يجب أن تعطى للقطاع الإنتاجي الذي يكون أكثر قدرة على توليد القيم المضافة، وعلى تحمل الصدمات في ظل مناخ اقتصادي دولي غير مستقر؛ كما يتطلّب اعتماد التنافسية كقيمة عليا لسياسة التجارة الخارجية، التي تظهر إمكانيات الاقتصاد الوطني في كفاءة استخدام الموارد، مع فهم عميق لحركة الطلب العالمية واتجاهات الأسواق.

ثمة ضرورة واضحة إذاً لإجراءات سريعة وعميقة في **السياسة المالية** باتجاه تطوير دور المؤسسات ورفع كفاءة الإنفاق العام، وزيادة العدالة في التخصيص، هذا، إضافة إلى إصلاح قطاع الإيرادات الضريبية بجميع أشكالها، التي يعد إصلاح الإدارة الضريبية على رأس أولوياتها؛ وكذلك إعادة النظر **بالسياسة النقدية** من حيث استقلالية المصرف المركزي، وعلاقته بالمصارف، مع إجراء إصلاح جذري للمصارف العامة، وتفعيل أدوات السياسة النقدية، وبناء التشريعات التحوطية التي تضمن عمل سوق الأوراق المالية في مناخ ملائم.

إنّ من أهم النقاط التي يمكن أن يعول عليها هي الاستفادة من مشاريع التشاركية في جذب استثمارات واعدة، وفي توفير **بيئة استثمارية** مؤهلة للاستثمارات الحقيقية المنتجة؛ وكذلك في إمكانية الاستفادة من روح المبادرة، واستقطاب رواد الأعمال، وتوسيع قيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع التمويل الأصغري،[3] وفي إمكانية نقل التكنولوجيا، وتوطينها، وفي تحفيز القدرة على الإنتاج الرقمي، ومواكبة التطوير والتحديث المستمر؛ وأخيراً في الاستفادة من الاتفاقيات والعلاقات الثنائية.

تعترض هذه الفرص مجموعة من **التحديات والمعوقات** يجب أخذها في الحسبان، مثل التحديات المتعلقة باستمرار الحرب، والإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على سورية؛ والقدرة على تمويل عملية التنمية بالاستفادة المثلى من جميع الإمكانيات المتاحة؛ ووجود مصالح قوية للدول المانحة قد تعيق الاستفادة من توجيه الاستثمارات نحو الأهداف المنشودة في حال عدم استغلال التوجه الصحيح لها؛ والقدرة على كفاءة استخدام الموارد وكفاءة إدارتها؛ واستمرار الممارسات الاحتكارية لبعض شركات القطاع العام المهيمنة على بعض نشاطات التجارة الخارجية، وكذلك وجود قوى احتكارية في القطاع الخاص وعدم القدرة على تقليص هذه الظاهرة والحد من انتشارها؛ واتساع الفجوة الرقمية، التي تتخذ المعرفة أداتها الأساسية، وتشكل أهم عوامل إعاقة التنمية وزيادة

3 ويُسمّى أيضاً بالتمويل «المتناهي الصغر»، غير أننا لا نحبذ هذا المصطلح.

التبعية، وتؤدي في النهاية إلى تزايد اتساع الفوارق التنموية على المستوى المحلي داخل الدولة نفسها، وعلى المستوى العالمي.

2. الصناعة التحويلية

تتصف الصناعة التحويلية، بقدرتها على إحداث تغير جوهري على صعيد تحقيق معدلات نمو اقتصادية سريعة ومستدامة، وتطوير القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ورفع إمكاناته التصديرية، وتوليد المزيد من فرص العمل، وتحسين الدخل الحقيقي للعاملين، على نحو يفضي إلى تعديل هيكلية الاقتصاد الوطني، وإرساء القاعدة المتينة لعملية التنمية، وهو الأمر الذي لم يستطع قطاع الصناعة التحويلية في سورية تحقيقه نتيجة مجموعة من العوامل التي أدت إلى كبح تطور هذا القطاع.

فالصفة المميزة للصناعة التحويلية في سورية هي قيامها على صناعات خفيفة تتركز في المراحل الأخيرة من سلسلة التصنيع (القيمة)، وهي —من ثمّ– ذات قيمة مضافة منخفضة. وقد تميز نمو الناتج في هذا القطاع بعدم الاستقرار والتذبذب الشديد. ويرجع ذلك أساساً إلى عدم التطور الكافي لإنتاجية مجمل عوامل الإنتاج، التي تعبر عن مساهمة العوامل الأخرى المغايرة لمدخلات الإنتاج على المخرجات (مثل الكفاءة والتطور التكنولوجي والابتكار، والظروف المناخية الملائمة، وسلطة القانون، الخ.)، حيث كانت مساهمتها منخفضة، بل سالبة في بعض السنوات. ويمكن رد المساهمة المنخفضة هذه إلى عواملها الأساسية المتمثلة بالمستوى التكنولوجي المنخفض المستخدم، ومحدودية نشاط البحث والتطوير في القطاعين العام والخاص، وعدم منح مراكز الاختبارات الصناعية أو مراكز البحوث العلمية الحكومية الاهتمام الكافي. وبقيت الجامعة بعيدة عن المشاركة. ولا توجد جهات رسمية أو خاصة تتبنى نشاطات المخترعين والمطورين (الحقيقيين) على نحو فعال يساعد في بناء تكنولوجيا وطنية. ومع غياب مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، تأثر هذه العوامل في شروط التبادل التجاري للسلع السورية المصنعة، ومن ثمّ في انخفاض تنافسيتها.

وقد أدّت الخصائص المميزة وطبيعة المؤسسات في القطاع الخاص دوراً هاماً في انخفاض مستوى تطور إنتاجية العوامل؛ إذ يتميز القطاع الصناعي الخاص بكون شركاته عائلية صغيرة، تتسم بضعف أساليب إدارتها وسرعة دوران اليد العاملة فيها، والإدارة في القطاع الخاص في معظمها عائلية لا تفصل بين الإدارة والملكية، وتنقصها المهارات الإدارية الحديثة، وتغيب عنها المحاسبة الحديثة. وقد انخفض مستوى الدراسات المتعلقة بمتطلبات الأسواق الداخلية والخارجية إضافة إلى ضعف التسويق، لذلك لم يحدث أي تطور يذكر في هيكلية منشآت القطاع الخاص، ولم تتحول إلى شركات مساهمة، بل بقيت النسبة العظمى من المشاريع المشملة مشاريع فردية. كما أنّ الشكل القانوني وحجم وطبيعة المشاريع المنفذة حافظ على حاله كما كان في المراحل السابقة، وينطبق ذلك على حالة مشاريع الاستثمار الأجنبي. هذا، إضافة إلى استمرار سيادة التوزع الجغرافي التقليدي للمشاريع المنفذة والمتركز في المحافظات الرئيسية الكبرى (دمشق، ريف دمشق، حمص وحلب)، وخاصة الصناعية منها. ويلاحظ أنّ النمو المحقق قد تركز في المدن الصناعية، وهو ما يشير إلى ضرورة وضع سياسات واضحة تخص تعزيز البيئة الاستثمارية ومواءمتها لنمو الاستثمار خارج هذه المدن أيضاً. فإضافة إلى ضعف مقومات البيئة الاستثمارية خارج هذه المدن، ومع استمرار أثر العوامل المبينة سابقاً، التي تؤثر سلباً على استدامة النمو والإنتاجية، فقد بدأ نمو الناتج في الصناعة التحويلية يتراجع خلال عامي 2009 و2010. وتراجعت مؤشرات القطاع العام الصناعي خلال هذه المدة نفسها، وذلك لأسباب تركزت في قدم الآلات، وارتفاع الكلف، وانخفاض مهارات العاملين، ووجود وحدات إنتاجية خاسرة أو متوقفة. وفي ذات الوقت، انخفضت الاستثمارات العامة في هذا القطاع.

أرخت تداعيات الحرب بمنعكساتها الثقيلة على الصناعة التحويلية. وبالرغم من ذلك، استمرت بعض الأنشطة الاقتصادية دون توقف. وبدأت مؤشرات عودة القطاع للإنتاج منذ العام 2014؛ إلا أنّ نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج في الصناعة التحويلية لم تصل إلى مستوياتها للمرحلة ما قبل العام 2011. وتظهر البيانات أنّ أكثر الصناعات تأثراً كانت الصناعات الغذائية، فيما يتعلق بالقيمة المضافة المحققة فيها، في حين كانت أقلها تأثراً صناعة منتجات الملابس والأحذية والجلود.

لقد أدت ظروف الحرب إلى تراجع النشاط الاقتصادي الصناعي في القطاع الخاص. وترافق ذلك مع استمرار جزء من مؤسسات القطاع العام بالعمل، وذلك بطاقات إنتاجية ضمن حدود سمحت لها بتخفيض حجم خسائرها، ومن ثمّ زيادة القيمة المضافة المحققة فيها.

وتعتمد الصناعة التحويلية بدرجة كبيرة في استهلاكها الوسيط وأصولها الإنتاجية على الخارج؛ وبمعنى آخر، فإن المحتوى الاستيرادي للمنتجات السورية كبير. ويضاف إلى ذلك أنّ الأصول الإنتاجية هي في معظمها مستوردة، وهو ما يلقي عبئاً آخر على الصناعة التحويلية.

ويتجلى الوجه الآخر لاعتماد الصناعة التحويلية على الخارج في ضعف ترابطاتها الأمامية والخلفية، سواء أكان ذلك بين الأنشطة المختلفة لهذا القطاع أم مع القطاعات الأخرى، مع بعض الاستثناءات القليلة. وقد أفقد ذلك الصناعة التحويلية، بل وأفقد الاقتصاد الوطني برمته، إمكانية الاستفادة النسبية من العلاقة العضوية بين القطاعات الاقتصادية، وخاصة تلك التي تربط بين قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية.

لقد أثمرت جهود تبسيط الإجراءات والقوانين في تحسين بيئة الأعمال نسبياً، وزيادة جاذبية الاقتصاد السوري للاستثمارات، وخصوصاً في قطاع العقارات وخدمات المال والتأمين، وبنسبة أقل بكثير في قطاع الصناعة التحويلية (النسبة العظمى كانت للمدن الصناعية)؛ إلا أن تفعيل المشاركة المؤسساتية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الخاص كانت دون الحدود المطلوبة، وذلك لأسباب يعود جزء منها إلى آلية عمل هذا القطاع وطبيعة تكوينه المؤسسي، ويتعلق الجزء الآخر بالمقيدات غير المعلنة نتيجة الاعتبارات المرتبطة بالنظرة إلى القطاع الخاص كشريك حقيقي في العملية التنموية.

وقد استمر توجه الاستثمار إلى القطاعات ذات الربح السريع، ولاسيما في قطاع المال والتأمين والقطاع العقاري. ولم يفض التعديل الجوهري على قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991 بالمرسوم التشريعي رقم 8 لعام 2007 بهدف تشجيع الاستثمار في القطاعات الحقيقية (الصناعة والزراعة) إلى النتائج المرجوة، ولم تؤد جميع التسهيلات والحوافز المقدمة لجذب الاستثمارات إلى التوجه نحو القطاعات المرغوبة.

لقد بقي حجم الاستثمارات المنفذة وتوجهها القطاعي والجغرافي دون المستوى المطلوب، ولا يتناسب مع التوجهات المقرة، وذلك لأسباب عديدة أهمها عدم كفاية البنى التحتية، وبيئة الأعمال غير المحفزة؛ إضافة إلى عدم التطبيق الصحيح للامركزية الإدارية بين المحافظات بسبب تعدد القوانين والتشريعات والجهات الناظمة، وتعارض بعضها مع الآخر، وعدم توفر السرعة والمرونة في تنفيذ القوانين التي تحكم ترخيص المشاريع وتنفيذها.

لم تستطع المناطق غير التقليدية تاريخياً استقطاب الاستثمارات على النحو المطلوب، ومن ثمّ استمرت معاناة قطاع الصناعة التحويلية، ولم يطرأ تغير جوهري على الظروف السائدة في المرحلة السابقة. وعلى الرغم من المحفزات التي وفرتها إقامة المدن الصناعية، فإن الإقبال كان دون المستوى المأمول، وخاصة فيما يتعلق بجذب القطاع غير

المنظم. وبقيت نسبة كبيرة من الصناعات السورية مشتتة وتتمركز في أماكن نشوئها القديم، وهو ما أعاق تشكل العناقيد الصناعية. كما استمرت معاناة الصناعة التحويلية من ضعف التمويل وارتفاع تكاليفه وضعف مؤسساته؛ وهو ما قيد حجم الاستثمار في هذا القطاع.

وعلى صعيد الاستثمار العام، طغت سمة انخفاض نسب التنفيذ بوجه عام ولجميع القطاعات. وتختلف نسب حجم الاستثمارات المنفذة بين القطاعات عن تلك المخططة إلى درجة تفقد فيها العملية التخطيطية مضمونها. لقد استمرت طريقة التعامل في مجال تخصيص الاستثمار العام، التي تفتقد لاستخدام المعايير المتعارف عليها، وخاصة ما تعلق منها بإعداد الدراسات الاحترافية اللازمة لاتخاذ قرار التخصيص، وخاصة في هذا القطاع. وبالرغم من زيادة حجم المنفذ من الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية، فإنّ نسبته إلى مجمل المنفذ من الإنفاق العام شهدت تراجعاً.

وعانت مؤسسات وشركات القطاع العام الصناعي من صعوبات خاصة بها، تمثلت بالإدارة المركزية، والتقييدات الكثيرة، وضعف الصلاحيات، وضعف المحاسبة على النتائج، وضعف روح المبادرة وتحمل المسؤولية، وتعدد الجهات الوصائية، ومن ثمّ ضعف المرونة والمبادرة، ونقص المهارات الإدارية الحديثة، وعدم القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة وفق المعايير الاقتصادية، وضعف العوامل المحفزة، وفائض عمالة في بعض المجالات، إضافة إلى الفساد وإساءة استخدام الصلاحيات، مما زاد من تكاليف الإنتاج. ويضاف إلى ذلك تفاقم مشكلة التشابكات المالية لاستنزافها سيولة الشركات الصناعية، وعدم التوصل إلى حلول ناجعة لها. وقد جاءت الإجراءات المتخذة لحل مشكلة الدعم جزئية ولم ترتبط بتحقيق الهدف التنموي المنشود منها سواء أكان اقتصاديا أم اجتماعياً.

لقد تفاقمت المشاكل والصعوبات التي تعاني منها مؤسسات وشركات القطاع العام الصناعي، وبالمقابل استعيض في عام 2008 عن مشروع إصلاح القطاع العام الاقتصادي ببرنامج تأهيل وإعادة هيكلة القطاع العام الصناعي. ويبدو أنّ الحرب أرخت بكامل ثقلها على مشروع إصلاح القطاع العام الاقتصادي. وحيث أنّ هذه المسألة بقيت رهينة تجاذبات غير مبررة أدت إلى عدم اتخاذ أيّ قرار يوصف بالجدية، فقد أعيد طرح الموضوع في النصف الثاني من العام 2017، وشكلت لجنة لهذا الغرض. وفي المقابل يمكن القول أنّ مؤسسات وشركات القطاع العام الاقتصادي لا زالت في حالة انتظار، مع الإشارة إلى استمرار المشاكل والصعوبات التي عانت منها هذه المؤسسات والشركات، يضاف إلى ذلك تفاقم مشكلة التشابكات المالية واعتماد الحلول التقليدية في معالجتها.

لقد أثرت هذه المشاكل سلباً على مؤشرات التشغيل في قطاع الصناعة التحويلية، إضافة إلى عدم تحسن الخصائص النوعية للعاملين في هذا القطاع، وبروز ظاهرة تسرب العمالة الماهرة والكفاءات.

3. الزراعة

يمثل قطاع الزراعة لسورية أحد أهم الحوامل الاقتصادية للتنمية بأبعادها المختلفة؛ ولذلك كان ثمة اهتمام واضح بهذا القطاع من الحكومات السورية المتعاقبة، تجلى بجملة التدخلات الحكومية التي هدفت إلى المحافظة على هذا القطاع وتطويره. ويمكن إجمال هذه التدخلات في ثلاث مجموعات: تخص الأولى توفير إطار عمل تنظيمي للقطاع الزراعي، وتحديداً البنية المؤسسية المسؤولة عن إدارة هذا القطاع، إضافة إلى البنية التشريعية المترافقة مع ذلك؛ وتتعلق المجموعة الثانية بتوفير البنية التحتية للقطاع؛ أمّا المجوعة الثالثة فهي التدخلات والممارسات التي طبقت، وخاصة ما تعلق منها بالتخطيط ومضامينه السياساتية المتعلقة بتوفير التمويل، والدعم، والتي تشكل في غالبيتها الانعكاس الملموس للبنية التنظيمية السياساتية لهذا القطاع.

وفي هذا الإطار، يمكن القول أنّ القطاع الزراعي حقق تحولات هامة، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّه حقق الأهداف المرجوة منه وفق ما هو مخطط له. فأثر التصميم النظري للتدخلات خلال السنوات الخمس السابقة للحرب لم ينجح في معالجة المشاكل المتجذرة في القطاع الزراعي. لقد كان التنفيذ الجزئي، وانخفاض مستوى التنسيق، من أكبر المساهمين في ذلك، في ظلّ استمرار عمل المنظومة الزراعية بآلياتها المعروفة، وتعدد الجهات المسؤولة عن قطاع الزراعة والري، وضعف آليات التنسيق بينها.

لقد تأثرت المنظومة الزراعية السورية كثيراً خلال سنوات الحرب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت وتبذل للحد من الآثار السلبية للحرب، فإنّه من المتوقع استمرار هذه الآثار، مع تراجعها التدريجي خلال السنوات القادمة. يعود ذلك إلى عاملين: الأول هو مدى مواءمة المنظومة الزراعية بمكوناتها المختلفة للسنوات القادمة؛ والثاني هو مدى تتطور قطاع الزراعة، وبخاصة فيما يتعلق بمعالجة مشاكله الذاتية. هذا، إضافة إلى المشكلات التي تتعلق بالسياسات الكلية التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على القطاع الزراعي، كالسياسات المالية والنقدية، وأسعار الفائدة، وسياسات التسعير والدعم، والسياسات التجارية وغيرها... وسنبين فيما يأتي أهم المشاكل الناجمة عن هذين العاملين المذكورين.

اتصفت معدلات نمو الإنتاج الزراعي بالتذبذب الشديد، الذي يعزى إلى الارتباط القوي بين إنتاجية هذا القطاع والعوامل المناخية. وقد طال التذبذب في معدلات نمو الإنتاج والإنتاجية الزراعات المروية، وإن كان أقل حدة مما هو عليه في الزراعات البعلية، وهذا ما يؤكد أنّ العوامل المناخية ليست الوحيدة المؤثرة في القطاع الزراعي.

فمن ناحية، لم يكن هناك أي تدخل يتعلق بالحد من أثر صغر مساحة الحيازات الزراعية. وحيث لا يسمح صغر المساحات المزروعة وضآلة الكميات المنتجة بالإنتاج والتسويق الاقتصادي، ظلت الأسواق الزراعية تعمل لغير مصلحة المنتجين ذوي الحيازات الصغيرة. وينطبق ذلك إلى حدٍ بعيد على الإنتاج من الحجم الكبير. فمسألة التسويق لا زالت تعاني من تعدد الوسطاء، وبخاصة في محاصيل الخضر والفواكه والمنتجات الحيوانية.

كما لم تستطع التدخلات التي استهدفت القطاع من إلغاء أثر العوامل المناخية. لقد نجحت مساعي عمليات استصلاح الأراضي في زيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة، إلا أنّ أثر ذلك في زيادة معدلات نمو الإنتاج والإنتاجية كان محدوداً، ولم يؤد إلى استقرار معدلات النمو في القطاع الزراعي النباتي. ونجحت التدخلات التي نجمت عن سياسات التوسع الأفقي في زيادة أعداد الثروة الحيوانية، باستثناء الأغنام والأبقار ذات الأهمية النسبية الكبيرة في قطاع الزراعة. ولم تعالج تلك التدخلات مشاكل هذا القطاع، المتعلقة بصغر حجم الحيازة من الوحدات الحيوانية، ونقص تلبية احتياجات الثروة الحيوانية من الأعلاف، وضعف خدمات الرعاية البيطرية؛ وبقيت الإنتاجية في الشق الحيواني أقل تطوراً من مثيلاتها في دول مشابهة لسورية، إضافة إلى الفروقات الكبيرة في إنتاجية الشق الحيواني بين المحافظات. وفي النتيجة، فإن مجمل التدخلات التي نجمت عن السياسات الزراعية لم تؤد إلى استقرار معدلات النمو في القطاع الزراعي، ومن ثمّ إلى تحييد الأثر السلبي للعوامل المناخية.

لقد عمقت الحرب التحديات التي واجهت قطاع الزراعة، وأدت إلى تراجع تنفيذ التدخلات حتى دون الحد الأدنى أو غيابها في بعض المناطق. تلك التدخلات التي كان من الممكن لها أن تحافظ على النشاط الزراعي وفق مساره السابق للأزمة، وإن كان دون المستوى المأمول. كما زاد من هذه التحديات الارتفاع الحاد في تكاليف الإنتاج، والأضرار التي طالت المزارع والبنى التحتية نتيجة عمليات الحرق والتخريب، وارتفاع عامل الخطورة على طرقات نقل وتسويق المنتج بين المحافظات، تزامناً مع ظروف الجفاف وعدم استقرار العوامل الجوية بوجه عام.

تغلب صفة غير المنظم على سوق العمل في القطاع الزراعي؛ ومن ثمّ، ونظراً لخصائص العمل غير المنظم، يفقد التشغيل في القطاع الزراعي الصفات الأساسية التي تميز العمل اللائق. وقد انخفضت حصة التشغيل في القطاع الزراعي من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد الوطني، وترافق ذلك مع انخفاض حصة الدخل الناجم عن العمل في القطاع الزراعي من إجمالي الدخل. ويزداد الأمر سوءاً إذا أخذنا في الحسبان معدل الإعالة الاقتصادية للعاملين في الزراعة، والذي يعد من أعلى المعدلات مقارنة بغيره من القطاعات، وهو ما أثر سلباً على مستوى معيشة الأسر التي تعتمد الزراعة كمصدر أساسي لدخلها. كما أثر انخفاض الدخل على مستوى الطلب الكلي، ومن ثمّ على المؤشرات الاقتصادية لباقي قطاعات الاقتصاد الوطني. هذا، إضافة إلى المشاكل التي نتجت عن تسرب قوة العمل من الريف إلى المدينة.

والملاحظة الجديرة بالذكر هي أنّه، بالرغم من آثار الأزمة، لا يزال بيع الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يشكل مصدر الدخل الرئيسي في المناطق الريفية، لتبلغ نسبة الأسر التي تُنتج غذائها بنفسها 75%، مع ملاحظة انخفاض كبير في صافي الدخل نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق وانخفاض القوة الشرائية. وهذا بدوره أثر على أسعار الغذاء. وقد أصبحت الغالبية العظمى للأسر (90%) تنفق أكثر من نصف دخلها على تأمين الغذاء مقابل نسبة قدرها 25% قبل الحرب.

وفي مجال الأمن الغذائي، تشير البيانات عموماً إلى وجود اتجاه متناقص في نسبة الاكتفاء الذاتي[4] من الإنتاج النباتي خلال الأعوام 2005–2016 (باستثناء الخضر والفواكه). وفيما يتعلق بالإنتاج الحيواني، وعلى الرغم من عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في ما قبل الحرب، فإن نسبة الكتفاء الذاتي حافظت على معدلها خلال سنوات الحرب. وبالنتيجة، فإن استمرار الوضع الراهن، وفي ظلّ الثبات النسبي للأجور الإسمية، يشير إلى ارتفاع إمكانية الوقوع في مأزق الأمن الغذائي.

وقد عانى استخدام الموارد الطبيعية المتوفرة، وبخاصة المياه والأراضي، على مدار العقود السابقة للحرب، من مشكلة انخفاض كفاءة وفعالية إدارة هذه الموارد. وبقيت الحلول والتدخلات التي وضعت ونفذت لمواجهة هذه المشكلة، على الرغم من أهميتها، مثل بقية الحلول والتدخلات الأخرى في هذا القطاع، جزئية وينقصها التكامل والاتساق، وانخفاض مستوى التنسيق فيما بين الجهات المسؤولة عن تنفيذها، وهذا ما أثر سلباً على كفاءة استخدام هذه الموارد وعلى استدامتها. وفي النتيجة، وصل استخدام الموارد المائية والأرضية إلى ذروته، وأصبحت فرص إدخال موارد جديدة بالاستثمار صعبة إن لم تكن مستحيلة. وفي هذا المجال يبرز دور الإدارة المثلى العلمية والتقنية للموارد، التي سجلت حضوراً خجولاً خلال العقود الماضية.

لقد فاقمت الحرب مشكلة إدارة استخدام الموارد المائية والأرضية. فقد زادت المساحات المزروعة على المياه السطحية نتيجة التعدي على الموارد المائية وعدم التمكن من تطبيق التشريع المائي؛ وتراجعت المساحة المروية على الآبار نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، وتوقف عدد من الآبار عن الاستثمار بسبب عدم توفر الأمان أو سرقة المضخات من الآبار وشبكات الري الحديث أو تخريب الآبار أو ارتفاع أسعار المازوت أو عدم توفر الكهرباء. وزادت التعديات على أراضي أملاك الدولة والأراضي الحراجية وأراضي البادية، وتراجعت المساحة المتروكة (سبات) والمساحة المزروعة بوجه عام.

4 تعتبر نسبة الاكتفاء الذاتي من المؤشرات الهامة المستخدمة في تقييم ورصد حالة الأمن الغذائي، حيث يعتبر الإنتاج المحلي المرتكز الأساسي.

وبقي حجم الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) في قطاع الزراعة متواضعاً، بسبب انخفاض الإنتاجية التي تتأثر بالعوامل المناخية، ومن ثمّ انخفاض العائد على الاستثمار وارتفاع درجة المخاطرة التي يعززها غياب أنظمة التأمين التي تشمل قطاع الزراعة، وتعدد المنتجين لصغر حجم الحيازة الزراعية، ولتعدد سلاسل الإنتاج والتسويق، وعدم تطوير أسواق الجملة.

وسجل الاستثمار العام في قطاع الزراعة معدلات نمو مقبولة، وتركز الاستثمار في عدة مشاريع لتحسين أداء الإنتاج النباتي أفقياً وعمودياً؛ حيث تركزت الأنشطة الحكومية فيما يخص وزارة الزراعة في مجال البحوث العلمية الزراعية، والإرشاد الزراعي، والتأهيل والتدريب، وإنتاج الغراس المثمرة، واستصلاح الأراضي، والتنمية الريفية والزراعية، والتحريج والغابات، ومشاريع البادية، ووقاية المزروعات، ومشاريع الموارد الطبيعية، ومشاريع خدمية أخرى. إلا أنّ حجم الإنفاق الحكومي على مشاريع الإنتاج النباتي انخفض خلال الأعوام 2005–2015. كما أنّ جزءاً هاماً من الإنفاق الحكومي الاستثماري على هذا القطاع هي نفقات جارية في طبيعتها، وليست استثمارية. وشهد الاستثمار في قطاع الزراعة تراجعاً حاداً خلال سنوات الحرب وبخاصة الاستثمار الخاص، كما تأثر تنفيذ الاستثمارات العامة نتيجة هذه الظروف.

4. السياحة

تأتي أهمية قطاع السياحة من الخصوصية التي تتمتع بها سورية، من الموقع الجغرافي المميز، والغنى الثقافي والتنوع التاريخي والحضاري والطبيعي والحيوي، وهو ما أكسبها العديد من المزايا التفضيلية في المجال السياحي.

تطورت جميع مؤشرات الأداء في قطاع السياحة، وبخاصة تلك المتعلقة بالاستثمار السياحي، تطوّراً إيجابياً في سنوات ما قبل الحرب، وهو ما ساهم في دعم الاقتصاد الوطني، وزيادة عدد المشتغلين، وتحسين التوازن في ميزان المدفوعات. إلا أنّ تداعيات الحرب والضرر الواقع على المنشآت السياحية والمواقع السياحية، مروراً بالموارد البشرية، وصولاً إلى أهم مواقع التراث الإنساني في سورية، إضافة إلى توقف معظم خطوط الطيران عن الهبوط في سورية، وانخفاض حركة القدوم السياحي الخارجي انخفاضاً هائلاً، أدت في مجملها إلى تدهور مؤشرات أداء القطاع السياحي، وكان لها أثر سلبي على مساهمة هذا القطاع في دفع عجلة الاقتصاد الوطني؛ علماً بأن السياحة الدينية هو النوع الوحيد من السياحة الذي بقي قائماً، لكن بأعداد متواضعة.

لقد عانى قطاع السياحة في سورية عموماً من نقاط ضعف وجدت في ما قبل الحرب وتفاقمت خلالها. وتتركز هذه النقاط في عدم الاستفادة المثلى من إمكانات قطاع السياحة في توليد فرص العمل وفق متطلبات التنمية المتوازنة، وبخاصة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات والخدمات السياحية، وفي الانتشار الكبير والعشوائي للشقق المفروشة غير المصنفة في المناطق السياحية، وفي ضعف الطلب على السياحة الداخلية، وفي ضعف الإدارة والخطط والقوانين والتشريعات العامة والخاصة، وغياب آليات مراعاة القواعد الناظمة لسلوك الزائر وآليات المحافظة على أمن السائح والصحة السياحية، الذي ترافق مع تعدد الجهات الرقابية المشرفة على عمل المنشآت السياحية؛ وهذا ما نتج عنه ازدواجية الإجراءات المتخذة، وضعف الخدمات التي تلبي رغبات السائحين، إضافة إلى عدم توفر الخدمات الأساسية في المواقع السياحية خاصة الأثرية منها، وانخفاض مستوى أداء المؤسسات السياحية العامة والخاصة والأهلية، وانخفاض مستوى مختلف أنشطة التسويق والترويج، مع تركزها على أسواق أوروبا الغربية وإهمال أسواق دول "بريكس". وترافق ذلك أيضاً مع تلوث مياه الشاطئ والأنهار والبحيرات، والعبث والتعدي على المواقع الأثرية، والصيد الجائر وقطع وحرق أشجار الغابات والمحميات الطبيعية، والتعدي على أراضي أملاك الوزارة، وخاصة الشريط الساحلي.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أداء القطاع السياحي يرتبط إلى حد بعيد بعوامل الاستقرار والأمان، وهو ما يفرض توخي الحذر الشديد عند اعتماد أيّ مقاربة مستقبلية لهذا القطاع، وبخاصة دوره في الواقع الاقتصادي، ومن ثمّ التعامل معه وفقاً لأهميته المتزايدة على الصعيد الوطني خلال السنوات القادمة.

5. الطاقة

يعد قطاع الطاقة قطاعاً محورياً في الاقتصاد الوطني، حيث يساهم مساهمة مباشرة في تكوين الناتج (كصناعة استخراجية وكصناعة الكهرباء)، ومساهمة غير مباشرة في تكوين ناتج قطاعات أخرى.

أ. النفط والغاز والثروة المعدنية

تنامى دور قطاع الغاز، خاصة خلال السنوات 2000–2010، في محطات التوليد والصناعة. وجعل انخفاض مستويات إنتاج النفط الخام منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي، بالتوازي مع ارتفاع مستويات استهلاك مشتقات الطاقة، من التوازن بين العرض والطلب على مصادر الطاقة هشاً للغاية، ولاسيما أن سورية لم تصل في ذاك الحين إلى مرحلة الإشباع الطاقي والكفاءة المثلى لاستخدام مصادر الطاقة، نظراً لكون معدل نمو الطلب على مصادر الطاقة (6% سنويا) كان أعلى من معدلي النمو الاقتصادي والنمو السكاني. وترافق ذلك مع اتساع فجوة العجوزات المالية، نظراً لكون قيمة الصادرات النفطية لم تعد تكفي لتغطية قيم الاستيراد وتسديد عوائد الشركات الأجنبية من الإنتاج.

وعرفت سورية استقراراً نسبياً في الإنتاج خلال السنوات 2006–2010، خاصة مع الجهود المبذولة لمعاكسة انحدار مستويات الإنتاج بتطوير حقولها، واعتماد أساليب الحفر الحديثة (الثلاثي الأبعاد)، والتعاقد مع شركات الخدمة. وبالمقابل، برزت أهمية الغاز الطبيعي في هذه المرحلة، وبدأت كميات الإنتاج بالنمو، وتم البدء باستثمار الغاز المرافق والتركيز على استكشاف المكامن واستثمارها لتلبية حاجة تشغيل محطات التوليد، بالتوازي مع تنفيذ مشاريع استثمار الغاز.

وتميزت هذه المرحلة أيضاً بتطور الإنتاج لأغلب منتجات المؤسسة العامة للجيولوجيا، كالرمال والحصويات والجص وخامات صناعة الإسمنت والمواد الرخامية والإسفلتية، إضافة إلى الفوسفات، لتوفير حاجة معامل السماد، وللتصدير.

وقد أدت الإجراءات الاقتصادية الأحادية الجانب والتعديات الإرهابية إلى نتائج سلبية على عمليات الإنتاج والنقل، إلا أنّ ذلك لم يمنع من التعويض الجزئي عن التناقص الحاد في إمداد المصافي من إنتاج النفط الخام عبر استيراده وتكريره، واستمر عمل شركة محروقات خلال الأزمة رغم خروج بعض المرافق جزئياً أو كليا عن الخدمة (كما في حلب). وتركزت الجهود في تأمين متطلبات الاستهلاك من المشتقات النفطية والغاز الطبيعي (عن طريق الخطط الإسعافية والطويلة الأمد لإعادة تأهيل المنشآت، وحفر آبار جديدة في المناطق الآمنة، واستثمار الغاز في منطقة شمال دمشق، والتحضير للمباشرة بمشاريع نفطية وغازية جديدة، والحفاظ على جاهزية المصافي، والإعلان عن التنقيب والاستكشاف في القطاعات البرية والبحرية المفتوحة). وتفاقمت مشكلة الحصول على قطع غيار الآليات والمعدات من الخارج بسبب المقاطعة الاقتصادية، وصعوبة وجود نواقل للمشتقات النفطية. وترافق ذلك مع زيادة التشابكات المالية بين شركات القطاع العام نتيجة ارتفاع المديونية والدائنية، وهجرة بعض الكوادر ذات الخبرة الفنية، وتعرض بعضها للخطف.

ب. الكهرباء

تنتج الكهرباء في سورية من العنفات الكهروحرارية (غازية، وبخارية، ودارة مركبة، تعمل على الفيول أو/ والغاز) بما نسبته 95–92%، ومن العنفات المائية بما نسبته 8–5% من الإنتاج الكلي. وجرى تغطية الطلب على الكهرباء في سورية قبل الحرب بنسب عالية (35% من الفيول، و60% من الغاز الطبيعي، ونحو 5% من مصادر الطاقة الكهرومائية). إلا أنّ ظروف الحرب أدت إلى انخفاض الإنتاج من الكهرباء، مترافقاً مع انخفاض الطلب، وأدى وسطياً إلى تطبيق تقنين وصل إلى نحو 3 ساعات قطع و3 ساعات تزويد وسطياً خلال سنوات الحرب.

وقد عانى قطاع الكهرباء من صعوبات عديدة تمثل أحدها في الدعم المباشر، وضرورة توفير السيولة المالية الكافية لتطوير المنظومة الكهربائية بمكوناتها ودفع تكاليف تشغيلها، ومنها تكاليف الوقود اللازم. ومع انخفاض كميات الوقود خلال الحرب على سورية وارتفاع تكاليفه ارتفاعاً غير مسبوق، ازدادت معاناة قطاع الكهرباء من الدعم المباشر المقدم على سلعة الكهرباء. ولا يساعد استمرار دعم الكهرباء وفق هذه الآلية على رفع كفاءة استخدام الكهرباء، ولا يؤدي إلى زيادة الاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة لتوليد الكهرباء، إضافة إلى التشويه الذي يخلقه هذا الدعم في نظام الأسعار. وترافق ذلك مع مشكلة انخفاض مستوى الترشيد في استهلاك الكهرباء وارتفاع الفاقد الفني والتجاري والاستجرار غير المشروع؛ وكذلك عدم تنوع مصادر الطاقة، ومحدودية الاعتماد على الطاقات المتجددة، وعدم تطبيق إجراءات الترشيد ورفع كفاءة الطاقة. هذا، إضافة إلى غياب الأنظمة المحاسبية التي تظهر التكاليف الحقيقية. وثمة حاجة ماسة إلى تطوير هيكلية قطاع الكهرباء، وتطوير أنظمة الحوافز والأجور، ونقص الخبرات، وعدم اعتماد مبادئ التخطيط المتكامل للمصادر، وانخفاض مستوى الاستفادة من المصادر المتاحة؛ عدا عن الأضرار المادية والمالية الكبيرة التي تسببت بها اعتداءات العصابات الإرهابية على قطاع الكهرباء.

6. الاتصالات والمعلوماتية

يتصف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسرعة التغيير الهائلة والتطور التكنولوجي المتسارع. وقد استطاع هذا القطاع مواجهة التحديات الرئيسية الثلاثة المتمثلة في آثار الحرب والتحدي التكنولوجي والتحدي المؤسساتي. وقد جرى تحويل المؤسسة العامة للاتصالات إلى شركة مساهمة خاصة. وجرى وضع الأطر الناظمة، وتوصيف أدوار الأطراف المعنية بتطوير القطاع؛ وجرى الاستمرار بتطوير شبكة الهاتف الثابت (بحدود 4 مليون مشترك) وتوسيع النفاذ إلى الإنترنت بالحزمة العريضة.

شهد القطاع خلال المرحلة 2000–2010 تنفيذ جزء كبير من الاستراتيجيات والسياسات الطموحة الموضوعة، والتي تمحورت حول توفير خدمات الاتصالات والبريد بجودة عالية وبأسعار معقولة، وتطوير الصناعات المعلوماتية والمحتوى الرقمي، وتبسيط الإجراءات والمعاملات والخدمات الحكومية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية). وجرى أيضاً توسيع إيصال خدمات الاتصالات والنفاذ إلى المعلومات والمعرفة إلى المناطق الريفية والبعيدة عبر مجموعة من المبادرات، مع العمل على بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وجرى إطلاق مشروع التوقيع الرقمي لبناء منظومة التوقيع الإلكتروني الأساسية، ومشروع الدفع الإلكتروني، ورفع مستوى الأمن والحماية لها، ومشروع البطاقات الذكية. وتمّ أيضاً وضع جميع الأطر التشريعية اللازمة لما سبق، مثل قانون الاتصالات، وقانون خدمات الشبكة، وقانون التواصل الاجتماعي على الشبكة ومكافحة الجريمة المعلوماتية، وغيرها...

ومع ذلك ورغم ما سبق ذكره، فإن الفرص الكامنة والتحديات المطلوب تخطيها تتزايد بسرعة، مع الحاجة إلى الإسراع بتنفيذ المشاريع الاستراتيجية المقرة والجديدة (تعزيز القيم المضافة العالية والتطبيقات على الشبكة، وتنمية المحتوى الرقمي، والدفع الإلكتروني، وتطوير مبادرات الحكومة الإلكترونية، الخ.)، مع تطوير مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤشرات الجاهزية الإلكترونية وتطبيقاتها المختلفة.

وفي النتيجة، يمكن إجمال أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع في الأضرار الكبيرة التي تعرض لها، مع الآثار الناجمة عن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب؛ وصعوبة الحصول على التجهيزات والبرمجيات بسبب الصعوبة في التحويلات المالية وتسوية الحسابات الدولية؛ وكذلك في تدني الإيراد الناجم عن انخفاض الحركة بسبب الانقطاع في خدمات الاتصالات، أو عدم التحصيل، وخاصة في المناطق المتوترة؛ وعدم تلائم عرض الحزمة المتوفر مع نمو التطبيقات المعلوماتية؛ وارتفاع كلفة الاشتراك بالإنترنت، وارتفاع كلفة الاتصالات الخلوية؛ وضعف إجراءات الحوكمة المعلوماتية في الإدارات الحكومية؛ وعدم ملائمة أنظمة العقود مع الطبيعة الفنية والتكنولوجية لمشاريع الاتصالات والمعلوماتية؛ والتأخر بتنفيذ مبادرات الحكومة الإلكترونية ومشاريع المعلوماتية؛ ونقص الخبرات التخصصية مع تنامي الطلب عليها؛ وأخيرا في آلية رصد الاعتمادات التي تعتمد الأسلوب المركزي ودون مرونة كافية للتغيير.

7. النقل

يعدّ قطاع النقل قطاعاً أساسياً في تنمية الاقتصاد الوطني، بسبب ترابطاته الوثيقة مع جميع قطاعات البنى التحتية والقطاعات الخدمية والاقتصادية والإنتاجية. ولقطاع النقل وظائفه الاقتصادية التي تؤثر على النمو وعلى التغيّرات في عملية التنمية ونظمها عن طريق الربط بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك ومنافذ التصدير والاستيراد، وكذلك نقل البضائع العابرة.

شهد القطاع في ما قبل الحرب نمواً ملحوظاً، ترافق مع استمرار الدولة في دورها المحوري في تطوير البنى التحتية الأساسية. إلا أنّ ظروف الحرب أثرت تأثيراً ملحوظاً على هذا القطاع، بحيث أدت إلى تقطع أوصال بعض المناطق، وارتفاع التكاليف، خاصة مع تراجع الإمداد من المازوت والبنزين؛ ونجم عن ذلك تراجع معظم المؤشرات الاقتصادية والمادية لهذا القطاع.

لقد تعرض قطاع النقل إلى دمار واسع في البنية التحتية، إضافة إلى تدهور الكثير من شركات النقل. واعتمد النقل في سورية خلال الحرب على محور رئيسي وحيد (شمال–جنوب). هذا، إضافة إلى قدم البنية التقنية لأسطول النقل (قطارات، طائرات، سيارات)؛ وغياب البنى التحتية لوسائل النقل النظيفة؛ وارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة وعدم تحقيقها للمعايير العالمية؛ وضعف استخدام التقنيات الذكية والتكنولوجيا الحديثة. واستمرت مشكلة ضعف التنسيق بين الجهات المختلفة التي تتداخل إجراءاتها مع عملية نقل وتخليص البضائع (الزراعة، البيطرة، الجمارك، ...)، وترهل الكوادر البشرية وتسرب الكفاءات.

8. السكن

يتميز قطاع السكن ببعديه الاجتماعي والإنساني، إضافة إلى بعده الاقتصادي. ويعد السكن أحد المحركات الأساسية لعجلة الاقتصاد الوطني لارتباطاته الوثيقة بجميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية الأخرى، وبخاصة فيما يتعلق بالنمو والتشغيل. انطلاقاً من ذلك، وفي إطار رؤية بعيدة المدى، ارتكزت إلى وجود مجتمعات عمرانية

منظمة ومخدمه بالمرافق والبنى الأساسية، متضمنة نقاط الجذب وأقطاب النمو، بشروط بيئية سليمة، مرتبطة بمعطيات التخطيط الإقليمي، وضامنة لحق كل أسرة بمسكن مناسب، ومعززةً البعد الاجتماعي لقضية السكن. وقد شهد قطاع الإسكان صدور عدد من القوانين والتشريعات والقرارات، إلا أنّ هذه القوانين والتشريعات والقرارات عانت من انخفاض مستوى التنفيذ وتأخره نظراً لارتباط التنفيذ بجهات متعددة والتأخر في إصدار التعليمات التنفيذية الخاصة بها؛ هذا، إضافة إلى أنّ النتائج التي أفضت إليها البيئة التشريعية والتنظيمية لهذا القطاع تشير إلى ضرورة إعادة النظر بجميع مفاصلها.

وعانى قطاع السكن من انخفاض مستوى تنفيذ المشاريع. ولم يأخذ القطاع العام دوره المأمول في هذا المجال. ولم يجر تفعيل دور القطاع الخاص تفعيلاً منظماً ليأخذ دوره في النشاطات الإسكانية، وهو ما ينسحب على القطاع التعاوني السكني الذي بقي دوره محدوداً لعدم توفر الأراضي المعدة للبناء، وخروج القطاع التعاوني عن عمله الصحيح.

وكان لعدم استقرار أسعار المواد في السوق المحلية، وارتفاع أجور اليد العاملة، وتأثر القطاع الخاص بالمتغيرات المحلية والدولية (ولاسيما أسعار الطاقة)، إضافة إلى الفجوة الواسعة في التمويل، آثار سلبية على عمل هذا القطاع.

وعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة للقطاع الخاص، فقد عانى الاستثمار من عدم التنظيم، حيث ما يزال قسم كبير منه خارج نطاق الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار في هذا القطاع، إذ تنتج هذه الاستثمارات وحدات سكن غير قابلة بمعظمها للسكن المباشر، لعدم ربطها بالخدمات الأساسية من البنى التحتية، ومن ثمّ فالوحدات السكنية في معظمها على الهيكل، إضافة إلى وقوع عدد كبير منها خارج المخططات التنظيمية أو على أراضي زراعية، وهو الأمر الذي يفاقم من مشكلة السكن العشوائي.

وفي النتيجة، لم يأخذ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان الشكل الأمثل؛ وترافق ذلك مع انخفاض الإنفاق الاستثماري العام والخاص، وضعف مستوى الإقراض العقاري وارتفاع فوائد التمويل، وتأخر وتباطؤ العمل في العديد من المشاريع وتوقفه في بعضها في أكثر من محافظة بسبب الظروف الراهنة. كما استمرت مشكلة عدم توفّر الأراضي اللازمة لعمل القطاع التعاوني ولإحداث مناطق التطوير العقاري، نظراً لمحدودية الأراضي المناسبة من الناحية الفنية والتنظيمية، والتأخر في إنجاز التخطيط الإقليمي، وتأخر صدور المخططات التنظيمية، وطول فترة إجراءات الاستملاك ونقل الملكية.

وتفاقمت مشاكل قطاع السكن في سنوات الحرب بسبب حجم الأضرار الكبيرة التي طالت البنى التحتية لهذا القطاع، وعدم استقرار أسعار مواد البناء، وتضخم كلف المساكن وأسعار وبدلات استثمارها، وضعف تقنيات التنفيذ لدى قطاع المقاولات، وانخفاض مستوى التنفيذ، واستمرار المساهمة الفردية وغير الفاعلة للقطاع الخاص؛ هذا، إضافة إلى عدم وجود قاعدة بيانات إسكانية شاملة ومنتظمة تعطي صورة دقيقة لحركة البناء والإكساء.

باء. التنمية الاجتماعية والإنسانية

حققت سورية قبل الأزمة نجاحات كبيرة في مجالات التنمية البشرية، وخاصةً تلك المتصلة بتوسيع الخيارات الصحية والتعليمية وخدمات المسكن وتمكين المرأة؛ لكن هذه النجاحات لم تتمكن من إخفاء القصور التنموي

في أوجه عديدة للتمكين البشري وتوسيع الخيارات، ومنها ما يتصل بتوسيع المشاركة الاقتصادية وتحقيق التوازن الجغرافي (من منظور العدالة الاجتماعية)، وما يتصل بنوعية التعليم ومخرجاته وصلاته.

بدأ ترتيب سورية على قائمة الدول في قياسات التنمية البشرية يتراجع منذ العام 2003، حيث كانت تحتل المرتبة 97 عالمياً، لتصل في العام 2010 إلى المرتبة 107. واستمر التراجع في ظل الحرب حتى وصل الترتيب في عام 2016 إلى المرتبة 118 من أصل حوالي 182 دولة يقاس بينها دليل التنمية البشرية. وتراجع الترتيب هذا يعزى إلى أن دولاً نامية سرعت عملية التنمية البشرية بمعدلات أكبر من تلك التي تسير فيها التنمية البشرية في سورية.

وحملت الأزمة السورية معها شتى أنواع الضرر لمقومات التنمية البشرية المادية واللامادية من بنى تحتية (مساكن وخدماتها، بنى صحية وتعليمية، الخ.)، وموارد بشرية (وفيات، إعاقة، نزوح، هجرة)، وتعدتها لتطول محاولات تشويه الهوية الوطنية وانتهاك كرامة المواطنين عن طريق شتى أشكال الظلم والتعدي، وتخريب التكوين التوعوي والثقافي والثوابت الوطنية؛ وأدى ذلك إلى حرف مسارات التنمية البشرية في سورية بعيداً عن تلك التي كانت مرسومة لتحقيق أهداف التنمية الألفية، وذهبت بكثير من الإنجازات التي تراكمت عبر عقود.

1. السكان

مرت الديموغرافيا السورية خلال السنوات المنقضية من الألفية الجديدة بركود لم تستطع معه سياسات التنمية السكانية التي جرى العمل عليها منذ العام 2001، وتبلورت في عام 2009 على شكل سياسة سكانية مقرة ومعتمدة، من التعامل مع مفرزات حقبة النمو السكاني السريع، سواءً على صعيد تخفيض معدلات الخصوبة والنمو السكاني، أم على صعيد تحسين الخصائص النوعية والعملية للسكان، أم على صعيد تحقيق توزع متوازن للسكان متوافق مع الإمكانات الاقتصادية لمكونات الجغرافيا السورية.

وتشير المعطيات السكانية إلى عدم نجاح البرامج والإجراءات التي استهدفت خفض معدلات النمو السكاني، وهي ظاهرة تشذ عن نمط التحول الهيكلي التنموي التي تفترض تراجع معدلات نمو السكان مع تطور المؤشرات التنموية، ودليل على عدم جدوى الارتكاز إلى سياسة تنظيم الأسرة بمعزل عن سياسات التنمية الأخرى. كما تشير آخر المعطيات السكانية إلى ارتفاع الخصوبتين الكلية والزواجية نتيجة ميل الأسر للإنجاب لتعويض الفاقد في عدد الأبناء الذي خلفته الحرب، وظهور ميول احترازية للأسر لتعزيز عدد أفراد الأسرة، وخاصةً الأسر التي لديها مولود أو مولودين.

لقد أرخت تداعيات الحرب، وسترخي، بظلالها على التركيبة السكانية لسورية، ولاسيما إذا ما استمرت هذه الأزمة مدة زمنية أطول، بحيث تحفر فجوات متعددة في بعض الفئات العمرية لمضلع الأعمار، وتحديداً في الفئة العمرية الأولى 0–4 سنوات، وبعض الفئات العمرية النشطة إنجابياً 15–49 سنة، وذلك ليس بسبب الوفيات غير الاعتيادية لهذه الفئات خلال هذه المدة فحسب، بل أيضاً نتيجة التراجع النسبي المتوقع في عدد حالات الولادة، بفعل تأخير الزواج، أو تأجيل الحمل، أو المباعدة بين الحمول، أو عدم استقرار الزوجين، أو غياب الزوج بداعي العمل أو السفر أو النزوح أو التهجير أو الإعاقة. وإذا ما كانت هذه الفجوات عميقة بفعل شدة الخسائر أو طول مدة الأزمة، فسوف نجدها تعيد نفسها كل جيل سكاني، ولأربعة أجيال سكانية قادمة على الأقل.

عانت سورية من مشكلة التوزع الجغرافي المتوازن للسكان. وتفاقمت هذه المشكلة في ظل الحرب نتيجة حصول انزياحات سكانية كبيرة بين المحافظات وضمن المحافظة نفسها. وفي ضوء ذلك، حدث تغير في تقسيم

المحافظات جذباً أو طرداً للسكان، وهو غير ثابت وعرضة للتحوّل مجدداً وفقاً للظروف الأمنية. فمع بداية الأزمة، أصبحت محافظة الرقة من المحافظات الأولى الجاذبة للسكان، بعد أن كانت قبل الأزمة طاردة لهم. ونظراً للظروف الأمنية التي مرت بها المحافظة، عادت وأصبحت طاردة للسكان. والأمر كذلك في عدة محافظات، مثل محافظة درعا، التي تغيرت من كونها جاذبة إلى طاردة للسكان.

وأدى الارتفاع الكبير في الكثافة السكانية في المناطق المستقطبة للمهجرين إلى تحديات وضغوط كبيرة على الخدمات والبنية التحتية، وصعوبة في الحصول على السكن بأبسط الشروط الصحية. كما أن زيادة الأسعار عالياً في المناطق الجاذبة للسكان، نتيجة زيادة الطلب، أرخى بظلاله الثقيلة على هؤلاء السكان. هذا، إضافة لما ستعانيه هذه المناطق مستقبلاً من مشاكل اجتماعية وبيئية، لوجود اختلافات في العادات والتقاليد.

بلغت نسبة السكان المستقرين مكانياً نحو 65% من إجمالي السكان داخل وخارج سورية، ووصلت نسبة الإناث منهم إلى 51% في العام 2014، في حين كانت هذه النسبة تبلغ قرابة 49% في عام 2010؛ أي إن الأزمة أدت إلى ارتفاع نسبي في عدد الإناث من إجمالي السكان المستقرين مكانياً، ويمكن تفسير ذلك بعدة عوامل منها ارتفاع عدد الضحايا المباشرين للأزمة من الذكور، وهجرة الذكور، وخاصة الشباب منهم، للبحث عن ظروف معيشية أفضل، إضافة إلى المعتقلين والمفقودين من الذكور. ومن حيث التركيب العمري للسكان المستقرين مكانياً، تبين النتائج الانخفاض النسبي لفئة الشباب في مقابل زيادة طفيفة في نسبة الأطفال وكبار السن.

وتختلف المحافظات من حيث نسبة النازحين داخلياً (من وإلى المناطق المدروسة) إلى إجمالي السكان الموجودين داخل المحافظة. ويمكن لهذه النسبة أن تظهر العبء النسبي للنزوح على المحافظة. وبلغت هذه النسبة في محافظة القنيطرة 45%، تلتها محافظة درعا بنسبة 43%، ثم محافظتي ريف دمشق وإدلب بنسب 38% و35% على التوالي، في حين وصلت هذه النسبة إلى أدنى قيمة لها في محافظة الحسكة بـ 12%، ثم محافظة الرقة بـ 14%.

يؤثر طول فترة النزوح في إعادة تشكيل خريطة سكانية مختلفة عن السابقة، إذ أنّ استقرار مجتمع النازحين داخلياً في منطقة ما لمدة طويلة سيحمل معه العادات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا المجتمع، الذي يمكن أن تتماشى أو تصطدم مع عادات المجتمع المقيم. وتبين النتائج أن فترة النزوح لقرابة 80% من النازحين داخلياً وصلت لأكثر من سنة، ولـ 24% منهم وصلت لأكثر من سنتين، في حين لم تتجاوز فترة نزوح 1% فقط من النازحين داخلياً الثلاثة أشهر. أما عن عدد مرات النزوح، فتشير النتائج إلى أن أغلبية النازحين داخلياً (85%) نزحوا مرة واحدة فقط، و11% منهم نزحوا مرتين، و3% منهم نزحوا ثلاث مرات أو أكثر.

وفيما يخص التوجهات المستقبلية للنازحين المتعلّقة بمكان إقامتهم، فإن 62% من إجمالي النازحين داخلياً ترغب في العودة إلى مكان إقامتها الأصلي، غير أن هناك توجهاً لنحو 33% منهم إلى الاستقرار في المكان الحالي، ويمكن أن يعود ذلك إلى الدمار الكبير في أماكن إقامتهم الأصلية، والاستقطاب الحاد في المناطق التي أتوا إليها، إضافة إلى إمكانية توفير مكان النزوح للبيئة الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية الموائمة لهم. وتتدنى نسبة من يرغب من النازحين داخلياً الاستقرار خارج سورية إلى 1% فقط. ويمكن تفسير ذلك بعدم القدرة على السفر أو إلى التجارب الصعبة لمن لجأ أو هاجر.

ويضاف إلى المشاكل السكانية الحالية والمتوقعة مشكلة المهاجرين (خارج سورية)، التي تفرض تصميم تدخلات خاصة للتعامل معها.

2. الصحة

شهدت الحالة الصحية تطوراً ملحوظاً خلال السنوات القليلة التي سبقت الحرب. وتمثّلت أبرز نقاط القوة في النظام الصحي السوري في التحسن الملحوظ في معدّل العمر المتوقع عند الولادة. ويعود السبب الرئيسي لهذا التحسن إلى تراجع وفيات الأطفال الناجم عن تحسن الأوضاع التغذوية، وزيادة الاهتمام بمقومات الصحة الإنجابية وصحة الأمهات، بفضل شمولية اللقاحات، وتحسن الرعاية الصحية النسبي عند الولادة. وقد ساهمت عوامل أخرى أيضاً في هذا التحسن، من أهمها توفر المياه النظيفة، وانتشار التعليم، وبروز بعض مؤشّرات الوعي البيئي، ومكافحة الأمراض الإنتانية والمعدية، إضافةً إلى زيادة عدد المشافي، ومتوسط عدد الأسرّة المخصّصة لكل ألف نسمةٍ من السكان، وانتشار منظومةٍ واسعةٍ من المراكز الصحية العامة في جميع التجمعات السكانية في المدن والأرياف، وتطور الصناعة الدوائية السورية التي أضحت تحتل مكاناً جيداً على مستوى المنطقة العربية ككل في بعض المجالات، وكفاية توفر الأدوية بأسعارٍ منخفضةٍ نسبياً قياساً بنظيرها في البلدان العربية.

صنفت سورية قبل الأزمة ضمن فئة الدول الانتقالية على مستوى المراضة، أو في فئة الدول ذات العبء المرضي المزدوج، حيث أن مجموعة الأمراض المزمنة تسببت بقرابة 60% من إجماليّ العبء المرضي، في حين تسببت الأمراض المعدية وأمراض الأمومة والطفولة بقرابة 25% منه، والحوادث والإصابات نتيجة الأسباب الخارجية بقرابة 15%. ويتضح من ذلك أن سورية واجهت عبئاً ثلاثياً للأمراض، مثّلَ تحدياً كبيراً لنظامها الصحي ولشروط أمن الإنسان التي يوفّرها. وقد كانت وضعية سورية مثل وضعية الدول النامية الأخرى من حيث أن الأمراض المعدية وأمراض الأمومة والطفولة كانت تمثّل نسبةً ملحوظةً من العبء المرضي. لكنها، على عكس هذه الدول، واجهت عبئاً متزايداً ومضطرداً من الأمراض المزمنة والحوادث، مثلها في ذلك مثل الدول الصناعية المتقدمة. وتعدّ هذه الصورة المرضية، التي كانت سائدة، معبّرةً عن حال العديد من الدول التي ما زالت تمر بحالةٍ من الانتقال بين مجموعة الدول النامية والدول الصناعية.

ولكن تخلل هذه الصورة الجيدة للقطاع الصحي تناقضات عديدة، تمثلت في ضعف بيئة عمل القطاع التنظيمية والتشريعية والإشرافية، وتعدد الجهات المقدمة للخدمات الصحية، وانخفاض مستوى التنسيق، مع ازدواجية العمل، والتوزع غير العادل للخدمات الصحيّة جغرافياً من حيث السرعة والتعدد والجودة، وغياب نظام إحالةٍ فعّالٍ بين مختلف مستويات الرعاية الصحية في القطاع الصحي الواحد، وبينه وبين القطاعات المختلفة، والنقص الكمي والنوعي في الكثير من الكوادر المؤهلة تأهيلاً عالياً، ولاسيما في القطاع التمريضي، وهو الأمر الذي ترافق مع ارتفاع وتيرة الهجرة الخارجية الدولية للكوادر الصحية. وأدت هذه التناقضات إلى تعمق الأعباء المالية الشخصية والعامة، والأعباء الاجتماعية والبيئية. وترتب على هذا الوضع هدر في الاستثمارات التي هي في حقيقتها استثمارات مفترضة في مجال التنمية البشرية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الإسعاف وحالات الطوارئ تعدّ معضلة أساسية في النظام الصحيّ السوريّ، وهي تشمل عملية نقل المريض وطريقة الدفع التي على المريض أن يؤديها.

تعرض القطاع الصحي إلى أضرار بالغة بسبب الحرب. ولم تقتصر هذه الأضرار على الخسائر التي يمكن تعويضها، كأضرار البنى التحتية الصحية ومستلزمات عمل القطاع، بل تعدتها إلى أضرار أكبر وأعمق منها الخسائر في الأرواح التي أدت وما تزال إلى رفع معدلات الوفيات، سواءً المباشرة منها، الناجمة عن عمليات

القتل والإصابة، أم ازدياد معدلات المراضة لعدد من الأمراض، بسبب النقص الحاد في الخدمات الطبية، وخاصةً للأمراض المزمنة، وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق، وتعدى الأثر إلى إمكانية التأثير المستقبلي للحصانة ضد الأمراض بسبب انخفاض إمكانات التحصين.

استجابة لاحتياجات القطاع الصحية من الدواء، عملت الحكومة على تسهيل إجراء بعض الانزياحات في أماكن توطن صناعة الدواء نحو المناطق والمحافظات الآمنة، فأدى ذلك إلى زيادة عدد منشآت التصنيع الدوائي. وفي المقابل، انخفضت نسبة التغطية بالأدوية المصنعة محلياً نتيجة للحصار الاقتصادي الذي أثر تأثيراً كبيراً على بعض أنواع الأدوية التي لا تصنع محلياً، أو تلك التي يدخل في تصنيعها مستلزمات إنتاج مستوردة. وقد انخفض أيضاً عدد الدول التي يصدر إليها الدواء السوري.

اتسم الإنفاق على الصحة في سورية بتراجع الإنفاق العام وارتفاع الإنفاق الشخصي، نتيجة لتراجع عدد المنشآت الصحية للقطاع العام، وضعف إمكاناتها لمواجهة معدلات النمو السكاني المرتفع، وتطور القطاع الخاص الصحي تطوراً كبيراً من جهة المشافي والعيادات العامة والتخصصية.

3. الحماية الاجتماعية

ترتبط الحماية الاجتماعية بحقوق المواطنة وبجوهر مبادئ العدالة الاجتماعية؛ وهي الترجمة المباشرة لإعادة توزيع الثروة توزيعاً عادلاً، عن طريق استعمال الإنفاق الحكومي لتمويل برامج تضمن للجميع الحق بالأمن الاجتماعي. وتضمن برامج الحماية الاجتماعية للأفراد استدامة حصولهم على الخدمات التي تساعدهم على ضمان مستوى عيش لائق، وتحررهم من مخاطر الجوع والعوز، وانعدام التغطية الصحية، وعدم توفر خدمات تعليمية تمكنهم من تطوير قدراتهم الذاتية.

تشتد الحاجة إلى مكونات الحماية الاجتماعية في ظروف الأزمات، وما يرافقها من ضرر لفئات كبيرة من السكان وارتفاع في الحاجات، وضرورة ضمان الظروف الضرورية لتلبية احتياجات المتضررين، ولاسيما اللاجئين، وتعزيز سبل التكيّف والتأقلم والاندماج الاجتماعي في المجتمعات المضيفة.

يكشف الواقع أن آليات الحماية الاجتماعية، بأدواتها وجوانبها الحكومية وغير الحكومية، قد أصابها، خلال الحرب، العديد من جوانب الضعف والخلل. ونتيجة لذلك، أخذت بعض الظواهر الاجتماعية التي كانت موجودة في مستوياتها الدنيا قبل الأزمة بالتنامي والظهور، ولاسيما لدى أكثر الفئات الاجتماعية ضعفاً، أو البيئات الاجتماعية التي هي أكثر تأثراً بالأزمة. ومن هذه الظواهر مسألة انعدام الأمن الغذائي، والعنف، والزواج المبكر، إضافة إلى ظاهرة النزوح الداخلي غير المسبوقة في سورية من حيث أسبابها وحجمها وتداعياتها؛ وهذا الأمر يتطلب توفير ديناميات حماية فعّالة تبدأ بالتقصي والرصد والبحث عن الاحتياجات، وتنتقل إلى خطط للتدخل الإسعافي أو الوقائي، وتنتهي بالمتابعة والتقييم واستدامة الخدمات، وذلك كله لمقاربة الهدف النهائي الذي هو توفير وبناء منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية.

اتسمت شبكات الأمان الاجتماعي في سنوات ما قبل الأزمة بالتشتت والحيرة تجاه تبني مكوناتها، وهذا الوضع ترافق مع محاولات البحث عن هوية جديدة للاقتصاد السوري التي سادت قبل الأزمة، وتمثلت في السعي لتحرير اقتصادي مضبوط الجوانب ومحاولات تخفيف أثر الإصلاحات على الفئات التي ستتضرر من برامج الإصلاح المعلنة.

كانت المعالجات المتعلقة بمعالجة مسألة الدعم الحكومي جزئية وقاصرة، حيث بقي الدعم الحكومي كبيراً وغير عادل. وظلت أعداد المشمولين بالتأمين الصحي في سورية متواضعة بعد مرور أكثر من ثمانية أعوام على بدء العمل بمشروع التأمين الصحي، ومعظمهم من العاملين في القطاع العام الإداري؛ ويغيب غياباً واضحاً التأمين الصحي للعاملين في القطاع الخاص، لتفضيل أصحاب العمل تقديم الخدمات الصحية للعامل عند الإصابة بصورة إفرادية. وبقيت خدمات التمويل الصغير متواضعة ولا تغطي إلا جزءاً يسيراً من حجم الطلب في هذا القطاع.

اتسعت دائرة الفئات الهشة من منظوري زيادة الأعداد وتوسع الاحتياجات والمتطلبات، لتشمل شرائح جديدة من السكان كانت قبل الحرب في حدودها الدنيا (كالنازحين داخلياً، والمعاقين، والأيتام، والمعنفين من الأطفال والنساء، الخ.). وأثرت ظروف الحرب تأثيراً كبيراً على إمكانية تنفيذ الخطط الموضوعة، وكذلك على واقع المؤسسات القائمة المعنية بتقديم الخدمات للفئات الهشة، حيث خرج الكثير منها من الخدمة نتيجة الاستهداف أو التخريب الذي مارسته الجماعات المسلحة، أو تحويل بعضها لوظائف الإيواء المؤقت كحاجة أكثر إلحاحاً، هذا، إضافة إلى تأثر الخدمات المقدمة في المراكز التي ما زالت في الخدمة نتيجة الواقع الاقتصادي وصعوبة توفير مستلزماتها، بسبب الإجراءات القسرية الأحادية الجانب.

تدخلت الحكومة بعدد كبير من الإجراءات لتوفير المأوى للأسر النازحة عن طريق مراكز الإقامة المؤقتة التي تقوم بتقديم المأوى والغذاء والدواء، إضافة إلى الدعم النفسي واللوجستي للنازحين، والتخفيف من معاناتهم من جراء تعرضهم لأعمال العنف في الأماكن التي حاولت العصابات المسلحة السيطرة عليها. ويقسم عمل مراكز الإقامة المؤقتة إلى مرحلتين: مرحلة الإغاثة، وتتضمن توفير الحاجات الأساسية من مأوى وغذاء ودواء؛ ومرحلة البرامج التنموية، وتتضمن القيام بنشاطات ترفيهية وتعليمية، وتنفيذ برامج دعم سبل العيش. وشكل ذلك ملاذاً آمناً للناجين والهاربين من مناطق سيطرة الجماعات المسلحة والعمليات الإرهابية.

وشهد العقد الأول من الألفية الثالثة توسعاً أفقياً في مجال الخدمات المتعلقة بظروف السكن والصحة والتعليم، من بنى تحتية واستثمار مادي، إضافة إلى فتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار على نحو أوسع في هذه القطاعات. إلا أن جودة الخدمات المقدمة لم تتحسن بنفس الاتجاه، حيث بدأ التخلي التدريجي عن مجانية بعض الخدمات العامة دون إصلاح مؤسساتي يرفع من كفاءة المؤسسات المقدمة للخدمة. أما في ظل الأزمة، منذ عام 2011، فقد خسر المواطنون الكثير من مقومات المعيشة في ظل الدمار الواسع للبنية التحتية والخسارة الفادحة لرأس المال البشري.

يعتبر مجال العمل اللائق أحد أهم مكونات الحماية الاجتماعية، ويتضمن القضايا المتعلقة بدخل وظروف العمل، وتنظيم سوق العمل، وتشريعات حماية حقوق العمل، إضافة إلى قضايا الإنصاف للجنوسة (الجندر) وعمل الأطفال. ويؤخذ على قوانين العمل المختلفة من حيث التطبيق العملي تباين معالجات بعض الأسس التنظيمية لسوق العمل، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة التأمين، إضافة إلى عدم تطبيق بعض المواد، كتلك الخاصة بالتأمين الصحي والبطالة، وقصور المعالجة القانونية للحد الأدنى للأجور.

وفيما يتعلق بمؤشر الأجر الملائم، يشير الواقع إلى أن وجود فجوة واسعة بين معدلات الأجور التي يحصل عليها أغلب السوريين، وبين قدرة هذه الأجور على توفير حياة كريمة لهم.

ويشير الواقع إلى إن منظومة التأمينات الاجتماعية لا زالت غير شاملة وفق المعايير الدولية، وبحاجة إلى التطوير من حيث توسيع المظلة التأمينية، وبخاصة للعاملين في القطاع الخاص غير المنظم، وتنويع وتوسيع

حزمة الخدمات، وكذلك توحيد المرجعية المؤسساتية لتشكل إطاراً جامعاً وواحداً لجميع أشكال الضمان الاجتماعي، مع إعادة النظر بالسياسات الاستثمارية للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على نحو يعزز قوة واستقرار المركز المالي لها، وعوائد الاستثمار التي تساهم في توسيع شريحة المشمولين بالضمان وجودة الخدمات المقدمة.

4. التعليم والبحث العلمي

أ. التعليم

يقتضي تحليل التعليم بصورة موضوعية تناوله من وجهتي نظر: الأولى، تقليدية تقتصر على تحليل مؤشرات التعليم من معدلات التحاق وتسرب ومتوسطات لمقومات عمله، ومن ثم يتم الحكم على نجاح التعليم من وجهة نظر تطور هذه المؤشرات؛ والثانية، تنطلق بالتحليل من مدى تحقيقه لأهدافه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من منظور الأثر الذي يحدثه في الاقتصاد والمجتمع، فالتعليم –من هذا المنظور– ليس مجرد توفير مدارس والتحاق طلاب وزيادة أعداد المتعلمين، بل يطول دوره ومردوده شتى مجالات التنمية. فالتعليم هو أساساً أداة لتعزيز القدرات البشرية.

تشير البيانات إلى أنّ مؤشرات الكفاءة الداخلية الكمية المرتبطة بأعداد الطلاب والمدرسين والمعلمين والبنى التحتية حققت مكتسبات هامة ما قبل الحرب؛ غير أن الحرب أدت إلى فقدان جزء كبير من هذه المكتسبات، مع وجود تدخلات سعت إلى تعويض بعض النقص الحاصل. وفي مجال تطوير الكفاءة الداخلية النوعية، بذلت جهود كبيرة لتطوير المناهج التربوية، فعلى سبيل المثال: جرى إحداث مركزين مهمين هما المركز الوطني لتطوير المناهج التربوية، ومركز القياس والتقويم التربوي إلا أنّ متابعة نتائجها يظهر أنها لم تكن كافية لمعالجة أوجه القصور التي برزت قبل الحرب وتعمقت خلالها، لا من حيث التوازن في التطوير الكمي والنوعي، مع استمرار غياب أدوات التقييم المناسبة، ولا من حيث المواءمة مع القدرات الاستيعابية للاقتصاد الوطني قطاعياً وجغرافياً. ويعني ذلك انخفاض مستوى الكفاءة الخارجية لمنظومة التعليم. ويؤدي الهدر التعليمي، وحجم الأضرار التي طالت البنية التحتية في قطاع التعليم، إلى انخفاض مستوى كفاءة كلفة التعليم. ويضاف إلى ذلك ازدياد حجم الفجوة التمويلية اللازمة للعملية التعليمية.

وفي مجال تحقيق المنظومة التعليمية لأهدافها الاجتماعية بوجه عام، والتكوينية والتوعوية والثقافية منها بوجه خاص، إضافة إلى قضايا التنمية والمواطنة، تشير المعطيات إلى أنّ التعليم نجح إلى حدٍ مقبول في تحسين مؤشرات الصحة والفقر في مرحلة ما قبل الحرب؛ في حين تعقدت المسألة في مرحلة الحرب، وأصبح من الصعب الحكم على مدى مساهمة المنظومة التعليمية في الحد من انتشار المظاهر التي تصنف في خانة السلبية، وإن كان لا يمكن بحال من الأحوال إغفال هذه المساهمة.

ب. البحث العلمي

لم يشهد عدد منشورات البحث العلمي تغيراً كبيراً بسبب الحرب، وهي كانت أقل من مثيلاتها في العديد من الدول، خاصة إذ تمت مقارنة المنشورات الخارجية فقط. كما تناقص عدد الباحثين، مع الإشارة إلى أن انخفاض أعداد الباحثين يتركز في مجالين رئيسين هما الطب والهندسة، في حين لم يُلحظ تراجع يُذكر في مجال العلوم الإنسانية.

وفي مجال الإطار النوعي للبحث العلمي، بدأ مجلس التعليم العالي بتبني سلسلة من القرارات منذ العام 2005 لوضع المبادئ الأساسية لإقامة هياكل وطنية لضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي؛ وأحدث "مركز ضمان الجودة" في كل جامعة ليتولى عملية إدارة نظام ضمان الجودة فيها. وبدأت وزارة التعليم العالي بإعداد الخطة الوطنية لتطوير منظومة التعليم العالي، إلا أنّ الظروف التي تمر بها سورية أدت إلى وقف تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة. وجرى أيضاً إحداث مركز القياس والتقويم في التعليم العالي.

اتصف الإنفاق على البحث العلمي في سورية بالتواضع. وتعمقت هذه الصفة خلال الحرب. ويذكر أنّ القطاع الخاص لا يقوم بأي نشاط في البحث والتطوير، لأسباب معروفة منها صغر الحجم، وانخفاض الانخراط مع الأسواق الدولية، وضعف قدرات رأس المال البشري، وغياب التمويل الصناعي ذي المدى الطويل، والحوافز والدعم والتشجيع الرسمي.

5. التكوين الثقافي

لم يعد المكّون الثقافي ملحقاً ببقية مكونات البنية الاجتماعية. فالثقافة مستوى تكويني وأصيل من مستويات البنية الاجتماعية، إذ أصبح المدخل الثقافي أحد أبرز المداخل المستخدمة في فهم وتفسير ما يجري في عالم اليوم. وما الاهتمام المتزايد بقضايا الهوية الثقافية ودور رأس المال الرمزي/الثقافي ورأس المال الاجتماعي في التنمية والتماسك الاجتماعي سوى أدلة إضافية على الدور الفاعل والمؤثر للمكونات الثقافية على مستوى وجودة الحياة بوصفها هدفاً تنموياً يتصل بالرفاه الإنساني ويعبر عنه إلى حدٍ بعيد.

ويتصف التكوين الثقافي بأنّه من القضايا عبر القطاعية، ويشارك في تحديد مساراته مختلف الجهود على مستويات متعددة: يأخذ الأول منحى الفرد والأسرة والمجتمع، بينما يسير الثاني باتجاه قطاعي، كالتعليم ومقوماته من المعلم والمدرسة، والبيئة المجتمعية وعاداتها وتقاليدها ودرجة التحضر فيها، والإعلام وقضاياه وبرامجه، والخطاب الديني ومستوى الوعي ومدى فهمه ومساهمته في إيصال حقائق الأديان وأفكارها السليمة.

ويجري عادة تناول التكوين الثقافي من جانبين: يركز الأول على الجوانب المادية للثقافة كالبنى التحتية والآثار، ونشاطات التثقيف وبرامجه، الخ.؛ في حين يتناول الثاني الجوانب اللامادية، كالقيم والأفكار والاتجاهات والمعتقدات التي يؤمن بها الإنسان. وتنعكس هذه الجوانب على السلوك الممارس في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبيئية والسياسية.

لقد أثرت الحرب في مقومات التكوين الثقافي المادية. وتمثل ذلك في خروج عدد منها عن الخدمة، واضطرار بعضها لتعديل سياساته وأهدافه لتنسجم مع المرحلة الراهنة. ومع التحسن التدريجي للأوضاع الأمنية، بدأت العديد من المؤسسات الثقافية عملها، إذ بدأت الحياة تعود تدريجياً للمسارح والمراكز الثقافية ودور السينما ولبعض المهرجانات الثقافية، وتهيئة الجو المناسب لإطلاق وسائل إعلامية جديدة.

الثقافة عملية تراكمية بناؤها يحتاج إلى مدد زمنية طويلة، وتنعكس على الفرد والمجتمع، عن طريق المواقف الاجتماعية والسلوك والقيم والأهداف التي يحملها ويمارسها في شتى مناحي الحياة ومفاصلها الرئيسية، كالعمل وحياة الأسرة والتواصل الاجتماعي. وعلى الرغم مما أفرزته الحرب من سلوكيات وانتماءات متفاوتة، خلخلت عند فئة من السوريين قيم الانتماء، فإنّ الوعي التراكمي شكل مقوماً أساسياً من مقومات الحفاظ على الدولة وبقائها وطناً موحداً لجميع السوريين على اختلاف مشاربهم السياسية والدينية والقومية.

غير أنّ مكونات التكوين الثقافي اللامادي تعتريها مشكلات جوهرية؛ حيث تعاني ثقافة التنمية في سورية من معوقات التقدم الثقافي، تتلخص بالتعليم الخالي من الإبداع، وانحسار دور البرامج الثقافية والوثائقية والتعليمية التفاعلية وغياب القنوات التخصصية المعنية بهذا الجانب، وانتشار الأمية التقليدية والثقافية —التي تتعدّى الأمية الأبجدية– والأمية التكنولوجية أحياناً، إلى درجة أننا أصبحنا متلقي خدمة ومستهلكين نهائيين للتكنولوجيا، حيث لم تأخذ الثقافة دورها المحوري في بناء بنية ثقافية ومجتمعية حاضنة للتنمية ومحفزة على نجاحها، عن طريق الإعلاء من قيم العلم والعمل، والاحتكام إلى المعايير لتقييم أداء المؤسسات وتمكينها من المنافسة وأداء المهام اللازمة لإنجاح العملية التنموية وتحقيق غاياتها. وتشير مؤشرات النشر العلمي في المجلات الوطنية والدولية، وعدد الكتب المؤلفة والمترجمة، فضلاً عن الاكتشافات وبراءات الاختراع والإبداع الأدبي والفني، وصولاً إلى تطبيقات العلم والتكنولوجيا، إلى أننا مازلنا بعيدين عن تحويل المعرفة إلى ثروة.

وعلى الرغم من احتلال العمل مكانة مرموقة في وعي السوريين، فقد بدأت قيم العمل تتزعزع تدريجياً مع انتشار ثقافة الاستهلاك والربح السريع، وتوسّع الممارسات وأنماط السلوك المتصلة بـ "التشاطر والفهلوية" والاستسهال. وقد حملت الأزمة ببعدها الكاشف مجموعة من السلوكيات والممارسات السلبية المتصلة بالتهريب والسرقة والاتّجار بالممنوعات وصيغ الكسب غير المشروع، وهو الأمر الذي يتعارض مع قيم العمل والإنتاج وإتقان الأشغال والإبداع الفردي والجمعي، ويظهر الحاجة إلى إعادة الاعتبار لهذه القيم والأخلاقيات المهنية. فقيمة أي عمل ومكانة أصحابه مرتبطة إلى حد كبير بالعائد المادي والعائد الاجتماعي المترتب عليه.

تميّز المجتمع السوري بأنه مجتمع تعددي ومركب، على مستوى مكوناته الاجتماعية وأنماط العيش المنتشرة فيه، إلا أنّ الحرب بينت وجود مظاهر خلل أصابت قيم التعاون والثقة والمصالح المشتركة والتشبيك، وأنّ ثقافة هذه التعددية المركبة للمجتمع السوري ليس على المستوى المطلوب، وأنّ تعزيز كل ما يدعّم وينمي ثقافة الحوار والتفاهم والتفاعل والتسامح وتقوية المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة وإرساء صورة القدوة والمثل هو أقدر على البقاء وأكثر تعبيراً عن ضرورات الوجود الآني والمستقبلي.

لقد برهن السوريون على عمق انتمائهم لهويتهم الوطنية عبر دساتيرهم المختلفة. ومع بدء الأزمة، اتضح أن الهوية والانتماء مستهدفين بوجه خاص من أطراف إقليمية ودولية ساهمت في تأجيج الصراع الهوياتي بالمال والسلاح والإعلام ونشر ثقافة الكراهية والتعصب والعنف. ومع اتجاه الأمور نحو الاستقرار، يتضح أكثر من أي وقت مضى مدى الحاجة إلى ترسيخ قيم المواطنة ومواجهة التهديدات التي استهدفت الهوية الوطنية، عن طريق الاعتراف بأهمية طرح موضوع الهوية وجعله موضوعاً لحوار ونقاش معمقين، لاتصاله بوجودنا ومستقبلنا، نظراً إلى أن الهوية تعبير عن وعي الذات الفردية والجمعية بنفسها ووجودها.

6. البيئة

تعدّ حماية البيئة من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية، وهي تعني الارتقاء بجودة الحياة والأداء البيئي، وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك المخلة بالبيئة، وحماية الموارد الطبيعية، وتبني مبدأ الاستدامة في توظيف واستغلال هذه الموارد بفضل المسؤولية المشتركة لقطاعات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي كافة، بغية المحافظة على الموارد البيئية المتاحة، وتطوير أفضل الممارسات الصديقة للبيئة في عملية التنمية القائمة على ضمان حق الأجيال القادمة.

واجهت البيئة، وتواجه، تحديات عديدة تمثلت في توفير شروط حياة سليمة بيئياً للجميع، والحد من استنزاف وتلوث الموارد الطبيعية، والتنسيق الحقيقي مع قطاعات الدولة ذات العلاقة، ورفع مستوى الوعي البيئي العام، وتطوير قدرات الكوادر العاملة في مجال البيئة.

وتركز العمل في ما قبل الحرب على تحقيق أربعة أهداف تتعلق بالتنمية المستدامة والإصحاح البيئي، والتعاون ما بين جميع القطاعات لحماية البيئة، ورفع مستوى الوعي البيئي، وإدماج البعد البيئي في عملية التخطيط.

وعلى الرغم من نقص المعطيات الخاصة بحالة البيئة، فإنّ الدراسات والأبحاث البيئية، إضافة إلى تقارير حالة البيئة في سورية، والمؤشرات النوعية التي ترصد حالة البيئة وفق تقارير المحافظات السورية، والتقارير المعدة حول أثر التغيرات المناخية على القطاعات الهامة في سورية، وتتبع تنفيذ البرامج والمشاريع في جميع القطاعات سنوياً، تدل على أن تكاليف التدهور البيئي في ازدياد وأنّ هناك استنزاف جائر للموارد الطبيعية.

أ. مياه الشرب والصرف الصحي

سعت الدولة إلى توفير مياه الشرب الآمنة والنظيفة لجميع التجمعات السكنية مهما كان حجمها، عن طريق ربطها بأقرب مصدر للمياه، وأن تكون أسعار هذه الخدمة ميسورة للجميع، وهو ما زاد من الطلب على المياه مقارنة بالموارد المتجددة القابلة للاستثمار. ويجري تعويض هذا العجز من المخزون المائي الجوفي، ويؤدي إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية في مناطق عديدة.

وخلال الحرب، بقيت نسبة السكان المستفيدين من شبكات مياه الشرب مستقرة، وذلك على الرغم من تعرض بعض أجزاء منظومات المياه للضرر وتباطؤ عمليات الاستبدال والتجديد. ولا تزال خدمة مياه الشرب تصل إلى معظم المناطق، إلا أنّ حصة الفرد الحقيقية من مياه الشرب تناقصت، وترافق ذلك مع تزايد نسبة الفاقد المائي.

ويعد قطاع الصرف الصحي من أهم القطاعات المعنية بحماية التجمعات السكانية والمصادر المائية من التلوث، وذلك عن طريق تنفيذ شبكات ومحطات المعالجة، حيث هدفت سياسة الدولة إلى تقديم خدمات ذات جودة عالية للمشتركين، والسعي لاسترداد تكاليف التشغيل، وتخفيض كميات مياه الصرف المتسربة من الشبكات، ورفع كفاءة محطات المعالجة، ووضع الإطار المؤسسي الذي يحدد العلاقة بين الجهات المعنية بشبكات الصرف الصحي. هذا، إضافة إلى إعادة استخدام المياه المعالجة في الري المقيد والشحن الجوفي، ورفع كفاءة وتطوير قدرات العاملين في هذا المجال.

وتشير المعطيات إلى أنّ الأغلبية العظمى من التجمعات السكانية موصولة إلى شبكات صرف صحي، وبعض المناطق، وأغلبها مناطق سكن عشوائي، لا تزال مخدّمة بالصرف الصحي بواسطة الحفر الفنية، وذلك بسبب النمو السكاني الكبير وما قابله من نمو في المساكن سواء داخل المخططات التنظيمية أم خارجها.

وخلال المراحل السابقة، أولت الدولة اهتماماً كبيراً لتغطية جميع التجمعات وتنظيم الشبكات العشوائية وإنشاء محطات المعالجة لمعالجة مياه الصرف الصحي، وتحسن أداء منظومات الصرف الصحي. إلا أن تعرض بعض أجزاء منظومات الصرف الصحي للتخريب وصعوبة تنفيذ عمليات الاستبدال والتجديد في بعض المناطق حدت من النمو والتطور الذي كان قائما، حيث يلاحظ ثبات نسبة السكان المستفيدين من شبكات الصرف

الصحي في مراكز المدن، وتراجع بسيط بنسبة المستفيدين في الأرياف خلال 2010–2015. ونتيجة لذلك، تدهورت نسبة المستفيدين من محطات معالجة الصرف الصحي.

وقد انخفض عدد المستفيدين من محطات معالجة الصرف الصحي، والإيرادات، وكميات الحمأة المعالجة والمبيعة، في ظلّ محدودية الموارد، وانخفاض مستوى الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والضغوط المتزايدة على منظومات المياه في المناطق الآمنة مع ازدياد أعداد الوافدين، وتوقف دراسة وتنفيذ مشاريع ري واستصلاح الأراضي (في محافظات حلب، الرقة، دير الزور)، وصعوبة الحصول على حوامل الطاقة، والحاجة لزيادة كفاءة منظومات مياه الشرب والري والصرف الصحي وتخفيف الفاقد، وانخفاض الطاقة التخزينية للسدود بسبب قلة الهاطل المطري، وتعثر إنجاز بعض السدود بسبب ارتفاع تكاليف الإنشاء ووقوع بعضها في مناطق غير آمنة، وانخفاض أعداد العاملين بسبب التسرب وصعوبة وصول العاملين القاطنين في الأماكن الساخنة، ووقوع بعض المصادر المائية في مناطق غير آمنة؛ هذا، إضافة إلى مشكلة السكن العشوائي، وارتفاع معدلات الكثافة السكانية في بعض المناطق، والنزوح وزيادة الضغط على شبكات الصرف الصحي، وزيادة أعباء الصيانة، وعدم توفر حوامل الطاقة لتشغيل المحطات بصورة مستمرة.

ومع تفاقم مشكلة تلوث المياه، ما زال قطاع المياه والصرف الصحي يواجه عدداً من التحديات المتمثلة باستمرار قوانين العمل المركزية، وتعدد الجهات المسؤولة عن الصرف الصحي، وعدم تنظيم العمل داخل القطاع وعدم التنسيق فيما بينها، إضافة إلى الغموض في مسألة تخصيص الموارد المائية، وإدارة إعادة استخدام مياه الصرف، وضعف دور القطاع الخاص، وعدم وجود أدلة عمل كافية لجميع أشكال مشاركته، والاهتمام بالجانب الكمي وإغفال الجانب النوعي.

ب. النفايات الصلبة

تعتبر النفايات الصلبة والطبية من الملفات الشائكة التي تعاني منها سورية، بسب عدم وجود منظومة متكاملة لجمع هذه النفايات ونقلها ومعالجتها والاستفادة منها. ويجري عن طريق وحدات الإدارة المحلية جمع النفايات ونقلها إلى أماكن التجميع. ولكن بحسب الواقع الفعلي، فإن كمية النفايات المتولدة كبيرة والمنشآت التي تقوم بمعالجتها لا تزال غير كافية، وهذا ما يؤدي إلى تراكم هذه النفايات في أماكن التجميع، وانتشار الروائح الكريهة والأوبئة. وقد تتسرب النفايات بعد التحلل إلى التربة ومصادر المياه مسببة تلوثها وظهور مشاكل بيئية خطيرة. ورغم إيلاء إدارة النفايات الصلبة حيزاً مهماً من عمل وزارة الإدارة المحلية ضمن خططها السنوية والخطط الخمسية المتعاقبة (33% من استثمارات الوزارة من الخطط السنوية)، فإن هذه الاستثمارات لم تنعكس إيجاباً على أرض الواقع، ومن ثمّ فإن النفايات المتولدة والتي لا تتم معالجتها ستكون من التحديات المستقبلية التي ستواجهها منظومة إدارة النفايات الصلبة.

لقد تعرض عدد كبير من المحطات والمعامل للضرر والتخريب خلال الحرب، وتوقف العمل في المحطات قيد الإنجاز؛ وتوقف تنفيذ المخطط الوطني التوجيهي لإدارة النفايات الصلبة. كما أنّ عدم توفر الكوادر البشرية الفنية المتخصصة والكلف العالية للتأهيل أدى إلى صعوبة إعادة تأهيل المحطات. وتميز العمل في هذا القطاع بانخفاض مستوى الأداء نتيجة عدم توافق العدد من الآليات والتجهيزات اللازمة لتشغيل المراكز ومحطات النقل مع الحاجة الفعلية، إضافة إلى ضعف الإطار المؤسسي اللازم بسبب عدم وجود كيان مستقل لإدارته واستثماره وتشغيله.

ج. تدهور الأراضي والتصحر

في مرحلة ما قبل الحرب، أثرت التغيرات المناخية وما تبعها من جفاف، من جهة، والضغوط السكانية وما رافقها من استخدام غير رشيد للموارد الطبيعية، من جهة أخرى، إلى استمرار تدهور الأراضي. ومن المتوقع، وفي ضوء مؤشرات الزيادة السكانية غير الطبيعية الناجمة عن الهجرة، وغياب تطبيق المخططات التنظيمية التي تراعي الحفاظ على الأراضي الزراعية، أن تستمر مشكلة تدهور الأراضي.

تفاقم الوضع في مرحلة الحرب، وخاصة في المناطق التي خرجت عن سيطرة الدولة، حيث عانت بعضها من تصرفات مدمرة للبيئة، كتكرير النفط بالطرق البدائية، أو الاعتداء على الغابات والأشجار على نحو جائر.

د. تلوث الهواء

ينتشر تلوث الهواء في المدن التي تمتاز بكثافة سكانية عالية، وما يصاحبها من كثافة للمركبات من جهة، وقرب المصانع ومحطات توليد الطاقة والمحاجر والمقالع، من جهة أخرى؛ ويشكل فصل الشتاء أيضاً مصدر تلوث الهواء الناجم عن حرق المازوت للتدفئة.

وازدادت نوعية الهواء سوءاً بفعل عدم الالتزام بالشروط البيئية للمشاريع والأنشطة العامة، والتعامل بالطرق التقليدية مع النفايات، والتي كانت سائدة قبل الحرب. وتفاقمت وتعمقت هذه العوامل في ظلّ الظروف التي خلقتها الحرب.

7. الفقر والأمن الغذائي

وصل معدل الفقر المدقع (الغذائي) إلى حدوده الدنيا قبل بداية الأزمة السورية، حيث قدرت نسبة السكان الذين يعانون من الفقر الغذائي بنحو 1.4% من إجمالي السكان عام 2010، وما عزز هذا التقدم المحرز مقدرة الاقتصاد السورية المتنوع المصادر على تحقيق اكتفاء ذاتي في معظم مواد سلة الاستهلاك للمواطنين السوريين.

وتشير بيانات المسح الغذائي للعام 2015 إلى أنّ 33% من الأسر السورية تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وقد تفاوتت هذه النسبة بين المحافظات حيث كانت أدنى نسبة في محافظة اللاذقية (11%)، وأعلى نسبة في محافظة الحسكة (51%). وبلغت نسبة الآمنين غذائياً 16% على مستوى سوري؛ وكانت أعلى نسبة في محافظتي دمشق واللاذقية (24%)، في مقابل 4% فقط في محافظتي الحسكة والقنيطرة؛ أما النسبة الغالبة من السكان، والبالغة نحو 51% فيقعون في منطقة الهشاشة. وكانت الأسر الكبيرة الحجم، التي عدد أفرادها 7 فما فوق، أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، بنسبة 47%، والأسر التي عدد أفرادها 4 فما دون بنسبة 21%. وجراء مفرزات الأزمة، تعرضت الأسر النازحة –حتى وإن عادت إلى أماكن الإقامة الاعتيادية– إلى انعدام الأمن الغذائي، حيث تجاوزت النسبة 40% في مقابل 30% للأسر المستقرة.

تحسن الوضع بصورة جيدة في عام 2017، حيث انخفضت نسبة الأسر المعدومة الأمن الغذائي إلى 32.2%، كما انخفضت نسبة المعرضة لانعدام الأمن الغذائي إلى 45.5%. هذا الانخفاض قابله تحسن في نسبة الأسر السورية الآمنة غذائياً، التي ارتفعت إلى 23.3%. وأدت الأزمة إلى ارتفاع كبير في معدلات الفقر وفق خطيه الشديد والعام. ويعزى هذا الارتفاع إلى مفرزات الأزمة على محددي الفقر الأساسيين: الدخول المتضررة من ارتفاع معدلات البطالة، والأسعار التي ارتفعت ارتفاعاً كبيراً. لقد أعادت الأزمة موضوع الفقر من جديد إلى الواجهة،

ومن ثمّ فإن إعادة الإعمار تتطلب انتشال أعدادٍ كبيرةً من السكان من دائرة الفقر، وهذا ما يحتاج إلى جهود استثنائية قد يكون من غير الممكن توفيرها في ظل استمرار ظروف الأزمة.

جيم. التنمية المتوازنة

كانت مشكلة خلل جغرافية التنمية في سورية قبل الأزمة إحدى أهم المشكلات التي لم ترق جهود التعامل معها ضمن الخطط الوطنية إلى مستوى يحول دون تعمقها وامتداد أبعادها إلى أبعاد اجتماعية وثقافية وديموغرافية. كل هذا ترافق مع غياب التخطيط الإقليمي (المرتبط ارتباطاً عضوياً بالتخطيط الوطني)، واقتصار التخطيط المحلي على الخطط السنوية التي تغيب عنها رؤى المحافظات ومسارات التنمية المتوسطة والبعيدة المدى. وقد أفرز التفاوت التنموي الناجم عن ذلك مشكلات اقتصادية واجتماعية وديموغرافية، وحتى بيئية.

لم تعتمد خطط التنمية التي سبقت الخطة الخمسية العاشرة على استراتيجية مكانية؛ وكانت نقطة ضعفها الرئيسية ارتكازها على البعد القطاعي، وتوزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات، ثم التنسيق مع الوزارات المعنية بدراسة وتنفيذ المشروعات، متجاهلين بذلك البعد الإقليمي والمكاني الذي يأخذ في الحسبان توطين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وهذا ما سيفسر لنا فيما بعد اختلال مؤشرات التوازن في النمو على مستوى المحافظات السورية.

وعلى أهمية الجهود التي بذلت، فقد ظهر التفاوت التنموي في سورية قبل الحرب بأشكال عديدة: اقتصادية، واجتماعية، وديموغرافية. من الناحية الاقتصادية، أدى إلى تمركز معظم النشاط الاقتصادي وتركّز الاستثمارات في مراكز المدن الكبرى؛ وهذا الأمر انعكس سلباً على زيادة حدة التفاوت في المؤشرات الاقتصادية والبيئية المختلفة بين المحافظات والمناطق. وفي المجال الديموغرافي، أدى اختلال التوازن التنموي بين المحافظات إلى موجات هجرة سببت تركزاً للسكان في بعض المحافظات والمناطق وتشتتاً في أخرى. وفي مجال التنمية البشرية، وعلى الرغم من التطور الذي شهدته قطاعاتها، فإنّ سمة التفاوت بين المحافظات كانت كبيرة جداً، وبخاصة فيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بالصحة والتعليم. وفي مجال الفقر، تبين نتائج دليل الفقر المتعدد الأبعاد على مستوى المحافظات أنّ أداء التنمية غير متوازن بين المحافظات والمناطق السورية. وكانت المناطق الشرقية والشمالية تضم أعلى نسبة ممن يعانون الفقر المتعدد الأبعاد، في حين كانت أدنى نسبة في المنطقة الساحلية. وبوجه عام، ومن حيث نسبة انتشار الفقر المتعدد الأبعاد، كانت محافظات دير الزور والرقة والحسكة وحلب وإدلب، على التوالي، هي أكثر المحافظات حرماناً؛ وفي المقابل، كانت محافظات السويداء وطرطوس واللاذقية ودمشق على التوالي أقلها حرماناً.

عمقت الحرب أزمة التفاوت التنموي بين المحافظات بصورة كارثية؛ وألقت بأعباء كثيرة مستقبلاً على جهود التوازن التنموي. فحجم الدمار الذي أصاب مقومات التنمية يختلف من محافظة إلى أخرى، وتغيب بصورة واضحة مؤشرات التنمية بين المحافظات السورية، وبعضها من الصعب الوصول إليها لإجراء حصر للأضرار والوقوف على مؤشرات التنمية فيها.

وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة، في المجال الاقتصادي، خلال سنوات الحرب، إجراءات لتخفيف أثر تركز المشاريع، وخاصةً في حلب وريف دمشق (التي كانت وقتها جزئياً خارج سيطرة الدولة)، وإجرائها انزياحات في

المشاريع الاستراتيجية، وخاصةً تلك المعنية بتوفير الأمنين الغذائي والدوائي باتجاه المحافظات الآمنة والمستقرة فإنّ أثر ذلك كان محدوداً في ظل ظروف الحرب الصعبة، حيث تعمق التفاوت التنموي، وظهر ذلك واضحاً بارتفاع وتعمق تباين معدلات البطالة بين المحافظات السورية.

وفي المجال الديموغرافي، أدت الأزمة إلى ارتفاع في معدلات الهجرة الخارجية واللجوء، وازدياد الخلل في التوزع الديموغرافي للسكان بين المحافظات. وشكل الإرهاب عاملاً قوياً من عوامل الطرد السكاني؛ فالمحافظات التي هي أكثر استقراراً كانت أقلها حراكاً سكانياً، في حين شهدت المحافظات التي عانت من الإرهاب نسباً كبيرة في النزوح واللجوء والهجرة. وتشير حركة النزوح داخل سورية إلى شمولها جميع المحافظات السورية، مع اختلاف شدتها من حيث حركة النازحين داخلياً من وإلى المحافظة.

وفي مجال التنمية البشرية، تباينت المؤشرات الصحية تبايناً كبيراً بين المحافظات، تبعاً لدرجة الضرر في بناها التحتية ومقومات عمل القطاع. وفي قطاع التعليم، أدى تضرر المدارس إلى ارتفاع نسبة الدوام النصفي في المحافظات، وارتفعت الكثافة الصفية في بعض المحافظات التي استقبلت عدداً أكبر من النازحين داخلياً.

أما في مجال الفقر، فإن البيانات القليلة المتاحة حول الأمن الغذائي تشير إلى ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي في السويداء ودرعا وحلب، تليها محافظات اللاذقية وحمص ودمشق. كما تشير هذه البيانات إلى أنّ محافظة السويداء هي المحافظة الوحيدة التي انخفضت فيها نسبة الأسر الآمنة غذائياً بين عامي 2015 و2017، وأنّ محافظتي حلب ودرعا تعانيان من نسب مرتفعة في الأسر المنعدمة غذائياً. ومن المؤكد أن هذه المؤشرات تشير إلى ارتفاع الفقر وتعمق التفاوت في نسبه بين المناطق، وبطريقة غير مباشرة، وذلك بسبب عامل الإرهاب، ومن ثمّ إلى استمرار وتفاقم المشاكل التي كانت سائدة قبل الحرب، بخاصة تلك الأسباب الكامنة خلف التفاوت التنموي.

دال. التعاون الدولي

ارتبطت الجمهورية العربية السورية منذ زمن بعلاقات تعاون ثنائية مع عدد كبير من الدول، توزعت بين دول عربية وأوربية وأسيوية وأفريقية ودول أمريكا اللاتينية. وتمثل التعاون الدولي بينها على شكل لجان مشتركة (عليا ووزارية)، واتفاقيات إطارية، واتفاقيات تعاون اقتصادي وعلمي وفني، إضافة إلى العشرات من اتفاقيات التمويل المقدمة من مانحين مختلفين، والتي موّلت العديد من المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

كما أن التعاون مع المنظمات الدولية، عامةً كانت أم متخصصة، حكومية أم غير حكومية، قد أثمر نتائج مقبولة في مجالات شتى كمنع انتشار الأوبئة والأمراض السارية وتحسين الرعاية الصحية وتقليص حالات الوفاة خلال الولادة وللمواليد الجدد، وتطوير أساليب الزراعة وتحسين الإنتاج الزراعي ومقاومة الآفات والخدمات الاجتماعية والتعليم والبيئة، ويؤخذ على هذه العلاقات اعتمادها البعد السياسي على حساب الاقتصادي، والمشاكل اللوجستية كالصعوبات المتعلقة بالشحن والتحويلات المالية، وانخفاض مستوى تنافسية المنتج السوري. كما فرضت الحرب التي تمر بها الجمهورية العربية السورية واقعاً له خصوصيته على علاقات التعاون الدولي. فقد شهدت المرحلة الممتدة بين 2011 –2015 تراجعاً وجموداً في علاقات التعاون الدولي على جميع المحاور.

تأثر التعاون الثنائي بشكل سلبي نتيجة الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة من قبل بعض الدول والمؤسسات المالية الدولية على خلفية سياسية بحتة ليس لها أي مستند قانوني، من تجميد لأرصدة مصرف سورية

المركزي لدى المصارف المراسلة في الخارج ومنع التعامل معه، إلى الامتناع عن القيام بالتحويلات المالية اللازمة لدفع مستحقات أعمال تم تنفيذها من قبل جهات أو شركات أو متعهدين، أو لتسديد التزامات الدولة المالية (الاشتراكات) لدى المنظمات الدولية، مما أثرّ بشكل سلبي على بعض حقوقها في هذه المنظمات وحرمانها من حق التصويت فيها. وجرى تعليق العمل بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبروتوكولات وغيرها الخاصة بالتعاون الدولي مما أدى إلى خسارة سورية لمبالغ كبيرة كانت مخصصة لمشاريع التعاون الاقتصادي التنموي، وخسارة في مجال التدريب للكوادر السورية، نجم عنه انخفاض في عدد المستفيدين من التدريب الخارجي الذي تقدمه المنظمات الدولية المتخصصة، ومن أهمها منظمة الصحة العالمية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة، والمركز الدولي للبحوث الزراعية.

كذلك شهد التعاون مع المنظمات الدولية تحولاً خلال الحرب من إطار التعاون في المجالات التنموية إلى العمل الإغاثي الآني، كما أدى الوضع العام إلى دخول العديد من المنظمات إلى الأراضي السورية على نحو غير شرعي وذلك في المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة، وباشرت هذه المنظمات أنشطتها دون ترخيص. يضاف إلى كل ذلك تسييس برامج عمل الأمم المتحدة ووكالاتها، مما أدى إلى فجوات في الثقة ألقت بظلالها على التعاون مع المنظمات الدولية بشكل عام. ورغم ذلك فقد التزمت الدولة السورية، ممثلةً بوزارة الخارجية والمغتربين والوزارات المختصة والجهات الوطنية المعنية، بقرارات الأمم المتحدة الخاصة بتعزيز وتنسيق العمل الإنساني في حالات الأزمات والطوارئ من خلال دعم وإشراف الدولة على عمل المنظمات المعنية بتقديم المساعدات الإغاثية، ودعم القطاع الصحي وخدمات الرعاية الصحية وحملات التلقيح الوطنية، ودعم استمرار العمل التربوي والتعليمي وتوفير مياه الشرب والمياه النظيفة لمحتاجيها.

ثالثاً

أسس وضع الرؤى الوطنية والأهداف

ثالثاً– أسس وضع الرؤى الوطنية والأهداف

مقدمة

تعي الحكومة السورية أن الانتقال إلى مرحلة ما بعد الأزمة يستوجب اعتماد رؤية بعيدة المدى تضمن الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وإرساء المصالحة والعيش المشترك وتعزيز العدالة الاجتماعية؛ وتؤسس لتنمية شاملة، متوازنة، ومستدامة، قائمة على قواعد المواطنة ورفاه الإنسان، وذلك بجميع جوانبها المتعلقة بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتستند إلى أسس من المساءلة والمشاركة الواسعة لشرائح ومكونات المجتمع السوري.

إن غياب الرؤية يمكن أن يجر بلدنا إلى المجهول، الذي قد تتخلله التجاذبات بين مختلف الأطراف الفاعلة الوطنية عن مستقبل البلد بمكوناته المختلفة، وبخاصةً فيما يتعلق بشكل ومضامين العقد التنموي بين الدولة ومواطنيها؛ وكذلك فإن غياب هذه الرؤية لن يكون ضامناً لتجسيد طموحات شعب عانى من حرب شرسة شنت على مكونات عيشه كافة، مع ما تخللها من شتى أنواع الضرر، لكنه صمد وقاوم واحتفظ على الدوام بالثقة بالخروج من دوامة الحرب.

من هذا المنطلق، تبنّت الحكومة العمل على إعداد هذا البرنامج، البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب، الذي يرمي إلى إرساء مسارات التنمية للوصول إلى الشكل المنشود للمجتمع والاقتصاد السوريين. وبالطبع، فلا تصح هذه المسارات دون وجود رؤية مستقبلية. وبتعبير أدق، لا ينظر البرنامج إلى الرؤية على أنها مجرد اتفاقات بين مختلف أطياف المجتمع والدولة السورية على مستقبل البلد فحسب، بل يرى إن مثل تلك الاتفاقات لا يمكن أن تؤدي غرضها من دون تحييد المصالح الضيقة والفئوية، والنظر إلى مصلحة الشعب ووحدة البلد، انطلاقاً من فهم حقيقي لظروف الحرب وما خلفته من دمار عميق، ومن دون استجلاء الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمن تضرروا نتيجة الحرب، وتدارس البدائل التي ستُطرح عند رسم سياسات مرحلة ما بعد الحرب وما بعد الأزمة، والتأكيد على أن ذوي الشأن، من الشرائح والمناطق المختلفة، هم من يجب أن يلمسوا نتائج بناء رؤية المستقبل ورسم سياساته، والعمل على توطيده، باعتباره ملكية وطنية للجميع. معنى ذلك أن التحوّل في مرحلة ما بعد الأزمة لا يقتصر على العملية السياسية وقواها الفاعلة، ولكن يشمل التمكين الاقتصادي والاجتماعي الشامل للجميع، وصولاً إلى استدامة التنمية.

وبغية توطيد التنمية والتحوّل الآمن والمدروس، ينطلق البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب من ضرورة تطوير الآليات التي تؤكد حق الملكية الوطنية والمشاركة الشعبية في التحكم في العملية التنموية، والتأسيس لنظام اقتصادي واجتماعي يستطيع التعامل مع مفرزات الحرب، ويضع حجر الأساس لحوكمة رشيدة وإصلاح شامل يقوم على تعزيز بناء المؤسسات، التي هي الحامل الأهم لإعادة الإعمار في إطار دولة القانون. ويتطلب ذلك كله من البرنامج إيراد تحديد واضح لدور الدولة باعتبارها دولة الضمان والموجه التنموي، ولدور القطاع الخاص ومسؤوليته الاجتماعية والوطنية، وللدور الفاعل والمؤثر للقطاع الثالث المتمثل في تنظيمات المجتمع الأهلي والحركات الاجتماعية الوطنية والنشطاء الفاعلين في إطارها.

في مثل هذا المنظور الشامل، فإن الانتقال إلى إعادة إعمار وبناء التنمية يهدف في المقام الأول إلى التعامل مع التحولات الهيكلية في البنى الاقتصادية والاجتماعية والمجتمعية، ثم التأسيس لتطوير بنيوي يضمن الاستدامة، ويبعد البلد عن احتمالات العودة إلى الحرب أو قصور الدولة في تحمل مسؤولياتها التنموية.

وقد بات من الواضح تماماً أن المستقبل السوري يحتاج –للخروج من مأزق قصور التنمية الذي رسخته الحرب– إلى وجود رؤية واضحة للدولة السورية تعبّر عن هويتها الاقتصادية والاجتماعية. تشكل هذه الرؤية المشهد المستقبلي العام، وتبرز أهداف وتطلعات الشعب السوري، وتلقي الضوء على الطريق الذي ستسلكه عملية إعادة بناء التنمية من منظور مختلف يضمن استدامتها، ويعمل على التخلّص من مفاعيل ومؤثرات الحرب، ويقدم إطاراً تشاركياً لمسارات التنمية خلال السنوات القادمة، وذلك في عالمٍ متغيرٍ تسعى فيه كل دولة لتوسيع نطاق هيمنتها، مع ما يرافق ذلك من عدم التيقن من مستقبل الأجيال القادمة وقدرتها على تحقق مصالحها التنموية.

بناء على ذلك، تعامل **البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب** مع عمليات التحليل وبناء الرؤية والأهداف لمقابلة متطلبات ومهام المراحل الأربع التي يتناولها:

أ. مرحلة الإغاثة.
ب. مرحلة التعافي.
ج. مرحلة الانتعاش.
د. مرحلة الاستدامة التنموية.

وقد بُني البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب على وجود علاقة عضوية بين هذه المراحل، بحيث تكون مخرجات كل مرحلة مدخلات للمرحلة التي تليها، مع وجود استجابة راجعة وعمليات تأثير وتأثر فيما بينها. لهذا السبب، لا يمكن مثلاً الحديث عن متطلبات الاستدامة التنموية بعد الحرب مباشرةً، وإغفال متطلبات مرحلة الإغاثة أو التعافي: فالقفز المباشر إلى سياسات وبرامج استدامة التنمية هو تجاهل للوضع التنموي للبلد وحالته الراهنة ومفرزات الحرب، كما أن الاستمرار في مرحلة الإغاثة أكثر مما ينبغي يغرق البلد في جهود ومنتجات مستهلكة لا يعرف آليات الخروج منها ومداها الزمني وتكاليفها.

ومن دون شك، فإن لكل مرحلة متطلباتها ومستويات لمعالجاتها، ولها كذلك عدساتها في رؤية الواقع، وهي متشابكة بعضها ببعض، إي إنها غير منفصلة زمنيّاً انفصالاً كاملاً، بمعنى ضرورة الانتهاء من المرحلة الأولى للبدء بالثانية، أو تأجيل الرابعة حتى الانتهاء من الثالثة؛ فالوزن الذي يعطى لأهمية كل مرحلة وأولوياتها يعتمد على تحليل الحالة التنموية لنتائج كل مرحلة.

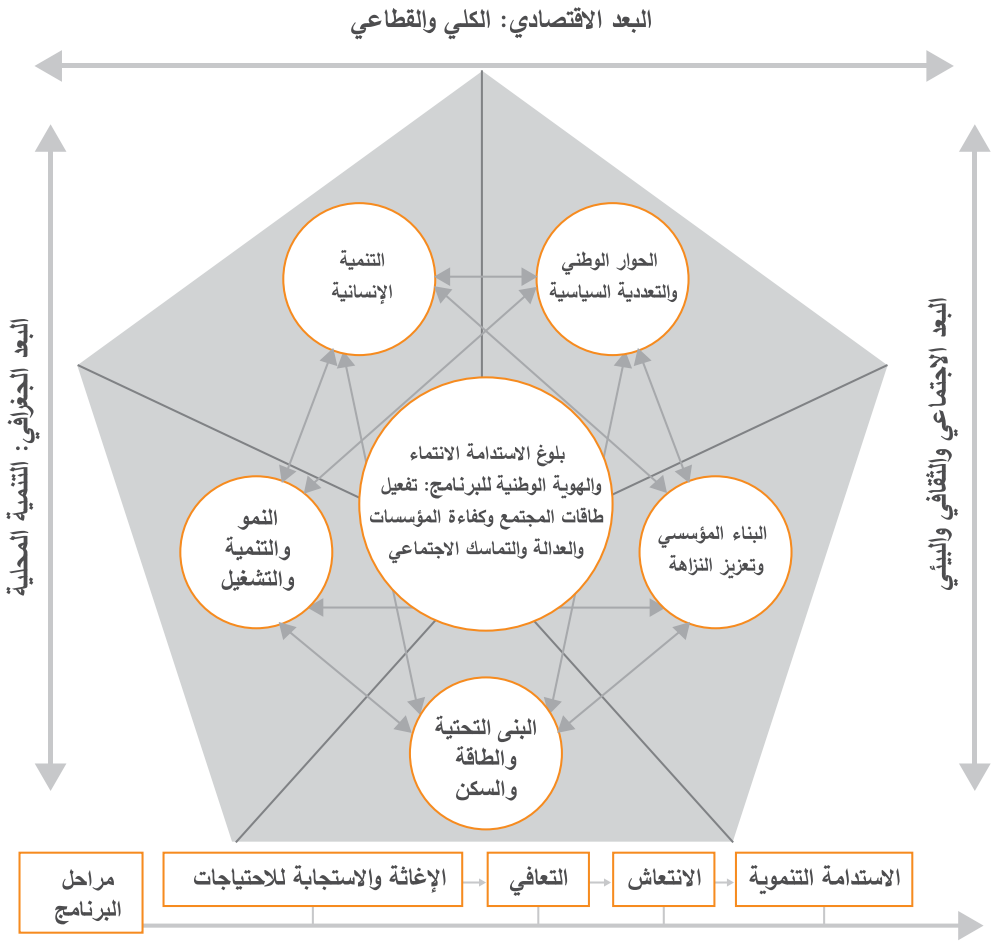

أهمية وجود الرؤية

تكتسب الرؤية أهميتها من أنها:

- صورة مستقبلية مشتركة مرغوبة من جميع الأطراف والفاعلين في اقتصاد سورية وبنيتها المجتمعية.
- تشكل مظلة **لعقد تنموي جديد** قائم على نهج مجتمعي وتنموي مغاير في المكونات والأدوات والأهداف لما ساد قبل الحرب وأثناءها.
- عملية مجتمعية تشاركية هادفة، **توجه التخطيط للتنمية** وتحدد أهدافه ومهامه، وتحدد هوية الدولة والاقتصاد ووجهة المجتمع السوري المستقبلية.
- تبرز **طموحات الشعب السوري**، وتشكل أهم مداخل التخطيط الاستراتيجي؛ فالتقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمد في إنجازه على وجود رؤية واضحة تصل الحاضر بالمستقبل.
- واقعية وممكنة التحقيق، تنطلق من **استشراف** لمستقبل مصالح الدولة والمواطن، وترتكز على تشخيصٍ للواقع الراهن، **ومعرفةٍ بالإمكانات**، وتحديدٍ للفرص والتحديات والاتجاهات المتوقعة إقليميا ودولياً خلال المرحلة القادمة.
- **توجه جميع الطاقات والإمكانات** الوطنية نحو تحقيق هذه الصورة المرغوبة. وهذا يتطلب إعمال التفكير الاستراتيجي البعيد المدى. ولعل أهم خطوة في هذا المسعى هي تحديد الفروق الموجودة بين الواقع الحالي وبين مقومات الاقتصاد والمجتمع المنشود الذي تحدد الرؤية المستقبلية أبعاده، حيث سيساعد ذلك في تشخيص

الفجوات التي يجب التعامل معها، والتحديات والقيود التي يجب مواجهتها، والأولويات التي يجب التركيز عليها ووضعها كأهداف في إطار خطط التحول المرتقبة.

- تُحَدد عناصرها وركائزها **المحاور الاستراتيجية** التي يجب البناء عليها، وتَشتقُ خططها المختلفة أهدافها القطاعية منها.

وتقوم الرؤية على **ركيزتين رئيسيتين:**

أولاً: أنها تُبنى وفق منطق مستقبلي يرى أن نقطة الانطلاق في معالجة قصور التنمية في مرحلة ما قبل الحرب، ومفرزات مرحلة الحرب، يجب أن ينطلق من تحديد الأهداف المستقبلية التي ترشد السياسات وتحدد وجهتها، وتنبه إلى ما يجب تلافيه أو تعزيزه.

ثانياً: إن مستقبل سورية يقوم على حامل اقتصادي واجتماعي وسياسي عريض القاعدة، ومتنوع المكونات. وهذا الحامل الرئيسي هو الأمل في الانطلاق نحو الرؤية وبناء التنمية المستدامة، اليوم كما في المستقبل، وهو الفاعل الرئيسي الكامن الذي تخاطبه أي خطط راهنة أو مستقبلية.

منطلقات الرؤية

تستند الرؤية إلى المنطلقات التالية:

أ- **وحدة سورية** كوطن للسوريين جميعاً على مختلف مذاهبهم وانتماءاتهم وتوجهاتهم. فقد وعى السوريون، أكثر من أي وقت مضى، خطورة تقسيم البلاد، وخاصةً على أسس طائفية وأثنية.

ب- منظومة القيم: فعلى الرغم من تجاوز التدمير الذي ألحقته الحرب الجوانب المادية وفرص التنمية بالمعنى الضيق، ليطول أيضاً جزءاً من منظومة القيم للدولة السورية أو الجامعة لفئاته ومكوناتها الاجتماعية، فما زالت تتوفّر أسس **منظومة قيم قائمة**، يمكن البناء عليها للانطلاق إلى الرؤية المستقبلية، وصولاً إلى التفاهم على **منظومة قيم شاملة**، تشمل القيم السياسية والمدنية، والدين والمكونات الثقافية المتصلة بالهويات الفرعية على اختلافها.

ج- الاتفاقات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، التي وقعتها وصدقتها حكومة الجمهورية العربية السورية، والتي تجد مضمونها في الدستور السوري لعام 2012 الذي رسخ التعبير الحقيقي عن النهج المتبع لتعزيز مكانة الفرد في المجتمع، وتطوير ضمانات عدالة استفادة الأفراد من ثمار التنمية ووصولهم إلى حياة أفضل.

د- خطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2015 (**أهداف التنمية المستدامة**): فعلى الرغم من تركيزنا على الوضع الخاص وغير المسبوق في سورية، فلا يمكن التعامل معه بمعزل عن كل ما يجري في العالم، ومن ذلك تحقيق الربط والتقارب بين البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب والأجندة العالمية للتنمية، باعتبارها إطاراً عاماً قابلاً للتكييف وفق الأولويات الوطنية.

نهج بناء الرؤية ومقوّماتها

يقوم نهج بناء الرؤية الوطنية وما يتصل بها من غايات وأهداف وسياسات على:

1. التشبيك الكلي والقطاعي والمكاني

يعدّ التشبيك بين مستويات التنمية، قطاعياً وجغرافياً، ضرورة قصوى في الحالة السورية لتصحيح اختلالات هيكلية وتنموية كانت ملامحها موجودة قبل الأزمة، ثم تعمقت وطفت على السطح في ظلها، فأبرزت إلى حد بعيد تحديات من المفترض التعامل معها لتحقيق الرؤية المنشودة. ومن أهم هذه الاختلالات:

- اختلالات التوازنات الكلية: تعدّ توازنات الاقتصاد الكلي الموجه الرئيسي لعمل القطاعات كافة، وهي تحكم عملية التوجه والتوظيف المكاني للتنمية. فالاستثمار بصفة عامة، وسياسات الاستثمار العام بشكل خاص، هي من أهم محددات التنمية المتوازنة قطاعياً ومكانياً. ويقوم البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب على حزمة السياسات الاقتصادية الكلية المختلفة (المالية والنقدية والاستثمارية والتجارية) التي تحقق الغايات الرئيسية التي يعتمدها البرنامج والأهداف الفرعية المنبثقة عنها. من المتوقع أن يشهد الاقتصاد السوري خلال المرحلة الأولى من البرنامج زيادة الاختلالات الكلية الناجمة عن طبيعة المرحلة التي يمر بها الاقتصاد بمفرداتها المختلفة، حيث ترتفع معدلات عجز الموازنة والميزان التجاري، وتبقى معدلات التضخم والبطالة مرتفعة نسبياً. وسيتم التعامل مع إشكاليات وآثار هذا الاختلالات في مرحلتي التعافي والانتعاش. وهنا من الضروري أن تترافق السياسات الكلية وتتداخل مع عملية تحديث الإدارة الاقتصادية، حيث تعتبر كفاءة إدارة التنمية شرطاً ضرورياً لنجاح أداء السياسات الاقتصادية. ومن المهم أن تكون السياسات مبادرة وليست رد فعل على المشكلات أو الأزمات التي تطرأ خلال عمليات التنفيذ.

- اختلالات التوازن التنموي القطاعي: حققت القطاعات التنموية خلال مرحلة ما قبل الأزمة أداءً جيداً نسبياً، إلا أن إحدى سمات تلك المرحلة كانت التخلخل القطاعي وضعف الترابط بين القطاعات من جهة، وغياب التدخلات الفعلية بشأن القطاعات الرائدة التي يتمحور عمل سائر القطاعات الأخرى حولها، من جهة أخرى. وهذا الوضع بات من الصعب استمراره في مرحلة ما بعد الحرب؛ فالإمكانات المادية والمالية المترافقة باتساع الاحتياجات التي سببتها الحرب تفرض تحديد القطاعات، والأنشطة ضمن القطاعات، التي سيتم التركيز عليها، وخاصةً خلال مرحلتي التعافي والانتعاش ضماناً لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والمرحلية.

- اختلالات التوازن التنموي المكاني بين المحافظات السورية، الذي ترافق مع ضغط كبير على الموارد والخدمات، في ظل غياب دور فاعل للتوطين المكاني للتنمية يضمن توازنها واستدامتها، من حيث توزع النشاط الاقتصادي والخدمي والاجتماعي وتركّز الاستثمارات في بعض مراكز المدن الكبرى. وقد أدى ذلك إلى قصور في استدامة وتوازن العملية التنموية، تمثل في سوء توزع السكان وسوء توزع الأنشطة والاستثمارات، ومن ثمّ في اختلال التوازن التنموي بين المحافظات، وهذا ما أثر بدوره سلباً على مستوى معيشة السكان وجودة الحياة. ولا نغفل هنا الجهود التي بذلتها الدولة خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث تمَّ تنفيذ عدد كبير من المشاريع والبرامج التنموية في مناطق مختلفة. غير أنه لم يكن ثمة رؤية استراتيجية متكاملة للتخطيط الإقليمي والمكاني في سورية؛ لذا أصبح من الضروري اتخاذ سياسات وتدابير جديدة لتفعّيل ربط التنمية بالمكان كآلية للإصلاح لأجل تحقيق التنمية المستدامة والإنماء المتوازن.

2. تحديد مراحل ومحاور التركيز الاستراتيجي

إن الهدف الأساسي لتقسيم مسيرة تنفيذ البرنامج لتحقيق الرؤية المعتمدة إلى أربع مراحل هو الوقوف على محاور التركيز الاستراتيجي في كل مرحلة استناداً إلى النتائج التي تم التوصل إليها في مرحلة تحليل الحالة التنموية، والتي تحكم أدوار القطاعات وأهمية كل منها في كل مرحلة، وتساهم في إلى حد بعيد في تصميم التدخلات وبناء المشاريع وتوجيه الاستثمارات بين القطاعات والمحافظات.

وتكون محاور التركيز الاستراتيجي لتحقيق الرؤية في كل مرحلة من المراحل الأربع في سياق البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب كما يأتي:

أ. مرحلة الإغاثة

تركز هذه المرحلة على تخفيض الآثار السلبية للحرب على المواطنين ومقومات عيشهم، بحيث تعمل على الاستجابة لحاجات السكان المستقرين في أماكن إقامتهم أو العائدين من النزوح أو اللجوء، وإصلاح البنية التحتية الأساسية للمجتمع المحلي، وتقديم الخدمات وتطوير القدرات المحلية للتحول إلى مرحلة التعافي، مع التركيز بوجه خاص على أكثر الفئات تضرراً، مثل أسر الشهداء والمعاقين والنازحين داخلياً، والشباب والنساء والأطفال.

وتختلف المدة الزمنية لهذه المرحلة من منطقة إلى أخرى تبعاً لوضعها الأمني ودرجة الاستقرار وحجم الضرر في مقومات التنمية فيها، كما تختلف من قطاع إلى آخر وفقاً لدرجة وحجم الضرر الذي سببته الحرب من جهة، وأهميته الاستراتيجية من جهة أخرى.

وتعدّ المحاور الآتية محاوراً للتركيز الاستراتيجي:

- مستلزمات الحفاظ على الأمن والاستقرار في جميع الأراضي السورية.
- مستلزمات العودة الآمنة والطوعية للمهجرين واللاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطق عيشهم الأصلية. وفي هذا المجال يجري العمل على **أربعة خطوط**:
  - **المجال السياسي والقانوني**، ويتضمن إنجاز التسويات القانونية المطلوبة للعودة الآمنة والحفاظ على حقوق المواطنين.
  - **إعادة ترميم وتأهيل البنى التحتية** للمناطق المتضررة، من سكن وكهرباء ومياه شرب وغيرها من الخدمات.
  - **الخدمات الاجتماعية**، ويتضمن خدمات الصحة والتعليم ورعاية الفئات الأضعف والدعم النفسي والاحتياجات الإنسانية.
  - **إعادة الإدماج الاقتصادي**، ويتضمن ترميم سبل العيش وإعادة تأهيل مصادر الدخل والتأهيل والتدريب للعائدين ودمجهم في سوق العمل وتأمين فرصهم في العودة إلى العمل والإنتاج.
- مستلزمات إعادة إعمار البنى التحتية الضرورية لتوفير ظروف عيش المواطنين وإعادة الإقلاع بالنشاط الإنتاجي.
- إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمتضررين وخاصةً أسر الشهداء والمصابين بالعجز.
- توفير الأمن الغذائي والمائي.
- مستلزمات الأمن الطاقي.
- تحضير البيئة التنظيمية والتشريعية لمرحلة التعافي، والتركيز على إصلاح البيئة التشريعية وإصلاح الإدارة العامة وتعزيز قدرة المؤسسات.

وتعدّ محاور التركيز الاستراتيجي في هذه المرحلة محددات لمعرفة أولويات العمل بين هذه القطاعات من جهة، ثم أولويات العمل ضمن القطاع من جهة أخرى. ومن المفترض في هذه المرحلة ترتيب الأولويات وفقاً للحاجات والموارد. وليس المطلوب إعادة الوضع بمفرداته المختلفة كما كان سائداً قبل الأزمة، بل لا بد من تبني منظور جديد يتجاوز أوجه الخلل التي كانت سائدة (منها على سبيل المثال لا الحصر العشوائيات، وخلل التوزع السكاني، والخرائط الصحية والتعليمية، وخرائط الاستثمار وتوزع المشاريع الإنتاجية، الخ.)

ب. مرحلة التعافي

تمتاز هذه المرحلة بظهور محاور تركيز استراتيجية جديدة تضاف إلى محاور مرحلة الإغاثة؛ إذ أنّ هذه المرحلة هي التي ستشهد عودة القطاعات الإنتاجية والخدمية للإنتاج وتقديم الخدمات، وبدء ظهور نتائج وآثار تدخلات مرحلة الإغاثة. ويجري في هذه المرحلة التركيز على نشاطات بواكير التعافي، وتهدف إلى "استعادة التوازن"، وذلك بوقف النزيف الحاصل، باستخدام وسائل التمويل الخارجية والداخلية المتوفرة (حشد الموارد المحلية والتسهيل الكمي، أو التمويل بالعجز). كما يجري التركيز على الحصول على الإيرادات بأسرع ما يمكن، وإعادة ترتيب الإنتاج (المادي والمعنوي). ومن المهم العمل على ترميم سلاسل الإنتاج تبعاً للتكاليف والأهمية والجاهزية، والتركيز على البنى التحتية الإنتاجية (الطاقة، والمياه، والنقل، الخ.).

وفي هذه المرحلة يجري التركيز على محاور العمل التالية:

- التركيز على قطاعات الإنتاج الحقيقي، وتقليص الاعتماد على الاقتصاد الريعي.
- تفعيل تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين معايير كفاءة الإنتاج، وتعظيم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- إعادة النظر بجدوى ومنهجيات الدعم وإصلاحها لتساهم في تحسين عدالة التوزيع.
- إصلاح سوق العمل وتحقيق معايير العمل اللائق.
- تحسين إمكانات الوصول إلى الخدمات المالية.
- فتح منافذ تصدير للمنتجات السورية وإقامة شراكات تجارية استراتيجية.
- تصحيح خلل جغرافية التنمية والتركيز على التخطيط المحلي والإقليمي.
- تعزيز كفاءة وكفاية البنى التحتية الإنتاجية.

ج. مرحلة الانتعاش

تهدف هذه المرحلة إلى إعادة رسم ملامح الاقتصاد السوري وتصحيح الاختلالات، سواءً تلك التي أفرزتها الحرب أم تلك التي استدعتها طبيعة وظروف العمل في المرحلتين السابقتين. وتكون القطاعات قد رسمت حدودها الخاصة ومسارات التنمية في كل منها، على نحو يظهر مستلزمات التشابكات بين هذه القطاعات. وتتسارع في هذه المرحلة عملية تشكل سلسلة القيمة المضافة عن طريق الترابطات القطاعية البينية، بحيث تصبح عملية جعل مخرجات القطاع مدخلات في قطاعات أخرى أكثر منهجية وأكبر كثافة. كما تشهد هذه المرحلة محاور عمل تعزيز التمويل الذاتي للتنمية والبدء بمعالجة الركود التضخمي، وهو المدخل الأساسي للمرحلة التالية، مرحلة الاستدامة التنموية.

وفي هذه المرحلة يجري التركيز على محاور العمل التالية:

- تعزيز الترابطات البينية بين القطاعات.
- مكافحة الركود التضخمي.
- توسيع تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الحفاظ على استدامة الموارد البيئية.
- إيلاء الاهتمام برفع نسبة المكون التكنولوجي في المنتجات السورية، والاندماج في الاقتصاد المعرفي العالمي.
- تنشيط قطاع الخدمات المالية والمصرفية.
- تحسين توازنات الاقتصاد الكلي (عجز الموازنة، عجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري، ...).
- تطوير آليات تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني.
- الحفاظ على استدامة الموارد البيئية.

د. مرحلة الاستدامة التنموية

تشهد هذه المرحلة إنجاز تشكّل **هوية الاقتصاد السوري** الحديث. ويجري خلال هذه المرحلة وضع السياسات والآليات التي تضمن استدامة التنمية بأبعادها المختلفة، وتركز على ربط الأبعاد المختلفة السياسية والاقتصادية والمؤسساتية والاجتماعية والبيئية. وتوصف التنمية المستدامة بأنها عملية عسيرة ومعقدة تتطلب جهوداً تكاملية تبذلها جميع مكونات المجتمع، ولذلك فهي تؤكد على ضرورة التفكير البعيد المدى الذي يتضمن التخطيط والإدارة لكل الأبعاد المتعلقة بالاستدامة. ومن الضرورة أنّ يستكمل ذلك في إطار تعاقدي بين الدولة ومواطنيها، ويساعد في تحقيق أهداف العدالة والمشاركة وتفعيل رأس المال الاجتماعي. وعلى هذا النحو يجري في هذه المرحلة التأسيس لنظام مجتمعي تتفاعل فيه الأفكار والرؤى وتترجم إلى خطط وبرامج وأفعال مدروسة لتحقيق غايات وأهداف محددة؛ كما يجري التركيز ليس فقط على النواتج والآثار، وإنما على العمليات والأفكار والتدقيق في مدى دقتها وملاءمتها.

ولما كان البعد الغائي للاستدامة يكمن في الترقية العادلة والمتواصلة والمتكاملة لجودة الحياة، فإن ذلك يتطلب معالجة وإشباع جميع الأبعاد الاجتماعية والعلمية والسياسية والاقتصادية والبيئية بطريقة تكاملية تراكمية، تستند إلى جوهر الاستدامة القائم على مبدأ "مزاوجة الصيانة والتنمية" الذي يشمل البيئة الطبيعية والمستحدثة، بجميع مكوناتها وأنواعها، والموارد بجميع مصادرها وأشكالها على النحو الذي يضمن البعد الأخلاقي للاستدامة من حيث الاهتمام باحتياجات الأجيال الحاضرة والقادمة.

ومن المتوقع أن يؤدي تسريع وتائر النمو والتنمية إلى ضغوط كبيرة على الموارد المتاحة؛ لذلك فمن المهم إعادة ترتيب الأهمية المستقبلية للقطاعات الاقتصادية والخدمية، والنظر بجدية إلى القطاعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، وذلك للوصول إلى الاقتصاد المعرفي لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متسارعة تقوم على البحث العلمي والابتكار. ولا بدّ أن يترافق ذلك مع تحقيق الاستدامة في إدارة وحماية الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، وأن تكون التنمية المرجوة تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية، ولا تضرّ بالبيئة، وتكون ملائمة من النواحي الفنية الاقتصادية ومقبولة اجتماعياً.

في هذا الإطار، وإضافة إلى متابعة العمل والتركيز على محاور مرحلة الانتعاش، تشكل المحاور الآتية أهم القضايا التي يجري التركيز عليها خلال هذه المرحلة:

- ضمان استدامة وشمولية النمو الاقتصادي، وبخاصة من ناحية الانتفاع الأمثل من الموارد المتاحة والحفاظ على الموارد الطبيعية، والتشغيل وعدالة التوزيع والمحافظة على حقوق الأجيال.
- إيلاء مسألة الإصلاح الإداري في المؤسسات الأهمية اللازمة، لتطوير إدارتها وأدوار الفاعلين فيها؛ وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز العملية التنموية.

3. الغايات والأهداف المرحلية

يستند البرنامج إلى ترجمة الرؤية إلى غايات (أهداف استراتيجية بعيدة المدى) مشتقة منها، وهي غايات مستمرة تسعى تدخلات البرنامج لتحقيقها خلال كامل مدة البرنامج، لكلّ منها أهداف مرحلية تسعى التدخلات في كل مرحلة من برامج ومشاريع لتحقيقها خلال المدة الزمنية لكل مرحلة (والتي تختلف من قطاع إلى آخر وفقاً لحجم الضرر الذي أصاب مقومات عمله من جهة، وأهميته وأولويته من جهة أخرى). وجرى التعبير عن هذه الأهداف بمؤشرات تفيد في تقييم أثر التدخلات المختلفة والتدخل عند الحاجة لتعديلها لتحقيق الأهداف.

وقد وضعت هذه المؤشرات استناداً إلى الاعتبارات التالية:

أ. قيم هذه المؤشرات خلال الأزمة وإمكانات القطاعات التي تم استبيانها من مرحلة تحليل الحالة التنموية للقطاعات.

ب. المعايير التي تحملها الاستدامة التنموية (المرحلة الأخيرة من البرنامج)، وهي معايير متوفرة في كل قطاع، مطلوب تحقيقها لتعزيز كفاءة القطاعات واستدامة التنمية فيها.

ت. الاستعانة بأهداف التنمية المستدامة لتحديد المرامي الكمية لبعض القطاعات (والتي وردت ضمن التقرير الوطني الأول للتنمية المستدامة، الذي أنجزته فرق العمل المختصة من الوزارات والجهات المهنية).

4. الشراكات وأدوار الجهات المختلفة

يتطلب تحقيق الرؤية **تشاركيةً في التخطيط والتنفيذ والتقييم**، بحيث لا تنحصر مسؤولية التنمية بالحكومة المركزية فقط، وتحمّلها مهام تنفيذ جميع تدخلات تحقيق الأهداف في كل مرحلة من مراحل التنمية؛ بل يوجب تعدد المسؤوليات وتوزيعها تكاملياً لتشمل الإدارات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع الأهلي والقطاع الخاص. وهنا تظهر الحاجة إلى بناء بيئة تنسيقية تنظيمية ملائمة تتحدد ملامحها وفق ما يلي:

أ. دور الحكومة المركزية

يتطلّب نجاح التدرج في مراحل تحقيق الرؤية من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة الاستدامة التنموية وجود دولة قوية بمؤسساتها، واضحة في رؤيتها ومساحة تحركها، تبتعد عن التشعب غير المطلوب في مسؤولياتها، الذي يضعف من كفاءة أدائها ويحد من حرية القوى الفاعلة الأخرى للمساهمة في تنفيذ وتمويل عملية التنمية.

ومن هنا يمكن تحديد مسؤوليات الحكومة المركزية بما يلي:

- إعادة الاستقرار والحفاظ على الأمن وتطبيق القانون.
- قيادة عملية إعداد خطط ومخططات إعادة الإعمار وفقاً للإمكانات المتاحة.
- توفير البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة.
- توجيه وإدارة الموارد وتوزيعها بين القطاعات والمحافظات بوجه أمثل يحقق أعلى عوائد اقتصادية واجتماعية.
- تعزيز الاستثمار وتسهيل مهام إقامة المنشآت الاقتصادية وتوفير الإجراءات التسهيلية.
- بناء مراكز وأقطاب نمو، وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة.
- توفير شراكة حقيقية مع القطاع الخاص لتنفيذ مشاريع حيوية إنتاجية وخدمية مشتركة.
- ضمان شروط المنافسة ومنع الاحتكار، ومراقبة الجودة والمقاييس للإنتاج الوطني.
- الحفاظ على البيئة وعلى المواقع السياحية والأثرية والمناطق المحمية والانتفاع منها.

ب. دور الإدارات المحلية

يمكن تحديد مسؤوليات الإدارات المحلية بما يلي:

- تقييم أضرار وخسائر قطاعات التنمية المحلية في المحافظات.
- تفعيل الخطة الوطنية للامركزية في إطار تنفيذ قانون الإدارة المحلية.
- وضع خطط تنمية محلية لكل محافظة تتضمن الرؤى التنموية ومسارات التنمية فيها من منظور تكاملي ضمن إطار التخطيط الوطني والإقليمي.
- النهوض بمستوى تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المحلية وتوفير البيئة التمكينية الملائمة للمعاملات والإجراءات الإدارية.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارة الأراضي وتوزيعها على المنشآت والمراكز الصناعية والتجارية والسكنية بغية إيجاد مدن ومراكز خدمات حديثة.

ج. دور القطاع الخاص

يؤدي عدم وضوح التوجهات لإشراك القطاع الخاص إشراكاً فعلياً في تنفيذ أهداف البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب إلى إحجامه عن الالتزام الجدي بأهداف البرنامج وتدخلاته المختلفة، وتحول جزء منه إلى اختيار القطاعات التي يرى فيها إمكانية الربح السريع.

لذلك فإن البرنامج قد بُني على إعطاء دور فاعل للقطاع الخاص، وذلك وفق ما يلي:

- المساهمة في إعادة إعمار القطاعات الاقتصادية والخدمية.
- زيادة الاستثمار والإنتاج الخاص، وتحقيق أنماط مختلفة من التشارك مع القطاع العام في تنفيذ مشاريع التنمية.
- المساهمة في الاستثمار في البنية التحتية والاجتماعية، بالاستفادة من الحوافز التي تقدمها الحكومة.
- زيادة المساهمة في إيرادات الدولة والالتزام بالقانون والقواعد الضريبية والإقرار الضريبي.
- توفير الشفافية في السوق لضمان حقوق جميع الأطراف (المنتج والمستهلك والوسيط وموفري الخدمات الاقتصادية) في إطار قانوني وقضائي واضح.
- تحمل جزء من المسؤولية الاجتماعية بتنمية المجتمعات المحلية ودعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية والإسهام في المشاريع المخصصة لتطوير المناطق المتضررة والأقل نمواً.

د. دور القطاعات غير الحكومية ومنظمات المجتمع الأهلي بما فيها المنظمات الشعبية

يشجع البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في تعبئة المشاركة الشعبية لإعادة الإعمار، ووضعها في صيغ عمل جماعي لتطوير المجتمعات المحلية، وبوجه خاص وفق ما يلي:

- المساهمة في إعادة إعمار المناطق المتضررة ودعم وتسهيل عودة النازحين داخلياً واللاجئين.
- المساعدة في إنجاز برامج الإصلاحات الاجتماعية وبرامج التدريب وبناء القدرات الشعبية وبرامج القروض الصغيرة الميسرة، إضافة إلى برامج المناصرة والدعم لحقوق المرأة والطفل والفئات الضعيفة وغير ذلك من البرامج الاجتماعية.
- تنفيذ برامج للتعبئة الاجتماعية لتوليد فرص جديدة للعمل وتحسين أوضاع المناطق المتضررة والفقيرة والنهوض بأوضاع أسرها المعيشية.
- تنفيذ برامج رقابة على السوق لرعاية أوضاع المستهلك، والحد من مظاهر الاستغلال والفساد، وكذلك الرقابة على أجهزة الدولة التي تحتك بالمواطن وحياته اليومية وتقدم له الخدمات الاجتماعية.
- المساهمة في تنفيذ خطط التنمية الإقليمية، والمشاركة في اجتماعات المجالس المحلية لأجل الرقابة على تنفيذ المشاريع، ولتطوير المناطق الأقل نمواً.

5. الاستثمار وتمويل التنمية وأسس تخصيص الموارد

تحكم محاور التركيز الاستراتيجي التي ذُكرت سابقاً، بعد ترجمتها إلى أهداف وتدخلات للقطاعات المختلفة، عملية توزيع وتوجيه الاستثمارات قطاعياً وجغرافياً وفقاً لأولويات التركيز في كل مرحلة؛ وهذه القضية ترتبط مباشرة بآليات تمويل التنمية ومصادرها المالية التي سيجري عرضها في سادساً.

رابعاً

"الرؤية المستقبلية"سورية 2030
والغايات الاستراتيجية والأهداف الرقمية

رابعاً– الرؤية المستقبلية "سورية 2030"

سورية مهد الحضارات وبلد الاستقرار والتسامح والعيش المشترك

مجتمعٌ مزدهرٌ معاصرٌ معتمدٌ على ذاته، محافظٌ على هويته وثقافته الأصيلة، ومنفتحٌ على الثقافات الأخرى، تترسخ فيه مبادئ الديموقراطية وحقوق الإنسان، ويتمتع فيه المواطنُ برفاهٍ اقتصادي، وبوضعٍ صحي وتعليمي متميز، منجزٌ لمهام التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، معتمدٌ على تنميةٍ اقتصاديةٍ تشاركيةٍ واقتصادٍ متنوعٍ، مندمجٍ في الاقتصاد العالمي بندية، يمتازُ بإنتاجيةٍ مرتفعةٍ وقدرةٍ تنافسيةٍ عاليةٍ، ويعتمدُ المعرفةَ مصدراً أساسياً للنمو، استناداً إلى إطار مؤسساتي متقدم يعتمدُ سلطة القانون والشفافية، والكفاءة في إدارة الموارد.

يحوّل غياب الرؤية جهود التنمية إلى مجموعة متناثرة من المشروعات، لا يربطها رابط يضمن بناء اقتصاد وطني مستدام، وهو ما قد ينتج عنه حالة من الاضطراب في السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في عملية تحقيق النمو والتنمية. وتحتاج غالبية المشكلات التنموية والأهداف التي توضع عادةً في خطط التنمية القريبة والمتوسطة المدى لحلها إلى مدةً تتجاوز الخمس سنوات، وخاصةً في ظل المفرزات السلبية للأزمة.

وتختلف الرؤية البعيدة المدى التي تؤطر برامج التنمية عن خطط التنمية المتوسطة والقريبة المدى في أن الأخيرة ينحصر اهتمامها عادة بالميزة النسبية في توظيف الموارد، في حين أن الرؤية البعيدة المدى تساعد في التأسيس لإرساء الأرضية اللازمة للوصول إلى امتلاك الميزات التنافسية، التي تقود إلى تحقيق نمو اقتصادي عال، وإلى حيازة رأس مال مؤسسي فاعل يضمن الاستدامة والكفاءة في الأداء. إضافة إلى ذلك، تدفع الرؤية البعيدة المدى إلى التغيير السلوكي، وإلى توليد رأس مال اجتماعي يتمثل في منظومة جديدة من قيم العمل ومن ثقافة المسؤولية الاجتماعية والثقة المتبادلة بين الأطراف الفاعلة في المجتمع وفي معاملات السوق والتنافس. وتساعد الرؤية البعيدة المدى أيضاً على بناء مسارات التنمية وتوسيع مساحة العمل الحر والتعريف بفرصه، وتأطير النشاط الاقتصادي على المدى البعيد عن طريق إدارة دفة الاقتصاد الوطني، والاستثمار في المشاريع الحيوية التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها، وتفعيل القوانين اللازمة لتسيير المعاملات، وتوفير حالة اليقين، وتنظيم القواعد المطلوبة للتنافس، وضمان البيئة التمكينية للأعمال والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، والحد من مظاهر الاحتكار والاستغلال، والتأكد بأن الفاعلين في السوق يتصرفون في إطار من المسؤولية الاجتماعية.

وتعي الحكومة السورية أن تحقيق الرؤية سيواجه بتحديات جسيمة، بعضها ناتج عن مسيرة التنمية الاعتيادية، التي تعمقت في ظل الأزمة **وغاب عنها في هذه الفترة التخطيط الاستراتيجي**، وبعضها الآخر ناجم عن مفرزات ومنعكسات الحرب. وقد تبينت في تحليل الحالة التنموية لقطاعات الاقتصاد والمجتمع السوري الفجوات والفروق الموجودة بين الواقع الحالي ومقومات الاقتصاد والمجتمع المنشودين اللذين تحدد الرؤية المستقبلية أبعادهما. وفي هذا السياق، فإن تحليل الحالة التنموية التي تم إجراءه لتحديد إمكانات القطاعات ودرجة تأثرها بالأزمة، وتشخيص نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر، قد ساعد في الوصول إلى عناصر التخطيط الاستراتيجي البعيد المدى الذي توضحه وثيقة الرؤية المستقبلية هذه؛ وهو يؤطر لاشتقاق أهداف البرنامج وتدخلاته في كل مرحلة من مراحله. وتلك العناصر بمجملها هي تحديات يستلزم التعامل معها، ومن أهمها:

- التهديدات الخارجية ودعم الإرهاب.
- الأوضاع الأمنية والاستقرار.
- الحصار الاقتصادي والإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية.
- الدمار الواسع في مقومات التنمية (البنى التحتية).
- خلل الجغرافيا الاقتصادية.
- محدودية الموارد المالية واتساع الاحتياجات وهجرة جزء من رأس المال الوطني.
- النزوح وضخامة متطلبات عودة النازحين داخلياً والهجرة واستنزاف الكفاءات.
- مدى كفاءة المؤسسات بوضعها الحالي لقيادة وإنجاز التنمية المستدامة.
- التحدي الطاقي.
- تحدي الأمن الغذائي في ظل الإرهاب والحصار الاقتصادي.
- تحدي الموارد المائية في ظل موجات الجفاف والتعدي على حصة سورية من الموارد المائية الدولية.

وتعزز إمكانية تحقيق الرؤية مجموعة من الفرص، أهمها:

- المكتسبات الاجتماعية التي تحققت عبر عقود سبقت الأزمة.
- انتصارات الجيش العربي السوري وإعادة الأمن والاستقرار.
- جهود الحوار الوطني والمصالحات الوطنية.
- التنوع الطبيعي والاقتصادي.
- الغنى الحضاري والبشري.
- الالتزام السياسي.
- المكانة الإقليمية (الجغرافية والسياسية والاقتصادية).
- التشاركية الاقتصادية والسياسية.
- دعم الدول الصديقة لجهود الحكومة السورية في مساعيها التنموية.

ألف. محور الحوار الوطني والتعددية السياسية

بلد موحّد ينعم فيه المواطنون بالتآلف والتسامح، ويحافظون على هويتهم الوطنية الجامعة، ويملكون الإرادة والرغبة والقدرة على إبداع وتطوير طرائق تنظيم الدولة وإدارة شؤونها، على النحو الذي يسمح لها بإدارة راهنها وتطويره بكفاءة، وضمان نموها وازدهارها المستدام، مستفيدة مما وصلت إليه الخبرة الإنسانية، ومن وعي تجربتها الخاصة.

تنطلق الرؤية المحورية للحوار الوطني والتعددية السياسية بجانبها السياسي من المصالحات الوطنية وإرساء قيم الاحترام والتعددية والتنوع الفكري والديني والعرقي كعامل إثراء، وصولاً إلى الاندماج ببقية المحاور في مرحلة الاستدامة التنموية، بحيث يتحمل جميع الفاعلين في الدولة مسؤولياتهم، ويشارك السوريون كافة في المصالحة والحفاظ على الأمن الوطني على جميع المستويات، ويدركون أنه على الرغم من سنوات الحرب وآثارها المريرة، فإن فرص العيش للسوريين تكمن حصراً اليوم وغداً في المضي قدماً وقبول تعدد الآراء والحوار كمعبر نحو المصالحة والمواطنة ودولة المؤسسات.

يتداخل منطق هذا المحور السياسي مع باقي المحاور. فالمصالحة الوطنية لا تتحقق إلا بوقف الإرهاب وحوار وطني يشمل السوريين جميعاً، وبمثلهم؛ وببدء العمل على إعادة بناء البلاد والعودة بها إلى عجلة التنمية والتطور. وبناء على ذلك، فإن التعددية السياسية والإصلاح المرافق لها بهذا المعنى يأتيان كهدف وكنتيجة لعمل متكامل نحو تأسيس العقد التنموي الجديد المبني على افتراض أن جميع السياسات القطاعية الأخرى مصممة وفق منهج يدعم المصالحة والاستقرار (عدالة التنمية الجغرافية والفئوية الشاملة لجميع شرائح السكان، وبخاصة أسر الشهداء وجرحى الحرب والنازحين داخلياً واللاجئين).

1– الغايات (الأهداف الاستراتيجية)

- إنجاز المصالحات، وإعادة الحياة الطبيعية إلى المناطق المتضررة.
- عودة اللاجئين وتأمين استقرارهم في مواطنهم الأصلية (وهي قضية عبر قطاعية أهدافها المحددة في كل مرحلة موزعة بين القطاعات المختلفة).
- التماسك الاجتماعي والعيش المشترك.
- غرس قيم الحوار.
- تعزيز ثقافة المواطن والمواطنة.
- مجتمع ديموقراطي معاصر.
- دور إقليمي ودولي فاعل.
- تعميم نمط الحوكمة الاجتماعية المتصلة بالتشارك والإدارة المشتركة.

2 – الأهداف المرحلية

تعد الأهداف المرحلية لهذا المحور أهدافاً عبر قطاعية، وهي موزعة ومضمنة في أهداف المحاور الأخرى للبرنامج، وبخاصةً محوري الإصلاح الإداري وتعزيز النزاهة ومحور التنمية الاجتماعية والإنسانية الذي يتضمن قضايا التكوين الثقافي. أما قضية المصالحات الوطنية فمداها الزمني الأقصى هو مرحلة الإغاثة.

باء. محور الإصلاح الإداري وتعزيز النزاهة

مؤسسات حكومية كفؤة، فعّالة، تتسم بالشفافية، والنزاهة، والمرونة، والرشاقة؛ تخضع للمساءلة، وتعزّز التشاركية المجتمعية، وتحقق التنمية المستدامة.

تستند رؤية المحور إلى تحليل أوضاع المؤسسات وصلاحياتها ومسؤولياتها، وتبيان مكامن الخلل فيها، ومدى تكاملها وملاءمتها من نواحي القيادة والتنظيم والكفاءة والموارد البشرية لتنفيذ المهام الملقاة على عاتقها، ولتلافي نقاط الضعف لدى تلك المؤسسات. وتبرز في هذا المجال أهمية التنمية الإدارية التي ستعنى في الوقت المناسب بتطوير الهياكل المؤسسية، وتطوير التشريعات والنواظم اللازمة لذلك، وتأهيل الموارد البشرية التأهيل المناسب. ولا بدّ من التركيز بوجه خاص على إصلاح مؤسسات وشركات القطاع العام الاقتصادي إصلاحاً جذرياً، وتطويرها، لكونها من أهم مرتكزات الاستثمار والإنتاج في جميع المراحل. ويتضمن هذا المحور كذلك تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة وتقديم الخدمات العامة بكفاءة عالية.

إن إعادة تأهيل الإدارات العامة، إضافة إلى تطبيق التدابير المفضية إلى تحقيق الشكل المناسب من اللامركزية الإدارية والمالية هي عناصر أساسية لصياغة العقد التنموي خلال المرحلة القادمة. ويأتي بناء قطاع عام يعمل وفق معايير الحوكمة الرشيدة، وضمان الخدمة العامة الفعالة، في صلب الإدارة العامة. وتعدّ الخدمة العامة نقطة الاتصال بين المواطن والحكومة. وتزداد ثقة المواطنين بالحكومة عندما يقدم موظفو الوظيفة العامة خدمات فعالة في الوقت المناسب، ويخضعون للمساءلة ويتصرفون على نحو أخلاقي، ويتجاوبون مع احتياجات الناس. وفي المقابل يحقق موظفو الخدمة العامة هذه التوقعات إذا كانت أقرب إلى الاحتياجات المحلية على أرض الواقع. ولهذا السبب، فإن وجود التدابير اللامركزية المناسبة سيساعد على توفير حلقة فعالة بين بناء الاقتصاد وتوفير السلع والخدمات.

وتستند رؤية هذا المحور أيضاً إلى توفر الإرادة القوية لأخذ زمام المبادرة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. وتتمحور هذه المبادرة في إطارها العام حول استكمال البيئة التشريعية لمكافحة الفساد، وتأسيس جهاز مختص يتمتع بالاستقلالية والصلاحيات الواسعة، وبناء المنظومة القانونية المتكاملة والحديثة والقوية وذات السيادة الكاملة، وضبط التشريعات واللوائح الناظمة لعمل الجهات العامة المترافق مع تبسيط الإجراءات على نحو يساعد في التصدي لمنظومة الفساد، إضافة إلى أهمية المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب يتزامن مع تنفيذ الحكومة البرنامج الوطني للإصلاح الإداري.

1- الغايات (الأهداف الاستراتيجية)

- تعزيز كفاءة المؤسسات وتعزيز الشفافية والمرونة والتشاركية.
- رفع كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية.
- تحسين جودة الموارد البشرية وتطوير وسائل التقييم وجذب الكفاءات.
- إرساء اللامركزية الإدارية والمالية.
- تعزيز مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون.
- توفير قضاء مستقل وعادل ونزيه ومؤسسات رقابية حيادية وفاعلة.
- حماية الحقوق والحريات.
- ضمان مرونة التشريع.

2- الأهداف المرحلية

كثير من القضايا المتصلة بهذا المحور هي قضايا عبر قطاعية، ومن ثمّ فإن جزءاً من الأهداف المرحلية لهذا المحور موزعة بين القطاعات المختلفة، ووفقاً للمراحل الأربع للبرنامج. وثمة مؤشرات يمكن قياسها تعبر عن أهداف الإصلاح المؤسسي وتعزيز النزاهة، وهي غير مقيسة في سورية، مثل: مؤشرات قياس فعالية الإدارة الحكومية، ومؤشرات الفساد وبيئة الأعمال ومؤشرات الشفافية، ومؤشرات سيادة القانون، ومؤشرات جودة الأطر التنظيمية، وغيرها...

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2019–2020)	مرحلة التعافي (2021–2024)	مرحلة الانتعاش (2025–2028)	مرحلة الاستدامة (2029–2030+)
نسبة عدد المتدربين والمؤهلين من الموارد البشرية في الإدارات العليا والوسطى (معاونو الوزراء، المديرون العامون، المديرون المركزيون والعاملون)	%10	%25	%30	%35
نسبة العاملين في القطاع العام من حملة الشهادة الجامعية	%25	%29	%33	%35
نسبة الزيادة في إنتاجية العامل في الإدارات الحكومية الاقتصادية والخدمية	%5	%15	%20	%35
نسبة الانخفاض في مدة إنجاز المعاملات الحكومية	%10	%25	%30	%35
نسبة الزيادة في عدد القضاة	%10	%25	%30	%40
نسبة الانخفاض في مدة التقاضي	-	%20	%30	%40
عدد القضايا المفصولة للقاضي الواحد	450	360	210	50

جيم. محور النمو والتنمية

اقتصاد متطور يدعم التنمية الشاملة والمتوازنة، عن طريق تحقيق معدلات نمو وتشغيل مرتفعة ومستدامة، ويوفّر دخلاً لائقاً، ويحقق العدالة الاجتماعية، ضمن إطار تشاركي واسع يضم جميع قطاعات وفئات المجتمع؛ ويستند إلى قاعدة إنتاجية متنوعة تواكب التطور التكنولوجي والمعرفي، وتعزز الاستدامة البيئية، وتظلله بيئة عمل منصفة ومحفزة.

يمكن لمقاربة التنمية المستدامة والشاملة أن تشكل إطاراً للاقتصاد السياسي يستهدف توطيد الأمن وتحقيق الانتعاش الاقتصادي على المديين القريب والمتوسط، بهدف معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب، ثم إعادة وضع الاقتصاد السوري على مسار التنمية وبناء الدولة على المدى البعيد.

تهدف التنمية الشاملة على المدى البعيد إلى تحقيق معدلات عالية ومستدامة من النمو المستند إلى زيادة الإنتاجية، بحيث تساعد في القضاء على الفقر والبطالة واللامساواة ضمن إطار تشاركي واسع يضم كافة قطاعات وفئات المجتمع. غير أنه في مرحلة ما بعد الحرب مباشرة، تتطلب مرحلتا التعافي والانتعاش – على المدى القريب– تبني مجموعة مرنة وعاجلة من السياسات الاقتصادية على المستويات الكلية والقطاعية والمحلية، وذلك لتحفيز الانتعاش الاقتصادي وتوليد فرص العمل والدخل، إضافة إلى توفير السلع والخدمات الأساسية ودعم الفئات التي هي أكثر تضرراً، والحد من الفقر. ولكن هذه السياسات القريبة المدى يجب أن **تكون واعية بالآثار التي تتركها على المديين المتوسط والقريب، وبمدى ملاءمتها للأهداف البعيدة المدى في وضع الاقتصاد السوري على مسار التنمية الشاملة والمستدامة.**

وترتكز مقاربة التنمية المستدامة والشاملة إلى تحقيق وتائر سريعة من النمو الشامل، بحيث يسمح لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالمساهمة والاستفادة من النمو الاقتصادي. وهنا يتجلى مفهوم النمو الشامل بأنه لا يهتم فقط بوتيرة النمو، بل بآلية ومصادر تحققه، ونمط توزعه أيضاً، وهي قضايا مترابطة فيما بينها ويجب تناولها على حد سواء. فالوتيرة السريعة للنمو ضرورية للحد من الفقر بصورة فعالة، إلا أن استدامة النمو تتطلب أن يتحقق هذا النمو على نحو واسع النطاق عبر القطاعات، وأن يستوعب جزءاً كبيراً من القوة العاملة الوطنية. وهذا ينطوي بدوره على تبني المبادرات اللازمة للتحول الهيكلي لأجل التنويع الاقتصادي ورفع معدل نمو الإنتاجية، وليس فقط معدل نمو العمالة. وهذا المفهوم يجعل من النمو المستدام والشامل جوهر الاستراتيجية التنموية، التي تتحقق فقط على المدى البعيد. وبذلك يتحول النمو الاقتصادي إلى هدف وسيط في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يجعل من الضروري **إدراك الفاصل الزمني بين تنفيذ السياسات والوصول إلى النتائج وظهور الأثر.**

ويتحقق شمول التنمية أيضاً بفضل الإنصاف، وتكافؤ الفرص بالوصول إلى الأسواق والموارد، والبيئة التنظيمية العادلة للشركات والأفراد، وتوفير الحماية للفئات التي تعاني من هشاشة بنيوية أو انتقالية خلال التحولات التي تمر بها السوق بوجه عام وسوق العمل بوجه خاص. ويتماشى مفهوم النمو أيضاً في سياق التنمية المستدامة مع النمو المحابي للفقراء. وهو يتناول تحليل وتحفيز مصادر وقيود النمو المرتفع والمستدام لجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وليس لمجموعة واحدة هي الفقراء. إضافة إلى ذلك، يركز النمو المستدام عموماً على توليد التشغيل المنتج وتحسين الإنتاجية بدلاً من إعادة التوزيع المباشر للدخل، كوسيلة لزيادة الدخل للفئات الضعيفة. وتجدر الإشارة إلى أنه رغم وجود حاجة إلى القيام ببعض أشكال التوزيع المباشر وغير المباشر للدخل على المدى القريب

في مرحلتي الإغاثة والتعافي، بهدف التخفيف من الآثار السلبية التي تركتها الحرب على الفئات التي هي أكثر تضرراً، فإن محدودية الموارد في السنوات القليلة ما بعد الحرب قد تقلل من إمكانية اعتماده، فضلاً عن أن مثل هذا الإجراء لا يمكن أن يقدم حلاً لتخفيض الفقر على المدى البعيد.

1- الغايات (الأهداف الاستراتيجية)

- تحقيق معدلات نمو مستدام (ضمان استدامة الموارد البيئية والطبيعية)، تستند إلى اقتصاد متنوع المصادر، ذي قدرة تنافسية عالية.
- مكافحة الركود التضخمي، وضمان عدالة التوزيع.
- تحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الفقر.
- تحسين جغرافية التنمية، بالاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية للمحافظات والأقاليم السورية.
- إنجاز تنمية قائمة على التكنولوجيا الحديثة والمعرفة.
- تحقيق معايير العمل اللائق.
- الاعتماد على الذات والانفتاح على الخارج، وتعظيم الانتفاع من التعاون الدولي.

2- الأهداف المرحلية

أ. الاقتصاد الكلي[5]

1) الاستثمار والنمو وعدالة التوزيع

نمو شامل وسريع يوظف الإمكانات المتاحة، المحلية والخارجية، بكفاءة عالية

من المتوقّع في المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج (مرحلتي الإغاثة والتعافي) أن يواجَه تنفيذ التدخلات لتحقيق الأهداف الموضوعة بتحدٍ كبير هو توفّر الموارد المالية، الذي سيترافق مع تزايد الاحتياجات لإعادة إعمار البنى التحتية الخدمية تزامناً مع عودة اللاجئين والنازحين داخلياً، ومع ضرورة التركيز على زيادة الإنتاجية لبدء إقلاع النشاط الاقتصادي، ومع ضرورة التعامل مع محدودية الموارد في القطاع العام ومع ظروف الإجراءات القسرية أحادية الجانب والحصار الاقتصادي. كل ذلك يقود إلى توقّع محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر (واقتصاره على الدول الصديقة)، ومن ثم فلا بد من بناء نموذج تشاركي لتمويل التنمية في هاتين المرحلتين يقوم على ثلاث ركائز:

- الأولى: حشد الموارد المحلية التي هي خارج دورة النظام المصرفي (والتقديرات تشير إلى ضخامة هذه الموارد)، وتحويلها إلى استثمارات عبر إقراضها. ولا يقتصر ذلك على تحريك أسعار الفائدة فقط؛ فمع أن تعديل سعر الفائدة هو أحد العوامل في زيادة الادخار والاستثمار، فإن العوامل التي هي أكثر أهمية هي وجود مؤسسات مالية متنوعة، ووجود مجموعة من المنتجات والأدوات والأصول المالية تناسب الشرائح المختلفة من المدخرين، التي سيكون لها أكبر الأثر في زيادة الادخار ثم الاستثمار. إن عدد المؤسسات المالية، وتنوعها لتخدم المدخرين مهم، لكن حجم الأصول المالية يبقى أكثر أهمية. وتجب الإشارة هنا إلى أن قطاع التأمين ما زال يعاني من

5 جرى استخلاص المرامي الكمية الواردة في الفقرات التالية عن طريق نموذج قياسي للاقتصاد الكلي يسمح بتقدير هذه المرامي اعتماداً على مجموعة من المدخلات، مثل إنتاج النفط، والعرض النقدي وأسعار الصرف، والتضخم المستهدف، الخ.، إضافة إلى الأثر الرقمي للتدخلات التي يتبناها البرنامج.

معوقات عملية لتوسيع نطاق الخدمات التي يجب أن يوفرها للاقتصاد السوري، حيث ما زال ثمة غياب للربط بين قطاع التأمين والقطاع المالي ككل، باعتبار التأمين وسيطاً مالياً ووسيلة للادخار وتوجيه الاستثمار، ومن ثمّ تظهر ضرورة أن يكون قطاع التأمين هو قطاع رديف للقطاع المصرفي، لذلك فإن تطوير هذا القطاع سينعكس إيجاباً على القطاع المصرفي خاصة والقطاع المالي على وجه العموم.

- الثانية: تشجيع رأس المال الوطني المهاجر على العودة، وإعادة تأهيل مكامن إنتاجه، وهنا تظهر الحاجة إلى أنواع مختلفة من التسهيلات الإدارية والخدمية، وإعادة النظر في البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار من منظوري القيم المضافة والتوازن الجغرافي المستند إلى الميزات النسبية للإقليم والمحافظات.
- الثالثة: تتعلق بالإنفاق الاستثماري الحكومي. فمن الضروري ترتيب أولويات الإنفاق لتخدم تحقيق أهداف كل مرحلة من مراحل البرنامج، بين القطاعات وضمن القطاع الواحد، مع أخذ المنظور المكاني في الحسبان. ومن الضروري العمل على زيادة الكفاءة الانتفاعية برأس المال أو الكفاءة الاستثمارية نتيجة للإصلاحات الهيكلية والإدارية التي يتضمنها محور الإصلاح الإداري وتعزيز النزاهة. ولا بد هنا من الإشارة إلى أهمية الانتقال من موازنات البنود إلى موازنات البرامج لما لها من أثر بالغ في رصد وتقييم جدوى تنفيذ البرامج والمشروعات وتخطيطها ككلٍ متصل مترابط مع الأهداف.

وتعدّ قضية الجمع بين هدفي النمو وعدالة التوزيع من القضايا الجوهرية، وهي الضامن الرئيسي لاستدامة التنمية؛ وهي قضية تتسم بصعوبة العمل عليها في إطار تنموي قريب أو حتى متوسط المدى. لذلك فإن البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب يتبنى هذه القضية كقضية كلية عبر قطاعية تتوزع أهدافها وتدخلات تنفيذها في كل مراحل البرنامج وفي القطاعات والمحاور المختصة بمكوناتها، وهو يتبنى مقاربة النمو الداعم للفقراء، والذي يحقق العدالة دون التضحية بالكفاءة. وتجري ترجمة هذه المقاربة بالتركيز على توسيع وتوجيه الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الحقيقي في المراحل الأولى بعد الحرب، وخاصةً قطاعي الزراعة والصناعة، بدلاً من التركيز على النمو الاقتصادي أولاً ثم معالجة خلل التوزيع والفقر الناتج عن ذلك بإجراءات تعويضية لاحقة.

كما تعدّ عدالة توزيع ثمار التنمية أهم الشروط لتحويل النمو إلى تنمية، ويمكن تحقيق ذلك بتبني سياسات النمو الشامل الذي يركز على الأشكال الآتية لتحقيق عدالة التوزيع:

- رفع معدلات التشغيل، ومن ثمّ زيادة المساهمين في صنع التنمية والاستفادة من ثمارها.
- تحسين المداخيل للمشتغلين بأجر. ويتم ذلك برفع حصة الرواتب والأجور من الناتج المحلي الإجمالي، ليس فقط بزيادة عدد المشتغلين، بل بالتركيز أيضاً على ردم تدريجي للفجوة بين دخل العمل وتكاليف المعيشة من منظور معايير العمل اللائق.
- أما فئة غير القادرين على العمل، فتطوير نظم الحماية الاجتماعية كفيلة بتقديم أشكال مختلفة من شبكات الأمان الاجتماعي التي توفر لهم مستوى معاشي جيد.

وتظهر هنا قضية على قدر كبير من الأهمية يجب التعامل معها وهي قضية الدعم، الذي يؤثر تأثيراً سلبياً وعكسياً في عدالة التوزيع. فالشرائح الغنية من السكان هي أكثر استفادة من مخصصاته لأنها أكثر استهلاكاً من القطاعات المدعومة، ومن ثمّ فالحصة الكبرى من مخصصات الدعم يذهب إلى هذه الشرائح. ومن الضروري التعامل مع هذه القضية على مدد طويلة من الزمن، بالتزامن مع تنفيذ سياسات وبرامج تخفيف الأثر على القطاعات والشرائح التي من المتوقع تأثرها سلباً على المدى القريب.

مرحلة الإغاثة (2019–2020)

تتميز هذه المرحلة بارتفاع في النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو موجبة، حيث تحقق كل من الصناعة الاستخراجية والبناء والتشييد إضافة إلى التجارة والصناعة التحويلية والنقل معدلات نمو عالية نظراً لانخفاض الناتج في كلّ منها خلال سنوات الحرب، وعودة النشاط الاقتصادي، إضافة إلى طبيعة المرحلة التي تتطلب تأهيل وتطوير البنى التحتية بمكوناتها المختلفة. لذلك تكون أهداف هذه المرحلة على النحو الآتي:

- رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 3% كوسطي للمرحلة موزع بين القطاعات وفق الآتي:
  - قطاع الزراعة: 2%.
  - قطاع الصناعة الاستخراجية: 5%.
  - قطاع الصناعة التحويلية: 15%.
  - قطاع الكهرباء والمياه: 2%.
  - قطاع البناء والتشييد: 2%.
  - قطاع التجارة: 5%.
  - قطاع النقل والمواصلات والتخزين: 3%.
  - قطاع المال والتأمين والعقارات: 1%.
  - قطاع الخدمات: قريب من الصفر.
- الناتج حسب الإنفاق: يشكل الاستهلاك الخاص ما نسبته 98% من الناتج، ويشكل الاستهلاك العام 16% منه، في حين يشكل الاستثمار الخاص 4% والعام 2%، وتشكل الواردات السلعية والخدمية 31% والصادرات السلعية والخدمية 11% منه.
- إعادة التوازن في التركيب الهيكلي للناتج (بين القطاعين العام والخاص) ليشكل القطاع الخاص 52% من الناتج.
- رفع مساهمة العوامل المادية (العمل ورأس المال)، وفق متطلّبات هذه المرحلة، على حساب العوامل النوعية (مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج)، والمساهمة الكبرى هي لزيادة مساهمة راس المال الذي ستكون بمقدار 165% مقابل 40% لمساهمة العمل، في حين ستكون مساهمة إنتاجية عوامل الإنتاج سالبة بمقدار 105% في هذه المرحلة.
- التوزيع الاستثماري على القطاعات: تتطلب هذه المرحلة زيادة حجم الاستثمار الكلي (العام والخاص) بوسطي معدل نمو 18% عن الفترة السابقة ليشكل ما نسبته 6% من الناتج المحلي الإجمالي منها حولي 40% استثماراً عاماً. يتوزع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية وفق الآتي:
  - الزراعة: 13% من حجم الاستثمار، منها 27% استثماراً عاماً.
  - الصناعة الاستخراجية: 7%، منها 87% استثماراً عاماً.
  - الصناعة التحويلية: 13%، منها 28% استثماراً عاماً.
  - الكهرباء والماء: 5%، منها 86% استثماراً عاماً.
  - البناء والتشييد: 15%، منها 50% استثماراً عاماً.
  - التجارة: 5%، منها 5% استثماراً عاماً.
  - النقل والمواصلات: 10%، منها 28% استثماراً عاماً.

- المال والتأمين: 2%، منها 2% استثماراً عاماً.
- الخدمات: 30%، يشكل الاستثمار العام 39% منها.

- خفض معامل جيني المعني بعدالة توزيع الدخل من 69% إلى حدود 59%.

مرحلة التعافي (2021–2023)

يجري في هذه المرحلة التركيز على نشاطات "إعادة الإعمار" (بمفهوم إعادة تأهيل البنى التحتية بوجه خاص) وتكريس مفهوم بواكير التعافي. أهم سمات المرحلة تهيئة الظروف المناسبة لإعادة تفعيل العملية الإنتاجية، بالتزامن مع حركة إعادة الإعمار الواسعة التي ستشهدها سورية.

تهدف هذه المرحلة إلى استعادة التوازن ووقف النزيف الحاصل، باستخدام جميع وسائل التمويل الخارجية والداخلية المتوفرة (التسهيل الكمي أو التمويل بالعجز)، وإن كان بطريقة لا تتناسب –مرحلياً– مع مقتضيات استدامة التنمية. كما تهدف هذه المرحلة إلى تسييل الإنتاج (تحويل الإنتاج إلى أموال سائلة) بسرعة كبيرة لترميم فجوة التمويل، ولوقف النمو الواسع لظاهرة التضخم (من منظور الفجوة بين العرض والطلب الكليين)، وذلك بهدف تمويل تنفيذ البرنامج تمويلاً سليماً. ويبقى التشابك القطاعي في حدوده الدنيا حيث يترك لكل قطاع أن يرتب أوراقه بمفرده، إذ أنّ الأولوية هنا هي للحصول على الإيرادات السريعة لتغيير هيكلية التمويل.

وتزامناً مع تراكم مستوى مقبول من "القيمة المضافة"، سيجري تدريجياً العمل على ترميم سلاسل الإنتاج، بدءاً بالأقل تكلفة والأكثر إلحاحاً، باتجاه الأعلى تكلفة والأقل إلحاحاً، بحيث تتم إعادة إحياء أقل مصادر خلق القيمة تضرراً وأكثرها قابلية لإعادة الإنتاج، مع التركيز الكبير على البنية التحتية (الطاقة، والنقل، والمياه على وجه التحديد) اللازمة لإعادة إحياء العملية الإنتاجية في سياقها الأوسع. لذلك تكون أهداف هذه المرحلة على النحو الآتي:

- رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4% كوسطي للمرحلة موزع بين القطاعات وفق الآتي:
  - قطاع الزراعة: 4%.
  - قطاع الصناعة الاستخراجية: 4%.
  - قطاع الصناعة التحويلية: 23%.
  - قطاع الكهرباء والمياه: 1%.
  - قطاع البناء والتشييد: 13%.
  - قطاع التجارة: 2%.
  - قطاع النقل والمواصلات والتخزين: 2%.
  - قطاع المال والتأمين والعقارات: 3%.
  - قطاع الخدمات: 3%.
- الناتج حسب الإنفاق: يشكل الاستهلاك الخاص ما نسبته 80% من الناتج، ويشكل الاستهلاك العام 21% منه، في حين يشكل الاستثمار الخاص 6% والعام 3%، وتشكل الواردات السلعية والخدمية 19% والصادرات السلعية والخدمية 9% منه.
- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 54%

- تستمر مساهمة العوامل المادية في النمو بنسبة أعلى من العوامل النوعية (مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج)، وتصبح النسبة الأعلى لزيادة مساهمة العمل فتصبح مساهمته 184% مقابل 4% لرأس المال، وتبقى مساهمة العوامل النوعية (إنتاجية عوامل الإنتاج) سالبة بمقدار 88%.
- التوزيع الاستثماري على القطاعات: يشكل حجم الاستثمار الكلي (العام والخاص) ما نسبته 9% من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة في وسطي معدل نمو الاستثمارات بمقدار 25% عن المرحلة السابقة، منها حولي 37% استثماراً عاماً. ويتوزع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية وفق الآتي:

  - الزراعة: 13% من حجم الاستثمار، منها 27% استثماراً عاماً.
  - الصناعة الاستخراجية: 7%، منها 71% استثماراً عاماً.
  - الصناعة التحويلية: 13%، منها 29% استثماراً عاماً.
  - الكهرباء والماء: 5%، منها 84% استثماراً عاماً.
  - البناء والتشييد: 15%، منها 38% استثماراً عاماً.
  - التجارة: 4%، منها 3% استثماراً عاماً.
  - النقل والمواصلات: 8%، منها 34% استثماراً عاماً.
  - المال والتأمين: 2%، منها 2% استثماراً عاماً.
  - الخدمات: 33%، يشكل الاستثمار العام 37% منها.
- خفض معامل جيني المعني بعدالة توزيع الدخل إلى حدود 54%.

مرحلة الانتعاش (2024–2028)

تهدف هذه المرحلة إلى البدء بإعادة رسم ملامح الاقتصاد السوري المتكامل. أهم ما يميز هذه المرحلة زيادة التشابك القطاعي، وتحقيق قيم مضافة عالية في جميع القطاعات. وتنطوي هذه المرحلة على واحد من أهم الأهداف الثانوية، وهو تعزيز مبدأ "التمويل الذاتي" للعملية التنموية، والبدء بقطف ثمار التشابكات الأمامية والخلفية التي يعاد إنتاجها، كما تشكل هذه المرحلة الأرضية الضرورية لإطلاق مشروع مكافحة "الركود التضخمي"، وهو الطريق نحو الاستدامة التنموية في المرحلة التالية.

لذلك تكون أهداف هذه المرحلة على النحو الآتي:

- رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 10% كوسطي للمرحلة موزع بين القطاعات وفق الآتي:

  - قطاع الزراعة: 4%.
  - قطاع الصناعة الاستخراجية: 2%.
  - قطاع الصناعة التحويلية: 30%.
  - قطاع الكهرباء والمياه: 1%.
  - قطاع البناء والتشييد: 40%.
  - قطاع التجارة: 2%.
  - قطاع النقل والمواصلات والتخزين: 5%.
  - قطاع المال والتأمين والعقارات: 5%.
  - قطاع الخدمات: 5%.

- الناتج حسب الإنفاق: يشكل الاستهلاك الخاص ما نسبته 65% من الناتج، ويشكل الاستهلاك العام 25% منه، في حين يشكل الاستثمار الخاص 10% من الناتج والعام 3%، وتشكل الواردات السلعية والخدمية 11% من الناتج والصادرات السلعية والخدمية 8% منه.
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 60%.
- تحسن في تركيبة مصادر النمو، حيث ترتفع مساهمة مخزون رأس المال إلى 36% مقابل 26% للعمل، في حين ترتفع مساهمة إنتاجية عوامل الإنتاج بمعدلات عالية لتصبح 38% في هذه المرحلة.
- التوزيع الاستثماري على القطاعات: يبلغ حجم الاستثمار الكلي (العام والخاص) ما نسبته 13% من الناتج للمحلي الإجمالي أي بزيادة في وسطي معدل نمو حجم الاستثمار بمقدار 23% عن المرحلة السابقة منها حولي 24% استثماراً عاماً. ويتوزع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية وفق الآتي:
  - الزراعة: 11% من حجم الاستثمار، منها 21% استثماراً عاماً.
  - الصناعة الاستخراجية: 5%، منها 50% استثماراً عاماً.
  - الصناعة التحويلية: 15%، منها 14% استثماراً عاماً.
  - الكهرباء والماء: 4%، منها 75% استثماراً عاماً.
  - البناء والتشييد: 19%، منها 19% استثماراً عاماً.
  - التجارة: 4%، منها 1% استثماراً عاماً.
  - النقل والمواصلات: 7%، منها 24% استثماراً عاماً.
  - المال والتأمين: 2% منها 1% استثماراً عاماً.
  - الخدمات: 33%، يشكل الاستثمار العام 31% منها.
  - خفض معامل جيني المعني بعدالة توزيع الدخل إلى حدود 47%.

مرحلة الاستدامة (2030–2029)

تشهد هذه المرحلة تشكّل هوية الاقتصاد السوري الحديث. ويجري خلال هذه المرحلة وضع السياسات والآليات التي تضمن استدامة التنمية بأبعادها المختلفة (قطاعياً وجغرافياً وفئوياً)، وتركز على ربط الأبعاد المختلفة السياسية والاقتصادية والمؤسساتية والاجتماعية. وتنطوي هذه المرحلة على التصدي للأسئلة ''الصعبة'' في الاقتصاد والمجتمع السوريين، وسيجري فيها معالجة العوامل التي ظهرت وتفاقمت أثناء الأزمة والتي ساهمت في تفاقم مشكلة ''الركود التضخمي''. تكون أهداف هذه المرحلة على النحو الآتي:

- استقرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عند 13% كوسطي للمرحلة موزع بين القطاعات وفق الآتي:
  - قطاع الزراعة: 3%.
  - قطاع الصناعة الاستخراجية: 2%.
  - قطاع الصناعة التحويلية: 23%.
  - قطاع الكهرباء والمياه: 2%.
  - قطاع البناء والتشييد: 36%.
  - قطاع التجارة: 2%.
  - قطاع النقل والمواصلات والتخزين: 4%.
  - قطاع المال والتأمين والعقارات: 5%.
  - قطاع الخدمات: 2%.

- الناتج حسب الإنفاق: يشكل الاستهلاك الخاص ما نسبته 58% من الناتج، ويشكل الاستهلاك العام 24% منه، في حين يشكل الاستثمار الخاص 15% من الناتج والعام 3%، وتشكل الواردات السلعية والخدمية 7% من الناتج والصادرات السلعية والخدمية 7% منه.
- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 69%.
- استمرار مساهمة العوامل المادية (العمل ورأس المال)، وفق متطلّبات هذه المرحلة، بنسبة أعلى من مساهمة العوامل النوعية (مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج)، 52% لمساهمة مخزون رأس المال مقابل 5% للعمل، واستمرار ارتفاع مساهمة إنتاجية عوامل الإنتاج لتصبح 44%. فعلى الرغم من استمرار تأثير مساهمة العوامل المادية بنسبة أعلى خلال كافة المراحل وعلى الرغم من ضرورة رفع مساهمة العوامل النوعية إلا أن البناء الصحيح لتنمية مستدامة واقتصاد تشميلي تنافسي يحتاج إلى أكثر من عشر سنوات استثمار في (رأس المال البشري والابتكار والمستوى التكنولوجي المتقدم... ومختلف العوامل النوعية الأخرى) التي تحتاج إلى فترة كافية من البناء الصحيح للوصول إلى الاستدامة.
- التوزيع الاستثماري على القطاعات: يبلغ حجم الاستثمار الكلي (العام والخاص) ما نسبته 18% من الناتج المحلي الإجمالي، بمعدل نمو وسطي 24% عن المرحلة السابقة، منها حولي 17% استثماراً عاماً. ويتوزع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية وفق الآتي:

  - الزراعة: 10% من حجم الاستثمار، منها 16% استثماراً عاماً.
  - الصناعة الاستخراجية: 4%، منها 39% استثماراً عاماً.
  - الصناعة التحويلية: 20%، منها 6% استثماراً عاماً.
  - الكهرباء والماء: 4%، منها 75% استثماراً عاماً.
  - البناء والتشييد: 18%، منها 7% استثماراً عاماً.
  - التجارة: 4%، منها 2% استثماراً عاماً.
  - النقل والمواصلات: 6%، منها 17% استثماراً عاماً.
  - المال والتأمين: 1%، منها 2% استثماراً عاماً.
  - الخدمات: 32%، يشكل الاستثمار العام أكثر من 21% منها.

- خفض معامل جيني المعني بعدالة توزيع الدخل إلى ما دون 34%.

أمّا الأهداف المتعلقة بخفض معدلات الفقر فتتوافق مؤشراتها المستهدفة مع أهداف التنمية المستدامة على المستوى الكلي والمكاني، وذلك طيلة مدة البرنامج.

2) المالية العامة

مالية عامة شفافة وكفؤة مستقرة قائمة على الاستدامة، محفزة للاستثمار والادخار والتمويل، موجهة لدعم الفئات والقطاعات المستهدفة.

لا تتوقف أهمية المالية العامة على توليد الموارد للدولة فقط، بل هي أدوات هامة للتأثير على المتغيرات الكلية، كمعدلات الادخار والاستثمار ومستوى الأسعار والتكاليف، وكذلك توظيف الموارد. ويمكن للتطبيق الجادّ لسياسة مالية عامة ملائمة أن يحفز النمو والادخار، الذي يقود بدوره إلى تحقيق معدلات

نمو أسرع في إيرادات الدولة. وتعدّ الموازنة العامة للدولة الأداة الرئيسية لسياسة المالية العامة التي هي أحد أركان السياسة الاقتصادية الكلية، وهي ذات تأثير كبير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكونها تمثل حجم ونوع تدخل الدولة في الاقتصاد الوطني. كما تعدّ السياسات التي تتحكم بالإيرادات والإنفاق أداة هامة جداً في التأثير على النمو الاقتصادي البعيد الأجل عن طريق تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الإجمالي والعدالة في توزيع الدخل القومي. وللموازنة العامة للدولة عادة تأثير واضح وشفاف على النمو والتنمية الاقتصادية على المدى البعيد، بفضل الخدمات العامة الضرورية التي تؤديها الدولة.

لذلك تحتاج سورية سريعاً إلى تحقيق معدلات نمو عالية، وهو ما يدعوها إلى تعبئة المزيد من الموارد. ونظراً إلى حتمية تصحيح الاختلال بين الموارد والاحتياجات لتحقيق توازن مالي مستدام ضمن توازن اقتصادي كلي سليم يتسم بالنمو والعدالة الاجتماعية، فلا بد من مراجعة وتعديل الموازنة العامة بشقيها: الإيرادات والنفقات، وكذلك مراجعة التشريعات والإدارة الضريبية. ومن دون هذه المراجعة المفضية إلى إحداث تحول في السياسات الاقتصادية، فإننا لن نستطيع حل مشكلات تمويل خدمات عودة اللاجئين، والبنى التحتية للإنتاج، والركود التضخمي، والبطالة والفقر، والتوازن الاقتصادي الكلي... وتضفي هذه المؤشرات على الاقتصاد السوري مناعة وقدرة كبيرة على مجابهة التحديات المستقبلية، وهي تحديات هيكلية وهامة تتطلب عملاً وتطوراً ملحوظاً.

على رأس التحديات المتعلّقة بالمالية العامة، ثمة ضرورة لتوفير إيرادات جديدة تعوّض عن تراجع الإيرادات النفطية والخسائر التي سببتها الأزمة. ومن دون ذلك سيتفاقم العجز ويفقد الاقتصاد السوري توازنه واستقراره الكلي وتتدهور قدرته الإنتاجية إلى درجة خطيرة.

تمتلك سورية مصادر بديلة حقيقية وهامة تعتمد على تحصيل الإيرادات الضريبية غير النفطية بكامل فروعها، مباشرة وغير مباشرة. ولن يتحقق مثل هذا التطور بدون تحول عميق في النظام الضريبي، وفق الآتي:

- استبدال النظام الضريبي الحالي المعقد بنظام يستجيب للمعايير الحديثة من حيث أثره على التنمية وعلى العدالة الاجتماعية والتكلفة الإدارية. والتركيز على عدد قليل من الضرائب ذات المردود المرتفع.
- إصلاح وتحديث الإدارة الضريبية لزيادة كفاءتها (والإسراع في ذلك). فالإدارة الضريبية تفتقر حالياً إلى المهارات والكفاءات البشرية كما ونوعا وإلى وسائل وتقنيات الإدارة الحديثة.

ستزداد في مرحلة الإغاثة أهمية توزيع الأدوار والتشارك بين القوى الفاعلة في الاقتصاد الوطني، لأن تنمية القطاع الخاص وتدعيم آليات السوق والتحفيز على إقامة المشروعات المنتجة وعلى المبادرة الإيجابية يتطلب ترسيخ دور الدولة بوظائفها الإشرافية على إدارة وتسيير الاقتصاد الوطني وتطوير البنية والخدمات الأساسية، تعليماً وتدريباً وصحة وقضاء وبناء للمؤسسات الفعالة والمنيعة... أي إن دور الدولة في مجال التنمية سيتعاظم وسينجم عنه احتياجات كبيرة في الإنفاق، بحيث يصبح الانسجام بين هذه الحاجات وبين ضرورة الحفاظ على التوازن الكلي عملية صعبة ستبقى من التحديات المستقبلية ذات الخطر الكبير. وهذه العملية مرتبطة بتوزيع الأدوار بين الأجهزة المالية والأجهزة النقدية. ولذلك، ولأجل ضمان التوازن المطلوب، يجدر وضع آليات واضحة في إطار مؤسسات تسمح بالتنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2019–2020)	مرحلة التعافي (2021–2023)	مرحلة الانتعاش (2024–2028)	مرحلة الاستدامة (2029–2030+)
وسطي نمو الإيرادات	%32	%24	%14	%10
حجم الإيرادات إلى الناتج	%8	%11	%11	%10
وسطي نمو الضرائب المباشرة	%29	%26	%18	%12
وسطي نمو الضرائب غير المباشرة	%32	%24	%10	%5
وسطي نمو الإيرادات غير الضريبية	%38	%22	%18	%20
التركيب الهيكلي للإيرادات:				
الضرائب المباشرة	%33	%33	%37	%42
الضرائب على الواردات	%10	%5	%3	%2
الضرائب غير المباشرة (دون ضرائب الواردات)	%43	%47	%45	%39
الإيرادات غير الضريبية	%15	%14	%15	%17
وسطي نمو النفقات	%2	%11	%11	%9
حجم النفقات إلى الناتج	%21	%19	%17	%15
نسبة عجز الموازنة الإجمالي إلى الناتج	%13	%8	%6	%5
نسبة الدين العام إلى الناتج	%91	%86	%72	%58

3) السياسة النقدية

نظام نقدي ومالي مستقر داعم للنمو الاقتصادي والتشغيل قائم على بنية تحتية مالية متطورة وكفوءة.

للسياسة النقدية أهمية كبيرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية التنموية القريبة والبعيدة المدى؛ لذلك فمن الضروري تحقيق نقلة سريعة في النظم والسياسات النقدية وتطوير وبناء الأجهزة المصرفية والمالية المرتبطة بها، والاتفاق على توزيع رشيد للمهام والمسؤوليات، وإرساء آليات ثابتة للتنسيق بين هذه الأجهزة. ولأن السياسة النقدية لا يمكن أن تتولى أكثر من هدف استراتيجي ضمن رؤية مستقبلية واضحة فستسعى أولا للحفاظ على استقرار مستوى الأسعار، وتجنب التضخم على أن يكون هذا السعي متناسقا مع مستوي النشاط الاقتصادي والتشغيل. ويشترط النجاح في هذا النهج إيجاد أجهزة وسوق مالية (نقدية ورأسمالية) قوية ونشطة وتتمتع بشفافية، ووضوح قوانينها وآلياتها. ومن ميزات هذه الأجهزة قدرتها على تقديم خدمات مالية ذات مستوى عال من الجودة والدقة والسرعة، وهي خدمات مطلوبة من طرف جميع القطاعات الإنتاجية الاقتصادية. على أن الإنجاز الفعلي التام لهذه الرؤية الاستراتيجية غاية بعيدة المدى؛ ويتطلب ذلك توظيف موارد كافية لتهيئة الكوادر البشرية والإدارية ذات الكفاءة العالية والمتطورة وتعزيز وبناء شتى المؤسسات اللازمة، ومنها المؤسسات القضائية لضرورتها لحماية حقوق كل الأطراف. ويعول على السياسة النقدية الدور الأكبر في استقطاب وحشد الموارد المحلية وتحويلها إلى استثمار وخاصةً في مرحلتي الإغاثة والتعافي التي من المتوقع انطلاق عملية التنمية فيهما اعتماداً على المصادر المالية المحلية.

ويبين الجدول الآتي الأهداف الكمية العامة للسياسة النقدية في سورية.

الهدف	المدى القصير (2019–2020)	المدى المتوسط (2021–2025)	المدى الطويل (2026–2030+)
استقرار سعر الصرف كهدف وسيط لاستقرار الأسعار (الهدف النهائي)	▪ المحافظة على المستوى الحالي لسعر صرف الليرة؛ وتعزيز موارد القطع الأجنبي لتلبية الاحتياجات المرحلية بتحقيق معدل نمو سنوي للاحتياطيات بين 10–5% لدعم العملة الوطنية. ▪ استهداف تخفيض معدل التضخم عند 20-15%.	▪ استقرار سعر صرف لليرة. ▪ زيادة احتياطيات القطع الأجنبي بمعدل سنوي بين 25–20%. ▪ استهداف تخفيض معدل التضخم عند 10%.	▪ تحسين القوة الشرائية لليرة، ودعمها أمام العملات الأجنبية. ▪ استهداف تخفيض معدل التضخم عند 8–5%.
العرض النقدي	▪ الحد من معدل نمو العرض النقدي، والمحافظة على معدل نمو سنوي لا يتجاوز 10%، مع حث المصارف لجذب الأموال غير الموظفة بالاقتصاد، وإصدار أدوات مالية للجمهور بالليرة عن طريق المصارف وتفعيلها في عملية التمويل بدلاً من الإصدار النقدي الجديد. ▪ النقود الاحتياطية: 40% من الناتج المحلي. ▪ الكتلة النقدية: 35% من الناتج المحلي.	▪ خلق موائمة بين نمو العرض النقدي ونمو الناتج المحلي الإجمالي على نحو لا يتجاوز معدل نمو 10% سنوياً. ▪ النقود الاحتياطية: 35%.	▪ نمو العرض النقدي بمعدل مستقر يتراوح بحدود 5%. ▪ النقود الاحتياطية: 30%.
دعم النمو والإقراض المصرفي	▪ توجيه الإقراض المصرفي، وتحسين ضوابط عمليات التمويل وتطبيق معايير أوضح في التسليف لخفض مخاطر الائتمان وتمويل المشاريع ذات الأولوية الوطنية الداعمة للقطاعات الاقتصادية بمعدل 60% من إجمالي الإقراض.	▪ ارتفاع معدل الإقراض المصرفي إلى 70% بمعدل نمو بين 60–50% سنوياً. ▪ زيادة النفاذ المالي.	▪ توفير التمويل اللازم للعمليات الإنتاجية والتشغيلية، وزيادة النفاذ المالي ليشمل جميع شرائح المجتمع (وهنا يصعب تحديد معدل واضح على المدى البعيد نظراً لتوقف ذلك على مدى استجابة المتغيرات).

وترتبط هذه الأهداف الكمية بالمتغيرات المرحلية والواقع الاقتصادي ويمكن تعديلها وفق تلك المتغيرات وأهمها والإجراءات القسرية أحادية الجانب، وما تتطلبه كل مرحلة.

4) التجارة الخارجية

اقتصاد منفتح على العالم بفضل تجارة خارجية قادرة على المنافسة، ومحفزة للإنتاج المحلي.

تعكس التجارة الخارجية هيكلية الإنتاج الوطني، ومدى التوازن أو الاختلال فيه. وفي حالة الاقتصاد السوري، اتسمت التجارة الخارجية قبل الأزمة بالطابع النمطي الذي ساد معظم الاقتصاديات النامية، حيث تخصصت في تصدير المواد الأولية الزراعية والنفطية في صورتها الخام، وهو ما حرم الاقتصاد من القيم المضافة التي كان من الممكن تحقيقها من تصنيع هذه المواد الأولية وتصديرها في شكل منتجات نهائية؛ كما تركزت أغلب وارداتها في المواد الوسيطة بسبب هيكل الإنتاج الاقتصادي، وبصفة خاصة الإنتاج الصناعي وبنية الصناعة السورية (كصناعات تجميعية)، وكذلك واردات السلع الرأسمالية وبعض المواد الاستهلاكية الأساسية وفي مقدمتها الأدوية والغذاء. وقد عانى القطاع في ظل الحرب من حصار اقتصادي وإجراءات قسرية أحادية الجانب أثرت تأثيراً كبيراً على ظروف عمله، واستطاع تجاوز الكثير من آثارها وتأمين الحد الأدنى من الاحتياجات بالتركيز على اتفاقيات مع دول صديقة ساهمت في تخفيف أثر الإجراءات القسرية والحصار.

يبنى البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب على تطوير التجارة الخارجية لردم فجوة الاحتياجات اللازمة لإعادة الإعمار وتوفير متطلبات التنمية والبنى التحتية الخدمية والإنتاجية على المدى القريب. وعلى المدى المتوسط والبعيد فإن تفعيل التجارة الخارجية يقوم على تصحيح اختلالات هيكل الإنتاج واختلال العلاقة بين الدخل والاستهلاك (الادخار)، في إطارها الكلي وأيضاً القطاعي والإقليمي.

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2019–2020)	مرحلة التعافي (2021–2023)	مرحلة الانتعاش (2024–2028)	مرحلة الاستدامة (2029–2030+)
الصادرات إلى الناتج (السلع والخدمات)	%11.2	%9.2	%7.8	%6.7
الواردات إلى الناتج (السلع والخدمات)	%31.3	%19.1	%11.4	%7
العجز إلى الناتج (السلع والخدمات)	%20	%10	%3	%0.3
نسبة تغطية الصادرات للواردات	%36	%49	%70	%96

5) سوق العمل

سوق عمل كفؤة تساهم في زيادة معدلات التشغيل والتمكين وتوفر معايير العمل اللائق.

عانى سوق العمل قبل الأزمة من اختلالات هيكلية في جانبي العرض والطلب والتنظيم، فالنمو السكاني السريع أدى إلى دخول قوة عمل أكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على استيعابها، وغابت إلى حد بعيد تقديرات الاحتياجات المستقبلية للقطاعات الاقتصادية من الموارد البشرية على مختلف مستوياتها التعليمية والتأهيلية، وهو ما سبب ضعفاً في المقدرة على ربط التعليم والتأهيل بسوق العمل. وعانى سوق العمل أيضاً من ضعف في معايير العمل اللائق، كعدم كفاية الدخل لمواكبة متطلبات المعيشة، والتمايز الأجري بين الذكور والإناث في القطاع الخاص، وانتشار ظاهرة عمل الأطفال، وضعف التغطية التأمينية (الاجتماعية والصحية). كل هذه الاختلالات رافقها انتشار واسع للقطاع الخاص غير المنظم، بما يحمله من عدم اليقين تجاه بيئة وظروف العمل.

وفي ظل الأزمة، تعمقت هذه الاختلالات مع تضرّر النشاط الاقتصادي وهجرة جزء من الكوادر البشرية المؤهلة، وغياب لمعلومات ومؤشرات السوق، وازدياد الفجوة بين دخل العمل وتكاليف المعيشة، وغير ذلك...

يكتسب سوق العمل في البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب أهمية بالغة لما يعول عليه من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من حيث الربط بين العرض والطلب على العمل، وتوفير معلومات عن فرص العمل وتوجيه محددات السوق، وتحسين معايير العمل اللائق، وإعادة الإدماج الاقتصادي للشباب والنساء والفئات الضعيفة من السكان في النشاط الاقتصادي. وتتوزع تدخلات تحسين سوق العمل كقضية كلية عبر قطاعية في قطاعات عديدة، كالقطاعات الاقتصادية، والاستثمار، والسكان، والتعليم، والحماية الاجتماعية، وغيرها، وهذه القضية تبقى أولوية في مراحل البرنامج الأربع لما لها من أثر كبير في تحقيق أهداف هذه المراحل، وخاصةً تلك المتعلقة بإعادة اللاجئين والنازحين داخلياً وترميم مصادر دخلهم، وإعادة الإدماج الاقتصادي للفئات الضعيفة من السكان (النساء، المعاقين، ...)، أو تلك المتصلة بمعايير استدامة التنمية، كمعدلات التشغيل المرتفعة ومعايير العمل اللائق. وسوق العمل هو من القطاعات سريعة الأثر والملمس على المواطنين عموماً وقوة العمل بوجه خاص.

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2019–2020)	مرحلة التعافي (2021–2023)	مرحلة الانتعاش (2024–2028)	مرحلة الاستدامة (2029–2030+)
نمو قوة العمل	%1	%12	%2	%0.4
نمو التشغيل في القطاع الحكومي	%4	%3	%3	%-1
نمو التشغيل في القطاع الخاص	%4	%23	%5	%2
نمو التشغيل الإجمالي	%4	%16	%4	%1
معدل البطالة	%31	%22	%13	%10
نمو الأجور الاسمية	%51	%35	%18	%10
نمو الأجور الحقيقية	%31	%25	%12	%8
الأجور الحقيقية إلى الناتج	%20	%46	%55	%55

ب. القطاعات الاقتصادية

1) الزراعة

زراعة متطورة ذات إنتاجية عالية وتوجه تنافسي ومساهمة فعالة في الاقتصاد الوطني.

يكتسب قطاع الزراعة أهمية قصوى في البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب، وهو من القطاعات ذات الأولوية في جميع مراحل البرنامج، وبخاصة في المراحل الأولى (مرحلتي الإغاثة والتعافي) لما له من دور كبير في تحقيق الأهداف العامة لهاتين المرحلتين؛ فهو المساهم الأول في تحقيق الأمن الغذائي، والمشغل الأكبر في ظل الحرب. وبالرغم من أوجه الضرر التي أصابت مفردات عمل هذا القطاع، فهو يبقى من أسرع القطاعات التي يمكن لها تجاوز هذه الآثار، ومن ثمّ فإن الاستثمار فيه سريع المردودية وقريب الأثر. وتمتاز الجمهورية العربية السورية بتنوع البيئات الزراعية، وهذا ما ساهم في إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية، كالحبوب والبقوليات والخضراوات والفاكهة وتربية الحيوان.

ويتيح هذا التنوع إمكانية إجراء التعديلات في التراكيب المحصولية للزراعات لتلبية الحاجة إلى الغذاء والمتطلبات الأخرى (تصنيع وتصدير) من جهة، وتعزيز القدرة التنافسية للعديد من المنتجات من جهة أخرى.

ويعول على قطاع الزراعة في مراحل التعافي والانتعاش والاستدامة، وخاصةً في تشكيل الناتج الإجمالي وفي استيعاب قوة العمل، ولأهميته في الميزان التجاري، ودوره في توفير الغذاء للسكان وتوفير المواد الأولية للصناعات التحويلية والغذائية التي تعتمد على المواد الزراعية، وكذلك في إنعاش الريف السوري والمساهمة في تحقيق التوازن التنموي.

إن جلّ الاستثمار في القطاع الزراعي هو استثمار خاص، حيث تبلغ نسبته 98.5% من إجمالي الاستثمار (الاستثمار في القطاع التعاوني هو استثمار خاص)، في مقابل 1% للقطاع المشترك و0.5 % للقطاع العام. وهكذا فإن عودة الاستقرار إلى المناطق السورية كفيل إلى حد بعيد في إعادة التعافي لهذا القطاع.

يرتبط هذا القطاع ارتباطاً وثيقاً بقطاع الموارد المائية الذي يعاني منذ سنوات من وجود عجز مائي، نظراً لزيادة استجرار غير المتجدد وتزايد السكان والنمو الاقتصادي وتأثر الموارد المائية الدولية المنشأ بالمواقف السياسية للدول (وخاصةً تركيا). وتتأثر مقوماته كذلك بنقص الأراضي القابلة للزراعة نتيجة الزحف العمراني العشوائي المنظم وغير المنظم على الأراضي الزراعية خلال سنوات ما قبل الحرب، ومن هنا تأتي أهمية التكامل مع استعمالات الأراضي، التي سيعمل التخطيط الإقليمي على تحديد معالمها ضماناً لكفاءة استخدام الموارد.

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2019–2022)	مرحلة التعافي (2023–2026)	مرحلة الانتعاش (2027–2028)	مرحلة الاستدامة (2029–2030+)
نسبة زيادة المساحات القابلة للزراعة والمزروعة (المروية والبعلية) من إجمالي المساحات القابلة للزراعة وغير المستثمرة.	%4	%5	%5	%4
نسبة زيادة الإنتاجية لوحدة المساحة والعامل الزراعي	%5	%5	%4	%5
نسبة رفع كفاءة استخدام عوامل الإنتاج الزراعي	%5	%15	%10	%5
نسبة تخفيض الفاقد في مختلف مراحل الزراعة والجني والتسويق	%7	%10	%10	%35
حماية وتنمية الثروة الحيوانية وتعظيم الاستفادة من منتجاتها.	%10	%10	%15	%15
نسبة تخفيض فجوة الأمن الغذائي الزراعي	%15	%20	%20	%15
نسبة زيادة الأراضي المروية بوسائل الري الحديث	%3	%10	%10	%35
نسبة تقليل الأراضي السبات	%3	%3	%10	%5
نسب تغطية النساء الريفيات المستفيدات من خدمات التمويل الصغير	%7	%20	%33	%25
نسبة المنتجات العضوية من المنتجات الزراعية	–	–	%10	%15

2) الصناعة التحويلية

صناعة سورية تنافسية محلياً وإقليمياً، هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

شهد قطاع الصناعة التحويلية قبل الأزمة تطوراً هاماً من حيث ارتفاع مساهمته في تشكيل الناتج والتشغيل؛ غير أنه عانى من اختلالات جوهرية كان أهمها ارتكازه على صناعات خفيفة ضعيفة القيم المضافة، واعتماده على الخارج، وضعف ترابطاته الأمامية والخلفية؛ كما عانت الصناعة السورية من عدم استقرار الإنتاجية والناتج لعدم تطور إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج على نحو كافٍ.

ويعد قطاع الصناعة التحويلية من أكثر القطاعات تضرراً من الحرب على سورية، بسبب حجم الدمار الذي أصاب منشآته ومكامن إنتاجه وهجرة الكثير من الصناعيين ورؤوس الأموال. وبالرغم من الأثر الإيجابي للإجراءات الحكومية لتنشيط القطاع وإجراء انزياحات جغرافية في بعض المنشآت ذات الأهمية الخاصة في ظروف الحرب كالصناعات الدوائية، فإن هذا الأثر بقي محدوداً لضعف التوازن الجغرافي لتوزع المنشآت والمشاريع الصناعية.

سيشكل قطاع الصناعة التحويلية في سورية بعد الأزمة المحرك الأساسي للتنمية، وهو الأكثر فاعلية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة، وتوفّر إمكانية متزايدة للتنمية المستدامة. ويعول على أن تكون الصناعة التحويلية أولوية استثمارية، سواء للقطاع العام أو الخاص، نظراً لقدرتها على النمو وتوليد الدخل، واستيعابها لأعداد متزايدة من العمال.

تعدّ الصناعة التحويلية إذاً من القطاعات ذات الأولوية في جميع مراحل البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب. ففي مرحلة الإغاثة يعدّ مساهماً فعالاً في توفير القسط الأكبر من مقومات الأمنين الغذائي والدوائي، كما يؤدي دوراً هاماً في توفير فرص عمل تساعد على إعادة توطين اللاجئين والنازحين داخلياً. وفي مرحلة التعافي يؤدي الدور الأهم في ترميم سلاسل القيمة المضافة، مع ما يصحبها من نمو في الناتج وزيادة في معدلات التشغيل. وفي مرحلة التعافي سيكون هذا القطاع الرابط والمشبك لقطاعات الاقتصاد الوطني. وسيكون هذا القطاع أكثر القطاعات أهمية في مرحلة الاستدامة، التي سيجري فيها تجاوز تقليدية الاقتصاد، وزيادة مكوناته التكنولوجية، والتخلص من مشكلة الركود التضخمي.

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2019–2020)	مرحلة التعافي (2021–2023)	مرحلة الانتعاش (2024–2028)	مرحلة الاستدامة (2029–2030+)
نسبة تخفيض فجوة الأمن الغذائي من المنتجات الصناعية	%20	%40	%30	%10
نسبة رفع كفاءة استخدام عوامل الإنتاج	%10	%10	%10	%10
نسبة رفع المكون التكنولوجي في الصناعة	%5	%25	%30	%40

3) السياحة

أن تكون السياحة صناعة استراتيجية، مشاركة في إعادة البناء الشامل لسورية، تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزز الصورة الحضارية لسورية النابضة بالحياة.

تتمتع سورية بموقع جغرافي مميز، وتمتلك رصيداً تاريخياً وحضارياً كبيراً يكسبها ميزات تفضيلية لجذب الاستثمارات السياحية والسياح، وبخاصة في مجال السياحة الثقافية، ودعم الاقتصاد الوطني عن طريق المساهمة في نمو الناتج والتشغيل وتوفير القطع الأجنبي... كما تؤدي السياحة دوراً مهما في تنشيط القطاعات الأخرى كالنقل والصناعات الحرفية والتجارة. ويعول على قطاع السياحة خصوصاً في المساهمة الفعالة في مرحلة التعافي وما بعدها، أي المراحل التي تتسم بعودة الاستقرار والأمان إلى المناطق السورية، وتبدأ معها مقومات العمل السياحي وبناه التحتية بالظهور.

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2018–2019)	مرحلة التعافي (2020–2024)	مرحلة الانتعاش (2025–2027)	مرحلة الاستدامة (2028–2030+)
إعادة تشغيل المنشآت السياحية التي خرجت من الخدمة	%15	%40	%30	%15
رفع عدد السياح بنسبة	%24	%26	%30	%10
رفع عدد الأسرّة الفندقية في الخدمة	%9	%30	%40	%9
رفع عدد كراسي الإطعام في الخدمة	%9	%20	%30	%8
معدلات توظيف الاستثمار	%15	%40	%30	%20
زيادة أرباح الدولة من عائدات الفنادق	%30	%40	%35	%15

4) التجارة الداخلية

الوصول إلى سوق تجارية داخلية منظّمة وفعالة، يسودها الاستقرار والمنافسة، خالية من الاحتكار، وتضمن حقوق المستهلك والمنتج معاً، وتوفر أفضل المنتجات والخدمات الأساسية بأنسب الأسعار.

تكتسب التجارة الداخلية أهمية كبيرة في جميع مراحل البرنامج. ففي مرحلة الإغاثة، سيكون لها الدور الجوهري في استقرار إمداد الأسواق بالسلع الضرورية، وبخاصةً الغذائية منها، وتوجيه الأسواق والتدخل لمعالجة الاختناقات التي تصاحب الأزمات، والرقابة على الأسعار وجودة السلع. وتشتد أهميتها في مرحلتي التعافي والانتعاش بهدف تنشيط الدورة الاقتصادية داخل الدولة وربط القطاعات بعضها ببعض لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتعزيز التنافسية ومنع الاحتكار، وفي مرحلة الاستدامة، ستهدف إلى وجود ضامن لآليات فعالة وعادلة للأسواق، محفزة على الابتكار والإبداع.

وتعد الأهداف التالية أهدافاً للقطاع في جميع المراحل:

- تحقيق الأمن الغذائي للسلع الأساسية والحفاظ على الاحتياطي الاستراتيجي وإدارته بكفاءة وفعالية.
- تعزيز دور مؤسسات التدخل الإيجابي في تنظيم وتوجيه السوق.
- حماية حقوق المستهلك من خلال الحفاظ على التوازن في الأسواق للحصول على منتجات وخدمات بالجودة الأفضل والسعر الأنسب.
- تشجيع المبدعين والمبتكرين وحماية حقوقهم وربط إبداعهم بالاستثمار والتنمية الاقتصادية.
- ضمان جودة وأسعار المنتجات المعروضة.
- تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار.

5) الموارد المائية

الانتفاع الأمثل من الموارد المائية والحفاظ على استدامتها.

يعتبر تحدي الموارد المائية من التحديات الجوهرية التي تواجه تحقيق مسيرة التنمية في سورية. ومن الممكن أن يعيق هذا التحدي تطور بعض القطاعات الاقتصادية والخدمية، كالزراعة ومياه الشرب والصرف الصحي وبعض أنواع الصناعات. وترتبط الموارد المائية بأدوارها الاقتصادية والخدمية، فهي مقوم من مقومات عمل القطاعين الزراعي والصناعي، وتنبع أهميتها في مراحل البرنامج من أهمية هذين القطاعين. كما إنها مقوم من مقومات الخدمات للمساكن، وهي أولوية وحاجة ماسة لإعادة اللاجئين والنازحين داخلياً في المراحل المبكرة للبرنامج.

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2019–2022)	مرحلة التعافي (2023–2025)	مرحلة الانتعاش (2026–2027)	مرحلة الاستدامة (2028–2030+)
نسبة رفع إنتاجية المتر المكعب من المياه في القطاعات الاقتصادية	%10	%15	%30	%40
الفاقد المائي الوسطي في شبكات الري	%36	%34	%28	%20
نسبة الفاقد المائي في مياه الشرب	%35	%32	%25	%15
نسبة المستفيدين من مياه الشرب				
مراكز المحافظات	%97	%99	%100	%100
خارج مراكز المحافظات	%85	%91	%96	%98
معدل نصيب الفرد المحققة ل/يوم				
مراكز المحافظات	90	100	110	125
خارج مراكز المحافظات	90	90	90	90
نسبة المستفيدين من محطات المعالجة				
مراكز المحافظات	%45	%65	%83	%95
خارج مراكز المحافظات	%10	%15	%23	%35

ج. التنمية المتوازنة

تنمية محلية وإقليمية متوازنة توظف الطاقات المحلية والإقليمية لتحقيق تكامل وشمولية التنمية، بمشاركة فاعلة للمجتمعات المحلية، وتحافظ على الموارد البيئية وتحقق استدامتها.

يعدّ التفاوت التنموي بين المحافظات السورية أحد أوجه الخلل التنموي في سورية قبل الأزمة، حيث اتسمت التنمية بارتكازها على البعد القطاعي وتوزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات، وعدم إيلاء البعد الإقليمي والمكاني الذي يأخذ في الحسبان توطين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الأهمية الكافية. وتعمقت معظم أوجه هذا الخلل، الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، خلال الأزمة إلى درجة بات من الصعب التعامل مع جميع

الأقاليم والمحافظات بنفس المستوى من التدخلات، وهذا سيؤثر في سيرورة العمل في مراحل البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب؛ فبعض المحافظات ستستغرق فيها مرحلة الإغاثة مدة زمنية أطول من غيرها، وبعضها الآخر يمكن البدء فيها بسرعة نسبية بتدخلات مرحلة التعافي. ويكتسب التوازن التنموي أهمية بالغة، فهو قضية عبر قطاعية تتداخل تدخلاتها وأهدافها مع جميع قطاعات التنمية، وتتشابك بين مستويات التخطيط الوطنية والإقليمية والمحلية. وبالرغم من الآثار الكارثية للأزمة السورية، فيمكن النظر إلى فرص نسبية خلقتها الأزمة، كأمر واقع، منها إعادة هندسة الاقتصاد السوري جغرافياً؛ كما أنّ انتشار العشوائيات وخلل التركز والتشتت السكاني السابقة هي كلها فرص يجب التعامل معها لتحسين أوجه التوازن التنموي للأقاليم والمحافظات السورية من منظور تكاملي.

وتعد الأهداف التالية أهدافاً للتنمية المتوازنة في جميع المراحل:

- خفض التفاوت التنموي بين المناطق والمحافظات في مجال البنى التحتية وفي مجال الخدمات الاجتماعية.
- توزيع المشاريع الاستثمارية الاقتصادية وفقاً للميزات النسبية لكل منطقة ومحافظة.
- زيادة القدرات التنافسية للاقتصادات المحلية وفقاً للميزات النسبية لكل منطقة ومحافظة.
- خلق التوازن بين مستويات النمو الاقتصادي والنمو السكاني.
- خفض معدلات الهجرة الداخلية.
- رفع كفاءة إدارة التنمية المحلية.
- الحد من التلوث والتدهور البيئي بأشكالهما كافة (مياه، هواء، تربة، ضجيج، ...).
- الحد من التصحر والحفاظ على النظم البيئية والتنوع الحيوي، والتكيف مع التغيرات المناخية، والتخفيف من آثارها.
- التخفيف من الخسائر المادية والبشرية الناجمة عن الكوارث.

المحافظة	معدل البطالة %				حصة الصناعة والتعدين من إجمالي ناتج المحافظة %			
	مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة	مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
	2018-2022	2023-2026	2027-2028	2029-2030	2018-2022	2023-2026	2027-2028	2029-2030
دمشق	39	20	13	9	16	16	17	17
ريف دمشق	51	26	17	13	11	15	16	17
حلب	55	28	19	14	13	14	16	18
حمص	49	25	17	13	25	27	27	28
حماة	45	23	15	11	8	10	11	12
اللاذقية	46	24	16	12	14	16	15	17
إدلب	56	28	19	15	9	11	12	13
دير الزور	59	30	20	15	47	47	47	47

الحسكة	48	24	16	12	51	51	51	51
الرقة	61	31	21	16	15	14	13	11
درعا	77	40	27	20	12	11	10	8
طرطوس	38	19	13	10	15	14	13	11
السويداء	29	15	10	8	11	9	8	7
القنيطرة	73	37	25	18	9	9	8	7
	حصة التجارة من إجمالي ناتج المحافظة %				حصة الخدمات من إجمالي ناتج المحافظة %			
دمشق	31	32	32	33	49	49	49	49
ريف دمشق	33	36	37	37	57	57	56	56
حلب	41	42	42	42	39	39	38	38
حمص	24	26	28	29	46	46	45	45
حماة	25	27	28	29	47	47	46	46
اللاذقية	22	23	25	26	55	54	53	53
إدلب	26	27	29	30	30	29	28	27
دير الزور	15	17	18	20	26	25	25	23
الحسكة	20	22	24	25	19	18	18	18
الرقة	26	26	27	27	37	37	36	36
درعا	36	36	37	37	48	47	47	47
طرطوس	22	26	27	29	55	55	54	54
السويداء	25	27	28	29	50	50	49	49
القنيطرة	13	14	15	16	60	63	64	65
	معدل وفيات الأطفال الرضع				متوسط عدد السكان لكل سرير			
دمشق	16	15.2	13.6	8	245	250	260	265
ريف دمشق	18	17.1	15.3	9	600	620	660	700
حلب	19	18.1	16.2	9.5	645	650	650	660
حمص	19	18.1	16.2	9.4	645	650	650	660
حماة	23	21.2	19	11.2	775	825	860	910
اللاذقية	22	20.9	18.7	11	600	610	625	650

إدلب	24	22.8	20.4	12	2850	2250	2000	1500
دير الزور	22	20.9	18.7	11	1850	1775	1700	1500
الحسكة	21	20	17.9	10.5	1150	1050	950	900
الرقة	21	20	17.8	10.4	4500	3500	2500	1500
درعا	22	20.9	18.7	11	4600	3600	2600	1600
طرطوس	7	6.7	6	3.5	650	625	600	600
السويداء	11	10.5	9.4	5.5	650	625	600	600
القنيطرة	14	13.3	11.9	7	400	400	400	400
	متوسط عدد السكان لكل مركز صحي				نسبة الأمية			
دمشق	8000	7000	6000	5500	11	7	5	3
ريف دمشق	10000	9000	8000	7500	22	15	11	6
حلب	16000	14000	12000	10000	23	15	11	6
حمص	6500	6250	6000	5750	18	12	9	5
حماة	8500	8000	7500	7000	17	11	8	5
اللاذقية	9000	8000	7500	7000	14	9	7	4
إدلب	25000	20000	15000	10000	22	15	11	6
دير الزور	35000	25000	20000	15000	22	15	11	6
الحسكة	12000	11000	10000	9000	20	13	10	6
الرقة	15000	13000	12000	11000	23	15	11	6
درعا	10500	9500	8500	8000	22	15	11	6
طرطوس	5750	5500	5250	5000	13	9	7	3
السويداء	4600	4500	4500	4500	9	6	5	3
القنيطرة	1630	1630	1630	1630	16	11	8	5
	نسبة التسرب/تعليم أساسي				متوسط عدد التلاميذ في الشعبة بالتعليم الأساسي			
دمشق	8	4	2	0.6	30	26	23	20
ريف دمشق	20	9	4	1	33	28	24	21
حلب	20	9	4	1.5	30	26	23	20

حمص	15	7	3	1	30	26	23	20
حماة	15	7	3	1	29	25	22	20
اللاذقية	11	5	2	1	31	0	24	20
إدلب	23	10	4	1.5	26	23	20	20
دير الزور	27	12	5	1.5	24	24	21	20
الحسكة	17	8	4	1.2	24	24	23	20
الرقة	27	12	5	1.5	23	23	23	21
درعا	23	10	4	1.2	0	24	23	21
طرطوس	10	5	2	0.5	30	26	23	20
السويداء	7	3	1	0.4	28	25	22	20
القنيطرة	13	6	3	1	29	25	22	21
	نسبة الأسر غير الآمنة غذائياً [6]				نسبة الأسر المعرضة لانعدام الأمن الغذائي			
دمشق	15	12	9	4	34	28	20	12
ريف دمشق	26	20	14	6	36	35	33	31
حلب	30	23	17	8	45	45	41	42
حمص	14	11	8	4	40	34	27	19
حماة	29	23	17	8	52	44	41	41
اللاذقية	8	6	5	3	37	29	20	16
إدلب	26	20	14	6	34	33	30	27
دير الزور	27	21	15	7	32	30	27	24
الحسكة	28	22	16	7	46	47	45	46
الرقة	29	23	17	8	33	32	30	29
درعا	32	25	18	8	41	40	37	38
طرطوس	16	12	9	4	23	16	17	12
السويداء	35	13	9	4	43	52	41	36
القنيطرة	20	16	12	6	30	25	26	21

6 يمكن حساب نسبة السر الآمنة غذائياً لكل محافظة في كل مرحلة على النحو الاتي: 100- (نسبة الأسر الآمنة مضافا إليها نسبة الأسر غير الآمنة).

د. التعاون الدولي

الانفتاح على دول العالم وبناء علاقات تعاون دولي على أساس تشاركي وعلى تحقيق المصالح، تضمن الاستفادة المثلى من فرص التعاون لتعزيز دور سورية الإقليمي والدولي، والإسهام في تحقيق التنمية الوطنية المستدامة اعتماداً على مبادئ القانون الدولي التي تحفظ السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي الوطنية.

يحظى التعاون الدولي بأهمية بالغة بعد الأزمة، فعليه يعول ردم الفجوات بأوجهها وأبعادها المختلفة، مثل فجوات الموارد المالية لتحقيق التنمية (الاستثمار، المنح، القروض)، والفجوات المعرفية (نقل الخبرات وبناء القدرات) والفجوات التقنية والتكنولوجية. ويؤدي التعاون الدولي دوراً مهماً في تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية مع العالم الخارجي، على النحو الذي يضمن السيادة الوطنية والندية والحفاظ على المبادئ والمصالح الوطنية.

وتختلف أهمية التعاون الدولي وأوجه الدعم لجهود التنمية الوطنية من مرحلة إلى أخرى من مراحل البرنامج، ومن ثمّ فإن أطر التعاون المستقبلية ونشاطاتها سيتم بناؤها لتلبية الاحتياجات الوطنية وفق أولويات كل مرحلة، على نحو يضمن الاستفادة المثلى من هذه الأطر.

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ الاستفادة المثلى من التمويل المتاح لسورية في ظل الظروف السياسية، عن طريق خطط الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة، والمقدم من المنظمات الدولية أو الدول المانحة، ولاسيما ضمن القطاعات الأساسية، مثل الصحة والتعليم والبنى التحتية الأساسية، إضافة إلى المساعدات الغذائية وغير الغذائية للمتضررين من الحرب في سورية.	▪ توسيع حجم التمويل المقدّم من المنظمات الأممية العاملة في سورية والمنظمات الدولية المتخصصة للإسهام في تنفيذ أنشطة تستعيد تقديم الخدمات الأساسية وسبل العيش والمأوى، و/أو إعادة تفعيل التمويل المقدم للمشاريع القائمة. ▪ استخدام الخطوط الائتمانية (الحالية والمستقبلية) لتوفير متطلبات الجهات السورية من التجهيزات والمستلزمات التي تسهم في تحريك عجلة الاقتصاد وفي إقامة مشاريع إنتاجية أو خدمية ذات أولوية. ▪ تنفيذ برامج تعاون مع شركات أو جهات أجنبية لإقامة مشاريع استثمارية أو توريد متطلبات العملية الإنتاجية بتسهيلات ائتمانية. ▪ تعظيم الاستفادة من القروض والتسهيلات التمويلية المقدمة من المؤسسات التمويلية التابعة للدول الصديقة في تمويل المشاريع الاستراتيجية، أو إعادة تفعيل القروض المقدمة للجانب السوري لمشاريع قائمة.	▪ زيادة حجم استفادة سورية من برامج التعاون المقدمة من الجهات المانحة (دول، هيئات إقليمية ودولية، مؤسسات مالية) لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع التنموية الاستراتيجية، ولاسيما في تأهيل البنية التحتية وتحفيز الإمكانات الاقتصادية الموجودة في سورية.	

▪ الاستفادة المثلى من برامج التعاون المقدمة من الجهات الدولية (دول، منظمات دولية) في إطار تطوير قدرات ومهارات الكوادر السورية، وتقديم الاستشارات والخبرات اللازمة لتعزيز متطلبات الجهات الوطنية لمواجهة الظروف التي تمر بها سورية.	▪ الاستفادة المثلى من برامج التعاون المقدمة من الجهات الدولية (دول، منظمات دولية) في إطار تطوير قدرات ومهارات الكوادر السورية، وتقديم الاستشارات والخبرات اللازمة لتعزيز متطلبات الجهات الوطنية لإعداد خطط إعادة الإعمار وتنفيذ مشاريعها.	▪ توسيع قاعدة الجهات المانحة التي تقدم الدعم الفني اللازم، بغية تعزيز متطلبات الجهات الوطنية لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار وتعزيز البيئة المؤسسية الداعمة لنمو الاقتصاد الوطني.	
		▪ تنويع أنماط التعاون مع الشركاء الدوليين لتحقيق متطلبات تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.	▪ الاستفادة المثلى من جميع برامج التعاون المالي والفني المقدمة من الشركاء الدوليين على تنوعهم، لخدمة تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

دال. محور تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات

بنى تحتية متطورة تواكب الحداثة وتعزز الاستدامة البيئية في استغلال الموارد والقدرات المحلية بكفاءة، وتستثمر في الطاقات المتجددة.

تركز جهود ما بعد الحرب على إعادة ترميم وإنعاش وتعزيز البنية التحتية الاجتماعية والمادية لتكون قادرة على التعامل مع الضغوط الشديدة على الشبكات والنظم الوطنية من جراء عودة النازحين داخلياً السوريين، ولتوفير المأوى والمياه والصرف الصحي والطاقة والنقل والاتصالات والخدمات الطبية والتعليمية للعائدين، على امتداد رحلتهم وحتى عند استقرارهم نهائياً. إن الوصول إلى هذه الخدمات وإمكانية الحصول عليها، إضافة إلى برامج إعادة الإعمار وبرامج الانتعاش المبنية على اعتبارات تنموية وتوازنية، ستكون كلّها بالغة الأهمية في تعزيز جهود استدامة التنمية ودعم جهود إعادة تأهيل مقومات تنمية المناطق المحلية المتضررة.

1- الغايات (الأهداف الاستراتيجية)

- توفير مقومات عودة النازحين داخلياً واللاجئين من البنى التحتية الخدمية.
- إعادة إعمار البنى التحتية المتضررة وفق منظور جديد ينطلق من مبادئ التخطيط الإقليمي والمحلي لتحسين

جغرافية الخدمات والبنى التحتية.

- بنى تحتية جاذبة للاستثمار.
- سكن لائق.
- انتفاع أمثل من الموارد المتاحة والطاقات المتجددة.
- توفير احتياجات القطر من النفط والغاز والمشتقات النفطية.
- رفع كفاءة استخدام الطاقة وترشيد الاستهلاك في مختلف القطاعات.

2- الأهداف المرحلية

أ. الطاقة

تحقيق الأمن الطاقي لتلبية أكبر قدر ممكن من حاجة السوق المحلية وتخفيف أعباء الاستيراد وتعزيز القيمة المضافة في الاقتصاد السوري، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب على المشتقات النفطية والكهرباء، وذلك بالتلازم مع كفاءة الاستخدام.

اكتسب قطاع الطاقة الصفة الاستراتيجية بامتياز قبل الأزمة، وتستمر الحاجة وتشتدّ إلى دوره المحوري بعدها، فهو مساهم كبير في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، وهو من أهم مصادر توفير عوائد القطع الأجنبي وممول هام للتنمية. ويساهم هذا القطاع أيضاً في تلبية حاجات سائر القطاعات من مصادر الطاقة واستخداماتها كمادة أولية وكمادة احتراقية. وهذه الأهمية يشوبها تحديات كثيرة: كاستمرار تزايد الاستهلاك الداخلي للمشتقات النفطية والكهرباء، بمعدلات مرتفعة أدت إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب على مصادر الطاقة، والضرر الكبير الذي أصاب البنى التحتية للقطاع. وهنا تبرز ضرورة الاستغلال الأمثل للفرص الكامنة والتخصيص الرشيد للموارد المتاحة الطبيعية والمالية والتعامل الرشيد والمدروس مع قضية الدعم لما يحدثه من تشوهات، تبدأ ماليةً لتنتهي خللاً في توازنات اقتصادية واجتماعية لا يمكن بعدها ضمان الانتعاش التنموي واستدامة مكوناته. وهذا القطاع من القطاعات ذات الأولوية في جميع مراحل البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب.

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2018–2020)	مرحلة التعافي (2021–2023)	مرحلة الانتعاش (2024–2026)	مرحلة الاستدامة (2027–2030+)
نسبة المستفيدين من الكهرباء المنزلية في المناطق المحررة	%60	%80	%100	
نسبة الاستهلاك في المنشآت الاقتصادية والخدمية في المناطق المحررة	%50	%70	%100	%100
نسبة الفاقد الكهربائي الفني والتجاري بشبكات التوزيع	%22	%20	%18	%15
نسبة مساهمة الطاقات المتجددة من مجموع الاستهلاك الكلي للطاقة	%0.5	%1	%2	%5
نسبة كفاءة استخدام الطاقة من مجموع الاستهلاك الكلي للطاقة	%2	%3	%5	%10

نسبة جاهزية محطات التوليد	%80	%90	%95	%100
نسبة تخفيض الدعم المقدم على الكهرباء	%5	%15	%20	%50
نسبة مساهمة القطاع الخاص في إنتاج وتوزيع الكهرباء	-	%5	%10	%20
نسبة تزويد المناطق المحررة بالمشتقات النفطية لجميع القطاعات	%100	%100	%100	%100
نسبة زيادة طاقة الإنتاج لمواقع الثروة المعدنية	%50	%20	%30	%200
إنتاج الغاز الطبيعي (مليون م3 باليوم)	19	29	37	48
إنتاج النفط الخام (ألف برميل يومياً)	70	317	300	280
زيادة وتيرة الاستكشاف والحفر في المناطق المحررة (ألف متر طولي)	23	-	-	-
إنتاج المشتقات النفطية للمصافي (من الخام المرد إليها)	%30	%100	%100	%100
نسبة زيادة إنتاج الفوسفات (من الإنتاج الطبيعي)	%70	%100	%200	%300

ب. النقل

منظومة نقل متطور ومستدام تشكل عصب التنمية الوطنية ورابط مكوناتها المكانية، تستغل مكانة سورية كعقدة ربط بين دول شمال وجنوب وشرق غرب سورية، وتحقق تكامل أنماط النقل البري والجوي والبحري، وتحافظ على معايير السلامة والاستدامة.

يعدّ قطاع النقل من أهم القطاعات الخدمية اقتصادياً واجتماعياً، حيث تشكل شبكة النقل أساس البنية التحتية التي تربط مكانياً المكونات الاقتصادية، وهو بهذا من القطاعات الفاعلة والمنفعلة ببقية القطاعات. إنّ أيّ تحليل لنظام النقل الكلّي، على المستوى الوطني أو المحلي، يجب أن يلحظ الترابط الوثيق بين هذا النظام والنظام الاجتماعي–الاقتصادي، وأن يقدّر حجم العوائد الاقتصادية والاجتماعية. إنّ التنقل المريح والآمن هو قبل كل شيء حاجة من حاجات الإنسان الأساسية، هذا إضافة إلى وظائف قطاع النقل الاقتصادية التي تؤثر على النموّ وعلى التغيّرات في عملية التنمية ونظمها بفضل الربط بين مراكز الإنتاج ومراكز الاستهلاك، ومن وإلى منافذ التصدير والاستيراد، وكذلك نقل بضائع العبور. وبالمقابل، فإنّ التغيّرات في تلك النظم الكلية تؤثّر بدورها على التطوّر اللاحق لهذا القطاع.

وقد شغل قطاع النقل في سوريّة قبل الحرب حيزاً مهماً في توليد الدخل والعمل والنمو الاقتصادي. ويواجه القطاع تحديات كبيرة أهمها الضرر الذي أصاب بناه التحتية خلال سنوات الحرب، وحاجتها إلى جهود وموارد كبيرة لإعادة تأهيلها. ويعدّ التوازن المدروس لأشكال النقل وأدوارها تحد آخر على قدر كبير من الأهمية، للوصول إلى تكامل لأنماط النقل، مع الحفاظ على معايير السلامة والبيئة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب.

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2019–2023)	مرحلة التعافي (2024–2025)	مرحلة الانتعاش (2026–2027)	مرحلة الاستدامة (2028–2030+)
نسبة الزيادة في حجوم النقل بالترانزيت	%25	%55	%85	%100
عدد الطائرات	6	9	13	16
نسبة الزيادة في عدد الرحلات	%35	%60	%80	%100
نسبة الزيادة في عدد المقاعد	%35	%60	%80	%100
نسبة الزيادة في طاقة النقل المتاحة	%40	%70	%90	%100
تأهيل وصيانة الشبكة الطرقية كم/لكل محور	25	10	10	30
تأهيل شبكة الطرق المتضررة	%100			
نسبة الزيادة في طول الشبكة الطرقية	%10	%40	%70	%80
نسبة الزيادة في الطاقة المتاحة للمرافئ السورية	%20	%55	%200	%300
عدد السفن	5	6	7	8
نسبة تأهيل وصيانة الأرصفة والساحات والمستودعات	%100			
نسبة الزيادة في الحركة الملاحية	%20	%55	%200	%300
نسبة الزيادة في طاقة شحن البضائع بالسكك	%10	%25	%200	%300
نسبة الزيادة في طاقة نقل الركاب بالسكك	%10	%25	%200	%300
نسبة السكك الحديدية المؤهلة	%30	%60	%100	
نسبة تأهيل التجهيزات المحركة والمتحركة	%30	%60	%100	
نسبة الزيادة في أطوال السكك الحديدية				%10
نسبة الزيادة في التجهيزات المحركة والمتحركة		%5	%15	%25

ج. الاتصالات والمعلوماتية

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التنافسية ورفع الكفاءة والإنتاجية، وتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات بجودة عالية وأسعار ميسرة.

تعدّ الاتصالات والمعلوماتية (تكنولوجيا المعلومات) من القطاعات الواعدة الضامنة لاستدامة التنمية واستخدام الموارد بكفاءة عالية، فهذا القطاع عالي المردودية، وهو ركيزة أساسية في تطوير العديد من القطاعات الأخرى، كالقطاع المالي والتجاري والصناعي، ورفع القيم المضافة في منتجاتها. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤدي دوراً حيوياً في التنمية الاجتماعية–الاقتصادية وإنتاج ونشر المعرفة. وهذا القطاع من القطاعات ذات الأولوية في مرحلة التعافي وما بعدها.

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2019–2022)	مرحلة التعافي (2023–2025)	مرحلة الانتعاش (2026–2028)	مرحلة الاستدامة (2029–2030+)
معدل انتشار الحزمة العريضة الثابتة (لكل مئة فرد)	6	10	15	20
معدل انتشار الحزمة العريضة المتنقلة (لكل مئة فرد)	9	40	100	150
معدل النفاذ لشبكة الهاتف الخلوي	%75	%80	%90	%100
مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية	%38	%44	%52	%62
مرتبة مؤشر أمن المعلومات	100	97	95	90

د. السكن

سكن لائق يوفر ظروف العيش الكريم مراعي لأوضاع الشرائح المختلف للسكان.

يكتسب القطاع أهمية قصوى بعد الحرب، فحجم الضرر الكبير الذي أصاب المساكن، وتوفير متطلبات عودة اللاجئين والنازحين داخلياً، يحدد مكانة القطاع وأولويته في المراحل المبكرة للبرنامج، ومن منظور مختلف يقوم على حل إشكاليات كانت قائمة قبل الحرب على سورية، وأهمها: مناطق السكن العشوائي، والتركز والتشتت السكاني بين المحافظات السورية، واستخدامات الأراضي والحفاظ على الأراضي الزراعية واستدامة الموارد، والتنظيم والمخططات العمرانية وتوزيع الأدوار بين الفاعلين في القطاع.

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2019)	مرحلة التعافي (2020–2022)	مرحلة الانتعاش (2023–2026)	مرحلة الاستدامة (2027–2030+)
نسبة تأمين الاحتياج الإسكاني (من حجم الطلب)	%10	%15	%25	%35
نسبة خفض فجوة العرض–الطلب على المساكن	–	%15	%20	%30
نسبة تحسين جودة المنتج الإسكاني وتشجيع استخدامات الطاقات البديلة ونشر مفهوم العمارة الخضراء. (من المساكن المنفذة)	%10	%15	%20	%40
حجم السكن الاجتماعي من المساكن المنفذة.	%15	%20	%25	%30

هاء. محور التنمية الاجتماعية والإنسانية

مجتمع متوازن ديموغرافياً، ومتماسك اجتماعياً، وممكّن اقتصادياً ومعرفياً، يتمتع أفراده بمستوى صحي وتعليمي لائق، قائم على التشاركية والعدالة الاجتماعية، وعلى منظومة حماية اجتماعية فاعلة وكفؤة، تتكامل فيه الأدوار لاستدامة التنمية.

ترتكز الحماية الاجتماعية إلى توازنات الحقوق والواجبات في العقد التنموي الجديد، ولاسيما الحق المتكافئ في الحصول على الخدمات العامة، والحق في الحماية الاجتماعية، والحق في الحصول على صحة جيدة، والحق في التعليم، وحق الحصول على المعلومة الموثوقة وغيرها من الحقوق المتعلقة بالتنمية الاجتماعية في سورية. وإذ تتجلى مسؤوليات المواطنة الفاعلة في التمثل لحكم القانون والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسة والعامة وفي إدارة المجتمع، فإن التوازن في العقد التنموي يتحقق بقدرة الدولة على توفير تلك الحقوق الأساسية لمواطنيها، سواء بالتدخل المباشر أم بتفعيل قدرات المؤسسات والمجتمع والاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق هذا التوازن.

تشكل جهود وعمليات مساعدة الأسر لتعزيز صمودها وتعافيها ومقومات دعم جميع أوجه معيشتها الأولوية القصوى في هذا المجال على المديين القريب والمتوسط، بحيث يتم العمل على الاستجابة لاحتياجات السكان المحليين واحتياجات الوافدين، ومساعدة المجتمعات المتضررة على تجنب المزيد من الفقر والتهميش والاعتماد على المساعدات الإنسانية، عن طريق توفير دخل للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم والنازحين داخلياً العائدين، وإصلاح البنية التحتية الأساسية للمجتمع المحلي وتقديم الخدمات وتطوير القدرات المحلية لتحقيق الانتعاش المبكر، على أن يتم التركيز بوجه خاص على الفئات الضعيفة، مثل النازحين داخلياً والشباب والنساء معيلات الأسر وأسر الشهداء ومصابي الحرب، وذلك بفهم طبيعة متطلبات السكان، وتحديد من هم المتضررون، وتقييم مواطن ضعف وقدرات الناس.

وفي رؤية سورية ما بعد الأزمة المواطنون هم أصحاب التنمية وفرصتها وهدفها، وتأتي هنا ضرورة فهم العلاقات الاجتماعية والقيم المشتركة كمصادر للعمل الاجتماعي. ومن هنا أيضاً يجب اعتبار سياسات التنمية والحماية الاجتماعية استثماراً في البشر بهدف بناء دولة المؤسسات. ويمكن فهم هذا المحور الاجتماعي بفهم الرؤية وراء سياساته البعيدة المدى وهي تلك المتعلقة بالرفاه الاجتماعي.

ويتطلب الوصول إلى التنمية تمكين العودة الكريمة والطوعية للنازحين واللاجئين وتحقيق إعادة الاندماج على نحو يساهم في بناء رأس المال الاجتماعي ويخرج بالسوريين من مرحلة الإغاثة، تماشياً مع الرؤية البعيدة المدى للتنمية في سورية ووظائفها الجغرافية.

ويكتسب الإعلام، بوصفة يتشابك في عمله مع القطاعات الإنتاجية والخدمية، أهمية خاصة في تعزيز العملية التنموية، وفي التغيير الاجتماعي، وتوفير صورة موضوعية عن الواقع المجتمعي وعن الحقوق والمواقف الوطنية والإقليمية والدولية، ضمن إطار المصلحة والأمن الوطنيين. وتلقى على عاتق الإعلام مهام ومسؤوليات متزايدة، لمواكبة الثورة العلمية والتقنية المعاصرة، والتطور الهائل في وسائل الاتصال ونقل المعلومات. ونتيجة لذلك، يصبح دوره أكثر تأثيرا في مجهودات الإصلاح، ونشر المعرفة، وتحسين أداء المؤسسات والفعاليات المختلفة، وتطوير الأداء المجتمعي بوجه عام، ورفع المستوى الثقافي والمعرفي للمواطن.

1- الغايات (الأهداف الاستراتيجية)

- **مجتمع متوازن ديموغرافياً**: السوريون يعيشون في مجتمع متوازن ديموغرافياً، قادر على استيعاب عودة جميع السكان (النازحين داخلياً واللاجئين) إلى أماكن إقامتهم المعتادة أو مراكز استقطابية محدثة، مع تلافٍ للتشوهات والخلل في التوزع الجغرافي بين الريف والحضر، وبين المحافظات، وبين المناطق ضمن كل محافظة، عن طريق خلق فرص عمل لأطره وقوة عمله الشابة دون تمييز بين الجنسين، وعن طريق استثمار موارده الذاتية على نحو يحفظ حقوق الأجيال القادمة، مع الأخذ في الحسبان حقوق جميع الشرائح الاجتماعية، ولاسيما النساء والأطفال والمسنين. وتكون لمساهمات المغتربين السوريين المعرفية والبشرية والمادية ودورهم في هذه المرحلة أهمية كبرى كروافد وروافع هامة للعملية التنموية.
- **حياة صحية مديدة**: للمواطنين جميعاً إمكانية الوصول إلى والحصول على خدمات صحية متكاملة وموثوقة. وتقوم الدولة بتهيئة الظروف المناسبة التي تتيح لكل فرد إمكانية التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة.
- **بناء مجتمع معرفي فاعل في التنمية**: المواطنون جميعاً ممكنون من تحقيق مشاركة فاعلة في بناء مجتمع معرفي، وفي إبراز إمكاناتهم عن طريق نظام تعليمي كفؤ، ونظم تكوين ثقافي ومعرفي قادرة على بناء الإنسان السوري الفاعل. وتقوم الدولة بتهيئة الظروف المناسبة التي تتيح لكل فرد إمكانية التمتع بأعلى مستوى ممكن من التعليم والمعرفة.
- **منظومة حماية اجتماعية متكاملة**: يتمتع السوريون بنظام رعاية اجتماعية شامل يوفر معيشة كريمة وآمنة اليوم وفي المستقبل. نظام الحماية هذا ينسجم مع أعلى المعايير الدولية للحد من الفقر والهشاشة، عن طريق تحقيق سوق عمل فعال، والحد من تعرض المواطنين للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، كالبطالة والتهميش والمرض والإعاقة والاحتياجات الخاصة والانحرافات السلوكية والتقدم في السن، وبناء قدراتهم لمواجهتها.
- **بناء بيئة حاضنة آمنة لحماية ونماء الأطفال**: الأطفال يتمتعون بالأمن والأمان والاستقرار، وتنمى قدراتهم العقلية والنفسية والاجتماعية والجسدية، وخاصة نموهم الفكري والثقافي والأخلاقي ومعايير حمايتهم وصون حقوقهم وفقاً لالتزامات سورية في الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل. كما يتمتع الأطفال الذين فقدوا الرعاية الأسرية بكل أشكالها بالرعاية البديلة المناسبة لأوضاعهم النفسية والجسدية والاجتماعية.
- **المشاركة التكاملية الفاعلة والمؤثرة لجميع القطاعات والفئات في عملية التنمية**: بناء التنمية الشاملة والمتوازنة يتطلب المشاركة الفاعلة لجميع القطاعات (حكومي، خاص، أهلي، منظمات ونقابات شعبية) وكذلك لجميع فئات المجتمع (شباب، نساء، مسنين، أطفال، أسر الشهداء، الجرحى، الفقراء، ...) على نحو يحقق الإفادة من مساهمة الجميع كل حسب دوره وإمكاناته وتكامل هذه الأدوار، لتحقيق غايات التنمية، بهدف تخطي آثار الحرب من إرهاب وتهجير، وإحياء قيم الهوية والمواطنة والمشاركة الاجتماعية.

2 – الأهداف المرحلية

أ. التعليم والتكوين الثقافي

منظومة تعليمية وبحثية وثقافية معاصرة ومتجددة تسهم في تطوير المجتمع المحافظ على هويته وثقافته الأصيلة والمنفتح على الثقافات الأخرى، والمعتمد على المعرفة مصدراً أساسياً للتنمية المستدامة والازدهار.

يعدّ التعليم من أكثر القطاعات تضرراً من الحرب نظراً لخصوصيته التي تتجاوز الأبعاد المادية من بنى تحتية ومستلزمات عمل لتطول أيضاً الأبعاد الفكرية. ويقوم التعليم بدور رئيسي في بناء قوة العمل المنتجة، كما يؤدي

مهمة أساسية في تربية الأجيال على قيم المواطنة والحقوق والواجبات، وتطوير العقل النقدي الذي يساعد في عمليات البناء والتطوير والتغيير المجتمعي والنهوض بالإنتاج والإنتاجية. ومن المسلم به أن التعليم هو القاعدة الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويرتقي بأداء المجتمع عندما يتم استخدام الموارد على الوجه الأمثل، عن طريق ربط التعليم بأهداف التنمية المختلفة، وبإقرار حق التعليم للجميع. وبالرغم من أن الاستثمار في التعليم هو استثمار بعيد الأمد، تظهر آثاره الاقتصادية والاجتماعية بعد مدد طويلة، فهو من القطاعات ذات الأولوية في جميع مراحل البرنامج، إذ تبدأ في مرحلته الأولى جهود إعادة المتسربين من النظام التعليمي وتعويض الدروس الفائتة، وترميم البنى التحتية، وخاصةً في المناطق المتضررة وتستمر الجهود وصولاً إلى مرحلة الاستدامة التي يعتبر التعليم من أهم أركانها لأدواره الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التوعوية.

ويكتسب القطاع الثقافي أيضاً أهمية كبيرة في البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب، وتختلف أولويته في كل مرحلة من مراحل البرنامج وفقاً لطبيعة مكوناته. فالأبعاد اللامادية للتكوين الثقافي هي أولوية منذ المرحلة الأولى، وتستمر حتى مرحلة الاستدامة التنموية. وهذه الأبعاد تركز أساساً على قضايا الهوية ورأس المال الاجتماعي في التنمية والتماسك الاجتماعي، وتحسين الدور الفاعل والمؤثر للمكونات الثقافية على مستوى وجودة الحياة، بوصفها هدفاً تنموياً يتصل بالرفاه الإنساني ويعبر عنه إلى حدٍ بعيد. أما الأبعاد اللامادية المتصلة بالصروح الحضارية وغيرها فتبدأ مع المرحلة الثانية من مراحل البرنامج، وتشتد أهميتها وتتكثف تدخلاتها في مرحلتي الانتعاش والاستدامة التنموية.

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2019–2021)	مرحلة التعافي (2022–2024)	مرحلة الانتعاش (2025–2027)	مرحلة الاستدامة (2028–2030+)
معدل الالتحاق برياض الأطفال في نهاية المرحلة	%12	%19	%24	%30
معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي في نهاية المرحلة	%85	%87	%94	%99
معدل التسرب في التعليم الأساسي في نهاية المرحلة	%18	%8	%3.5	%1
معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي العام في نهاية المرحلة	%42	%48	%52	%55
نسبة طلاب التعليم المهني والفني (من إجمالي طلاب التعليم الثانوي)	%22	%26	%29	%30
معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي	%28	%30	%32	%32
نسبة الإناث إلى الذكور في جميع المراحل التعليمية	%90	%97	%98.5	%99
متوسط عدد التلاميذ في الشعبة في مرحلة التعليم الأساسي			23	20
متوسط عدد التلاميذ للمعلم في مرحلة التعليم الأساسي	15	15	15	15

متوسط عدد الطلاب في الشعبة في التعليم الثانوي				
التعليم العام	25	25	22	22
التعليم المهني والفني	23	23	23	23
متوسط عدد الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي لعضو الهيئة التدريسية (كليات تطبيقية) طالب/أستاذ	30	25	20	20
متوسط عدد الطلاب في مرحلة التعليم الجامعي لعضو الهيئة التدريسية (كليات نظرية) طالب/أستاذ	50	45	40	40
معدل الالتحاق بالدراسات العليا من مجموع طلبة الجامعات	%4	%6	%7.5	%8.5
نسبة زيادة عدد الباحثين	%10	%10	%20	%30
نسبة زيادة عدد البحوث العملية المحكمة	%10	%15	%30	%35
نسبة الإنفاق على البحث العلمي في نهاية المرحلة (من الناتج)	%0.03	%0.5	%1.5	%2
معدل الأمية في نهاية المرحلة	%18	%12	%9	%5
نسبة رفع كفاءة استخدام المراكز الثقافية	%10	%10	%15	%20
نسبة رفع العروض المسرحية والأفلام المنتجة وعناوين الكتب	% 7	% 12	% 15	% 25

ب. الحماية الاجتماعية

مجتمع سوري أساسه الأسرة المتماسكة، أفراده ممكنون ومنتجون، يتمتعون بمستوى معيشي كريم، وبشبكة حماية اجتماعية كفؤة، فيه قطاع أهلي واع وفاعل، وتتكامل فيه الأدوار لتحقيق التنمية الشاملة القائمة على أسس التشاركية والعدالة الاجتماعية.

تعد الحماية الاجتماعية قضية عبر قطاعية تتداخل مكوناتها مع عدد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، كالسياسات المالية والزراعية والصناعية وسياسات التجارة الداخلية والسياسات الصحية وسياسات سوق العمل وسياسات الخدمات الاجتماعي من مياه شرب وتعليم وصرف صحي، وهي قضايا جرى تصنيفها ضمن هذه القطاعات كقضايا ذات أولوية في جميع مراحل البرنامج. أما القضايا المتعلّقة بالفئات الأكثر ضعفاً، كالمسنين وفاقدي الرعاية الأبوية والمعاقين، فهي أيضاً قضايا ذات أولوية في جميع مراحل البرنامج.

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2019–2022)	مرحلة التعافي (2023–2026)	مرحلة الانتعاش (2027–2028)	مرحلة الاستدامة (2029–2030+)
نسبة المشمولين بالتأمينات الاجتماعية في نهاية المرحلة	%45	%69	%91	%100
نسبة المشمولين بالتأمين الصحي في نهاية المرحلة	%27	%42	%83	%100
نسبة التغطية بخدمات التمويل الأصغري في نهاية المرحلة	%12	%23	%42	%60
نسبة خفض الفجوة بين متوسط الرواتب والأجور والحد الأدنى لتكاليف المعيشة	%15	%25	%25	%35
نسبة خفض عمل الأطفال	%15	%25	%30	%30
نسبة الأسر الضعيفة الأمن الغذائي في نهاية المرحلة	%22	%17	%9	%1
نسبة تغطية الفئات الضعيفة بما فيها أسر الشهداء والجرحى بخدمات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي	%30	%30	%25	%15
نسبة الأسر السورية الأشد احتياجاً المشملة بخدمات الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية.	%10	%25	%35	%100

ج. السكان والصحة

مجتمع متوازن ديموغرافياً، يتمتع سكانه بمستوى صحي وخصائص نوعية متميزة، وموزعون توزيعاً متوازناً بين المحافظات.

تعد التنمية السكانية قضية عبر قطاعية. فمعظم التدخلات الرامية إلى تحقيق الأهداف السكانية هي موزعة بين قطاعات مختلفة. ويتبع التوزع المتوازن للسكان لقضية التوازن التنموي جغرافياً ويتأثر بتدخلاته؛ كما إن تحسين الخصائص النوعية للسكان يتداخل مع تدخلات القطاع التعليمي والتكوين الثقافي وسوق العمل. أما قضية النمو السكاني ومحدداته، فتتشابك مع التدخلات الصحية والتوعوية بصفة رئيسية. وتتبع أولويات العمل في هذا الشأن مع أولويات العمل وفق كل مرحلة من مراحل البرنامج للقطاعات المتصلة.

ويعدّ القطاع الصحي من القطاعات ذات الأهمية الكبرى، إلى درجة أن مستويات التنمية بين الدول باتت تقارن وتقاس بتوقع الحياة، الذي تعد عوامل المراضة والوفيات أهم محدداته. ومن ثمّ يكتسب القطاع أولوية قصوى في جميع مراحل البرنامج. ففي مرحلة الإغاثة، سيستمر القطاع بتقديم الخدمات الصحية والدوائية ويوفر مستلزماتها، كما يعوَّل عليه في قسط كبير من جهود إعادة اللاجئين والنازحين داخلياً لتوفير الخدمات الصحية في المناطق المتضررة من الحرب. ويستمر الاهتمام بهذا القطاع في جميع المراحل وصولاً إلى مرحلة الاستدامة التنموية التي يعول عليها في تقديم خدمات صحية مميزة للسكان على نحو متوازن.

المؤشر	مرحلة الإغاثة (2019–2021)	مرحلة التعافي (2022–2024)	مرحلة الانتعاش (2025–2027)	مرحلة الاستدامة (2028–2030+)
نسبة المراكز والمشافي المؤهلة في المناطق المحررة من إجمالي المتضررة	%40	%60	%80	
معدل الخصوبة الزواجية في نهاية المرحلة (مولود للمرأة)	3.4	3.1	2.7	2.5
نسبة الزواج المبكر للإناث (أقل من 18 سنة) نهاية المرحلة	%13	%11	%8	%5
نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة الحديثة نهاية المرحلة	%41	%52	%65	%80
نسبة الولادات على أيدي صحية مؤهلة نهاية المرحلة	%75	%87	%96	%99
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)	20	19	17	10
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	23	22	19	13
نسبة تحصين الأطفال ضد الأمراض	%85	%92	%96	%96
معدل وفيات الأمهات (لكل مئة ألف ولادة حية)	58	52	44	34
معدل انتشار متلازمة عوز المناعة المكتسبة (لكل مئة ألف من السكان)	7	7	7	7
نسبة خفض العجز في الكوادر الصحية	–	%25	%15	%5
نسبة التغطية المحلية من الإنتاج الدوائي الوطني	%90	%92	%94	%96
نسبة زيادة صادرات الأدوية	%10	%12	%20	%20
نسبة خفض معدل الهجرة الداخلية	%10	%35	%30	%15
نسبة خفض الكثافة السكانية في مراكز المحافظات والمحافظات العالية الكثافة	%5	%5	%6	%3

خامساً
السياسات الإرشادية

خامساً– السياسات الإرشادية

تجاوزت سورية في تاريخها الحديث مراحل مفصلية عديدة، لكن الحرب التي شارف فتيلها على الانتهاء بفعل صمود الجيش والمجتمع، تعدّ من أدق المراحل، ليس فقط من ناحية آثار الحرب المادية ومنعكساتها، كـ "فالق" في مسار نموذجها التنموي، بل أيضاً للقضايا الجوهرية التي برزت والتساؤلات الكبيرة التي طالت حتى مفهوم الهوية والانتماء. ومع ذلك، فهي "عابرة" إذا ما أخذناها في المسار الطويل الأجل، شريطة تلازم وتفاعل منحنيات ثلاثة:

1) تعزيز مفهوم الانتماء والمواطنة والهوية عند كل السوريين، على اختلاف مشاربهم السياسية والدينية والقومية، والارتكاز على الإرث الثقافي وإبراز الوعي التراكمي، وذلك بفك "شِفرات" التطرف، وتعزيز التفاعل الحضاري لسورية، بغية الحفاظ على الدولة وحصانة الوطن؛ وهذا الوعي سيكون أملاً لبناء سورية في ما بعد الأزمة.

2) معالجة الاختلالات البنيوية التي أظهرها تحليل الحالة التنموية، بهدف التأسيس لسورية الجديدة ببنياتها التحتية والمجتمعية كمآل للتنمية (الإنسانية وليس فقط البشرية)، كحالة وغاية، وذلك عن طريق تفعيل طاقات المجتمع، بتأطير "المستغل" منها كلياً أو جزئياً (وفيها ما عرف بالكتلة الصامتة أو المهّمش)، والخروج الآمن من "العطالة" القسرية، وحشد الطاقات الكامنة، واستغلال مكامن النمو، ورفع مستوى النشاط والتشغيل، بفضل الاستخدام الأمثل للموارد ضمن الأطر الحوكمية الشفافة والخاضعة للمساءلة، وذلك لكي يصبح النمو التشميلي (والمحابي للفقراء، باندماج الفئات الهشة وإزالة التباين الجغرافي بنشر التنمية المندمجة وعوامل الإنتاج الذاتية الدفع) لأجل الجميع، وليتطور على أسس الاستدامة.

3) "إعادة هندسة" البنى التحتية كمنظومات أساسية لمجتمع مثقل بشتى أنواع الضغوط، وإن بتباينات متعددة، وإنشاء الجديد منها reengineering & reconfiguration، لتمثل ركيزة تفعيل توفير السلع، والانتفاع من المرافق العامة والخدمات الاجتماعية، والتي هي بالتعريف شرط من شروط نجاح إعادة الإقلاع بالنشاط الاقتصادي (للقطاع العام والخاص والأهلي، من الري والزراعة والصناعة والتجارة، إلى القطاع السكني والخدمي كالتعليم والصحة ومؤسسات التشغيل والبطالة والرعاية الاجتماعية والدمج والتآزر، مروراً بالإمداد والتسويق والنقل والاتصالات ومياه الشرب والصرف الصحي)، حيث يكتسب النهوض بالبنية التحتية دلالاته في سياق السلم والتماسك الاجتماعي داخلياً، نظراً لكون هذه البنى تؤدي دوراً أساسياً كرافعة للتنمية الإقليمية ولتحقيق غايات الاستدامة على المستوى الوطني.

وسيجري، وفق محاور البرنامج الخمس، وبحسب مراحله، تبني سياسات إرشادية[6] متفاعلة فيما بينها، ومتوافقة كلياً مع الرؤية والغايات المعروضة آنفاً، بحيث سيجري لاحقاً وضع البرامج التنفيذية المؤدية إلى تحقيق الرؤى والأهداف الموضوعة.

7 السياسات الإرشادية guiding policies هي السياسات التي تهدف إلى توجيه القرار لربط الأهداف الموضوعة بالبرامج والإجراءات التنفيذية اللازمة للوصول إلى تلك الأهداف.

ألف. محور الحوار الوطني والتعددية السياسية

يتضمن هذا المحور، بسياساته التأطيرية كفعل مؤسس للمحاور الأخرى، قضايا المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحقوق الأجيال، انطلاقاً من القيم والهوية الوطنية والانتماء، والتماسك المجتمعي، مع التأكيد على أهمية المصالحات الوطنية وتعزيز الأمن والأمان، وإيجاد البيئة المناسبة لاستدامة ونجاح الحوار الوطني ورفع مستوى الوعي والتمثيل المجتمعي وتدعيم مسار التعددية السياسية والعملية الديمقراطية.

ولما كانت هذه المسائل تخص صلب المجتمع السوري ودائمة، فإن العناية بتنفيذ أية سياسة من السياسات المعروضة في هذا المحور، يتعلق بدرجة الأهمية في سياق الخروج الآمن من الحرب وبدرجة الاستجابة، بحيث ينتهي سريعاً تنفيذ بعض السياسات (كمعالجة ملف عودة اللاجئين) ذات الطبيعة العاجلة.

وفيما يلي ملخص سياسات المحور.

على امتداد مراحل البرنامج الأربع
▪ تعزيز الحوار الوطني ضمن أطر احترام الدستور، ووحدة البلاد وسيادتها واستقلالها الوطني، والقبول بصندوق الاقتراع كأساس حاكم لأي حوار اقتصادي–اجتماعي–سياسي. ▪ اقتران البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالشفافية، وابتعادها عن امتلاك الحلول الجاهزة بقبولها الفكر النقدي والممارسة الفعلية لمبدأي المسؤولية والمحاسبة. ▪ تعزيز احترام الرأي العام، بالتركيز على الدور البالغ الأهمية لمختلف وسائل الإعلام كشريك استراتيجي في العملية السياسية والحوار الوطني والمصالحات، والتصدي للحملات الإعلامية المعادية، والنهوض بمستوى الإعلام الوطني وتعزيز الثقة والمصداقية لدى جميع أبناء الوطن، بحيث يصبح مرآة حقيقيّة وحاملاً لقضايا السوريين، ومعبراً عن تطلعاتهم وهمومهم، ومسهماً في رفع مستوى المواطن السوري وعياً وسلوكاً، ليكون فعالاً في خدمة قضايا التنمية. ▪ بناء الأطر التي تسمح للقوى المجتمعية والاقتصادية والثقافية المختلفة بالتعبير عن أفكارها وهواجسها ومصالحها على نحو متكافئ، وتجاوز أوهام الخطوط الحمر والأحكام المسبقة القائمة على التهميش أو الوصاية على الحقيقة والقيم، وتعزيز مبدأ الحرية وحقوق الإنسان، وتكريس روح المسؤولية ومبدأ المساواة والعدالة بالاحتكام إلى سلطة القانون القائم الذي يمثل حارساً أميناً على مصالح الجميع. ▪ تمكين المنظمات الشعبية والمجتمع الأهلي من تحمل المسؤولية في نقل أي مشروع وبرنامج إلى ممارسة مسؤولة يسهم بها أكبر عدد ممكن من أبناء المجتمع، أفراد وتنظيمات ومن ثمّ تعميق روح المشاركة والمسؤولية في الإنجاز. ▪ تمكين الشباب في الحوار الوطني ورسم السياسات والاستراتيجيات الوطنية كمهمة أساسية واجتماعية قصوى. ▪ التعامل مع التداعيات الاجتماعية لظاهرة النزوح، واستقرار المناطق وعودة النازحين داخلياً. ▪ تعزيز الاهتمام بذوي الشهداء والجرحى في جميع المجالات، عن طريق تقديم الدعم اللازم لهم والتسهيلات الخدمية، وتتطلب المرحلة المقبلة الاهتمام الكامل بهم، كفئات اجتماعية متضررة من تبعات الحرب، وإدماجهم في مسيرة التنمية. ▪ تعزيز الاهتمام وتقديم الدعم لعوائل الأفراد المغرّر بهم، وتسوية أوضاع من تورطوا بالأعمال القتالية أو الذين اضطرتهم الظروف إلى مساندة المجموعات المسلحة. ومن المهم العمل على تعزيز الرعاية لتلك الأسر فكرياً واجتماعياً في المرحلة المقبلة، وذلك عن طريق برامج التأهيل وإعادة الدمج بالمجتمع والتوعية. ▪ معالجة ملف عودة اللاجئين السوريين في الخارج، وتقديم التسهيلات اللازمة لعودتهم إلى الوطن. ▪ تجهيز البنى التحتية الضامنة لعودة اللاجئين والنازحين داخلياً إلى مواطنهم الأصلية وتقديم المعونات لهم.

باء. محور الإصلاح الإداري وتعزيز النزاهة

يجب أن توفّر مرحلتا الإغاثة والتعافي، في سياق هذا المحور، الزمن اللازم لإعادة التأهيل، أكثر من تركيزها على إجراء إصلاح كبير في الإدارات العامة؛ فالإصلاح الجذري للإدارة العامة، بالطريقة التقليدية، هي عملية معقدة ومحفوفة بالمجازفة، ويُنصح بترك جلّها إلى مرحلتي الانتعاش واستدامة التنمية، دون أن يعني ذلك عدم البدء بها سريعاً. ويجب أن تهدف التدخلات في الإدارة العامة إلى تمكينها من الاستجابة للاحتياجات الطارئة: إدارة وتنفيذ القوانين والأنظمة وقرارات الحكومة، وتقديم الخدمات العامة. وفي الوقت ذاته، ستكون مرحلة الانتعاش هي المرحلة التي يجري فيها عزل الروابط غير السليمة بين السلطات لتتمكن الوظيفة العامة الجديرة، الخاضعة للمساءلة والشفافية، من الازدهار.

وفيما يلي ملخص سياسات المحور.

<table>
<tr><th>مرحلة الإغاثة</th><th>مرحلة التعافي</th><th>مرحلة الانتعاش</th><th>مرحلة الاستدامة</th></tr>
<tr><td>▪ إعادة تقييم الأداء الإداري والمؤسسي للجهات العامة من منظور الفعالية والكفاءة والإنتاجية.</td><td>▪ إعادة النظر بصكوك إحداث الجهات العامة لتحديد المسؤوليات والصلاحيات ومعالجة مشكلات الازدواجية.</td><td colspan="2">▪ تطوير الثقافة التنظيمية القائمة على الأخلاقيات الإدارية.</td></tr>
<tr><td colspan="2">▪ إعادة تنظيم الوظيفة العامة، وتحسين بيئتها التشريعية والتنظيمية.</td><td></td><td>▪ تطبيق منهجيات وأساليب حديثة تراعي التطورات العالمية في الإدارة.</td></tr>
<tr><td colspan="4">▪ تحسين كمية ونوعية الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين وتخفيض تكاليفها وصولاً إلى تقديم الخدمات التفاعلية.</td></tr>
<tr><td colspan="4">▪ تدريب وتأهيل العاملين في الجهات العامة واستقطاب الكفاءات والحد من ظاهرة تسربها.</td></tr>
<tr><td colspan="4">▪ تحسين معايير اختيار الكوادر الإدارية في المناصب العليا والوسطى.</td></tr>
<tr><td colspan="3">▪ تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية للعمل القضائي والرقابي.
▪ تطوير المؤسسات المسؤولة عن مكافحة الفساد.
▪ توضيح وتنسيق وتطوير أدوار مختلف الفاعلين في جهود مكافحة الفساد.</td><td></td></tr>
<tr><td colspan="4">▪ تعزيز الثقة لدى الفعاليات الاجتماعية في توفر الإرادة لمكافحة الفساد.
▪ توسيع المشاركة المجتمعية، وتعزيز دور الإعلام في جهود مكافحة الفساد.</td></tr>
<tr><td colspan="2">▪ تحسين معايير وشروط الدخول لممارسة العملين القضائي والرقابي.</td><td colspan="2">▪ تعزيز القواعد الأخلاقية للمنظومة القضائية والمؤسسات الرقابية.</td></tr>
<tr><td colspan="3">▪ رفع مستوى البنى التحتية للمحاكم والمؤسسات الرقابية وفق معايير الجودة والملائمة الوظيفية، والإسراع في إعادة تأهيل الأبنية التي تهدمت أثناء الأزمة.</td><td></td></tr>
<tr><td></td><td colspan="3">▪ تحديث خدمات الإدارة القضائية والمؤسسات الرقابية وانفتاحها على المواطن، عن طريق تقوية المواقع الإلكترونية للمحاكم والمؤسسات الرقابية.</td></tr>
<tr><td colspan="2">▪ تطوير آليات مكافحة الفساد الإداري وتعزيز آليات المساءلة والشفافية.</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td colspan="4">▪ توفير الموارد البشرية للعمل القضائي والرقابي وتطوير قدراتها.</td></tr>
</table>

جيم. محور النمو والتنمية

يعدّ هذا المحور (مع محور تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات) رافعة البرنامج leverage، ويتضمن أربعة مكونات رئيسية: سياسات الاقتصاد الكلي، وسياسات القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، السياحة، الموارد المائية)، وسياسات التنمية المتوازنة، وسياسات التعاون الدولي. ويتضمن كل محور مجموعة من السياسات التفصيلية، منها ما يبدأ وينتهي في مرحلة معينة، ومنها ما يمتد على مدى المراحل الأربع من مراحل البرنامج. وتشمل هذه السياسات حوكمة مدخلات الإنتاج والإمداد والمؤسسات الداعمة والتجارة الخارجية وبيئة الاستثمار والأنظمة المالية والنقدية والضريبية والجمركية والنفاذ المالي والإنفاق العام والتحصيل الضريبي وتطوير القاعدة الإنتاجية ومؤسساتها الداعمة والبنى التحتية الخدمية اللازمة لتحقيق التنمية المحلية وسوق العمل والتسويق والتسعير وضبط الأسواق والتصدير وهيكلة ميزان المدفوعات، ومحاور التعاون الدولي، وبناء المنظومات وقواعد البيانات.

وستجري بلورة هذه السياسات، بعد إقرارها، بصيغة برامج موصفة بمرامي كمية وبحسب مراحل البرنامج، لتكون وثيقة عمل قطاعية بحسب الوزارة (الوزارات) و/أو الجهات المعنية، مع ممثلي فعاليات المجتمع وإداراته المحلية.

وفيما يلي ملخص سياسات المحور.

أ. الاقتصاد الكلي

1) الإنتاج والنمو والاستثمار

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ توسيع قاعدة الإنتاج (الانتشار الأفقي)، وتقوية الأسواق بإزالة المعوقات غير العادية لجميع أوجه النشاط الاقتصادي ▪ تطوير الصناعات الاستهلاكية الكثيفة العمالة ▪ ترميم سلاسل الإنتاج بدءاً من أقلها تكلفة، والتركيز على الزراعة والصناعة لتلبية الاحتياجات.	▪ تطوير آليات الحد من معوقات النشاط الاقتصادي. ▪ تحفيز العملية الإنتاجية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في جميع المناطق والقطاعات والأنشطة الاقتصادية.	▪ تطوير بيئة محفزة لعمل القطاع الخاص وعلى مستوى الجغرافيا السورية. ▪ زيادة تشابك العملية الإنتاجية جغرافياً وقطاعياً لتحقيق قيم مضافة أعلى، والارتقاء بهذه القيم في الصناعة التحويلية نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي.	▪ تعزيز بيئة عمل القطاع الخاص على مستوى الجغرافيا السورية. ▪ زيادة دور القطاع الخاص في النمو الشامل التشغيلي المستدام، وزيادة مسؤوليه القطاع الخاص الاجتماعية.
		▪ زيادة الاعتماد على المحتوى التكنولوجي في الإنتاج، ولجميع الأنشطة الاقتصادية.	▪ رفع معدلات الإنفاق على البحث والتطوير، وتعميق المحتوى المعرفي، واستخدام التكنولوجيا المتطورة.

▪ تحفيز وتطوير أنشطة المشاريع المتوسطة والصغيرة والأصغرية (بالتسهيلات التمويلية والإجرائية)، وتطوير بيئة عملها على أسس مستدامة، والاستفادة المثلى من الميزات النسبية للمناطق والمحافظات السورية وفق منظور التنمية المتوازنة.			
▪ استعادة النمو الاقتصادي.	▪ زيادة مساهمة القطاع الخاص في النمو. ▪ زيادة مساهمة الإنتاج الحقيقي في النمو كالزراعة والصناعة التحويلية مع غلبة الأخيرة على الزراعة.	▪ تسريع النمو الاقتصادي وتحقيق معايير التنافسية على المستوى الوطني والمناطقي. ▪ زيادة مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج عن المصادر الكمية، وزيادة الاستثمار في رأس المال البشري	▪ النمو الاقتصادي السريع والمستدام والتشغيلي، المتوازن جغرافياً والأكثر شمولية، والمستند إلى زيادة مساهمة العوامل النوعية.
▪ زيادة معدل التراكم الرأسمالي، وتوجيه الاستثمار العام لخدمة العملية الإنتاجية والخدمات الاجتماعية وفق منظور التنمية المتوازنة جغرافياً وقطاعياً.			
	▪ حشد جميع الطاقات والإمكانيات لإعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية.		
	▪ زيادة حصة الادخار المحلي لتفعيل عملية الاستثمار مقارنةً بالاستهلاك، ثم زيادة حصة الادخار والاستثمار.		
	▪ إيجاد بيئة عمل محفزة للاستثمار الخاص، وتطوير تشريعات الاستثمار في إطار موحد.		
		▪ تطوير البنية التحتية اللازمة لجذب وتوسيع الاستثمار في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية ودعم صناعة التجهيزات الحاسوبية اللازمة لجميع القطاعات.	
▪ تحقيق نسب من الاكتفاء لمتطلبات الاستهلاك العام والخاص.	▪ زيادة حجم الصادرات والتقليل من الفجوة بين الصادرات والواردات.	▪ زيادة مساهمة الصادرات في النمو.	

2) المالية العامة

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين من المواد الغذائية والدوائية والمشتقات النفطية.			
		▪ ترشيد الدين العام الداخلي بترشيد الإنفاق العام وتعزيز الإيرادات. ▪ تثبيت الدين العام الداخلي، واعتماد مصادر تمويل بديلة (سندات وأذون الخزينة).	▪ الاعتماد الأساسي على إصدار سندات وأذون الخزينة لتمويل عجز الموازنة.
		▪ تخفيض الدين العام الداخلي تدريجياً بتعزيز دور الإيرادات، خاصة الضريبية منها.	
		▪ إعادة جدولة الدين العام الخارجي.	

▪ التركيز على الدعم الاجتماعي ورعاية أسر الشهداء وتوفير مستلزمات الصمود.	▪ تصحيح سياسات الدعم الحكومي وتوجيهها باتجاه الفئات والأنشطة الاقتصادية المستهدفة.	▪ الانتقال إلى أساليب الدعم النقدي، والاعتماد على منظومة الدفع الإلكتروني والبطاقة الذكية لإيصال الدعم لمستحقيه.	▪ الاستمرار في اعتماد أساليب الدعم النقدي والاعتماد على منظومة الدفع الإلكتروني.
	▪ تحسين كفاءة الإدارة الضريبية لزيادة نسبة الضرائب المباشرة من إجمالي الضرائب. ▪ تطوير التشريعات والإدارة الضريبية.	▪ تعديل هيكلية الإيرادات الضريبية بزيادة الضرائب المباشرة.	▪ تطوير التشريعات المتعلقة بالضرائب وصولاً إلى وضع نظام ضريبي متكامل يحقق العدالة الضريبية.
▪ إعادة النظر بنظام استثمار أملاك الدولة	▪ تعزيز إدارة أملاك الدولة، ووضع نظام متكامل لإدارة أملاك الدولة.		
	▪ تصحيح منظومة الرواتب والأجور.		
	▪ زيادة كفاءة الإنفاق العام النوعي.		
		▪ بناء نظام شامل للموازنة والحسابات الحكومية وفق موازنة البرامج والأداء.	▪ الانتقال إلى موازنة البرامج والأداء التي تسهم في الربط بين الأهداف والمخصصات المالية وفق المدى الزمني.

3) السياسات النقدية والقطاع المالي

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ استقرار سعر الصرف والتخفيف من عمليات استنزاف القطع الأجنبي والموازنة بين احتياجات الاقتصاد الوطني وموارده.		▪ تحسين القوة الشرائية لليرة السورية. ▪ تعزيز موارد القطع.	▪ المحافظة على قوة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية.
▪ ضبط معدلات نمو العرض النقدي بالتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.	▪ التخفيف التدريجي من حجم الإصدار النقدي.	▪ الحد من الإصدار النقدي للوصول إلى تثبيت المديونية الداخلية. ▪ تفعيل سندات وأذون الخزينة.	▪ الوصول إلى مستوى من السيولة المحلية يتناسب مع حجم الناتج المحلي المستهدف.
▪ الحد من معدلات التضخم المرتفعة.			▪ الوصول إلى معدل تضخم مستقر ومنخفض.

▪ استهداف أكثر القطاعات إنتاجية في عمليات منح الائتمان المصرفي.	▪ استهداف تسهيلات ائتمانية لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوجيه الائتمان للقطاعات ذات الأولوية. ▪ استهداف القروض المتجهة نحو إعادة الإعمار. ▪ التوسع في منح القروض والتسهيلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ▪ تطوير نظام الإقراض وتبسيط إجراءات التسليف.	▪ دعم التمويل الاستثماري بصورة أساسية، والاستمرار والتوسع في منح القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ▪ زيادة حجم التمويل المتاح للمشاريع الاستثمارية بأنواعها، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ▪ إيصال الخدمات المصرفية وخدمات التمويل إلى أكبر شريحة من الأشخاص لدعم التشغيل والإنتاج المحلي.	▪ توجيه التسهيلات الائتمانية وزيادة حجم القروض المقدمة لدعم للنمو الشامل التشغيلي.
	▪ إدارة وتحريك معدلات الفوائد وفق معطيات السوق.	▪ إيجاد مؤشر مرجعي لسعر الفائدة يستخدم كأداة في إدارة السياسة النقدية، ويمكن مصرف سورية المركزي من إدارة السيولة في السوق، وذلك بالتزامن مع فتح نافذة الخصم لدى المصرف المركزي لإتاحة إمكانية خصم الأوراق المالية الحكومية من المصارف لدى المصرف المركزي لتوفير متطلبات السيولة.	
▪ زيادة حجم الودائع لدى المصارف العامة. ▪ التوجه نحو إصدار شهادات الإيداع للجمهور بالليرة السورية خاصة بالمصرف المركزي عن طريق المصارف.			
	▪ تفعيل الأدوات النقدية غير المباشرة.		
▪ توفير البنية التحتية والنظم التشغيلية الملائمة لتطبيق الدفع الإلكتروني والتحويل السريع للأموال بين المصارف وتشجيع الإيداع وتسريع التحويلات.	▪ التوسع بالدفع الإلكتروني لتشمل العمليات التجارية والتحصيل الضريبي وتوزيع الدعم. ▪ تطوير نظم الدفع والتسوية، وإيجاد الآليات لربط أنظمة المدفوعات مع نظام تسوية العمليات في سوق دمشق للأوراق المالية.	▪ تطبيق الدفع الإلكتروني لتشمل كامل القطاعات الاقتصادية، وتقليص تداول الأوراق النقدية.	▪ اعتماد الدفع الإلكتروني كأداة أساسية لتسوية المدفوعات في السوق المحلية. ▪ الوصول إلى الحدود المستهدفة من التعامل بالنقد الإلكتروني. ▪ التوسع في العمليات المصرفية الإلكترونية واستكمال الأتمتة المصرفية.
▪ تقديم الخدمات المصرفية للمواطنين بالحدود المتاحة في ظل الظروف الراهنة.	▪ تقديم الخدمات المصرفية والتأمينية بجميع أشكالها.	▪ تقديم المنتجات والخدمات بكفاءة عالية ضمن بيئة تنافسية. ▪ تعميق النفاذ المالي وتحسين الخدمات المصرفية والتأمينية وتوسيع انتشارها في جميع المناطق، واستقطاب قطاعات وشرائح جديدة.	
	▪ معالجة الديون المتعثرة وزيادة نسبة تحصيلها وإجراء التسويات اللازمة.		

	▪ تطوير المؤسسات المالية القائمة وإعادة هيكلتها وتطوير البيئة التمكينية لاستمرار نموها.	▪ تطوير السوق المالية لتوفير الموارد اللازمة للاستثمار.
	▪ إيجاد تغطيات تتناسب مع حاجة المجتمع والسعي لإيجاد بدائل تأمينية للشريحة الأوسع التي تتميز بضعف الدخل.	▪ مواكبة جميع التطورات الحاصلة في السوق التأمينية العالمية.

4) التجارة الخارجية

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ حماية الصناعات الأساسية والناشئة.		▪ نقل الحمائية المقدمة من القطاعات المنخفضة التكنولوجيا إلى المتوسطة ثم العالية التكنولوجيا.	
▪ التوسع في المناطق الحرة. ▪ تحسين البنية التحتية التي تدعم الأنشطة التصديرية لصغار المنتجين (قطاعياً وجغرافياً).	▪ تطوير البنى التحتية الداعمة للجودة وتعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية المقدمة للمصدرين.		▪ تطوير المناطق الحرة لتقديم نمط استثماري متميز وجاذب.
▪ توسيع قطاعات التصدير بالتركيز على المجالات المحتملة للنمو، وتنويع قاعدة المصدرين (قطاعياً وجغرافياً) لتشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والأصغرية، وبحيث تتناسب مع احتياجات الأسواق الخارجية.			
▪ التحول تدريجياً من تصدير السلع الفائضة عن الاستهلاك إلى بناء صناعات موجهة للتصدير.	▪ تحديد الهيكل السلعي الأمثل للصادرات، وتحديد الأسواق المستهدفة.	▪ تطوير بنية الصادرات وتنويع هيكلها وتخفيض الفجوة مع المستوردات. ▪ زيادة حصة سورية من التجارة الدولية.	▪ مراجعة قوائم المنتجات المصدرة وتطويرها وتنويعها جغرافياً وسلعياً. ▪ استدامة الصادرات والحفاظ على معدل مرتفع لمؤشر تغطية الصادرات للمستوردات.
	▪ تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية ورصد وتحليل احتياجات الأسواق الخارجية، والجودة المطلوبة.	▪ تعميق التعاون مع الشركاء التجاريين، والتعاقد مع شركات تسويق عالمية للاستفادة من شبكة علاقاتها.	▪ تعزيز شبكة العلاقات مع الأسواق العالمية (المرونة والانفتاح في السياسات التجارية والاقتصادية).
▪ تبسيط الإجراءات المتعلقة بعملية التصدير. ▪ الرقابة على جودة ونوعية المنتجات ومطابقتها للمعايير الدولية.	▪ تخفيض مدة عملية تسجيل العلامات التجارية. ▪ ضمان تفعيل المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وتحسين مناخ التنافسية والشفافية في الاقتصاد، ومتابعة الإصلاح الجمركي.	▪ تخفيض وتبسيط التعريفات الجمركية نوعياً وتدريجياً، وتخفيف الحواجز غير الجمركية والإدارية. ▪ تخفيف القيود على المدفوعات والتحويلات الجارية والرأسمالية.	▪ إلغاء القيود على المدفوعات والتحويلات الجارية والرأسمالية.

	▪ إعفاء المستوردات التي تدخل في العملية الإنتاجية من الضريبة غير المباشرة.
	▪ تعزيز مؤشرات التنافسية ذات الصلة بإنجاز المعاملات وشفافية الإجراءات.
	▪ الترويج للمنتج السوري من خلال مكاتب تجارية تابعة للسفارات. ▪ تطوير وتعزيز العلامة التجارية السورية. ▪ تعزيز الحماية الممنوحة للمستهلك وإنفاذ قانون حقوق الملكية الفكرية.
	▪ دعم وتشجيع إنشاء شركات كبيرة للتصدير.
▪ جذب المزيد من استثمارات الدول الصديقة والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتوافق مع أولويات التنمية.	
▪ رفع كفاءة خدمات النقل والخدمات اللوجستية.	
▪ مكافحة ظاهرة التصدير العشوائي.	

5) التشغيل وسوق العمل

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ تحسين أداء وقدرات جهاز تفتيش العمل للقضاء على استغلال العمال وخاصة النساء وضمان حظر عمل الأطفال.			▪ وضع ضوابط عدم التمييز على أساس الجنوسة. ▪ تعزيز عمل النقابات المهنية والعمالية للمحافظة على حقوق العمال وأرباب العمل.
▪ تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص للعمالة الكاملة المنتجة. ▪ المساواة وعدم التمييز في سياسات توظيف وتدريب للفئات الهشة (ذوي الإعاقة والمعيلات والمرضى القادرين على العمل والعمالة غير المهجرة).	▪ المساواة وعدم التمييز في الأجور على أساس الجنوسة أو الإعاقة. ▪ العدالة الاجتماعية ورفع المستوى المعيشي وبناء حياة أسرية سليمة صحياً واجتماعياً.	▪ ربط الحد الأدنى للأجور بمعدلات التضخم لتحقق مستوى معيشي لائق. ▪ تنظيم تعويضات العمل الإضافي. ▪ تسهيل التوظيف حسب المؤهلات، وتسهيل الوصول لبيانات فرص العمل والتقدم للتوظيف.	▪ تعزيز إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وتطبيق حقوق الإنسان في الحصول على أجر وعدم الاستغلال والعمل القسري، خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة والنساء. ▪ توسيع المظلة التأمينية وتنويع خدماتها وتعزيز استدامتها المالية.
▪ توجيه الدعم لتوفير فرص العمل وتوليد الدخل لأكثر الفئات فقراً.		▪ تطوير السياسات الخاصة بسوق العمل والتشغيل بناء على النتائج. ▪ تحديد أولويات توجهات سوق العمل وخلق الميزة النسبية للسوق السورية.	▪ تطوير محفزات تنظيم العمل غير المنظم.
▪ رفع إنتاجية اليد العاملة وجودة ممارسات التوظيف والحد من العمالة المقنعة واعتماد التكنولوجيا وتحسينات البنية المؤسساتية والموارد البشرية.	▪ رفع إنتاجية وكفاءة اليد العاملة في القطاعات الاقتصادية. ▪ تطوير سبل العيش والتدريب المهني وتوليد الدخل (المشروعات الأصغرية).	▪ تطبيق أسس الشفافية ومكافحة الفساد والتنافسية وخلق المؤسسات الإدارية والقضائية لتنظيم سوق العمل. ▪ التركيز على تطوير حاضنات الأعمال وتعزيز المهارات الريادية والعمالة الماهرة خاصة للمتعطلين وفق متطلبات سوق العمل. ▪ تطوير صيغ الشراكة بين القطاعات الثلاثة (العام والخاص والأهلي) لتمويل تنمية رأس المال البشري.	

▪ إعادة دمج من فقدوا أعمالهم نتيجة الأزمة بسوق العمل.	▪ تمويل خدمات تدريب وتوليد الدخل للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الهشة.

ب. القطاعات الاقتصادية

1) الزراعة

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية والإدارية لتنمية القطاع الزراعي والمناطق الريفية وفق المتغيرات الجديدة. ▪ تأهيل وتدريب الكوادر البشرية العاملة في قطاع الزراعة.			
			▪ دعم وتطوير أنظمة التأمين ضد المخاطر المختلفة والاستجابة للطوارئ.
▪ توفير مستلزمات الإنتاج النباتي والحيواني.			
▪ دعم المؤسسات بمقومات الإنتاج وفق ظروفها.	▪ إعادة تأهيل المؤسسات الإنتاجية. ▪ ترميم المراكز البحثية والخدمية.	▪ تطوير حزمة من الحوافز الاقتصادية للمناطق الريفية. ▪ تعزيز قدرات وحدة المكافحة الحيوية. ▪ نشر وتعميم التلقيح الاصطناعي. ▪ تطوير النشاطات التسويقية العالمية. ▪ تقييم وتطوير عمل المؤسسات. ▪ تطوير المواصفات والمقاييس السورية بما يتلاءم مع المعايير العالمية. ▪ اعتماد برنامج متطور لطرق التقصي عن الأمراض الحيوانية. ▪ تبني التكنولوجيا الحديثة (كالتكنولوجيا الرقمية و"النانوية") في تطوير الزراعة، وتشجيع إقامة شركات متخصصة لتقديم الخدمات. ▪ توسيع وتعزيز التعاون الإقليمي والشراكات بكافة المجالات ذات الأولوية للقطاع.	
	▪ رسم الخطط الإنتاجية بالتوافق مع أولويات القطاع.	▪ تعديل الدورات الزراعية واعتماد البدائل الاقتصادية ذات الميزة النسبية لتحقيق أفضل ريعية اقتصادية، ولأجل استدامة الموارد. ▪ بناء بيئة مناسبة للاستثمارات الخاصة (المحلية والخارجية في القطاع الزراعي).	

	▪ تنشيط عملية استنباط أصناف عالية الغلة، متحملة للإجهادات الأحيائية واللاأحيائية. ▪ تحسين نوعية المنتجات. ▪ تطوير عمليات ما بعد الحصاد. ▪ تطوير الثروة السمكية والحراجية. ▪ تحسين كفاءة الري لأنظمة الري الحكومية وكفاءة استخدام المياه على مستوى الحقل. ▪ تحسين نوعية الأدوية البيطرية والاستغناء عن استيرادها ▪ تحسين مردودية المياه المستخدمة. ▪ خفض تكاليف المنتجات الزراعية باعتماد التكنولوجيا الحديثة وزراعة الأصناف العالية الإنتاجية الملائمة بيئياً. ▪ اعتماد المكافحة الحيوية كأسلوب أساسي في إطار الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات. ▪ التوسع في برامج التحسين الوراثي للسلالات المحلية من الأنواع الحيوانية المختلفة. ▪ تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية.
▪ تمكين المزارعين من الوصول إلى الأراضي واستثمارها. ▪ تشجيع الزراعات الأسرية. ▪ زيادة المساحات المزروعة بالمحاصيل الغذائية.	▪ ترميم قطعان الثروة الحيوانية. ▪ التوسع باستخدام تكنولوجيا الري الحديث. ▪ استصلاح الأراضي والتوسع في المساحات المروية. ▪ تطوير البادية السورية وزيادة الغطاء النباتي وتوفير المياه اللازمة للسكان والثروة الحيوانية. ▪ تطوير الصناعات الريفية لمنتجات الثروة الحيوانية. ▪ تحقيق تكامل بين الإنتاج الزراعي والتصنيع.

2) الصناعة التحويلية

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ مراجعة التشريعات والقرارات الناظمة للاستثمار والعمل الصناعي وتعديلها إن تطلب ذلك. ▪ إعادة النظر في محفزات الاستثمار الصناعي في المناطق المحررة والتي هي أقل نمواً.		▪ توفير البيئة التمكينية لعمل القطاع الخاص.	▪ تطوير أدوات قياس رضا المتعاملين مع وزارة الصناعة.
		▪ عقد المزيد من اتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة مع الدول وتفعيل العمل بالقائم منها لتسهيل دخول المنتجات السورية الصناعية إلى أسواقها.	
▪ تعزيز دور وزارة الصناعة في توجيه وتحفيز النشاط الصناعي.			
▪ استقطاب الاستثمارات الصناعية وفق خريطة تنموية تستند إلى الميزات التنافسية للمناطق السورية.			

▪ إعادة تأهيل الشركات العامة الصناعية المتضررة في إطار الشراكة والتوزيع المتوازن للأدوار بين القطاع العام والخاص. ▪ استثمار مواقع الشركات المتوقفة وبنيتها التحتية لإقامة مشاريع صناعية عامة ومشتركة بتكنولوجيا جديدة، إما بنشاطها الأساسي أو غيره. ▪ تقديم التسهيلات الائتمانية والإدارية والخدمات لإعادة تأهيل منشآت القطاع الخاص الصناعية وفقاً لأولوياتها القطاعية والجغرافية، ولإعادة إقلاع المنشآت المتضررة جزئياً.		▪ الاستفادة من الطاقات الكامنة للصناعة السورية لتطوير صناعة ذات قيم مضافة عالية. ▪ تحسين جودة المنتجات الصناعية عن طريق إدخال مفاهيم الجودة الشاملة إلى مختلف الأنشطة الصناعية.	▪ تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الصناعات التكنولوجية ذات القيمة المضافة العالية. ▪ تحويل المزايا النسبية للصناعة السورية إلى مزايا تنافسية تمكّن منتجاتها من دخول الأسواق الخارجية بكفاءة وفعالية. ▪ تطوير عمليات نقل التكنولوجيا المتطورة وتوطينها في سورية.
▪ تشجيع إقامة الصناعات الخاصة بإحلال المستوردات.	▪ تحسين جودة المنتجات الصناعية، بإدخال مفاهيم الجودة الشاملة.		
▪ تشجيع المستثمرين السوريين الموجودين خارج سورية للعودة إلى الوطن والاستثمار فيه. ▪ توجيه المدخرات الوطنية للمشاركة في العملية الاستثمارية.			
▪ المحافظة على الخبرات الوطنية ومنع تسربها وتعويض العمالة المتسربة.			
		▪ تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في الطاقات المتجددة.	

3) السياحة

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية للقطاع السياحي.		▪ تطوير التنمية السياحية وتحقيق التوازن بين العرض والطلب.	
▪ استقطاب الاستثمار السياحي في الساحل السوري وفق خريطة الاستثمار السياحي للساحل السوري.			
		▪ استقطاب الاستثمار السياحي وفق الخريطة السياحية الاستثمارية لكامل سورية.	

▪ إعادة المنشآت السياحية في المناطق المحررة إلى العمل. ▪ منح الحوافز والتسهيلات لترميم المنشآت السياحية المتضررة وللمشاريع الخاصة ومشاريع الـ BOT البطيئة التنفيذ أو المتوقفة. ▪ تطوير جودة المنتج السياحي. ▪ تنمية السياحة الداخلية. ▪ تشجيع وتنظيم قدوم السياحة الدينية. ▪ دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والأصغرية المولدة لفرص العمل. ▪ الاستمرار بعقد ملتقيات أسواق الاستثمار السياحي. ▪ تحديث الأدوات الترويجية وتنفيذ المبادرات السياحية. ▪ تفعيل دور المغتربين وتنفيذ يوم السياحة السوري في العديد من مدن العالم.	▪ تطوير أسواق جديدة للحرفيين في دمشق والساحل. ▪ تأهيل المنشآت المتضررة المملوكة من الوزارة. ▪ تطوير وسائل وأدوات العمل والترويج والتسويق السياحي ▪ تطوير برنامج الجودة السياحية. ▪ منح الحوافز والتسهيلات للمنشآت السياحية للقيام بأعمال التجديد بما يحقق مستوى الخدمة المطلوبة. ▪ عرض مناطق التطوير السياحي (جنوب اللاذقية، رأس البسيط، أرواد، وادي قنديل) على المستثمرين والشركات الاستثمارية بهدف تجهيز البنى التحتية المتكاملة وإقامة الاستثمارات السياحية المتنوعة. ▪ استكمال تنفيذ المشاريع المتضررة والمتوقفة عن التنفيذ والمتعاقد عليها وفق صيغة الـ BOT. ▪ إقامة مراكز زوار نموذجية وخدمة سياح في المناطق ذات الارتياد. ▪ تأمين متطلبات التنمية الريفية والسياحة الداخلية. ▪ رفع مستوى الخدمات السياحية في المحيط السياحي (المراكز الحدودية، المواقع السياحية والأثرية). ▪ زيادة الوعي السياحي الجماعي لدى الجهات والأفراد الذين يتعاملون مباشرة مع السائح. ▪ استكمال بناء وتجهيز المعاهد والمدارس الفندقية المتوقفة عن التنفيذ لتأمين مراكز تعليمية وتدريبية لائقة.	▪ تطوير وسائل ترويج احترافية للاستثمار السياحي. ▪ تطوير أسواق جديدة للحرفيين في المناطق الساحلية ودمشق وريف دمشق وحمص وحماه. ▪ تطوير برامج التسويق والترويج السياحي في الدول المصدرة للسياح.	▪ تطوير برامج تنويع المنتج السياحي. ▪ تطوير واستكمال برنامج الارتقاء بالخدمات السياحية. ▪ تطوير برامج التسويق والترويج السياحي للمنتجات الجديدة. ▪ تحفيز الاستثمار السياحي في الصناعات التقليدية واليدوية. ▪ تفعيل التعاون السياحي مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية. ▪ تحقيق التوازن ما بين التدريب السياحي والفندقي ومتطلبات سوق العمل. ▪ تفعيل السياحة الريفية والمنتجات الحرفية التقليدية والترويج السياحي.

▪ تعزيز التعاون السياحي مع الدول الصديقة ومنظمة السياحة العالمية.
▪ تعزيز التمثيل الخارجي لسورية في المعارض والمؤتمرات الدولية.
▪ وضع برامج ومذكرات التفاهم الدولي الموقعة مع الدول الصديقة موضع التنفيذ.
▪ تطوير برامج التدريب الفندقي والسياحي مع المؤسسات الوطنية والصديقة ومنظمة السياحة العالمية للارتقاء بالتعليم السياحي.

	▪ تطوير أساليب التعليم والتدريب السياحي. ▪ تطوير مستوى الكوادر البشرية العاملة بالقطاع السياحي.	▪ تطوير الكوادر لترفد القطاع السياحي من المعاهد والمدارس الفندقية التابعة للوزارة والمراكز السياحية الخاصة ومن الدورات التدريبية القصيرة.
	▪ العمل على تجهيز وطرح مشاريع سياحية نوعية للاستثمار، كمشروع التطوير السياحي لشاطئ اللازورد (برج إسلام)، وبوسيدون (رأس البسيط)، وأكوامارين (العيسوية)، ومنطقة المارينا، ومشروع التطوير السياحي غرب منتجع لاميرا، والعديد من الفرص الاستثمارية الهامة في سورية. ▪ وضع المشاريع المتضررة والمتوقفة عن التنفيذ والمتعاقد عليها وفق صيغة الـ BOT بالخدمة.	

4) الموارد المائية

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ المراجعة المستمرة للتشريعات لتسهيل حماية المصادر المائية.			
	▪ تحديث التشريعات والهياكل التنظيمية للوزارة ومؤسساتها. ▪ تحديث التشريعات المتعلقة بالعلاقة مع مستثمري المياه.		
▪ توفير الاحتياجات من المياه عن طريق التنسيق بين الجهات المعنية في وضع الخطط الزراعية والاقتصادية وتعديلها دورياً انسجاماً مع الموارد المائية المتاحة. ▪ إعادة تأهيل السدود المتضررة من الأزمة.	▪ استخدام الموارد المائية غير التقليدية المتاحة وحصر المياه غير المدرجة بتقدير الموارد المائية. ▪ التركيز على معالجة المخلفات الصناعية. ▪ توسيع شبكات الصرف الزراعي في الأراضي التي تعاني من مشاكل الصرف والتملح.	▪ تحسين الكفاءة الفنية والاقتصادية لاستخدامات المياه بجميع القطاعات ورفع التلوث عن المصادر المائية وحمايتها.	▪ استخدام الموارد المائية استخداماً أمثلياً ورشيداً يحقق استدامتها والحفاظ عليها.
		▪ تأسيس نظام مراقبة نوعية الموارد المائية.	
			▪ زيادة الاعتماد على الري التكميلي للمحاصيل (الماء الأخضر يشكل النسبة الكبرى من الواردات المطرية).
			▪ تخفيض الضياعات الحقلية الناجمة عن أساليب الري التقليدية.
▪ زيادة نسبة الاستفادة من الموارد المائية السطحية وزيادة المساحات المروية والمستصلحة على المصادر المائية السطحية كبديل لسد العجز من المياه الجوفية.			

▪ ضبط استخدام المياه الجوفية.	▪ تحديد أولويات استثمار المياه والاستصلاح وخاصة في المنطقة الشرقية والاستفادة من مياه نهر دجلة.	▪ التركيز على تشجيع الصناعات غير المستهلكة للمياه ولاسيما في الأحواض التي تعاني أصلا من العجز. ▪ استبدال المحاصيل والسلالات الشرهة للمياه بمحاصيل وسلالات متوافقة مع الواقع المائي في كل حوض من الأحواض المائية (دون المساس بتحقيق الأمن الغذائي).
	▪ تحديث الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية.	
	▪ استخدام الدارات المغلقة وإعادة تدوير المياه المستخدمة في المصانع.	
	▪ تطوير دور المستفيدين من استخدام الموارد المائية.	
	▪ توسيع مجالات الاستفادة من نتائج بحوث المراكز العربية والدولية ومشاركة المحلية بنشاطاتها فيما يخص الري.	
▪ تطوير كفاءات ومهارات الكوادر العاملة في القطاع.		

ج. التنمية المتوازنة

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
	▪ ترميم البنى التحتية الخدمية في المناطق المحررة وفقاً للحاجة إليها والإمكانات المتاحة. ▪ إعادة الخدمات الأساسية لإعادة اللاجئين النازحين داخلياً إلى أماكن سكنهم المعتادة.		
▪ تحسين توظيف وإدارة استعمالات الأراضي على المستوى المحلي والهيكلي والإقليمي. ▪ تطوير آليات معالجة مشكلة السكن العشوائي.			
	▪ تطوير البنية التحتية اللازمة لجذب وتوسيع الاستثمار في الصناعة التحويلية وتوفير الأراضي اللازمة لإنشاء المدن والمناطق الصناعية وفق منظور التنمية المتوازنة.		

▪ إعطاء صلاحيات واسعة للمحليات في تخطيط التنمية المحلية. ▪ تحسين جغرافية الاستثمار لتحقيق الاستفادة من المزايا النسبية لكل منطقة ومحافظة.	▪ تبسيط إجراءات الترخيص وتقديم التسهيلات لتنظيم القطاع غير المنظم. ▪ تحسين كفاءة الوحدات الإدارية في تخطيط وتنفيذ مكونات التنمية المحلية. ▪ تعزيز دور المجتمع الأهلي في التنمية المحلية، وفق منظور جديد قائم على العمل التنموي التشاركي. ▪ تفعيل تنفيذ القوانين البيئية وتطبيق نظم الإدارة البيئية. ▪ تطوير سبل التمويل الذاتي للوحدات الإدارية.	▪ الإدارة المتكاملة للكوارث ومعالجة الواقع القائم. ▪ وضع منظومة لإدارة المعلومات وتنظيم الاستثمار ضمن المدن والمناطق الصناعية وخارجها وفق خطط مدروسة. ▪ تحفيز استثمار الموارد المحلية في النشاط الاقتصادي المحلي. ▪ إدماج البعد البيئي في خطط التنمية والتعاون وتطبيق مبدأ التقييم البيئي الاستراتيجي لتلك الخطط. ▪ اعتماد نظام متكامل لمراقبة عناصر البيئة. ▪ تحديث الخرائط/التقييم/المتابعة/تنمية الرؤية الإقليمية.
▪ الإنفاق العام المتوازن والعادل على المستوى الجغرافي في مجال الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية.		
▪ تطوير كفاءة إدارة واستخدام الموارد المحلية الطبيعية المتاحة على النحو الأمثل.		
▪ رفع قدرات العاملين على المستوى المحلي.		
▪ تطوير التدخلات الملاءمة لخلق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني على المستوى المحلي.		
	▪ تطوير بيئة عمل المشاريع الصغيرة ذات الكلفة القليلة والمردود البيئي العالي على المستوى المحلي وتشجيع الاستثمار الخاص في المشاريع البيئية.	
	▪ تعزيز قدرات للاستعداد للطوارئ البيئية والحد من التلوث البيئي.	▪ تفعيل البحث العلمي في مجال البيئة وبناء قاعدة بيانات للمعلومات البيئية وتطويرها باستمرار. ▪ رفع مستوى الوعي البيئي العام وبناء القدرات ودعم الجمعيات الأهلية في مجال البيئة.
		▪ اعتماد وتشجيع التكنولوجيا الصديقة للبيئة (الطاقات المتجددة والبديلة) ومشاريع آلية التنمية النظيفة.
▪ اعتماد الأساليب الحديثة لإدارة النفايات الصلبة وطرق إعادة التدوير والاستفادة من المخلفات.		

د. التعاون الدولي

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ التأكيد على استرجاع الحقوق الوطنية المغتصبة، وتعزيز الدور القومي والعربي لسورية، وبناء التحالفات الدولية.			
▪ التنسيق مع الأصدقاء والحلفاء ودول الجوار لتقليص مفاعيل المخططات المعادية في المنطقة، التي تهدف لتقسيم دولها، والتأكيد على وحدة وسيادة أراضي سورية.			

- الدعوة لإقامة نظام عالمي متعدد الأطراف يحترم سيادة الدول ووحدة أراضيها في مقابل نظام العولمة الأمريكية الذي يركز على تفتيت السيادة الوطنية ويهتم بمصالح المجموعات الإثنية وتقدم قراءة خاطئة لمنظومة حقوق الإنسان.
- العمل على تعزيز العلاقات مع الدول والمنظمات ووكالات التعاون الدولي جميعها للارتقاء بعمليات التنمية الوطنية المتوازنة والمستدامة عبر تعزيز الشراكات والتعاون الاقتصادي والعلمي والفني، وذلك على نحو يخدم أهداف التنمية الوطنية، وتعزيز فاعلية المؤسسات الوطنية.
- الدفاع عن سورية في حربها ضد الإرهاب، وتعزيز انتصار سورية بفضل تحالفاتها الدولية والإقليمية، ومن ثمّ أن تقوم السياسة الخارجية بدور المثبت للانتصارات الميدانية والحفاظ على الثوابت الاستراتيجية.
- تركيز التعاون الدولي على إعادة بناء البنية التحتية وتعزيز وتأهيل مؤسسات الدولة لتوفير الخدمات الأساسية بوجه آلة الحرب الغربية وأدواتها المحلية والإقليمية.
- تحديد الشركاء الاستراتيجيين وإعطاء الأولوية للدول الصديقة كروسيا وإيران والصين والهند.
- تقييم المشاريع المنفذة ومتابعة ما هو قيد التنفيذ وتلك المقترحة وفق أشكال التعاون المختلفة.
- تحديد الإمكانات المتاحة حالياً من التعاون الدولي والتنبؤ بالفرص المستقبلية.
- الاستمرار في توفير المساعدات الغذائية وغير الغذائية للمتضررين من الحرب واستعادة سبل العيش والمأوى.
- الاستفادة المثلى من التمويل المتاح لسورية عن طريق خطط الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة والمقدم من المنظمات الدولية أو الدول المانحة.
- استخدام الخطوط الائتمانية (الحالية والمستقبلية) لتوفير متطلبات الجهات السورية من التجهيزات التي تساهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتساهم في إقامة مشاريع إنتاجية أو خدمية ذات أولوية.
- توفير الدعم المالي اللازم من قروض ميسرة ومنح وتسهيلات تمويلية والاستفادة المثلى من المبادرات وحزم التمويل وبرامج الدعم التي تقدمها الجهات المانحة والمؤسسات التمويلية لضمان تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية وسد الفجوة التمويلية للموازنة العامة.
- توفير الدعم الفني والتقني اللازم من التجهيزات والآليات والتكنولوجيا الحديثة ونقل الخبرات اللازمة التي تساهم في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية.
- بناء القدرات الوطنية المؤسساتية والفردية، وذلك بتعظيم الاستفادة البرامج التدريبية الخارجية والاطلاعية المقدمة من الجهات المانحة.
- السعي لتنفيذ برامج تعاون مع شركات أجنبية لإقامة مشاريع استثمارية أو توريد متطلبات العملية الإنتاجية بتسهيلات ائتمانية.
- تعظيم الاستفادة من القروض والتسهيلات التمويلية التي يمكن أن تقدمها المؤسسات التمويلية التابعة للدول الصديقة في تمويل المشاريع الاستراتيجية.
- السعي لتوسيع قاعدة الجهات المانحة التي تقدم الدعم الفني اللازم، لتعزيز متطلبات الجهات الوطنية لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.
- تنويع أنماط التعاون مع الشركاء الدوليين لتحقيق متطلبات تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار.

دال. محور تطوير وتحديث البنى التحتية والخدمات

يتضمن هذا المحور سياسات خمسة قطاعات هي: قطاع الطاقة، والنقل، والاتصالات، والسكن، والمياه والصرف الصحي. وتتركز السياسات أساساً على إعادة تأهيل منظومات البنية التحتية، وذلك لغرضين اثنين:

- توفير متطلبات كل مرحلة من مراحل البرنامج، من حيث توفير شروط استعادة النشاط الاقتصادي الإنتاجي والخدمي.
- تلبية الحاجات المجتمعية من سبل العيش والمسكن على خدمات الرعاية بمعناها الواسع.

وكما في باقي المحاور، سيجري اشتقاق برامج عمل ضمن السياسات الواجبة التنفيذ بحسب الجهة/الجهات المعنية بالقطاع.

وفيما يلي ملخص سياسات المحور.

أ. الطاقة

<table>
<tr><th>مرحلة الإغاثة</th><th>مرحلة التعافي</th><th>مرحلة الانتعاش</th><th>مرحلة الاستدامة</th></tr>
<tr><td colspan="2">▪ تطوير البيئة التشريعية الناظمة لقطاع الكهرباء وإحداث هيئة ناظمة للقطاع.</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td></td><td colspan="3">▪ تطوير التشريعات الخاصة بالنفط والثروة المعدنية.
▪ تشجيع ودعم القطاعين المشترك والخاص للمساهمة في توظيف استثمارات وخبرات جديدة في مجال خامات الثروة المعدنية.</td></tr>
<tr><td colspan="4">▪ زيادة إنتاج الثروات المعدنية، ورفع مستوى الإنتاج في المنشآت والمواقع الإنتاجية القائمة.
▪ زيادة الاحتياطي وتوفير مصادر جديدة لإنتاج النفط والغاز، والثروات المعدنية.</td></tr>
<tr><td colspan="4">▪ تحرير تدريجي مدروس لأسعار حوامل الطاقة مقترن بسياسات تعويض للفئات الهشة من السكان، وترشيد استهلاك المشتقات النفطية.</td></tr>
<tr><td colspan="2">▪ التحول نحو القراءة الآلية عن بعد لعدادات الكهرباء.</td><td colspan="2"></td></tr>
<tr><td></td><td colspan="3">▪ تطوير عمل المصافي لتلبية احتياجات السوق من المشتقات وخاصة ذات الطلب المتنامي عليها.
▪ زيادة السعات التخزينية للمشتقات.</td></tr>
<tr><td colspan="4">▪ إعادة تأهيل المرافق ومنشآت الطاقة في المناطق المتضررة بشكل تدريجي بما يتناسب مع إمكانيات التنفيذ المالية والمادية وفقاً للأولويات.</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td colspan="2">▪ الارتقاء بمستوى أداء الشركات الوطنية إلى مصاف الشركات العالمية ودول الجوار.
▪ توفير المعدات والتقنيات الحديثة العالمية بما يساهم في تطوير وزيادة الإنتاج.
▪ الاستثمار الأمثل للموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية كبلد عبور لخطوط الطاقة.</td></tr>
</table>

- تطوير مصادر إنتاج مواد البناء والإنشاءات وخامات الصناعة لسد حاجات الشركات الصناعية العامة والخاصة.
- رفع كفاءة الكادر البشري ورفده بدماء جديدة تواكب المرحلة المقبلة.
- تخفيض الأثر البيئي والانبعاثات الحرارية والحفاظ على بيئة نظيفة.
- الاستخدام الأمثل للثروات المعدنية في خدمة عملية التنمية.
- تعظيم الاستفادة من المعونات والمنح المقدمة من الدول الصديقة والمنظمات الدولية وتوجيهها وفق الأولويات الوطنية.

ب. النقل

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ تأهيل البنى التحتية لقطاع النقل. ▪ تحسين إمكانية الوصول إلى جميع المناطق.		▪ تطوير عمل المرافئ الجافة واستكمال الربط مع العراق. ▪ استكمال وتطوير الربط الطرقي والسككي مع دول الجوار. ▪ ربط مراكز الإنتاج ببوابات التصدير. ▪ وصل المناطق الحرة بالخط الحديدي.	
		▪ تطوير البنى المؤسسية لقطاع النقل.	
		▪ زيادة الطاقة الإنتاجية وتطوير البنى التحتية لقطاع النقل (شبكات الطرق، الخطوط الحديدية، المرافئ، السفن، الطائرات). ▪ تطوير البنية التحتية لقطاع النقل وفق منظور التنمية المتوازنة والمستدامة، وعوامل الأمان والراحة والسرعة. ▪ تطوير خدمة جوار الأتوسترادات وفصل حركة الشاحنات عن السيارات الأخرى.	
		▪ تطوير آليات إنشاء طرق مأجورة سريعة ومحمية وآمنة.	
		▪ الحفاظ على جاهزية المطارات والمرافئ القائمة وتطويرها. ▪ توسيع شبكة الطرق السريعة.	
		▪ الحد من استخدام وسائط النقل الملوثة للبيئة.	
		▪ الانتقال إلى النقل باستخدام الكهرباء، وتطوير النقل الجماعي الكهربائي داخل المدن.	
		▪ استكمال انضمام سورية إلى اللائحة البيضاء لدى منظمة البحرية الدولية تمهيداً لاستصدار ومنح كافة أنواع الشهادات البحرية المعتمدة دولياً.	
		▪ تطوير سبل وآليات تأهيل الكوادر البحرية.	

ج. الاتصالات والمعلوماتية

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
	▪ تأهيل وتحديث البنية التحتية للقطاع، وإعادة الاتصالات إلى المناطق التي تضررت.		
▪ تطوير أصول التعامل مع القطاع الخاص بالتوافق مع قانون الاتصالات وقانون البريد الجديدين.		▪ تطوير بيئة العمل وتوفير بيئة تشريعية قادرة على استقطاب الشركات المحلية والعالمية للإنتاج في مجال البرمجيات والخدمات المعلوماتية.	
		▪ تعزيز الثقة بفعالية الخدمات الحكومية، والترويج لمشروع الحكومة الإلكترونية بقنواته المختلفة، وزيادة كفاءة ومهارة العاملين في مجال المعلوماتية.	
		▪ تطوير البيئة التمكينية اللازمة لتطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ▪ تنظيم وضبط استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.	
	▪ تخصيص الاعتمادات لتوفير متطلبات الاتصالات وخدمات البريد والتكنولوجيا المناسبة.		
	▪ تطوير البنية التحتية، وتوفير التجهيزات والبرمجيات. ▪ تطوير شبكات الاتصالات والمعلومات، والتركيز على البنى التحتية (وخاصة الضوئية) وشبكات الإنترنت والمعلومات. ▪ تأهيل وتحديث الأبنية الهاتفية.		
	▪ تطوير تبادل المراسلات بين الوزارات عبر الشبكة. ▪ تسهيل تقديم الخدمات والمعلومات للمواطنين والمؤسسات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير برامج عمل للاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإصلاح الإداري.	▪ تطوير العمل بشبكة الحكومة الآمنة وإضافة جهات مراسلات جديدة تباعاً. ▪ أتمتة الخدمات البريدية وإدخال خدمات جديدة (مالية، إلكترونية، الخ.) ▪ تطوير تقديم خدمات الحزمة العريضة (FTTH, 3G, 4G etc.) بالجودة اللازمة والأسعار المناسبة.	▪ تمكين الشبكة الحكومية الآمنة من تلبية متطلبات القطاع الحكومي والأعمال. ▪ الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية وتطبيق الحوكمة على جميع المعاملات لضمان الشفافية في التعامل مع المواطنين وتسهيل أعمالهم. ▪ إنهاء التحول من المقاسم الرقمية TDM إلى المقاسم بتقنية IP.
		▪ توسيع برنامج المعاملات التي سيتم توقيعها إلكترونياً، وتقديم خدمات الدفع الإلكتروني تباعاً.	▪ نشر خدمة الدفع الإلكتروني.
		▪ نشر وتطوير معايير استخدام تكنولوجيا المعلومات.	▪ تعزيز مكانة سورية كعقدة اتصال دولية. ▪ ترشيد استخدام نطاقات الطيف الترددي، وتوحيد الشبكات اللاسلكية. ▪ تطوير صناعة البرمجيات وجودة المنتج. ▪ تطوير المحتوى الوطني الرقمي بأشكاله، والاستفادة من مجالات التقارب بين قطاعي الإعلام والاتصالات. ▪ تطوير معايير وطنية وعربية للمحتوى الرقمي. ▪ التحضير لإطلاق خدمات وتطبيقات الجيل الخامس. ▪ توسيع الاستفادة من الطيف الترددي وفق توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات.
	▪ تطوير التدريب التخصصي في مجال الاتصالات والمعلوماتية والاستفادة من تجارب الدول الصديقة.		

د. السكن

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ تطوير بنك معلومات المساكن وخدماتها.			
	▪ تمكين القطاع الخاص ورجال الأعمال من المساهمة بالحلول السريعة لمشاكل السكن وتنفيذ مشاريع سكنية تكون رديفة لدور القطاع العام في تلبية الخطة الإسكانية. ▪ تمكين كل من نقابتي المهندسين والمقاولين من الدخول في مجالات الإسكان والتطوير العقاري ومشاريع الخريطة الاستثمارية الموضوعة، على نحو يخدم مرحلة إعادة الإعمار، ولاسيما في رفع إمكانيات تلبية الطلب المتزايد على السكن بأشكاله كافة. ▪ تمكين مفهوم العمارة الخضراء في المباني والتركيز على زيادة المساحات الخضراء ومساحات الخدمات الكاملة للمناطق السكنية. ▪ تأسيس شركات مقاولات متخصصة في بناء الضواحي السكنية باستخدام أفضل تقنيات البناء السريعة لتلبية الطلب المتزايد على السكن. ▪ توصيف مشكلة المساكن العشوائية والحد من انتشارها ووضع الحلول البديلة والمناسبة لها. ▪ الاستمرار بتحديث الكود العربي السوري على نحو يتلاءم واحتياجات مرحلة إعادة الإعمار.	▪ تطوير دور قطاع التعاون السكني والإطار القانوني الناظم لعمله. ▪ تنظيم عمل القطاع الخاص وتفعيل مشاركته في العملية الإسكانية بجميع مراحلها، تخطيطاً وتنفيذاً وتمويلاً، لتحقيق مفهوم السكن الاجتماعي. ▪ تطوير قوانين الاستملاك وآليات إعداد وإصدار المخططات التنظيمية، وتوسيع قاعدة المشاركة بها على النحو الذي يوفر المرونة اللازمة. ▪ استخدام الصيغ المختلفة من الحيازة السكنية (الحيازة بالإيجار، الإيجار المنتهي بالتمليك، الإيجار التمويلي، حق الانتفاع)، وإعادة النظر بالمنظومة الضريبية على العقارات (بيع، تداول، رسوم، الخ.) ▪ الارتقاء بالعمل الهندسي لمواكبة التطورات وضمن مبدأ المنافسة.
▪ توطين تقنيات التشييد السريع. ▪ تطوير آليات تدوير وترحيل النفايات الصلبة الناتجة من المباني المهدمة وتوفير الآليات والمعدات اللازمة لها. ▪ تفعيل آليات الاستفادة من الموارد الطبيعية بكل منطقة لتوفير المواد اللازمة للبناء.			
		▪ التحديث المستمر والتعويض لكامل الآليات والمعدات الهندسية لتلبية احتياجات الجهات المرتبطة بقطاع الأشغال العامة والإسكان. ▪ التوسع في مشاريع المؤسسة العامة للإسكان لتلبية الطلب المتزايد على المنتج السكني. ▪ إنهاء أعمال برامج المؤسسة العامة للإسكان (شبابي، اجتماعي، ادخاري، الخ.)	
		▪ وضع الشكل النهائي للمخططات التنظيمية في سورية بشقيها المعماري والتصميمي وخاصة للمناطق المدمرة من جراء الحرب على سورية.	
		▪ التفعيل الحقيقي للتأهيل والتدريب للعاملين في التخطيط العمراني في الجهات العامة بكل ما أتيح من الوسائل والأدوات والبرامج العلمية الحديثة والمتطورة. ▪ رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في قطاع الأشغال العامة والإسكان لتلبية تنامي احتياجات القطاع.	
▪ تخفيض سعر السكن الاجتماعي بهدف تمكين ذوي الدخل المحدود من الحصول عليه.			
▪ تهيئة الأراضي المملوكة من قبل الدولة للبناء وفق توجهات التخطيط الإقليمي.			
		▪ تطوير العرض بما يقابل احتياجات السكن.	

هـ. المياه والصرف الصحي

<table>
<tr><th>مرحلة الإغاثة</th><th>مرحلة التعافي</th><th>مرحلة الانتعاش</th><th>مرحلة الاستدامة</th></tr>
<tr><td colspan="4">▪ ضمان استمرارية عمل منظومات مياه الشرب والصرف الصحي القائمة وإعطاء الأولوية للمناطق المحررة.
▪ تطوير منظومات مائية بديلة ورديفة لحالات الطوارئ تؤمن الحد الأدنى من مياه الشرب.
▪ إعادة تأهيل وتطوير منظومات مياه الشرب والصرف الصحي لتلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية مع مراعاة الإمداد المتوازن بين الريف والمدينة.</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="3">▪ تطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات وإجراءات تّقييم الأداء لتحسين الأداء ورفع كفاءة الاستثمار لمنظومات مياه الشرب والصرف الصحي.
▪ تعزيز مساهمة القطاع الخاص في نشاطات قطاع مياه الشرب والصرف الصحي وتفعيل العمل الشعبي.
▪ تطوير مشاركة القطاع الخاص في وظائف ونشاطات تزيد من كفاءة قطاع مياه الشرب والصرف الصحي مع المحافظة على بقاء هذا القطاع حكومي.</td></tr>
<tr><td></td><td>▪ تحسين كفاءة استثمار منظومات مياه الشرب وتخفيض الفاقد المائي.</td><td>▪ تحسين الكفاءة الفنية والاقتصادية لاستخدامات المياه في القطاعات المستهلكة للمياه، وإعطاء الأولوية لتأمين مياه الشرب.</td><td>▪ استثمار الموارد المائية المتاحة على نحو أمثل ورشيد لتأمين خدمة توفير مياه شرب آمنة ونظيفة للمواطنين بجودة وديمومة عالية.</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td colspan="2">▪ تطوير المصادر المائية وحمايتها من التلوث والاستنزاف لتلبية الطلب المتزايد على المياه.</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td colspan="2">▪ توفير منظومة صرف صحي متكاملة وتعزيز أنظمة الصرف الصحي اللامركزية وخاصة في المناطق الريفية.</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td colspan="2">▪ التوسع في مشاريع استخدام المياه غير التقليدية والطاقات المتجددة في القطاع.</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td colspan="2">▪ تطوير إجراءات تقييم أداء مؤسسات المياه وشركات الصّرف الصّحيّ.</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td colspan="2">▪ اعتماد مبدأ استرداد التكاليف، واستبدال وتطوير الأصول لمشاريع مياه الشرب والصرف الصحي.</td></tr>
<tr><td></td><td></td><td></td><td>▪ رفع نسبة المستفيدين من منظومات مياه الشرب والصرف الصحي إلى المعايير العالمية.</td></tr>
<tr><td colspan="4">▪ الاستفادة من مصادر المياه غير التقليدية.</td></tr>
<tr><td colspan="4">▪ التوجه نحو الطاقات المتجددة سواء بإنتاجها من نواتج الصرف الصحي أو استخدامها لتغذية مشاريع مياه الشرب.</td></tr>
<tr><td colspan="4">▪ الحفاظ على مصادر مياه الشرب كماً ونوعاً لضمان استدامتها والعمل على تطويرها.</td></tr>
<tr><td colspan="4">▪ تعزيز قدرات العاملين في مجال المهارات الإدارية والفنية والتنسيق والتواصل وتبادل الخبرات.</td></tr>
</table>

هاء. محور التنمية الاجتماعية والإنسانية

يتضمن هذا المحور ثلاثة مكونات وهي **سياسات التعليم والتكوين الثقافي، وسياسات الحماية الاجتماعية، وسياسات السكان والصحة.**

ففي سياسات التعليم والتكوين الثقافي، يتم التركيز على قضايا التوعية والتثقيف والتعليم والهوية الوطنية والتماسك الاجتماعي، والانتماء لسورية، وتقبل الآخر، وفك "شِفرة" التطرف بالخطاب الديني والثقافي المستنير، وإعادة النظر في هيكلية التعليم بمختلف مراحله، ومناهجه ومحتوياته، وزيادة ربط التعليم بسوق العمل، وبرامج بناء الأسرة السورية المتماسكة اجتماعياً وثقافياً.

وفي سياسات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، تحظى قضايا إدماج الفئات التي هي أكثر تأثراً بالحرب (المعوقون، الأطفال، النساء، الأيتام، المشردون، ...) أهمية بالغة بالتوازي مع صياغة سياسات إدماج العائدين إلى حضن الوطن في إطار المصالحات الوطنية، والقضايا المتعلّقة بعودة اللاجئين والنازحين داخلياً، وسبل توفير مقومات العودة الكريمة وضمن رؤية تنموية جديدة لأدوار المناطق والمحافظات، وتوسيع المشاركة في إعادة الإعمار والاستدامة التنموية.

وبدورها، تتضمن سياسات الحماية الاجتماعية ثلاثة مكوّنات: سوق العمل وسياسات التشغيل والبطالة واستغلال فرص العمل؛ وسياسات الخدمات الاجتماعية، كالتعليم والصحة وخدمات مياه الشرب والصرف الصحي؛ وسياسات الدعم والاحتياجات الإنسانية كجزء من شبكات الأمان الاجتماعي والحماية المجتمعية من كل المخاطر إضافة إلى الرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة.

وفيما يلي ملخص سياسات المحور.

أ. التعليم والتكوين الثقافي

<table>
<tr><th>مرحلة الإغاثة</th><th>مرحلة التعافي</th><th>مرحلة الانتعاش</th><th>مرحلة الاستدامة</th></tr>
<tr><td>▪ تأهيل المدارس المتضررة في المناطق الآمنة ضماناً لتوفير البنية التحتية للتعليم.</td><td>▪ استكمال إعمار المدارس المدمرة وتحسين جغرافية توزعها.</td><td>▪ الاستمرار في تحديث نماذج البناء المدرسي والمجمعات الكبيرة.</td><td>▪ توفير البنى التحتية اللازمة لتحسين نوعية التعليم.</td></tr>
<tr><td colspan="3">▪ استكمال تعويض الدروس الفائتة للمنقطعين عن التعليم.</td><td>▪ تحديد نظام لضمان عنصر الجودة والنوعية في المدارس العامة والخاصة.</td></tr>
<tr><td colspan="2">▪ تقييم المناهج وتقويمها وتطويرها.</td><td colspan="2">▪ اعتماد المعايير الدولية في طباعة الكتاب المدرسي.</td></tr>
<tr><td colspan="2">▪ توفير البنية اللازمة لتطوير معدلات الالتحاق للطفولة المبكرة (مدارس، مدرسين، مناهج).</td><td colspan="2">▪ تطوير دور المركز الإقليمي للطفولة المبكرة والمؤسسات ذات الصلة، وضمان جودة التعليم للطفولة المبكرة.</td></tr>
<tr><td>▪ تطوير نظام الامتحانات.</td><td>▪ تطوير نظام لضمان عنصر الجودة في المدارس.</td><td colspan="2">▪ دعم مركزي تطوير المناهج والقياس والتقويم التربوي سعياً للوصول إلى بحوث نوعية ترفد التعليم.</td></tr>
</table>

▪ دعم الرياضة والصحة المدرسية.	
▪ تطوير قاعدة معلومات الإحصاء التربوي وربطها بشبكة وطنية.	▪ تقييم قاعدة معلومات الإحصاء التربوي
	▪ توفير المحتوى الرقمي والتعليم التفاعلي عبر الإنترنت بصيغة مدمجة وفقا للمعايير الدولية (المدرسة الإلكترونية).
▪ توفير الوسائل والأدوات التعليمية.	
▪ تطوير البيئة التشريعية والمؤسسية اللازمة لتطوير التعليم.	
▪ دعم البرامج التربوية والإعلامية التي تعمل على غرس القيم والأخلاق لدى الطلاب.	
▪ الاستمرار بالتدريب والتقييم للكوادر التربوية والإدارية والتدريسية لتمكينها من التعامل مع المناهج المطورة وطرائق التدريس الحديثة.	
▪ تعزيز التشاركية بين القطاعين العام والخاص في تطوير المناهج التعليمية المهنية والتطبيق العملي المهني والتقني.	
▪ التركيز على الجوانب العملية والتطبيقية في التعليم المهني والتقني وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم.	
▪ تحسين البنى التحتية للتعليم العالي، وترميم البنى التحتية المتضررة من الأزمة وتحسين خريطة توزع الجامعات والمعاهد.	
▪ توفير الموارد البشرية للتعليم العالي وتحسين نوعيتها وجذب الكفاءات.	
▪ تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية للتعليم العالي.	
▪ تطوير أسس القبول الجامعي.	
▪ إحداث أنماط جديدة من التعليم تعزز رفع المستوى التعليمي من ناحيتي الكم والنوع.	
▪ تحسين نوعية التعليم العالي وتطوير المناهج ووسائل وأدوات التعليم.	
▪ ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل.	
▪ ربط البحث العلمي باحتياجات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.	
▪ تشجيع البحث العلمي وتحفيز القطاع الخاص للمساهمة في أبحاث التطوير القطاعية.	

ب. الحماية الاجتماعية

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ تقديم الدعم للأسر المتضررة والتركيز على الأسر العائدة من اللجوء أو النزوح.		▪ المساهمة في إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمتضررين من الأزمة.	
▪ تطوير البيئة التشريعية لنظم الحماية الاجتماعية.	▪ تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج المعونات النقدية وغير النقدية.	▪ تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مجال الحماية الاجتماعية.	

▪ توسيع التغطية ببرامج الحماية الاجتماعية (التأمينات الاجتماعية، التأمين الصحي، الإعانات النقدية وغير النقدية، خدمات الفئات الضعيفة من السكان وذوي الاحتياجات الخاصة).		
▪ تطوير البيئة التشريعية لعمل الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية.	▪ بناء قدرات الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة والتشبيك فيما بينها.	▪ تعزيز تكامل عمل الجمعيات الأهلية مع أولويات وخطط التنمية الوطنية في مرحلة الاستدامة.
▪ تحقيق الكفاية والتوازن في التوزع الجغرافي، وتعزيز الدور التنموي لمراكز التنمية الريفية ووحدات الصناعة الريفية في المحافظات وتحسين نوعية خدماتها.		
▪ إعادة تأهيل المعاهد ومراكز الرعاية والتنمية الاجتماعية كافة.	▪ تعزيز كفاءة استخدام معاهد ومراكز الرعاية التنمية الاجتماعية وتحسين كفاءة استخدامها وخريطة توزعها.	
▪ الاستجابة للاحتياجات المرتبطة بالمشكلات الاجتماعية النفسية والسلوكية الناجمة عن الأزمة.		
▪ دعم ريادة الأعمال بين الفئات التي هي أكثر احتياجاً، وتشجيع تأسيس المشروعات الصغيرة والأصغرية.	▪ تشجيع حاضنات الأعمال وتوفير مقومات نجاحها.	▪ المساهمة في تنظيم القطاع غير المنظم.
▪ تطوير البنية المؤسساتية للوزارة والجهات التابعة.		
▪ زيادة كفاءة وكفاية الكوادر البشرية المتخصصة في مجالات الحماية والرعاية الاجتماعية.		

ج. السكان والصحة

مرحلة الإغاثة	مرحلة التعافي	مرحلة الانتعاش	مرحلة الاستدامة
▪ الاستمرار في إعادة تأهيل البنى التحتية الصحية وفق منظور الخرائط الصحية الرقمية المعتمدة على التركز السكاني ومعدلات المراضة.			
▪ توفير التجهيزات الطبية والدواء ومتطلبات النهوض بالقطاع الصحي في المناطق المتضررة.			
▪ تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية في المراكز الصحية وضمان جودتها وملائمتها لمتطلبات المجتمع.			
▪ توفير الموارد البشرية الصحية وتشجيع عودة الكوادر الطبية إلى مناطق عملها.			
▪ الاستمرار في تقديم الدعم لذوي الأمراض المزمنة.			
▪ تعزيز دور الإعلام في الثقافة الصحية وتحسين السلوك الصحي.			
▪ تطوير البيئة التشريعية الصحية وتعزيز تطبيق التشريعات الناظمة للقطاع.			
▪ تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الخدمات الصحية عالية المستوى.			
▪ تشجيع التصنيع الدوائي وزيادة نسب التغطية من الإنتاج الوطني وتطوير الصادرات الدوائية.			

	▪ تعزيز أنماط الحياة الصحية والتحالفات القطاعية، ومكافحة الأمراض السارية ومراقبة الالتزام بالبعد الصحي والبيئي والغذائي.
	▪ تعزيز المشاركة المجتمعية في تخطيط وإدارة وتقديم الخدمات الصحية.
▪ تطوير نظم الإحصاءات الصحية والصحة الإلكترونية.	
▪ الاستمرار في تحقيق التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، وتخفيف العبء المرضي العام والخاص والشخصي تدريجياً.	
▪ تعظيم القدرة الوطنية للاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث، وتطوير منظومة متكاملة للإسعاف.	
▪ تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بقضايا الأسرة والسكان والصحة الإنجابية وتحقيق الاتساق بينها.	
▪ تفعيل دور المؤسسات الدينية في تبني قضايا السكان والتحفيز تجاهها.	
	▪ نشر مفاهيم الصحة الإنجابية والتربية السكانية.
▪ خلق آليات تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني. ▪ تعزيز دور الإعلام في التنمية السكانية.	
▪ الاهتمام بالصحة الوقائية والسلامة المهنية في مختلف الظروف المتعلقة بذلك، وتوفير عوامل الوقاية من الأمراض المرتبطة بالمهنة.	
▪ تحسين التركيبة التعليمية للسكان على نحو يساهم من تعزيز الإنتاجية والتنافسية للكوادر الوطنية.	
	▪ تشجيع الهجرة المعاكسة وخاصة إلى المناطق قليلة الكثافة السكانية.

سادساً
التمويل وأسس تخصيص الموارد

سادساً– التمويل وأسس تخصيص الموارد

يؤدي التمويل دوراً أساسياً في العملية التنموية، بل يعدّ المحدد الرئيسي لنجاحها؛ إذ تتطلب استدامة تغطية النفقات –الاستثمارية منها على وجه الخصوص– توفير الموارد المالية المناسبة لمقابلة حجم النفقات (أو فجوة الموارد) في الزمن المناسب، ذلك أنّ قصور تغطية فجوة الموارد، والتي غالباً ما تكون عرضة للتوسع، تضع الاقتصاد أمام **خيار المفاضلة بين القبول بمستويات منخفضة للتنمية، أو اللجوء إلى تعبئة مصادر التمويل والتي يمكن توفرها محلياً عن طريق الإصدار النقدي الجديد والدين العام أو التمويل الخارجي**. وفي كلتا الحالتين سيكون هناك تبعات سلبية على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

ويتطلب تحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة على استدامته على المدى الطويل رفع مستوى الادخار المحلي لتجنيب الاقتصاد حالة "استرخاء الادخار"، أو المستويات غير المرغوبة للتضخم، أو الآثار السلبية للديون الخارجية من جهة، وتحقيق كفاءة تخصيص الموارد من جهة ثانية؛ شريطة توفر الهيكل المالي السليم لتعبئة المدخرات واستخدامها، إذ يحدد هذا الهيكل مدى نجاح عملية تعبئة وتخصيص الموارد ومواءمتها للعملية التنموية وفق مستوى تطورها وشروطه. هذا، إضافة إلى أنّ توفير التمويل اللازم لخدمة العملية التنموية يفترض تطوير هيكل النظام المالي لضمان استخدام "توليفة" مناسبة من اقتصاد الاستدانة، الذي يستخدم أدوات الكبح المالي بحدودها غير الضارة، واقتصاد الأسواق المالية القادرة على تعبئة المدخرات وتوجيهها إلى الفرص الاستثمارية التي هي أكثر إنتاجية، وبخاصة في المديين المتوسط والطويل.

وفي هذا الإطار، تسعى السياسات الكلية والقطاعية (المبينة في رابعاً) لزيادة معدلات الادخار الوطني، والحد من جوانب الإنفاق غير المنتجة، والعمل على زيادة الإيرادات، والإبقاء على الزيادات في الإنفاق الاستثماري ضمن حدود تسمح بالاستدامة. حيث سيتمكن الادخار الوطني من تمويل ما يزيد عن 32% من حجم النفقات الاستثمارية وللقطاعين العام والخاص كما هو مبين لاحقاً، والنفقات الجارية للقطاع العام ولكامل المدة (حتى العام 2030). وسيجري تغطية المتطلبات الأخرى من مصادر تمويل متنوعة تتركز في القروض الداخلية، من المصرف المركزي مباشرة، ومن القطاع الخاص المحلي عن طريق سندات وأذون الخزينة، ومن الاستثمار الخارجي الذي يتوقع له أنّ يغطي ما يقارب 12% من حجم الاستثمار الخاص (أي أكثر من 5% من إجمالي حجم التمويل خلال 2019–2030).

وتشير بيانات الجدول التالي إلى ارتفاع نسبة الادخار المحلي إلى مجمل النفقات من –53% في المرحلة الأولى (الإغاثة) إلى –4% في المرحلة الثانية (التعافي)، ثم إلى 36% في المرحلة الثالثة (الانتعاش)، بحيث تصل إلى 60% في المرحلة الرابعة (الاستدامة) مع حلول العام 2030؛ وتبلغ في المتوسط 32% خلال السنوات 2019–2030.

الادخار المحلي وفجوة الموارد					
مليار ل. س	2020–2019	2023–2021	2028–2024	2030–2029	الإجمالي
الادخار المحلي	-3,226	-498	14,144	16,674	**27,094**
مجمل النفقات	5,968	12,138	39,293	27,896	**85,295**
فجوة الموارد	9,194	12,636	25,149	11,222	**58,201**
الادخار إلى مجمل النفقات %	-54	-4	36	60	**32**

ويصل حجم مجمل النفقات ما يقارب 86 تريليون ليرة سورية خلال 2019–2030، منها ما يقارب 54 تريليون ليرة نفقات حكومية، تتوزع بين النفقات الحكومية الجارية التي تبلغ نحو 44 تريليون ليرة، والنفقات الاستثمارية العامة التي تبلغ نحو 10 تريليون ليرة. ويمثل الاستثمار الخاص الجزء المتبقي من مجمل النفقات، ويبلغ حوالي 32 تريليون ليرة.

أوجه استخدام التمويل					
مليار ل. س	2020–2019	2023–2021	2028–2024	2030–2029	الإجمالي
النفقات الجارية	4,455	7,759	20,340	10,929	**43,484**
النفقات الاستثمارية	601	1,623	4,508	2,826	**9,557**
مجمل الإنفاق الحكومي	5,056	9,382	24,848	13,755	**53,041**
الاستثمار الخاص	912	2,756	14,446	14,140	**32,254**
مجمل النفقات	5,968	12,138	39,293	27,896	**85,295**

وفي المتوسط، وخلال كامل المدة 2019–2030، يبلغ حجم مجمل النفقات أكثر من 27% من الناتج المحلي منها أكثر من 10% من الناتج من القطاع الخاص (المحلي والأجنبي)، ونحو 17% نفقات الموازنة العامة بشقيها الجاري والاستثماري (نحو 14% نفقات جارية، و3% نفقات استثمارية).

أوجه استخدام التمويل–نسبة من الناتج المحلي الإجمالي					
مليار ل. س	2020–2019	2023–2021	2028–2024	2030–2029	الإجمالي
النفقات الجارية	18	15	14	12	**14**
النفقات الاستثمارية	2	3	3	3	**3**
مجمل الإنفاق الحكومي	21	19	17	15	**17**
الاستثمار الخاص	4	6	10	15	**10**
مجمل النفقات	25	24	27	30	**27**

وتتوزع مصادر تمويل مجمل النفقات، خلال كامل المدة 2019–2030، بين الإيرادات الجارية، التي تبلغ حوالي 26 تريليون ليرة، والإيرادات الاستثمارية التي تبلغ نحو 5 تريليون ليرة؛ في حين ينفق القطاع الخاص على الاستثمار ما يزيد على 32 تريليون ليرة، منها 4 تريليون ليرة من مصادر خارجية. وبذلك يبلغ حجم التمويل اللازم المتبقي (الدين) زهاء 23 تريليون ليرة. تتوزع مصادرها المحلية بين المصرف المركزي والتمويل من القطاع الخاص.

مصادر التمويل					
مليار ل. س	2020–2019	2023–2021	2028–2024	2030–2029	الإجمالي
الإيرادات الجارية	1,576	4,649	12,928	7,085	26,237
الإيرادات الاستثمارية	269	777	2,333	1,549	4,928
الدين	3,212	3,956	9,587	5,122	21,876
نفقات القطاع الخاص على الاستثمار	912	2,756	14,446	14,140	32,254
القطاع الخاص (داخلي)	547	1,979	13,001	12,726	28,253
القطاع الخاص (خارجي)	365	777	1,445	1,414	4,000
مجمل مصادر التمويل	5,968	12,138	39,293	27,896	85,295

وفي المتوسط، وخلال كامل المدة 2019–2030، تبلغ حصة القطاع الخاص (استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي) نحو 38% من إجمالي حجم التمويل (منها 5% من مصادر خارجية)، وتبلغ حصة الإيرادات الجارية حوالي 31% من إجمالي حجم التمويل، وتبلغ حصة الإيرادات الاستثمارية نحو 6% من إجمالي حجم التمويل؛ في حين يساهم الدين العام بحصة تبلغ أكثر من 26% من إجمالي حجم التمويل.

مصادر التمويل–نسبة من إجمالي مصادر التمويل					
مليار ل. س	2020–2019	2023–2021	2028–2024	2030–2029	الإجمالي
الإيرادات الجارية	26	38	33	25	31
الإيرادات الاستثمارية	5	6	6	6	6
الدين	54	33	24	18	26
نفقات القطاع الخاص على الاستثمار	15	23	37	51	38
القطاع الخاص (داخلي)	9	16	33	46	33
القطاع الخاص (خارجي)	6	6	4	5	5

ويبلغ حجم التمويل من القطاع الخاص (استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي) نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي (منها أكثر من 1% من مصادر خارجية)، وببلغ حجم التمويل من الإيرادات الجارية نحو 8% من الناتج المحلي، وحجم التمويل من الإيرادات الاستثمارية نحو 2% من الناتج؛ ويساهم الدين العام بمبلغ يصل إلى حوالي 7% من الناتج في تغطية النفقات.

مصادر التمويل–نسبة من الناتج المحلي الإجمالي					
مليار ل. س	2020–2019	2023–2021	2028–2024	2030–2029	%
الإيرادات الجارية	7	9	9	8	**8**
الإيرادات الاستثمارية	**1**	2	2	2	**2**
الدين	**13**	8	7	5	**7**
نفقات القطاع الخاص على الاستثمار	4	6	**10**	**15**	**10**
القطاع الخاص (داخلي)	2	4	9	14	**9**
القطاع الخاص (خارجي)	2	2	1	2	**1**
مجمل مصادر التمويل	25	24	27	30	**27**

يتوزع الإنفاق الاستثماري العام والخاص، والنفقات الجارية وفق ما هو وارد في /رابعاً، جيم. محور النمو والتنمية، 2–الأهداف المرحلية/.

وتحافظ هذه التوليفة من التمويل وأوجه استخدام هذا التمويل على النسب الواردة في رابعاً، جيم. محور النمو والتنمية، 2–الأهداف المرحلية لحجم الدين العام، والتي تتراجع تدريجياً من نحو 98% من الناتج في العام 2019 إلى نحو 57% من الناتج مع حلول العام 2030.

وتساهم هذه التوليفة من التمويل وأوجه استخدامه في تحقيق الأهداف الواردة في رابعاً على المستويات الكلي والقطاعي والجغرافي، إذ تشكل هذه التوليفة، إضافة إلى الأهداف الكلية والقطاعية والجغرافية، نسقاً متكاملاً لنموذج الاقتصاد السوري خلال السنوات 2019–2030، الذي يحدد الملامح الأولية للاقتصاد السوري نحو التنمية الشاملة والمستدامة، والذي سيتكامل رسم صورته وهويته خلال مرحلة الاستدامة بدءاً من العام 2029 وما بعده.

سابعاً
الإطار التنفيذي البرامجي

سابعاً– الإطار التنفيذي البرامجي

يتألف الإطار البرامجي للبرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب من 12 برنامجاً إطارياً تقع تحت محاور البرنامج الخمسة، وهي بمجملها تهدف إلى:

- الخروج من تبعات الحرب والأزمة المرتبطة بها.
- التحوّل إلى مجتمع حديث واقتصاد وطني قوي، وفق الرؤية الوطنية المرغوبة.
- ضمان اتساق التنفيذ للوصول إلى الأهداف الموضوعة للبرنامج.

ويتفرّع عن كل برنامج من هذه البرامج الإطارية مجموعة من البرامج التنفيذية الأساسية التي يبلغ عددها الإجمالي زهاء 90 برنامجاً رئيسياً. ويتفرّع عن كلٍ من هذه البرامج الرئيسية بدوره مجموعة من البرامج الفرعية والمشاريع والإجراءات التنفيذية. وسيوضع لكل مشروع برنامجه الزمني، مع تحديد مصادر التمويل الخاصة به. **وسيجري مراجعة هذه البرامج والمشاريع المرتبطة بها دورياً بناء على نتائج تقارير متابعة التنفيذ.**

تتسم البرامج والمشاريع المنبثقة عنها بالمرونة وقابلية التعديل والتطوير المستمر في ضوء مستجدات وتغيرات الحالة التنموية في سورية وبأبعادها كافة، وبالتالي، فهي، أيّ البرامج، قابلة للمراجعة والتعديل في كل المراحل التي يمر بها مسار التنفيذ باتجاه تحقيق الاستدامة التنموية.

وفي هذا الإطار جرى وضع الإطار البرامجي واختيار تقسيم مكوّناته انطلاقاً من:

1. **الملاءمة**: مدى تلاؤم البرامج مع الأهداف الاستراتيجية المنبثقة عن الرؤية الوطنية "سورية 2030".
2. **الأهمية الاستراتيجية**: مراعاة البرامج للأولويات والأهمية النسبية، المنبثقة أصلاً من **أولويات** اختيار الأهداف وفقاً للمراحل الأربع التي جرى تبنيها لتحقيق الرؤية الوطنية، والتي تحدّد عملية إدارة وتخصيص الموارد:
   - الأولويات على المستوى الوطني والقطاعي والمكاني.
   - أولويات الأنشطة المختلفة ضمن القطاع الواحد.
   - أولويات الأنشطة على المستوى الجغرافي.
3. **الاتّساق والتكاملية/الاستقلالية**: ترابط المبادرات والجهود التي جرت أو تجري في مجالات مختلفة من العمل الحكومي.
4. **البرمجة الزمنية**: مراعاة إعداد هذه البرامج للمنطقية والتسلسل **الزمني** للتنفيذ.
5. **التشاركية**: ضمان أوسع مشاركة ممكنة من الجهات **الوطنية** المعنية بالعملية التنموية.
6. **المتابعة والرصد والتقييم**: تضمين البرامج المؤشرات **اللازمة** لمتابعة التنفيذ وتسهيل عملية الرصد والتقييم، وربطها مع المؤشرات المبرمجة مسبقاً، والتي تعبر عن أهداف كل مرحلة من مراحل تحقيق الرؤية الوطنية.

ويشار إلى أنّ البرامج والمشاريع لا تتضمن تفاصيل الخطط اللاحقة المتوسطة الأمد أو الخطط السنوية، حيث سيجري لاحقاً إعداد تفاصيل الخطط.

وفيما يلي وصف موجز للبرامج الإطارية والبرامج الرئيسية المرتبطة بها.

البرنامج الإطاري (1): سيادة القانون والبناء المؤسسي

يهدف البرنامج إلى إرساء ثقافة احترام وسيادة القانون في المجتمع، وإعادة بناء الوعي المجتمعي على أسس حديثة قائمة على مبادئ المواطنة والتساوي أمام القانون. ويهدف البرنامج كذلك إلى مكافحة الجريمة المنظمة؛ وإلى وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الفساد والحد من وقوعه، وتطوير عمل الهيئات الرقابية وضمان استقلالها، وبناء بيئة مؤسساتية ومجتمعية تعي مخاطر الفساد وتسهم في مكافحته. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تطوير منظومة التشريع السورية، وإلغاء الاستثناءات في مناحي الحياة وفي الصكوك التشريعية النافذة؛ ويهدف كذلك إلى تطوير عمل المنظومة القضائية وضمان تحقيق العدالة أمام القضاء، ورفع كفاءة العاملين في السلك القضائي. يهدف البرنامج أيضاً إلى تنفيذ إصلاح إداري شامل في الجهات العامة وما بحكمها، يشمل تطوير بنية الوظيفة العامة، وتدريب وتأهيل الموارد البشرية في الدولة، وإعادة هندسة إجراءات العمل وتبسيط إجراءات تقديم الخدمات الحكومية. ويهدف البرنامج إلى تطوير منظومة رسم السياسات الاقتصادية والتخطيط التنموي والإحصاء، وإلى إصلاح القطاع العام الاقتصادي وإعادة بنائه على أسس قوية. وأخيراً، يهدف البرنامج إلى تعزيز وتوسيع اللامركزية الإدارية.

الغايات الأساسية التي يسهم البرنامج في تحقيقها:

- عودة المهجرين وضمان استقرارهم في مواطنهم الأصلية.
- تعزيز ثقافة المواطن والمواطنة والتماسك الاجتماعي، وغرس قيم الحوار.
- بناء مجتمع ديموقراطي معاصر، وتعزيز أنماط الحوكمة الاجتماعية.
- حماية الحقوق والحريات، وتعزيز مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون.
- توفير قضاء مستقل وعادل ونزيه ومؤسسات رقابية حيادية وفاعلة.
- رفع كفاءة المؤسسات وتعزيز الشفافية والمرونة.
- رفع كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية.
- تحسين جودة الموارد البشرية، وتطوير وسائل التقييم وجذب الكفاءات.
- توسيع تطبيق اللامركزية الإدارية.
- جذب الاستثمار بتوفير البنى التحتية الملائمة.
- تحقيق معدلات نمو مستدام، تستند إلى اقتصاد متنوع، ذي قدرة تنافسية عالية.
- إقامة منظومة حماية اجتماعية متكاملة.
- بناء مجتمع معرفي استناداً إلى بنية ثقافية حداثية.
- ضمان المشاركة التكاملية الفاعلة والمؤثرة لجميع الفئات في عملية التنمية.

يتضمّن هذا البرنامج الإطاري /11/ برنامجاً رئيسياً:

1. **برنامج تعزيز المواطنة وسيادة القانون:** يهدف البرنامج إلى إرساء ثقافة احترام وسيادة القانون في المجتمع، وإعادة بناء الوعي المجتمعي على أسس حديثة قائمة على مبادئ المواطنة والتساوي أمام القانون.

المكونات:

أ. تطبيق مبدأ فصل السلطات، ولاسيما استقلال السلطة القضائية.
ب. إلغاء لاستثناءات في جميع مجالات الحياة، وبوجه خاص في الصكوك التشريعية.
ج. إصلاح وتطوير عمل المؤسسات الرقابية والتفتيش القضائي.
د. تطوير السياسات والتشريعات لتسريع عملية التقاضي وتيسيرها والارتقاء بها؛ وتفعيل مدونة السلوك القضائي.
هـ. البرنامج الوطني للتوعية المجتمعية:

- ترسيخ مفهوم المواطنة بمكوناته: الانتماء إلى الأرض والمساواة والمشاركة.
- تكريس ثقافة احترام وسيادة القانون في المجتمع.

الجهات المسؤولة: وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة التربية، وزارة الإعلام، وزارة الثقافة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء، مجلس الدولة، هيئة المصالحة الوطنية، مؤسسات المجتمع المدني.

الأولوية: 1

2. **برنامج تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:** يهدف البرنامج إلى وضع استراتيجية متكاملة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد والحد من وقوعه، وبناء بيئة مؤسساتية ومجتمعية تعي مخاطر الفساد وتسهم في مكافحته، وذلك عن طريق تطوير عمل الهيئات الرقابية والتفتيشية وضمان استقلالها، ودعم الأجهزة الرقابية والتفتيشية ورفع كفاءتها، وتأهيل البنية التحتية (المادية والبشرية) لهذه المؤسسات، وتحديث التشريعات الناظمة لعملها.

المكونات:

أ. وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
ب. إصدار القوانين والتشريعات الناظمة، مثل قانون الكسب غير المشروع.
ج. إصلاح وتطوير عمل المؤسسات الرقابية والتفتيشية وفق معايير الجودة والملائمة الوظيفية.
د. تأهيل الكوادر البشرية وبناء القدرات.
هـ. التشريعات الوقائية.
و. وضع أسس ومعايير لممارسة العمل الرقابي والتفتيشي.
ز. وضع آليات للمساءلة والشفافية.

الجهات المسؤولة: رئاسة مجلس الوزراء، وزارة العدل، وزارة التنمية الإدارية، وزارة الاتصالات والتقانة، وزارة المالية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، الجهاز المركزي للرقابة المالية.

الأولوية: 1

3. **برنامج مكافحة الجريمة المنظمة:** يهدف البرنامج إلى وضع استراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة، ومكافحة جميع أنواع الإرهاب والاتّجار بالبشر، وتعزيز السياسة الجنائية والطرائق الكفيلة بمواجهة الجريمة المنظمة بجميع أنواعها، وتطوير التحليل الجنائي، وتعزيز التشريعات القانونية، وتقوية الأجهزة القانونية وبناء القدرات، واتخاذ

الوسائل الوقائية والتوعوية الكفيلة بمكافحة الجريمة المنظمة والكشف عن الشبكات الإجرامية وأنشطتها، وعن الجرائم التي تؤدي إلى ارتكاب أو دعم ارتكاب جرائم أخرى.

المكونات:

أ. وضع استراتيجية لمكافحة الجريمة المنظمة.
ب. تطوير القوانين والتشريعات الناظمة لمكافحة الجريمة المنظمة (التهريب، الاتجار بالبشر، الإرهاب، ...).
ج. بناء القدرات والكوادر وتوفير التجهيزات والتقنيات المطلوبة.
د. نشر التوعية لمكافحة الجريمة المنظمة.

الجهات المسؤولة: وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة الإعلام، مجلس الدولة، الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، مصرف سورية المركزي/هيئة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب، المجتمع الأهلي.

الأولوية: 1

4. **برنامج تطوير منظومة التشريع السوري:** يهدف البرنامج إلى تحديث وتطوير القوانين والتشريعات السورية عن طريق مراجعتها وتقييمها، ودراسة مدى انسجامها مع التطورات والمستجدات التي أفرزتها الحرب على سورية، والعمل على تكييفها مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وإلغاء الاستثناءات في مناحي الحياة وفي الصكوك التشريعية النافذة، ووضع معايير لجودة التشريعات المحدثة، وقياس أثرها التشريعي، إضافة إلى تنمية القدرات والموارد البشرية بشأن صياغة القوانين والتشريعات.

المكونات:

أ. مراجعة وتقييم التشريعات السورية.
ب. تطوير منهجية التشريع.
ج. قياس الأثر التشريعي.
د. بناء وتأهيل القدرات والموارد البشرية في مجال صياغة القوانين والتشريعات.

الجهات المسؤولة: وزارة العدل، وزارة التنمية الإدارية، الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 2

5. **برنامج الإصلاح القضائي:** يهدف البرنامج إلى تطوير عمل المنظومة القضائية، وضمان استقلال القضاء، وتطبيقه على أسس مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة، وتمكين جميع المواطنين من الوصول إلى العدالة والحماية والأمن دون تمييز، وذلك عن طريق تحديث تشريعات المنظومة القضائية، ودعم الأجهزة القضائية ورفع كفاءتها، وإعادة هندسة إجراءات العمل القضائي وأتمتها، وتأهيل البنية التحتية (المادية، البشرية) للأجهزة القضائية، ورفع كفاءة العاملين في السلك القضائي.

المكونات:

أ. مراجعة منظومة التشريعات القضائية.
ب. ضمان استقلال القضاء.

ج. وضع معايير لممارسة العمل القضائي.
د. بناء قاعدة بيانات ومؤشرات حول العمل القضائي.
هـ. تحديث وتطوير خدمات الإدارة القضائية.
و. إعادة هندسة الإجراءات القضائية.
ز. تطوير منظومة الشكاوى والتظلمات.
ح. إعادة تأهيل البنى التحتية للأجهزة القضائية المتضررة من الحرب.
ط. تأهيل الكوادر البشرية لممارسة العمل القضائي.

الجهات المسؤولة: وزارة العدل، وزارة التنمية الإدارية، وزارة الداخلية، مجلس الدولة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 1

6. برنامج الإصلاح الإداري: يهدف البرنامج إلى تنفيذ إصلاح إداري شامل في الجهات العامة وما يحكمها، يشمل دراسة التشريعات والنواظم المؤسِّسة للوظيفة العامة، وتطوير بنية الوظيفة العامة بجميع مكوناتها، وتطوير آليات إدارة الموارد البشرية في الجهاز الحكومي، وبناء الهياكل التنظيمية الوظيفية للجهات العامة وقياس أداءها الإداري، وبناء القدرات وتعزيز المهارات اللازمة لرفع جودة الأداء الإداري لدى العاملين في الدولة والمجالس المحلية، وفق خطة وطنية متكاملة. ويهدف البرنامج أيضاً إلى جرد الخدمات التي تقدّمها الجهات العامة، وإجراءات العمل فيها، بغية توصيف هذه الخدمات بصورة موحدة والعمل على تبسيطها وإعادة هندستها، وضمان تقديم الخدمة للمواطنين وسائر المستفيدين منها بصورة مرضية من حيث الجودة والزمن، وذلك بالتوافق مع استراتيجية الحكومة الإلكترونية.

المكونات:

أ. وضع قانون الوظيفة العامة.
ب. وضع قانون التنظيم المؤسسي.
ج. جرد الخدمات العامة وتصنيفها؛ وجرد الإجراءات الإدارية وتوصيفها.
د. وضع الأدلة التنظيمية والاسترشادية لعمل المؤسسات ووحدات الإدارة المحلية.
هـ. هندسة إجراءات العمل.
و. وضع مؤشرات جودة تقديم الخدمات وتتبعها.
ز. تنمية الموارد البشرية.
ح. تفعيل بوابة إلكترونية لتعزيز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار، ومناقشة المشكلات الخدمية والمساهمة في حلها، وتقديم الشكاوى والمقترحات المتعلّقة بأداء الجهات العامة.
ط. الخطة الوطنية للتدريب الإداري.

الجهات المسؤولة: وزارة التنمية الإدارية، وزارة الاتصالات والتقانة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، سائر الجهات العامة، الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 1

7. **برنامج الحكومة الإلكترونية والتحوّل الرقمي:** يهدف البرنامج إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية لرفع كفاءة وفعالية الجهات الحكومية وكفاءتها، وتعزيز الحكم الرشيد، مع توسيع نطاق العمل من مجاله الضيق المرتبط بتحويل الخدمات التقليدية إلى خدمات الكرتونية إلى مجال أوسع يشمل بناء نماذج أعمال أكثر فعالية وخدمات مبتكرة، إضافة إلى تعزيز تجربة المستخدم وإشراك المواطن وسائر المكونات المجتمعية.

المكونات:

أ. برنامج البيانات الحكومية المفتوحة (البيئة التشريعية، المنصات/البوابات التخصصية، تهيئة وبناء مجموعات البيانات.

ب. برنامج العمليات الحكومية الإلكترونية وتحسين مستوى تقديم الخدمات (برامج فرعية لخدمات محددة: أتمتة العمل القضائي، الصحة الإلكترونية، أتمتة الخدمات التجارية، برنامج لخدمات ومعاملات منتقاة من عدة جهات).

ج. برنامج البنى الداعمة–الخدمات المشتركة (التوقيع إلكتروني، الشبكة الحكومية الآمنة، مراكز المعطيات، بناء "مسرى التكامل" integration bus، ...).

الجهات المسؤولة: رئاسة مجلس الوزراء، وزارة الاتصالات والتقانة، وزارة التنمية الإدارية، سائر الوزارات والجهات العامة

الأولوية: 1

8. **برنامج تطوير منظومة السياسات العامة والتخطيط والإحصاء:** يهدف البرنامج إلى تنسيق رسم السياسات الكلية والقطاعية والإقليمية والمحلية، والتكامل فيما بينها؛ ويتضمن تنظيم وتنسيق عملية التخطيط في مراحلها المختلفة، والربط بين مكوناتها، وإعادة صياغة مهام المؤسسات المعنية بالعملية التخطيطية (الوطنية، والإقليمية، والمحلية) وتوضيحها، ومتابعة تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية، ورصد وتقييم الحالة التنموية وتحليل مؤشرات التنمية. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تطوير منظومة العمل الإحصائي فيما يخص الإطار التنظيمي والتشريعي، وآليات العمل، وإنتاج البيانات.

المكونات:

أ. الإطار التنظيمي والتشريعي لمنظومة السياسات العامة والتخطيط والإحصاء.

ب. تطوير قواعد البيانات والمؤشرات المركزية، ولدى الإدارات المحلية.

ج. بناء وتأهيل القدرات والموارد البشرية.

د. تطوير نظام الرصد والتقييم.

الجهات المسؤولة: هيئة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة التخطيط الإقليمي، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، مصرف سورية المركزي، المكتب المركزي للإحصاء.

الأولوية: 2

9. **برنامج إدارة واستثمار أملاك الدولة:** يهدف البرنامج إلى وضع الأسس والضوابط القانونية اللازمة لحصر وتنظيم أملاك وأصول وعقارات الدولة، وحمايتها، والإشراف والمحافظة عليها، وتوحيد السياسات المتعلقة بها؛

وكذلك وضع وتطوير التشريعات والضوابط التي تنظم التصرف بها واستثمارها بالأوجه المثلى، وتطوير قاعدة بيانات إلكترونية متكاملة مع نظام معلومات جغرافية خاص بأملاك وعقارات الدولة.

المكونات:

أ. تحديد الإطار التشريعي والتنظيمي لإدارة وحصر وتنظيم أملاك الدولة.
ب. وضع الإطار الناظم لاستثمار أملاك الدولة وفق الصيغ المختلفة.
ج. وضع قاعدة بيانات، ونظام معلومات جغرافية، بأملاك وعقارات الدولة.
د. بناء الكوادر والموارد البشرية.

الجهات المسؤولة: وزارة المالية، الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الزراعة، وزارة الصناعة، وزارة السياحة، مجلس الدولة، هيئة التخطيط الإقليمي، الاتحاد العام لنقابات العمال، الجهاز المركزي للرقابة المالية.

الأولوية: 2

10. برنامج إعادة هيكلة قطاع الإعلام: يهدف البرنامج إلى النهوض بمستوى الإعلام الوطني وتعزيز دوره في العملية التنموية والتغيير الاجتماعي، وذلك عن طريق وضع استراتيجية إعلامية تتميز بالشفافية والوضوح، وتعزز الثقة والمصداقية لدى جميع أبناء الوطن، بحيث يصبح الإعلام مرآة حقيقية للمجتمع، وحاملا لهموم المواطنين. ويتناول البرنامج أيضاً وضع إطار تنظيمي يفضي إلى تعزيز حرية الرأي والتعبير ودعم التعددية والتنوع في قطاع الإعلام. ويُعنى البرنامج بتوفير بنية تحتية مجهزة ومواكبة للثورة التقنية المعاصرة والتطور الهائل في وسائل الاتصال ونقل المعلومات، وبتنظيم عملية البث الفضائي.

المكونات:

أ. وضع الاستراتيجية الوطنية للإعلام.
ب. وضع الإطار التنظيمي والتشريعي لدعم التنوع والتعددية في قطاع الإعلام.
ج. توفير البنية التحتية والتقنيات المتطورة من وسائل الاتصال ونقل المعلومات.
د. بناء وتأهيل الكوادر الإعلامية.
هـ. تنظيم عمليات الترخيص والبث الفضائي.

الجهات المسؤولة: وزارة الإعلام، وزارة التنمية الإدارية، وزارة الاتصالات والتقانة، القطاع الخاص.

الأولوية: 2

11. الخطة الوطنية للامركزية المحلية: يهدف البرنامج إلى تطبيق مبدأ لامركزية السلطات والمسؤوليات عن طريق تحديد وتوسيع صلاحيات مجالس الوحدات الإدارية المحلية، لتمكينها من تأدية مهامها في تطوير وحدات الإدارة المحلية، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعمرانياً، وذلك عن طريق نقل الاختصاصات من السلطة المركزية إلى السلطات المحلية، وفق برنامج زمني محدد. ويعمل البرنامج على إيجاد وحدات إدارة محلية قادرة على وضع الخطط التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي وتنفيذ المشاريع الخاصة بها بكفاءة وفعالية، وعلى

تعزيز الإيرادات المالية لتلك الوحدات لتمكينها من ممارسة دورها التنموي والخدمي في المجتمع المحلي، وعلى تمكين العاملين في الإدارة المحلية من أداء عملهم بأسرع وقت وبأفضل إنتاجية، بغية تحقيق تحسن ملحوظ في خدمة المواطن.

المكونات:

أ. تطوير الإطار التشريعي والقانوني الناظم للامركزية المحلية.
ب. تطبيق مبدأ لا مركزية السلطات والمسؤوليات في الإدارة المحلية.
ج. التطوير المؤسساتي والتنظيمي لوحدات الإدارة المحلية.
د. بناء القدرات والموارد البشرية العاملة في الوحدات الإدارية.

الجهات المسؤولة: وزارة الإدارة المحلية والبيئة، الوزارات ذات العلاقة، وزارة المالية، الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة التخطيط الإقليمي، الإدارات المحلية.

الأولوية: 1

البرنامج الإطاري (2): إعادة إعمار وتطوير البنى التحتية والخدمات

يهدف البرنامج إلى تأطير نشاطات إعادة الإعمار (بمفهوم إعادة تأهيل وتحديث البنى التحتية)؛ ويتضمّن تطوير البنى التحتية على نحو متوازن وعادل، لتكون عاملاً مسانداً للاستثمار والتنمية، ولتحسين حياة السكان. ويتناول البرنامج، بصورة متسقة، القضايا المتعلقة بقطاعات السكن والبناء والتشييد، والطاقة، ومياه الشرب والصرف الصحي، والنقل والمواصلات، والاتصالات، والمدن والمناطق الصناعية والحرفية وغيرها.

الغايات الأساسية التي يسهم البرنامج في تحقيقها:

- عودة المهجرين وضمان استقرارهم في مواطنهم الأصلية.
- رفع كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية.
- توفير مقومات عودة النازحين واللاجئين من البنى التحتية الخدمية.
- تطوير البنى التحتية بصورة متسقة، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.
- جذب الاستثمار بتوفير البنى التحتية الملائمة.
- اعتماد مبادئ التخطيط الإقليمي والمحلي لتحسين جغرافية البنى التحتية.
- توفير السكن اللائق للجميع.
- تحقيق معدلات نمو مستدام، تستند إلى اقتصاد متنوع، ذي قدرة تنافسية عالية.
- تعزيز التوازن التنموي، بالاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية للمحافظات والأقاليم السورية.
- الاعتماد على الذات والانفتاح على الخارج، وتعظيم الانتفاع من التعاون الدولي.

يتضمّن هذا البرنامج الإطاري /6/ برنامج رئيسية:

12. برنامج تخطيط عمليات إعادة تأهيل المناطق المتضرّرة: يهدف البرنامج إلى إعادة تأهيل وإعمار المناطق المتضررة وتجهيزها بجميع المستلزمات والمتطلبات الخدمية، من صحة وتعليم، ومساكن وطرقات، وطاقة ومياه

ونقل واتصالات، وغيرها، لضمان توفير حياة كريمة ومستقرة، وذلك عن طريق وضع خطط منظمة ومتكاملة، انطلاقاً من حصر حجم الأضرار من جميع الجوانب، وتحديد المستلزمات التي تحتاجها عملية إعادة التأهيل والإعمار، والكوادر البشرية والزمن، وغيرها، وجدولة هذه العمليات في خطط منظمة ومتسقة، بدءاً من أقل المناطق ضرراً، لتكون مساعدة في تأهيل المناطق التي هي أكثر ضرراً.

المكونات:

أ. وضع منهجية تقييم الأضرار والاحتياجات المستعجلة والمستدامة.
ب. وضع مصفوفات التدخل المتكاملة.
ج. حشد الموارد وتنويعها للتنفيذ.
د. إعداد الموارد البشرية.
هـ. توفير التجهيزات ومستلزمات إعادة الإعمار.

الجهات المسؤولة: وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة المالية، الوزارات الخدمية ذات العلاقة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة التخطيط الإقليمي، الإدارات المحلية.

الأولوية: 1

13. برنامج إدارة الموارد الطبيعية النفطية والغازية والمعدنية: يهدف البرنامج إلى تحقيق الأمن الطاقي لتلبية احتياجات القطر من مصادر الطاقة (النفط، الغاز، المشتقات النفطية) واستخداماتها في جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية؛ وتطوير آلية لتوزيع المشتقات النفطية والغاز وضبطها في جميع المحافظات، وتحديد المعايير اللازمة لذلك وتحديثها. ويهدف البرنامج أيضاً إلى توفير حاجة السوق المحلية من مواد البناء والإنشاء وخامات الصناعة. ويعمل البرنامج على إعادة تأهيل الآبار والحقول والمنشآت ذات الأولوية التي تعرضت للتخريب، وتحسين مواصفات المنتجات وزيادتها بإدخال التكنولوجيا الحديثة بالإنتاج، وتنفيذ أعمال المسح السيزمي والحفر التنقيبي، والحفاظ على جاهزية المصافي، وكل ما يضمن زيادة طاقة الإنتاج في مواقع النفط والثروة المعدنية، واستغلالها استغلالاً أمثلاً للحفاظ على استدامتها.

المكونات:

أ. تأهيل المنشآت المتضررة.
ب. الحفر والاستكشاف والتنقيب.
ج. رفع طاقة إنتاج النفط والغاز.
د. رفع طاقة إنتاج المشتقات النفطية وتحسين نوعيتها.
هـ. رفع طاقة إنتاج الثروات المعدنية.
و. تطوير آلية التوزيع وضبطها وأتمتة حركة المشتقات النفطية والمستودعات.
ز. إجراءات الرقابة والتدقيق.

الجهات المسؤولة: وزارة النفط والثروة المعدنية، وزارة المالية، وزارة الاتصالات والتقانة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي. هيئة التخطيط الإقليمي.

الأولوية: 1

14. **برنامج تطوير وتوسيع المنظومة الكهربائية:** يهدف البرنامج إلى الانتفاع الأمثل من مصادر الطاقة المتاحة بمختلف أشكالها لتحقيق الأمن الطاقي، وضمان حصول المواطنين على خدمات الكهرباء، ورفع كفاءة استخدام الطاقة، والسعي لترشيدها في مختلف القطاعات. ويعمل البرنامج على زيادة نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في ميزان الطاقة في مجالي الطلب والتزويد، مع زيادة استطاعات محطات المنظومة الكهربائية لتلبية الطلب المتزايد، والحفاظ على استقرار المنظومة الكهربائية وزيادة موثوقيتها، وتوسيع قدرات نقل وتوزيع شبكات الكهرباء، وتخفيض الفاقد الكهربائي الفني والتجاري فيها. ويُعنى البرنامج أيضاً بتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لقطاع الكهرباء.

المكونات:

أ. تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لقطاع الكهرباء.
ب. إعادة تأهيل وتوسيع منظومة توليد الكهرباء.
ج. تطوير شبكات نقل وتوزيع الكهرباء.
د. رفع كفاءة استخدام الطاقة وترشيد الاستهلاك.
هـ. توسيع استخدام الطاقات المتجددة.

الجهات المسؤولة: وزارة الكهرباء، وزارة الموارد المائية، وزارة النفط والثروة المعدنية، وزارة المالية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، القطاع الخاص.

الأولوية: 1

15. **برنامج تطوير وتوسيع منظومات النقل المتكاملة:** يهدف البرنامج إلى إعادة تأهيل شبكات النقل (الطرقية، والسككية، والجوية، والبحرية)، وتوسيعها وتطويرها ودعمها بشبكات جديدة مبنية على التكنولوجيا الحديثة؛ وكذلك إلى تطوير وتحسين جودة خدمات النقل داخل المدن، وتوسيع الاعتماد على الطاقة الكهربائية فيها. ويعمل البرنامج على بناء شبكات نقل متكاملة تربط جميع المناطق في سورية، وتربط سورية بدول الجوار، بأقصر الطرق وأكثرها أماناً، وذلك لتوفير التكاليف ودعم عملية الإنتاج وتسهيل حركة الشخاص والبضائع.

المكونات:

أ. دراسة التكامل بين أنماط النقل.
ب. برامج النقل الطرقي والسككي والجوي والبحري والنقل الداخلي من خلال:

- تأهيل وصيانة شبكات الطرق والسكك والمرافئ والمطارات المتضررة وإعادة تأهيل ما دمر منها.
- توسيع شبكة النقل الطرقي والسككي والبحري والجوي والنقل الداخلي.
- تطوير البنى التحتية الطرقي والبحري والجوي والسككي والنقل الداخلي.
- الإطار التنظيمي والمؤسساتي لقطاع النقل.
- تحسين كفاءة وجودة الخدمات في قطاع النقل.

ج. تنمية الكوادر البشرية

الجهات المسؤولة: وزارة النقل، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، هيئة التخطيط الإقليمي، وزارة المالية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، القطاع الخاص.

الأولوية: 1

16. **برنامج تطوير وتوسيع شبكات ومنظومات الاتصال والمعلومات:** يستهدف البرنامج العمل على تطوير وتوسيع البنية التحتية الخاصة بشبكات الاتصال والمعلومات، وفق مسارين: التوسيع والتطوير، وعلى عدة مجالات: شبكات الاتصالات والمنظومات المعلوماتية، وشبكة المكاتب البريدية، والاتصالات الفضائية.

المكونات:

أ. برنامج التوسع في شبكات الاتصالات الثابتة والنقالة.
ب. برنامج التحول نحو التقانات الحديثة في شبكات الاتصالات.
ج. برنامج تطوير شبكة وخدمات البريد السوري.
د. برنامج الاتصالات الفضائية.

الجهات المسؤولة: وزارة الاتصالات والتقانة.

الأولوية: 2

17. **برنامج التنمية العمرانية وتطوير المدن:** يهدف البرنامج إلى إعادة تنظيم وتطوير المدن وفق مخططات تنظيمية عمرانية تتوافق مع متطلّبات التنمية الحضرية المستدامة، ومتطلّبات التكامل بين المدن ومحيطها الطبيعي المباشر. ويعمل البرنامج على الارتقاء بالحيز المكاني، وتوجيه العمران، وتحديد اتجاهات نمو المدن والبلدات، وفق محاور وأقطاب النمو المعتمدة، مع العمل على ضمان التوازن الديموغرافي بين الأقاليم والمناطق، والتخفيف من ظاهرة المدن المهيمنة، والعمل على إقامة المدن والضواحي العمرانية الجديدة المتكاملة. ويهدف البرنامج أيضاً إلى معالجة مناطق السكن العشوائي واعتماد مشاريع السكن الميسر للحد من انتشار هذه المناطق. كما يتناول البرنامج إقامة وتطوير المدن الذكية ومناطق الأعمال، والمدن والمناطق الصناعية، وتقديم خدمات التطوير العقاري. ويعمل البرنامج على تحسين إجراءات تقديم الخدمات العقارية في المديريات العقارية وزيادة عدد الدوائر العقارية.

المكونات:

أ. الإطار التشريعي والتنظيمي.
ب. برنامج التخطيط العمراني والتنظيمي.
ج. الاستراتيجية الوطنية للسكن والإسكان.
د. تطوير المدن الذكية ومناطق الأعمال.
هـ. تطوير المدن والمناطق الصناعية والحرفية
و. تطوير الخدمات العقارية.
ز. بناء الكوادر البشرية.

الجهات المسؤولة: وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الأشغال العامة والإسكان، هيئة التخطيط الإقليمي، الهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري، وزارة المالية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 2

البرنامج الإطاري (3): إدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئية

يهدف البرنامج إلى تعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية على النحو الذي يضمن استدامتها، وإلى الحد من التلوث والتصحر، والحفاظ على التنوع الحيوي؛ ويهدف كذلك إلى التعامل مع قضايا النفايات الصلبة، وطرق الاستفادة منها. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تطوير العمل في مجال إدارة الكوارث، ووضع الإجراءات الكفيلة بالحد من الخسائر المادية والبشرية باتباع أحدث منظومات التعامل مع الكوارث.

الغايات الأساسية التي يسهم البرنامج في تحقيقها:

- جذب الاستثمار بتوفير البنى التحتية الملائمة.
- اعتماد مبادئ التخطيط الإقليمي والمحلي لتحسين جغرافية البنى التحتية.
- توفير الاحتياجات من النفط والغاز والمشتقات النفطية، وترشيد استهلاكها.
- ضمان الانتفاع الأمثل من الموارد المتاحة والطاقات المتجددة.
- تحقيق معدلات نمو مستدام، تستند إلى اقتصاد متنوع، ذي قدرة تنافسية عالية.
- تحقيق الأمن الغذائي.

يتضمّن هذا البرنامج الإطاري /5/ برنامج رئيسية:

18 . **برنامج حصر الموارد الطبيعة وحماية التنوع الحيوي:** يهدف البرنامج إلى حصر الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وبناء قاعدة بيانات خاصة بذلك، وذلك بغية تعظيم الاستفادة منها وحسن استغلالها، مكانياً وزمانياً وكمياً ونوعياً، على النحو الذي يضمن استدامتها. ويتضمن البرنامج حماية التنوع الحيوي، والحفاظ على المصادر الوراثية للثروة الحيوانية والنباتية وتطويرها.

المكونات:

أ. بناء قاعدة بيانات لحصر الموارد الطبيعية.
ب. الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، خاصة غير المتجددة باعتبارها من المشاكل البيئية.
ج. ضمان حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية.
د. ضمان الانتفاع الأمثل من الموارد المتاحة والطاقات المتجددة.
هـ. الحفاظ على المصادر الوراثية للثروة الحيوانية والنباتية وتطويرها.
و. حماية التنوّع الحيوي.

الجهات المسؤولة: وزارة الزراعة، وزارة الموارد المائية، وزارة النفط والثروة المعدنية، وزارة الكهرباء، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 2

19. **برنامج ضمان استدامة الموارد المائية:** يهدف البرنامج إلى تحقيق الأمن المائي، وتخفيض الفاقد المائي، عن طريق تنظيم استخدامات الموارد المائية لتلبية الاحتياجات الوطنية، وتحسين كفاءة استخدام المياه في سائر المجالات، وبخاصة الزراعة، اعتماداً على التقنيات والأساليب الحديثة الكفيلة

بتأهيل وتحسين كفاءة شبكات الري، وشبكات مياه الشرب، وتطوير منظومات الصرف الصحي ومحطات المعالجة.

المكونات:

أ. مراجعة التشريعات والقوانين وتحديثها، وتحديث الهياكل التنظيمية للوزارة والمؤسسات.
ب. تنظيم استخدامات الموارد المائية من خلال وضع خريطة الاحتياجات المائية.
ج. تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة وشبكات الري (برنامج التحوّل إلى الري الحديث) وتأهيل السدود.
د. تحسين كفاءة شبكات مياه الشرب.
هـ. تطوير منظومة الصرف الصحي ومحطات المعالجة.
و. تحلية المياه.
ز. بناء وتأهيل الموارد البشرية.
ح. التوسع في مشاريع المياه غير التقليدية.

الجهات المسؤولة: وزارة الموارد المائية– وزارة الزراعة– وزارة الصناعة، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، المجتمع الأهلي.

الأولوية: 1

20. برنامج إدارة النفايات الصلبة: يهدف البرنامج إلى معالجة النفايات والمخلّفات الصلبة، عن طريق بناء منظومة تقنية متكاملة تُعنى بعمليات مراقبة وجمع وترحيل ومعالجة وتدوير النفايات أو التخلص منها، وذلك بهدف التخفيف من الآثار السلبية على البيئة والصحة والمظهر العام، والحصول على موارد جديدة يمكن الاستفادة منها مجدداً في مجالات عدة.

المكونات:

أ. بناء منظومة متكاملة لإدارة النفايات الصلبة.
ب. تأهيل محطات المعالجة المنفذة والمتضررة.
ج. توفير التجهيزات المطلوبة.
د. تشجيع الاستثمار في مجال معالجة وتدوير النفايات.
هـ. بناء الموارد والقدرات البشرية.

الجهات المسؤولة: وزارة الإدارة المحلية والبيئة.

الأولوية: 1

21. برنامج الحد من التصحر والتلوث البيئي: يهدف البرنامج إلى الحد من التصحر وتعرض الأراضي للتدهور في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، ومن ثمّ الحد من فقدان الحياة النباتية والحيوانية. ويعمل البرنامج أيضاً على الحد من التلوث البيئي، ومعالجة مخاطره الناتجة عن تداعيات التصحر، مثل الضغوط الواقعة على موارد الأرض من المياه، ومعالجة تداعيات إثارة الرياح، ومخاطر زيادة حرائق الغابات.

المكونات:

أ. تقييم أثر تغيرات المناخ والتكيف معه.
ب. الحد من تدهور الغابات وحرائق الغابات والمساحات الخضراء، وإثارة الرياح.
ج. المرصد البيئي.
د. منظومة الرقابة والتحكم والتنظيم للحد من تلوث الهواء.

الجهات المسؤولة: وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الزراعة، وزارة الموارد المائية، وزارة النفط والثروة المعدنية.

الأولوية: 2

22. **برنامج تطوير إدارة الكوارث في المحافظات السورية:** يهدف البرنامج إلى تطوير العمل في مجال إدارة الكوارث، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من الخسائر المادية والبشرية باتّباع أحدث منظومات التعامل مع الكوارث، وبناء نظام معلومات وطني لإدارة الكوارث، ووضع خطط عمل للاستجابة لحالات الكوارث الطبيعية والصنعية. ويُعنى البرنامج أيضاً بمجالات تخطيط وتقييم المخاطر، والمراقبة والكشف والوقاية والحماية والتأهب وتقييم الأضرار والاستجابة وعمليات السلامة العامة والتعافي عبر جميع مستويات الحكومة (المركزية والمحلية)، بالتعاون مع القطاع الخاص.

المكونات:

أ. الإطار المؤسسي والتنظيمي لإدارة الكوارث والطوارئ.
ب. نظام المعلومات الوطني لإدارة الكوارث.
ج. خطط العمل للاستجابة لحالات الكوارث الطبيعية والصنعية.
د. دعم الوحدات الإدارية والمجتمع المحلي في التخفيف من مخاطر الكوارث.

الجهات المسؤولة: وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الداخلية، هيئة التخطيط الإقليمي، المجتمع الأهلي.

الأولوية: 2

البرنامج الإطاري (4): التحوّل البنيوي للاقتصاد السوري

يهدف البرنامج إلى معالجة الاختلالات في الاقتصاد السوري لتمكينه من إنجاز التحول البنيوي؛ كما يهدف إلى مكافحة الركود التضخمي على المدى البعيد، وضمان استدامة العملية التنموية، ومساهمة جميع القطاعات والمناطق في تعظيم النمو الاقتصادي، وتوزيع عوائد هذا النمو واستدامتها. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تطوير بيئة الأعمال والريادة والتنافسية، وإلى زيادة عمق القطاع المالي، وتحقيق الاستقرار فيه لدعم عملية التنمية، وتطوير مؤسسات القطاع المالي والأسواق المالية، وتنويع مصادر الدخل وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي لدى شرائح المجتمع.

الغايات الأساسية التي يسهم البرنامج في تحقيقها:

- رفع كفاءة المؤسسات، وتعزيز الشفافية والمرونة.
- رفع كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية.
- توسيع تطبيق اللامركزية الإدارية.

- تطوير البنى التحتية بصورة متسقة، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.
- جذب الاستثمار بتوفير البنى التحتية الملائمة.
- اعتماد مبادئ التخطيط الإقليمي والمحلي لتحسين جغرافية البنى التحتية.
- ضمان الانتفاع الأمثل من الموارد المتاحة والطاقات المتجددة.
- تحقيق معدلات نمو مستدام، تستند إلى اقتصاد متنوع، ذي قدرة تنافسية عالية.
- مكافحة الركود التضخمي، وضمان عدالة التوزيع.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- تعزيز التوازن التنموي، بالاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية للمحافظات والأقاليم السورية.
- إنجاز تنمية قائمة على التكنولوجيا الحديثة والمعرفة.
- تحقيق معايير العمل اللائق.
- الاعتماد على الذات والانفتاح على الخارج، وتعظيم الانتفاع من التعاون الدولي.
- ضمان المشاركة التكاملية الفاعلة والمؤثرة لجميع الفئات في عملية التنمية.

يتضمّن هذا البرنامج الإطاري /17/ برنامجاً رئيسياً:

23. البرامج الإسعافية لإعادة إطلاق النشاط الاقتصادي: تهدف حزمة هذه البرامج إلى اتخاذ إجراءات سريعة محفّزة لعودة النشاط الإنتاجي ودعم المشاريع المتعثرة، من خلال الاستمرار في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي وحوامل الطاقة، وإطلاق مجموعة من البرامج والمشاريع الاستهدافية، تأخذ في الحسبان معايير البعد المكاني، ونوع المشروع، وإعادة تشغيل المشاريع المتضررة جزئياً، وحجم المستفيدين، وذلك وفق آليات محددة للدعم (دعم سعر الفائدة، دعم الإنتاج، ...)، وتوفير مصادر التمويل اللازم لها، مع التأكيد على التصدي الناجع للإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية.

المكونات:

أ. حصر وتحديد الموارد والإمكانيات المتاحة للإنتاج للسوق المحلية وللتصدير (مادياً وجغرافياً وموسمياً)، والسعي لإحلال بدائل المستوردات حيث يكون ذلك مجدياً.

ب. دعم المشروعات والمنشآت المتعثرة (دعم سعر الفائدة، دعم الإنتاج).

ج. تحديد فجوة الإنتاج.

د. تحديد ومعالجة معوقات الإنتاج:
- توفير البنية التحتية الملائمة والموارد الطاقية والمائية.
- استهداف مستلزمات الإنتاج بالسياسات المالية والجمركية والإدارية الداعمة.
- تسهيل إجراءات النقل والتسويق.
- توفير تسهيلات تمويلية.

هـ. تحديد سياسات التدخل وقائمة المشاريع (على المستوى الوطني والمحلي) المستفيدة منها.

و. اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتجاوز الإجراءات القسرية الأحادية الجانب المفروضة على سورية.

ز. تحديث القوانين والقرارات المحفزة لعودة النشاط الاقتصادي.

الجهات المسؤولة: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة المالية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، سائر الوزارات.

الأولوية: 1

24. برنامج تطوير واستقرار القطاع المالي: يهدف البرنامج إلى تطوير القطاع المالي في سورية، وتعميق نفاذه، وتحقيق الاستقرار المالي، بغية دعم عملية التنمية، وتنويع مصادر الدخل وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، عن طريق تعميق وتطوير مؤسسات القطاع المالي والسوق المالية وخدماتها لتكون سوقاً مالية متطورة، وكذلك تعزيز وتمكين التخطيط المالي لدى جميع شرائح المجتمع.

المكونات:

أ. ضمان استدامة الموارد النقدية لتوفير الاحتياجات الأساسية، مع المحافظة على استقرار الأسعار وسعر الصرف.
ب. تطوير أدوات مالية ومصرفية مناسبة لتحفيز التبادل التجاري مع الدول الصديقة بهدف تجاوز الإجراءات القسرية المفروضة على سورية.
ج. تطوير أنظمة وقوانين وآليات العمل المصرفي والمالي والتأميني بصورة واضحة وسهلة التطبيق، ومنسجمة مع المعايير الدولية.
د. تطوير الخدمات المالية والمصرفية وضمان الوصول الشامل إليها.
هـ. برنامج ضمان مخاطر القروض (الصغيرة والمتوسطة بوجه خاص).
و. تطوير سوق التأمين في سورية.
ز. زيادة الوعي والثقافة المالية والتخطيط المالي، وتحفيز المصارف على طرح منتجات ادخارية متنوعة.
ح. تطوير الأسواق المالية للإسهام في تداول الأدوات المالية الجديدة والأوراق المالية الحكومية.
ط. تطوير منتجات مالية ومصرفية مناسبة لتحفيز الاستثمار.

الجهات المسؤولة: وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مصرف سورية المركزي، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 2

25. برنامج إصلاح القطاع العام الاقتصادي: يهدف البرنامج إلى معالجة مشكلات القطاع العام الاقتصادي، على المستويين الاقتصادي والإداري. ويتناول البرنامج تحليل واقع المؤسسات العامة، وتصنيف الجهات العامة وفق معايير محددة، وتطوير الإطار القانوني والبنية التشريعية للقطاع الاقتصادي العام والمشترك، والأشكال القانونية للمؤسسات العامة والشركات الحكومية، ونماذج الحوكمة، وإعادة الهيكلة المؤسسية والتنظيمية، وإعادة الهيكلة المالية، ووضع البنى التنظيمية والأنظمة الداخلية، ومعالجة قضايا العمالة وتطوير الموارد البشرية، وذلك بغية زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتطوير مفهوم الخدمة العامة والمرفق، وضمان التكامل بين نشاطات القطاع العام والخاص.

المكونات:

أ. تقييم الأداء الفني والإداري للمؤسسات العامة الاقتصادية.
ب. تشخيص وضع المؤسسات والشركات العامة.
ج. تطوير الإطار القانوني.
د. تصنيف الجهات العامة.
هـ. إعادة الهيكلة المؤسسية والتنظيمية.

و. إعادة الهيكلة المالية.
ز. تحديد الخيارات الاستراتيجية.
ح. بناء القدرات.

الجهات المسؤولة: سائر الوزارات المعنية، وزارة المالية، وزارة التنمية الإدارية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 2

26. برنامج تعزيز الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال: يهدف البرنامج إلى تعزيز عوامل الجذب في الاقتصاد السوري، من خلال تحسين مؤشرات سهولة أداء الأعمال والريادة والتنافسية، وإزالة العوائق أمام قطاع الأعمال، وتطوير منظومة الحماية الفكرية والصناعية، وذلك بهدف تشجيع القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، على الاستثمار، ونقل الخبرة والتكنولوجيا. ويعمل البرنامج على تحديد حاجة سورية من المشاريع الاستثمارية بأنواعها، الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها، وتخطيط توزع هذه المشاريع، وذلك للإسهام في التحول البنيوي للاقتصاد السوري، وزيادة فرص العمل، وتنويع قاعدة الصادرات، وتحقيق النمو المستدام.

المكونات:

أ. الإطار التنظيمي والتشريعي.
ب. تحديث وتطوير الخريطة الاستثمارية.
ج. الترويج للفرص الاستثمارية.
د. وضع آليات الانتقال إلى القطاع الاقتصادي المنظم.
هـ. بناء الكوادر والموارد البشرية.

الجهات المسؤولة: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة المالية، الوزارات ذات العلاقة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة الاستثمار السورية، المكتب المركزي للإحصاء.

الأولوية: 2

27. برنامج دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: يهدف البرنامج إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز التنوع الاقتصادي المستدام، عن طريق تشجيع إحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل وصولها إلى التمويل، وإلى الأسواق الداخلية والخارجية، وتمكينها في جميع القطاعات الاقتصادية والخدمية المستهدفة.

المكونات:

أ. الإطار التشريعي والتنظيمي.
ب. دراسات الجدوى.
ج. تسهيل الوصول إلى التمويل.
د. تأسيس الشركات.
هـ. تسهيل الوصول إلى المعلومات.
و. تسهيل الوصول إلى الأسواق.
ز. التشبيك وخدمات الحضانة.
ح. بناء القدرات.

الجهات المسؤولة: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة المالية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة الاستثمار السورية.

الأولوية: 1

28. برنامج تعزيز كفاءة التجارة: يهدف البرنامج إلى معالجة نقاط الخلل التي تعيق التجارة الخارجية، بهدف تعزيز فرص ازدهار التجارة، وتسهيل تدفق السلع عبر الحدود ونفاذ المنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية، وذلك من خلال تحسين كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير، وضمان كفاية الأنظمة والسياسات والأطر لدعم جودة المنتج السوري، ومن ثمّ تحسين ترتيب سورية في المؤشرات الدولية ذات الصلة.

المكونات:

أ. مراجعة وتجميع أحكام التجارة الخارجية وإجراء التعديلات اللازمة وأتمتتها.
ب. الخطة الوطنية للتصدير.
ج. تعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية المقدمة للتجارة الخارجية.
د. تسهيل نفاذ المنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية.
هـ. ضمان كفاية الأنظمة والسياسات والأطر لدعم جودة المنتج السوري.
و. تسهيل الوصول إلى البيانات العالمية الخاصة بالتجارة.
ز. مراجعة الرسوم غير الجمركية والقيود غير التعريفية.
ح. إنشاء مركز أو شركة مراقبة الصادرات والمستوردات.
ط. برنامج ضمان وتمويل الصادرات.

الجهات المسؤولة: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة المالية، وزارة النقل، وزارة الصناعة، وزارة الزراعة، المديرية العامة للجمارك، المكتب المركزي للإحصاء.

الأولوية: 2

29. برنامج تنظيم وتوجيه الأسواق الداخلية: يهدف البرنامج إلى تطوير الممارسات والأنظمة التجارية لضمان المنافسة والحد من الاحتكار، ورفع مستوى وعي التاجر والمستهلك، وتفعيل إجراءات مكافحة الإغراق والتدابير الوقائية من الممارسات غير العادلة، وضمان جودة المنتجات المبيعة في الأسواق المحلية، والالتزام بالمواصفات والمقاييس، ومراقبة المنتجات وأسعارها، وتمكين المنشآت من النفاذ إلى الأسواق الخارجية. ويهدف البرنامج أيضاً إلى وضع نظام متكامل للفوترة الورقية والإلكترونية. ويعمل البرنامج على وضع الآليات المناسبة لضمان التدخل الإيجابي عند الأزمات لضبط العرض والطلب، والإمداد، وتقدير الاحتياجات السنوية من السلع الأساسية، والمتاح محلياً، وتقدير الفجوة والفائض، وضمان إيصال الدعم لمستحقيه.

المكونات:

أ. رصد ومتابعة حاجة السوق المحلية.
ب. تطوير أدوات التدخل.
ج. وضع نظام متكامل للفوترة الورقية والإلكترونية.
د. مراجعة وتطوير التشريعات الناظمة للمنافسة ومنع الاحتكار.

هـ. تنفيذ السياسة الوطنية للجودة.
و. تطوير منظومة الدعم (تعالج ضمن البرنامج الخاص بها).

الجهات المسؤولة: وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة المالية، وزارة النفط والثروة المعدنية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، المكتب المركزي للإحصاء، المجتمع الأهلي، القطاع الخاص.

الأولوية: 1

30. برنامج المناطق الاقتصادية الخاصة: يهدف البرنامج إلى إقامة مناطق جغرافية محددة داخل سورية تتميز بقواعد عمل مختلفة تتناول ظروف الاستثمار والتجارة الدولية والجمارك والضرائب والبيئة التنظيمية؛ حيث يتم منح هذه المناطق بيئة عمل تهدف إلى أن تكون أكثر مرونة من منظور السياسة وأكثر فعالية من المنظور الإداري؛ وذلك بهدف جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات محددة بعينها، والمساهمة في حل مشكلة البطالة، ودعم استراتيجية التحول البنيوي للاقتصاد.

المكونات:
أ. تطوير المناطق الحرة.
ب. إقامة مناطق اقتصادية خاصة واسعة النطاق.

الجهات المسؤولة: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة المالية، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة التخطيط الإقليمي، القطاع الخاص.

الأولوية: 2

31. برنامج حماية الملكية الفكرية والصناعية: يهدف البرنامج إلى تعزيز وحماية النشاط الاقتصادي والاستثماري، ودعم التطوير التكنولوجي، من خلال نشر وتعزيز ثقافة الملكية الفكرية والصناعية، ووضع الإطار القانوني للملكية الفكرية والصناعية، وتعزيز دورها في تطوير قطاعات الأعمال المختلفة، وضمان الاستثمار الأمثل والعادل للأعمال الإبداعية والابتكارية.

المكونات:
أ. مراجعة التشريعات والقوانين المتعلقة بالملكية الفكرية والصناعية.
ب. وضع آليات للتشبيك بين المخترعين والمؤسسات البحثية والمؤسسات الإنتاجية.
ج. ضمان حماية حركة النمو الاقتصادي من التحديات الناجمة عن القرصنة وانتهاك حقوق الملكية الفكرية والصناعية.
د. إنشاء قاعدة بيانات عن الملكية الصناعية والفكرية لأغراض المراقبة والحماية الجمركية، والتمييز بين البضائع الأصلية والمقلدة.
هـ. التثقيف والتوعية بالملكية الفكرية ومخاطر وأضرار استهلاك البضائع المقلدة على صحة المجتمع.
و. تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وغيرها من المؤسسات والجهات عبر تبادل المعلومات والخبرات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية.
ز. تأهيل وتدريب الكوادر في مجال الملكية الفكرية والصناعية.

الجهات المسؤولة: وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة العدل، وزارة الصناعة، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الإعلام، المجتمع الأهلي، المنظمات الدولية.

الأولوية: 2

32. البرنامج الوطني للتنمية الزراعية: يهدف البرنامج إلى تطوير الإنتاج الزراعي، بشقيه النباتي والحيواني، وزيادة إنتاجيته، وإمكانات تسويقه، وتحسين دخل المنتجين الزراعيين، وزيادة قيمة الإنتاج الزراعي ومساهمته في إجمالي الناتج المحلي، مع مراعاة استدامة استخدام الموارد الطبيعية، وزيادة إنتاجية الأراضي وتطوير الغابات والمراعي. ويركز البرنامج أيضاً على تنمية قطيع الثروة الحيوانية، والتحسن الوراثي للسلالات المحلية، وتوفير الأعلاف بتكاليف منخفضة، وتحسين مستوى الأمن الغذائي برفع معدلات استهلاك البروتين من المصادر الحيوانية. ويعنى البرنامج أيضاً بتحسين الخدمات البيطرية، وسائر الخدمات المساعدة من إرشاد زراعي ووقاية ومكافحة وتنظيم مؤسسي.

المكونات:

أ. برنامج تطوير وتحسين الإنتاج النباتي وتوفير مستلزماته.
ب. برنامج تطوير وتحسين الإنتاج الحيواني وتوفير مستلزماته.
ج. الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.
د. برنامج تحسين خدمات ما بعد الحصاد (التسويق، التوضيب، التغليف).
هـ. تحسين الخدمات البيطرية.
و. تطوير الخدمات المساعدة (الإرشاد، الوقاية، المكافحة العامة، المكافحة الحيوية، التنظيم المؤسسي).

الجهات المسؤولة: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وزارة الموارد المائية، وزارة الصناعة، وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة التخطيط الإقليمي، المكتب المركزي للإحصاء، الاتحاد العام للفلاحين، القطاع الخاص.

الأولوية: 1

33. البرنامج الوطني للنهوض بالصناعة: يهدف البرنامج إلى تهيئة بيئة عمل مناسبة للنهوض بالصناعة التحويلية في القطاعين العام والخاص، حيث يتناول إحداث تغيير وتطوير بنيوي في الصناعات القائمة، واستهداف الصناعات السورية الاستراتيجية ذات الميزة التنافسية، وتوفير البنى التحتية المتطورة والمجهزة. ويعمل البرنامج أيضاً على زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية الوطنية، وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتشجيع القطاع الخاص الصناعي لإقامة الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، وتقليل المحتوى الاستيرادي، وتشجيع الصناعات التصديرية التنافسية.

المكونات:

أ. التطوير البنيوي لقطاع الصناعة التحويلية:
- إعادة تأهيل وتطوير المدن والمناطق والتجمعات الصناعية.
- تنويع القاعدة الإنتاجية واستكمال سلاسل القيمة.
- إنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة (العناقيد الصناعية).

- بناء الشراكات الاستراتيجية المحلية والخارجية.
- تطوير المنتجات المبتكرة غير التقليدية.

ب. تطوير الصناعة السورية الاستراتيجية ذات الميزة النسبية (الغذائية والنسيجية والإسمنت والكيميائية وغيرها...).

ج. تطوير البنى التحتية والتكنولوجية للصناعة:
- نقل وتوطين التكنولوجيا.
- تطوير البنى التحتية المادية للصناعات التحويلية.

الجهات المسؤولة: وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وزارة المالية، وزارة الزراعة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة التخطيط الإقليمي، غرف الصناعة، اتحاد المصدرين، اتحاد الحرفيين...

الأولوية: 1

34. البرنامج الوطني لتنمية السياحة: يهدف البرنامج إلى ترسيخ الصورة الحضارية لسورية، واستعادة دور القطاع السياحي كمحرك اقتصادي، وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية وتشجيع الاستثمار السياحي، والترويج السياحي، وتطوير الخدمات السياحية؛ كما يستهدف البرنامج تنمية الصناعات التراثية، وإقامة برامج خاصة بالسياحة الثقافية، والدينية، والداخلية، وتطوير المنتجات السياحية الواعدة. ويعمل البرنامج أيضاً على توسيع نشاطات التدريب السياحي والفندقي.

المكونات:

أ. تحديث وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الناظمة للقطاع السياحي.
ب. الاستثمار السياحي.
ج. الترويج لفرص الاستثمار السياحي وإقامة المهرجانات والمعارض والمؤتمرات والأفلام الترويجية.
د. تنمية الصناعات التراثية.
هـ. برامج السياحة الثقافية والدينية والداخلية.
و. تطوير المنتجات السياحية الواعدة.
ز. التدريب السياحي والفندقي.

الجهات المسؤولة: وزارة السياحة، وزارة الثقافة.

الأولوية: 2

35. برنامج دعم الصناعات المعلوماتية: يهدف البرنامج إلى بناء صناعات معلوماتية قوية منافسة عالمياً، لتصبح مصدراً للدخل ورافعة للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق الجمع بين ثلاثة مكونات أساسية: البحث العلمي والإبداع والتطوير، والشركات العاملة في صناعة المعلومات، والدعم المقدّم من القطاع الحكومي.

المكونات:

أ. برنامج دعم شركات الصناعات البرمجية.
ب. برنامج إحداث المناطق التكنولوجية.

الجهات المسؤولة: وزارة الاتصالات والتقانة، وزارة التعليم العالي، وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الصناعة، هيئة البحث العلمي، هيئة التخطيط الإقليمي، المجتمع الأهلي، القطاع الخاص، المنظمات الدولية.

الأولوية: 2

36. برنامج تعزيز بيئة الأعمال الإلكترونية: يهدف البرنامج إلى الوصول إلى بيئة أعمال إلكترونية متكاملة باستخدام الحلول التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشمل التبادل الإلكتروني للبيانات والمستندات، والعقود الإلكترونية، ونشاطات التجارة الإلكترونية الخاصة بالمنتجات والخدمات وفق القواعد المعيارية العالمية والضوابط والنواظم العامة.

المكونات:

أ. برنامج تطوير بيئة الدفع الإلكتروني.
ب. مشاريع بناء منصات متخصصة بالأعمال الإلكترونية (منصة المشتريات الحكومية، منصة التسوق الإلكتروني، ...).
ج. استكمال الأطر التشريعية والتنظيمية (اللوائح التنظيمية الخاصة بالتسوق الإلكتروني والتعاقد الإلكتروني، المعايير التي تدعم التجارة الإلكترونية، إدارة سلاسل التوريد إلكترونياً، الفوترة الإلكترونية، ...).

الجهات المسؤولة: وزارة الاتصالات والتقانة، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مصرف سورية المركزي، هيئة الاستثمار السورية، المؤسسات التعليمية المتخصصة.

الأولوية: 2

37. برنامج التشاركية بين القطاعين العام والخاص: يهدف البرنامج إلى زيادة كفاءة تشغيل المنشآت العامة، وإلى تشجيع استثمارات القطاع الخاص، المحلي والخارجي، في المشاريع الوطنية الجديدة، وبخاصة مشاريع البنى التحتية، وإعادة تأهيل المشاريع المتضررة، والمشاركة في المخاطر، وذلك لدفع العملية التنموية وتحسين الخدمات المتاحة، وتحقيق أفضل قيمة مقابل الإنفاق العام على هذه المشاريع، بحيث تمثّل التشاركية خياراً يضاف إلى خيارات التعاقد التقليدية، وفقاً لأسس منهجية مدروسة ومنظمة، واستناداً إلى إطار قانوني وتنظيمي واضح، مع توفير ما يتطلبه ذلك من قدرات مادية وبشرية.

المكونات:

أ. تحديد القطاعات المفتوحة للتشاركية.
ب. تحديد المؤسسات/المشروعات الممكن طرحها على التشاركية.
ج. إنجاز التصور المرجعي للمشروع وحساب مؤشرات القيمة في مقابل المال.
د. أطر الطرح والإحالة والتفاوض.
هـ. الأطر التعاقدية.
و. تتبع التنفيذ.
ز. أطر حل النزاعات.

الجهات المسؤولة: الجهة صاحبة المشروع، بالتنسيق مع وزارة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 2

38. البرنامج الوطني للجودة: يهدف البرنامج إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، بالتأكيد على دور الجودة في تسهيل نفاذ الصادرات إلى الأسواق الخارجية، وضمان أمن وسلامة المنتجات المتداولة في الأسواق الوطنية، ودعم أداء القطاعات الإنتاجية، وذلك وفق معايير الجودة العالمية. ويعمل البرنامج على تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسساتي للبنية التحتية للجودة، وبناء القدرات للكوادر السورية في مجالات أنشطة البنية التحتية للجودة المختلفة، ونشر ثقافة الجودة على المستوى الوطني.

المكونات:

أ. الوثيقة الوطنية لتطوير البنية التحتية للجودة.
ب. مراجعة وتطوير التشريعات الناظمة للمواصفات والمقاييس، والاعتماد وتقييم المطابقة والمعايرة والمخابر ومراقبة الأسواق وسلامة المنتجات.
ج. بناء المؤسسات الناظمة للجودة مثل إحداث الهيئة الناظمة للقياس والمجلس الوطني للاعتماد والمجلس الوطني للجودة، وإعادة هيكلة هيئة المواصفات والمقاييس السورية
د. تهيئة وإعداد الكوادر في مجال الجودة، وتوفير التجهيزات اللازمة لها.
هـ. نشر التوعية حول مفاهيم ومتطلبات البنية التحتية للجودة، وإدخال مفاهيم البنى التحتية للجودة في المناهج التعليمية وإحداث التخصصات في مجالات الجودة في الكليات والمعاهد.

الجهات المسؤولة: رئاسة مجلس الوزراء/المكتب الناظم للجودة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الصناعة، وزارة الزراعة، وزارة التعليم العالي، وزارة الاتصالات والتقانة، وزارة الكهرباء، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة المالية، وزارة الأشغال العامة والإسكان، هيئة الطاقة الذرية، مركز الدراسات والبحوث العلمية، القطاع الخاص.

الأولوية: 1

39. برنامج تطوير منظومة العمل في التعاون الدولي: يهدف البرنامج إلى تطوير آليات العمل في مجال التعاون الدولي على نحو يمكن من الاستفادة المثلى من المبادرات والبرامج التي تطلقها الدول والمؤسسات التمويلية والهيئات الإقليمية والمنظمات الدولية، ومن علاقات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وتوفير الدعم المالي والفني اللازم لتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية ذات الأولوية. ويعمل البرنامج على بناء قواعد بيانات تمكن العاملين في مجال التعاون الدولي من توفير معلومات صحيحة ودقيقة عن المساعدات الخارجية بجميع أشكالها (تمويل، ومساعدات فنية)، وعلى بناء القدرات للكوادر البشرية العاملة في التعاون الدولي، والعمل على تبسيط الإجراءات وتقصير الدورة المستندية، إضافةً إلى تقييم ومتابعة تنفيذ المشاريع والفعاليات التي يجري تنفيذها مع الشركاء الدوليين.

المكونات:

أ. تطوير آليات التعاون مع المنظمات الدولية.
ب. تطوير آليات التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.
ج. دراسة خيارات التمويل الخارجي المتاحة.

د. بناء قاعدة بيانات التعاون الدولي.
هـ. تنظيم العلاقة بين الأطراف المعنية بالتعاون الدولي الفني والمالي.
و. بناء قدرات العاملين في مجال التعاون الدولي.

الجهات المسؤولة: هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الخارجية والمغتربين، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة المالية، مصرف سورية المركزي.

الأولوية: 1

البرنامج الإطاري (5): إصلاح المالية العامة

يهدف البرنامج إلى تطوير المالية العامة لتكون شفافة وفاعلة ومستقرة، وقائمة على الاستدامة والعدالة، بغية تحفيز الاستثمار والادخار والتمويل، مع التركيز على كفاءة الإنفاق العام، وعلى تطوير منظومة الدعم وآلياته، لضمان تحقيق الغاية من الدعم اجتماعياً واقتصادياً.

الغايات الأساسية التي يسهم البرنامج في تحقيقها:

- رفع كفاءة المؤسسات، وتعزيز الشفافية والمرونة.
- رفع كفاءة وفعالية الخدمات الحكومية.
- توسيع تطبيق اللامركزية الإدارية.
- جذب الاستثمار بتوفير البنى التحتية الملائمة.
- تحقيق معدلات نمو مستدام، تستند إلى اقتصاد متنوع، ذي قدرة تنافسية عالية.
- مكافحة الركود التضخمي، وضمان عدالة التوزيع.

يتضمّن هذا البرنامج الإطاري /6/ برنامج رئيسية:

40. برنامج تطوير الموازنة العامة للدولة: يهدف البرنامج إلى تطوير آليات إعداد الموازنة العامة للدولة، ومتابعة تنفيذها، والانتقال إلى موازنة البرامج والأداء. ويهدف البرنامج أيضاً إلى إعداد نظام معلومات الإدارة المالية المتكاملة وأتمتتها.

المكونات:
أ. تطوير الأنظمة المالية والمحاسبية الناظمة لعمل المؤسسات العامة وفق المعايير الدولية.
ب. الانتقال إلى موازنة البرامج والأداء.
ج. إعداد نظام معلومات الإدارة المالية المتكاملة.
د. تطوير نظام رصد ومتابعة وتقييم تنفيذ الموازنة العامة للدولة.

الجهات المسؤولة: رئاسة مجلس الوزراء، وزارة المالية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 2

41. **برنامج تحسين الإيرادات العامة:** يهدف البرنامج إلى زيادة الإيرادات العامة الفعلية المستدامة، عن طريق: (1) تحسين كفاءة الإدارة الضريبية، وصياغة نظام ضريبي متطوّر ينسجم مع النظام الاقتصادي، ويتسم بالكفاءة من حيث شمولية المطارح الضريبية، وعدالة التنفيذ، وسهولة الجباية، من جهة، ويحد من التهرب الضريبي من جهة ثانية؛ و(2) عن طريق تعزيز فوائض القطاع العام الاقتصادي. ويتضمّن البرنامج أتمتة الإجراءات الضريبية بواسطة نظام إلكتروني متكامل يربط بين الدوائر المالية والمكلفين وسائر الجهات ذات العلاقة.

المكونات:

أ. تطوير التشريعات الضريبية والتشريعات الأخرى ذات العلاقة باتجاه الضريبة الموحدة على الدخل وضريبة المبيعات وضريبة البيوع العقارية وقانون التعرفة الجمركية، وتطبيق نظام الفوترة.

ب. دراسة واقع الإدارة الضريبية وكوادرها، وأسلوب الاستعلام والفرض والتحقق والتحصيل، والعلاقة بين المكلفين والإدارة الضريبية، أنظمة المعلوماتية، الرقابة الداخلية) باتجاه إصلاح وأتمتة الإدارة الضريبية.

ج. تطوير وتحديث قاعدة بيانات المكلفين، وأتمتة الإجراءات الضريبية.

د. تهيئة الكوادر والأطر الضريبية والمالية وتوزيعها على الدوائر المالية على النحو الذي يتناسب مع نمو النشاط الاقتصادي.

هـ. ترسيخ ثقافة الشفافية والإفصاح، وزرع الثقة، والانتقال من فكرة إلزام المكلفين بواجباتهم تجاه الدوائر الضريبية إلى مبدأ الالتزام التطوعي بهذه الواجبات.

و. دراسة الواقع الحالي لرسم الطابع وتنظيم عملية الخضوع والإعفاء.

ز. الانتقال إلى نظام متكامل للاستعلام والإقرار والإفصاح والتدقيق.

ح. إحداث المحاكم الضريبية وتهيئة كوادرها.

الجهات المسؤولة: وزارة المالية، مصرف سورية المركزي، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 1

42. **برنامج تحسين كفاءة الإنفاق العام:** يهدف البرنامج إلى ترشيد الإنفاق العام وزيادة فاعليته وكفاءته، وكذلك تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد والحد من الهدر، عن طريق إجراء مراجعة شاملة ودقيقة للأنظمة المالية لدى جميع الجهات العامة، بغية الانتقال من التركيز على سلامة الإجراءات إلى مفهوم فاعلية الصرف وارتباطه بتحقيق أهداف محددة يمكن قياس فاعليتها، وتحفظ استدامة الموارد؛ إضافة إلى نشر ثقافة كفاءة الإنفاق لدى مختلف المستويات الإدارية في الجهات العامة.

المكونات:

أ. تطوير وتحديث القوانين المالية والمحاسبية الناظمة.

ب. وضع معايير مؤشرات الأداء وفق مبدأ المنفعة العامة ومعدل الربح.

ج. ضبط الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري.

الجهات المسؤولة: وزارة المالية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 2

43. **برنامج تطوير المنظومة الجمركية:** يهدف البرنامج إلى تحسين كفاءة وفعالية الإدارة الجمركية، وإعادة هندسة الإجراءات الجمركية، وتخفيف عبء الإجراءات الجمركية من حيث الوقت والتكلفة، باستخدام الوسائل الحديثة، بهدف تحسين مؤشرات التنافسية المتعلقة بقطاع الجمارك، وتحويل سورية إلى مركز إقليمي للاستثمار وحركة التجارة والترانزيت، مع ضمان تعزيز الإيرادات من الرسوم الجمركية، والحد من ظاهرة التهريب.

المكونات:

أ. الإطار التشريعي والقانوني والمؤسساتي.
ب. دراسة التعريفات الجمركية في إطار حماية المنتج المحلي.
ج. إصلاح وأتمتة الإدارة الجمركية وربطها بالجهات المعنية بالعمل الجمركي.
د. إعادة هندسة الإجراءات الجمركية (الكشف والتفتيش والفحص وغيرها) بهدف تخفيض الزمن والكلفة وتعزيز الإيرادات الجمركية.
هـ. تطوير أسلوب فض المنازعات الجمركية.

الجهات المسؤولة: وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، المديرية العامة للجمارك، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، مصرف سورية المركزي، القطاع الخاص.

الأولوية: 1

44. **برنامج إدارة الدين العام:** يهدف البرنامج إلى وضع استراتيجية لإدارة الدين العام، إضافة إلى وضع الأطر القانونية والحوكمة وإدارة المخاطر الخاصة بذلك، وذلك لتحقيق الهدف النهائي للمالية العامة، لتكون شفافة وفاعلة ومستقرة وقائمة على الاستدامة والعدالة ومحفزة للاستثمار والادخار والتمويل.

المكونات:

أ. وضع استراتيجية إدارة الدين العام.
ب. تطوير القوانين والتشريعات الناظمة للحوكمة وإدارة المخاطر الخاصة بإدارة الدين.
ج. إصدار وإدارة أذون وسندات الخزينة.

الجهات المسؤولة: وزارة المالية، مصرف سورية المركزي، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 1

45. **برنامج تطوير منظومة الدعم:** يهدف البرنامج إلى ترشيد الدعم وجعله أكثر شمولاً، بغية الوصول في النهاية إلى اعتماد الأسعار الصحيحة، مع دراسة التعويض المناسب المتناسب مع مستوى المعيشة، وذلك انطلاقاً من رؤية شاملة واضحة مبنية على أسس انتقائية سليمة، اقتصادية واجتماعية، ومن بناء المؤسسات الفاعلة لإدارته وتقديمه، مع الأخذ في الحسبان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وربط الدعم بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية، واستهداف أقل الشرائح دخلاً، والأنشطة الإنتاجية الواعدة، وإعادة هيكلة الاقتصاد، ومحاربة الهدر ومصادره.

المكونات:

أ. إعادة دراسة سياسة الدعم الاجتماعي وجدواه وتوجيهه إلى أهداف مضمونة (إيصال الدعم لمستحقيه).

ب. تقسيم الأسر إلى شرائح وفق المؤشرات التي سيُحدد الدعم على أساسها.
ج. تحديد القطاعات الاقتصادية المستهدفة بالدعم.
د. بناء المؤسسات والكوادر البشرية المؤهلة لإدارة وتقديم الدعم.
هـ. اعتماد آلية توزيع الدعم (البطاقة الذكية، الدعم النقدي، ...).

الجهات المسؤولة: وزارة المالية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وزارة الكهرباء، وزارة النفط والثروة المعدنية، الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء.

الأولوية: 2

البرنامج الإطاري (6): إدارة التضخم واستقرار الأسعار

يهدف البرنامج إلى الوصول إلى معدل للتضخم منخفض ومستقر، عن طريق استخدام سعر الصرف كهدف وسيط، إضافة إلى التحكم بالعرض النقدي، واستخدام أدوات مالية بغرض التحكم في السيولة.

الغايات الأساسية التي يسهم البرنامج في تحقيقها:

- جذب الاستثمار بتوفير البنى التحتية الملائمة.
- تحقيق معدلات نمو مستدام، تستند إلى اقتصاد متنوع، ذي قدرة تنافسية عالية.
- مكافحة الركود التضخمي، وضمان عدالة التوزيع.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- تحقيق معايير العمل اللائق.

يتضمّن هذا البرنامج الإطاري برنامجين رئيسيين:

46. برنامج إدارة العرض النقدي والسيولة: يهدف البرنامج إلى التحكم في العرض النقدي، وحثّ المصارف على جذب المدخرات إلى القطاع المصرفي، وإصدار أدوات مالية بغرض التحكم في السيولة، والحد من الإصدار النقدي الجديد والتمويل بالعجز، وتفعيل أدوات السياسة النقدية وعمليات السوق المفتوحة، لزيادة قدرة المصرف المركزي على التحكم في إدارة الكتلة النقدية وضبط التضخم، وتشجيع توظيف السيولة لدى المصارف بفتح قنوات التوظيف المناسبة.

المكونات:

أ. ضمان استدامة الموارد النقدية لتوفير الاحتياجات الأساسية، مع المحافظة على استقرار الأسعار وسعر الصرف.
ب. إدارة وتحريك سعر الفائدة.
ج. تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، وتحديداً عمليات السوق المفتوحة ونافذة الحسم، لزيادة القدرة على التحكم بإدارة الكتلة النقدية وضبط التضخم.
د. توجيه التسهيلات الائتمانية نحو القطاعات الإنتاجية وفق التوجهات الاقتصادية للحكومة، والمعايير الفضلى لمنح الائتمان.

هـ. وضع ضوابط محفزة لجذب رؤوس الأموال في الخارج وجذب الأموال غير الموظفة في الاقتصاد وتشجيع الادخار.
و. إصدار أدوات مالية كشهادات الإيداع والصكوك الإسلامية، بالليرة السورية وبالقطع الأجنبي.
ز. إدارة العرض والتحكم في السيولة.

الجهات المسؤولة: وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مصرف سورية المركزي، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 1

47. برنامج إدارة سعر الصرف: يهدف البرنامج إلى تحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر، يضمن الاستقرار في مستوى الأسعار، وبناء الثقة بالتوقعات المستقبلية. ويستهدف البرنامج أيضاً تصحيح الانحرافات في سعر الصرف الحقيقي الفعال، عن طريق مجموعة من أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، ووضع ضوابط للحد من المضاربة في السوق الموازية، وإعادة النظر بالقرارات الناظمة لآلية القطع الأجنبي وإدارته، ووضع سياسة لتحسين ميزان المدفوعات، ووضع ضوابط محفزة لجذب رؤوس الأموال في الخارج، وجذب الأموال غير الموظفة في الاقتصاد، وتشجيع الادخار.

المكونات:
أ. تحديث القرارات الناظمة المتعلقة بالقطع الأجنبي.
ب. وضع ضوابط للحد من المضاربة في السوق الموازية.
ج. وضع سياسة لتحسين ميزان المدفوعات، وزيادة الصادرات عن طريق إعادة الدورة الاقتصادية، وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب لكل مرحلة.
د. وضع ضوابط محفزة لجذب رؤوس الأموال في الخارج، وجذب الأموال غير الموظفة في الاقتصاد، وتشجيع الادخار.

الجهات المسؤولة: وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، مصرف سورية المركزي، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 1

البرنامج الإطاري (7): التنمية المتوازنة

يهدف البرنامج إلى إزالة الفوارق التنموية بين المناطق، وصولاً إلى التنمية المتوازنة، المبنية على الاستخدام الأمثل للأراضي وما فيها وعليها من ثروات مادية وبشرية، وبخاصة لتحقيق التوازن بين النمو السكاني والاقتصادي، وتحسين الخصائص النوعية للسكان وتوزعهم الجغرافي، وردم الفجوات التي أحدثتها الأزمة، وفي مقدمتها مسألة النزوح، والحيلولة دون حدوث انزياحات سكانية، وإحداث نقلة نوعية في مجال توفير فرص العمل ضمن الاقتصاد المنظّم ومعايير العمل اللائق، وضمان الاستدامة في إطار الأمن الاجتماعي.

الغايات الأساسية التي يسهم البرنامج في تحقيقها:

- عودة المهجرين وضمان استقرارهم في مواطنهم الأصلية.
- توفير مقومات عودة النازحين واللاجئين من البنى التحتية الخدمية.
- جذب الاستثمار بتوفير البنى التحتية الملائمة.
- اعتماد مبادئ التخطيط الإقليمي والمحلي لتحسين جغرافية البنى التحتية.
- توفير السكن اللائق للجميع.
- ضمان الانتفاع الأمثل من الموارد المتاحة والطاقات المتجددة.
- تحقيق معدلات نمو مستدام، تستند إلى اقتصاد متنوع، ذي قدرة تنافسية عالية.
- مكافحة الركود التضخمي، وضمان عدالة التوزيع.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- تعزيز التوازن التنموي، بالاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية للمحافظات والأقاليم السورية.
- تحقيق معايير العمل اللائق.
- إقامة مجتمع متوازن ديموغرافياً.
- إقامة منظومة حماية اجتماعية متكاملة.
- ضمان المشاركة التكاملية الفاعلة والمؤثرة لجميع الفئات في عملية التنمية.

يتضمّن هذا البرنامج الإطاري /8/ برنامج رئيسية:

48. برامج استهدافية لمكافحة الفقر المتعدد الأبعاد: يهدف البرنامج إلى التخفيف من نسبة الفقر وشدته في جميع المناطق السورية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع، والاستثمار في قدراتهم، والتعامل مع الفجوات التعليمية، وتحقيق الاحتياجات الأساسية من الغذاء والكهرباء والمسكن، وإتاحة فرص عادلة لهم سواء في المجالات (الصحية والتعليمية والمستويات المعيشية)، إضافة إلى الحد من الفقر الحضري.

المكونات:

أ. بناء قاعدة بيانات ومؤشرات حول الفقر المتعدد الأبعاد.
ب. توفير خدمات صحية وتعليمية ومستوى معيشي لائق للفقراء.
ج. وضع آليات الاستهداف (المناطق، الفئات المستهدفة).
د. تمكين الفقراء.
هـ. بناء المؤسسات الاجتماعية النزيهة والشفافة.
و. توفير شبكات حماية اجتماعية متطورة للفقراء.
ز. وضع سياسات مالية محابية للفقراء.

الجهات المسؤولة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الصحة، وزارة التربية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، المجتمع الأهلي، المنظمات الدولية.

الأولوية: 2

49. برنامج التنمية السكانية: يهدف البرنامج إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وضمان التوزيع السكاني على نحو يتناسب مع متطلبات التنمية المستدامة، والحد من الانزياحات السكانية، وضمان حياة كريمة للسكان عبر الأجيال المختلفة، وتعزيز قدراتهم، ورفع مستوى مشاركتهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق ضمان حق التعليم والتدريب، وإعادة التأهيل للتلاؤم مع متطلبات سوق العمل، وتوفير فرص العمل، وتوفير الخدمات الصحية. ويعمل البرنامج على توفير قاعدة بيانات نوعية عن السكان والمؤشرات الخاصة بذلك، ونشر الوعي والاهتمام بالمسائل المتعلقة بالسكان، وتعزيز الحماية الاجتماعية لجميع أفراد الأسرة، وتمكينها.

المكونات:

أ. برامج إعادة التوازن السكاني.
ب. وضع آليات لتحقيق التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.
ج. تحسين الخصائص النوعية للسكان والأسرة (الصحة، التعليم، العمل، ...).
د. برامج تحسين الصحة الإنجابية.
هـ. بناء قاعدة بيانات ومؤشرات عن السكان.
و. تطوير منظومة التشريعات المتعلقة بقضايا الأسرة وحمايتها.

الجهات المسؤولة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل/الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الصحة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة التخطيط الإقليمي، المكتب المركزي للإحصاء، المجتمع المحلي، المنظمات الدولية.

الأولوية: 2

50. برنامج الإطار الوطني للتخطيط الإقليمي: يهدف البرنامج إلى وضع مجموعة المبادئ العامة والاستراتيجيات التي تسمح بالتكامل بين الخطط الوطنية المركزية، ومبادرات التنمية الإقليمية المكانية، ضمن إطار وطني طويل الأمد. ويتضمن هذا الإطار الوطني سياسات تخطيط وإدارة استخدامات الأراضي على نحو يتسق مع الأهداف والأنشطة التنموية المكانية في جميع القطاعات (الصناعية، الزراعية، السياحية، الخدمية، الخ.)، بعد دراسة وتحديد خصائص الأراضي، وذلك لتحقيق الاستخدام الفعال والأمثل لها، والرقابة عليها وحمايتها من التعديات، للمساهمة في حماية البيئة. ويعنى البرنامج أيضاً بإقامة أقطاب تنمية تخصصية تكون بمثابة مراكز تنموية مشعة من خلالها تنتشر التنمية إلى باقي القطاعات والأماكن الأخرى، وتكون محفزة لغيرها في عملية التنمية، بحيث تنعكس ثمارها على جميع شرائح المجتمع، وتساهم في معالجة الفوارق التنموية، وبناء اقتصادات متنوعة أكثر إنتاجية وتنافسية.

المكونات:

أ. تحديد الأقاليم التخطيطية.
ب. تحديد الأقطاب والمحاور التنموية.
ج. الخطة الوطنية لاستعمالات الأراضي.
د. إطار التنمية المكانية والعمرانية.

الجهات المسؤولة: هيئة التخطيط الإقليمي، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الأشغال العامة والإسكان.

الأولوية: 2

51. برنامج خطط التنمية الإقليمية والمحلية: يهدف البرنامج إلى وضع تصور تنموي مستقبلي لكل محافظة أو إقليم، يترجم إلى خطط تنموية إقليمية ومحلية، تراعي الخصائص النسبية لهذه المنطقة أو هذا الإقليم، والإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة، بحيث يجري التركيز على مبدأ التكامل والتعاون بين الخطط المحلية والإقليمية، ضماناً للاستغلال الأمثل للموارد المحلية.

المكونات:

أ. الخطط التنموية على المستوى المحلي والإقليمي.
ب. تحديد الاحتياجات المالية وسبل توفيرها.
ج. إعداد وتأهيل الموارد البشرية.

الجهات المسؤولة: وزارة الإدارة المحلية والبيئة، هيئة التخطيط الإقليمي، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة المالية، الإدارات المحلية، المجتمع الأهلي، سائر الوزارات.

الأولوية: 2

52. برنامج التشغيل من أجل النمو التشميلي: يهدف البرنامج إلى تطوير سوق العمل لتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة بمعايير العمل اللائق، وفق المعايير الدولية لحقوق العمل والعمال، وضمان الاستدامة في سياق الأمن الاجتماعي، وسياسة التشغيل الوطنية، وبوجه خاص في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومجال التمويل الأصغري. ويهدف البرنامج أيضاً إلى التحوّل إلى قطاعات منظمة وقادرة على الإسهام بفاعلية في النمو والتشغيل. ويعمل البرنامج على تعزيز بناء القدرات والتدريب، عن طريق تطوير ونشر أوجه توظيف الدعم الاجتماعي لتمويل التشغيل، وتصميم برامج استيعاب العمالة العائدة من اللجوء، وعمالة المغتربين، والعمالة الأجنبية والوافدة.

المكونات:

أ. تشجيع المصارف على تمويل المشاريع الإنتاجية، وبخاصة في الوحدات الإدارية.
ب. التمويل الصغير والأصغري.
ج. تطوير سوق العمل بمعايير العمل اللائق.
د. مرصد سوق العمل.
هـ. التدريب المنتهي بالتشغيل.
و. برنامج تنظيم واستيعاب العمالة المهاجرة والأجنبية الوافدة.

الجهات المسؤولة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، مصرف سورية المركزي، المكتب المركزي للإحصاء، المنظمات الدولية، المجتمع الأهلي، الاتحادات والنقابات.

الأولوية: 1

53. برنامج رفع كفاءة الوحدات الإدارية: يهدف البرنامج إلى تمكين المجالس المحلية ومكاتبها التنفيذية من ممارسة الصلاحيات والاختصاصات المنوطة بها، وذلك لتطوير مناطقها اقتصادياً وخدمياً وعمرانياً وثقافياً وسياحياً، ورفع كفاءة جميع العاملين بالوحدات الإدارية بكيفية إعداد الخطط ومتابعتها واختيار المشاريع وفق

أولويات معينة، وإجراء عمليات التقييم والرصد لهذه الخطط، ضماناً لأداء العمل وتقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة عالية.

المكونات:

أ. برنامج تعزيز وتمكين الوحدات الإدارية من تنفيذ الصلاحيات المنوطة بها.
ب. بناء الكوادر والموارد البشرية.
ج. رصد وتقييم الخطط المحلية.

الجهات المسؤولة: وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة التنمية الإدارية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الإدارات المحلية.

الأولوية: 1

54. برنامج التنمية الريفية المتكاملة: يهدف البرنامج إلى تحقيق تنمية ريفية حقيقية، شاملة ومتوازنة، في جميع المجالات الصحية والتعليمية والخدمية وغيرها، لتطوير الحياة في الريف، وتحسين مستواها وجودتها، وتحسين مقومات العيش في الأرياف، وذلك عن طريق تقديم الدعم الاقتصادي للأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفيّة، وتوفير الحاجات الأساسيّة للسكان فيها، والتصدي للتحديات التي تواجه المناطق الريفية وضواحي المدن الكبرى، بغية تخفيض معدلات البطالة والفقر في المناطق الريفية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الريف والحضر.

المكونات:

أ. التنمية الاقتصادية الريفية (مشروع الزراعة الأسرية، الثروة الحيوانية، النباتات العطرية، تربية النحل، ...).
ب. التنمية الإنسانية الريفية (التمكين الاجتماعي، تدريب وتأهيل النساء الريفيات، إكساب مهارات الشباب، ...).

الجهات المسؤولة: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الصناعة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 1

55. برنامج الأمن الغذائي: يهدف البرنامج إلى توفير الكميات الكافية من الغذاء، بالجودة والأسعار المناسبة، وضمان الوصول إليها اقتصادياً ومادياً، مع توفير شروط التغذية الجيدة، ومنها الشروط الصحية، والوجبات المنتظمة الصحية والماء النظيف والصحة العامة، مع العمل على تحقيق الاستدامة عن طريق استقرار الأسواق والتوفّر وإمكانية الوصول مع مرور الزمن.

المكونات:

أ. الحفاظ على الاحتياطي الاستراتيجي الغذائي.
ب. تأهيل وتطوير البنى التحتية (الصوامع، المطاحن، المخابز، منافذ البيع، ...).
ج. رصد ومتابعة حاجة السوق المحلية (فيما يتعلق بالسلع الغذائية).

د. تطوير أدوات التدخل (فيما يتعلق بالسلع الغذائية).
هـ. الاستفادة من علاقات التعاون الدولي مع الدول الصديقة والجهات المانحة في سد فجوة الاحتياجات من السلع الأساسية.

الجهات المسؤولة: وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وزارة الزراعة، وزارة الموارد المائية، وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 1

البرنامج الإطاري (8): الحماية والمسؤولية الاجتماعية

يهدف البرنامج إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي، وإلى توفير بيئة مؤسساتية حديثة شاملة لخدمات الضمان الاجتماعي، ونظم الضمان الصحي؛ وإلى تعزيز الحماية الاجتماعية للجرحى وذوي الشهداء، وللفئات التي هي أشد احتياجاً، وزيادة منعتها ضد العوز والحاجة. ويهدف البرنامج أيضاً إلى وضع أطر ومعايير وطنية للخدمات الاجتماعية النوعية المتخصصة لشرائح اجتماعية محددة لضمان تمكين هذه الشرائح، وتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ويهدف البرنامج أيضاً إلى تحفيز مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية المتنوعة لعماله والبيئة المجتمعية الناشط فيها.

الغايات الأساسية التي يسهم البرنامج في تحقيقها:

- إنجاز المصالحات، وإعادة الحياة الطبيعية إلى الأراضي السورية.
- عودة المهجرين، وضمان استقرارهم في مواطنهم الأصلية.
- تعزيز ثقافة المواطن والمواطنة والتماسك الاجتماعي، وغرس قيم الحوار.
- بناء مجتمع ديموقراطي معاصر وتعزيز أنماط الحوكمة الاجتماعية.
- حماية الحقوق والحريات، وتعزيز مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون.
- توفير مقومات عودة النازحين واللاجئين من البنى التحتية الخدمية.
- توفير السكن اللائق للجميع.
- تحقيق معدلات نمو مستدام، تستند إلى اقتصاد متنوع، ذي قدرة تنافسية عالية.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- تعزيز التوازن التنموي، بالاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية للمحافظات والأقاليم السورية.
- تحقيق معايير العمل اللائق.
- إقامة مجتمع متوازن ديموغرافياً.
- إقامة منظومة حماية اجتماعية متكاملة.
- ضمان حياة صحية ومديدة.
- ضمان المشاركة التكاملية الفاعلة والمؤثرة لجميع الفئات في عملية التنمية.

يتضمّن هذا البرنامج الإطاري /8/ برنامج رئيسية:

56. **برنامج المصالحة الوطنية:** يهدف البرنامج إلى تثبيت المصالحات في المناطق التي كانت تحت سيطرة المسلحين وخضعت لإجراءات المصالحة، وتوفير جميع مستلزمات الحياة في هذه المناطق على النحو الأمثل، وضمان عودة الخدمات بمختلف أشكالها، وتقديم الإعانات بمختلف أشكالها، المادية والمعنوية والنفسية والتعليمية والثقافية، بهدف المساهمة في بناء الأمن المجتمعي وتسهيل عودة المهجرين وإعادة إدماجهم، وإخضاع المتضررين من الحرب والذين سوت أوضاعهم لدورات إعادة تأهيل في مراكز المصالحة، في سبيل تمكينهم من المشاركة في بناء المجتمع.

المكونات:

أ. التشريعات ذات الصلة بترسيخ أسس المصالحات الوطنية.
ب. إعداد وتشكيل الفرق النفسية والاجتماعية لتأهيل وإدماج وتمكين المتضررين، وتسوية أوضاعهم من المشاركة في بناء المجتمع.
ج. البرامج الإعلامية والتثقيفية والتدريبية لتعزيز الانتماء الوطني واحترام القانون والثوابت الوطنية.
د. تأطير وتأهيل عمل مراكز المصالحة ورفدها بالكوادر اللازمة.
هـ. تأطير وتأهيل عمل لجان المصالحة الوطنية والمبادرات الأهلية.
و. تأهيل وتقديم الخدمات وتنظيم المناطق المتضررة لضمان عودة المهجرين.

الجهات المسؤولة: هيئة المصالحة الوطنية، وزارة العدل، وزارة الإعلام، وزارة التربية، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الثقافة، المجتمع الأهلي، المنظمات الدولية.

الأولوية: 1

57. **برنامج حماية الجرحى وذوي الشهداء:** يهدف البرنامج إلى تسليط الضوء على حياة الشهداء، وتعزيز الحماية الاجتماعية النوعية للجرحى وذوي الشهداء، وتوفير احتياجاتهم، وزيادة منعتهم ضد العوز والحاجة، بجعلهم أفراد ممكنين ومنتجين.

المكونات:

أ. بناء قاعدة بيانات عن الجرحى وذوي الشهداء.
ب. وضع إجراءات لتوفير المتطلبات الاجتماعية (الصحة، التعليم) للجرحى وذوي الشهداء (التمكين الاجتماعي).
ج. التأهيل والتدريب لتوفير فرص العمل (التمكين الاقتصادي).
د. تحديد خدمات الرعاية الاجتماعية للجرحى وذوي الشهداء.
هـ. إحداث مؤسسة/جهة معنية بشؤون الجرحى وذوي الشهداء.

الجهات المسؤولة: وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي، المجتمع الأهلي، المنظمات الدولية.

الأولوية: 1

58. برنامج تطوير شبكات الأمان الاجتماعي: يهدف البرنامج إلى تطوير شبكة متكاملة من الخدمات الاجتماعية المجانية لجميع أفراد المجتمع، وبمشاركة من جميع القطاعات، العام والخاص والأهلي. وتتبدى شبكات الأمان الاجتماعي بوجه خاص من خلال مراكز مجتمعية تقدم حزمة خدمات اجتماعية متخصصة ومتكاملة ومجانية، متوزعة جغرافياً، تعزز فرص الوصول إلى الخدمات والحصول عليها، والحد من عوامل الهشاشة لدى الفئات التي هي أكثر احتياجاً.

المكونات:

أ. وضع آليات لتعزيز الشراكات مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية والمنظمات الدولية لدعم استمرارية الشبكات وتوسعها وتطوير خدماتها.
ب. وضع معايير لاستهداف الشرائح السكانية التي هي أكثر فقراً والمناطق التي هي أكثر احتياجاً.
ج. حماية الأسر التي هي أشد فقرا من أثر الصدمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية، وتغطية جميع المتضررين بشبكات الأمان الاجتماعي.
د. بناء قدرات الكوادر البشرية المتخصصة في مجال الحماية والرعاية الاجتماعية.
هـ. إعادة تأهيل المعاهد ومراكز الرعاية والتنمية الاجتماعية المتضررة من الحرب.

الجهات المسؤولة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الصحة، وزارة التربية، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة العدل، وزارة الإعلام، الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، غرف الصناعة والتجارة، الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

الأولوية: 1

59. برنامج تطوير نظم الضمان الاجتماعي: يهدف البرنامج إلى توفير بيئة مؤسساتية حديثة، ومظلة شاملة لخدمات الضمان الاجتماعي، على النحو الذي يعزز مبادئ الحماية الاجتماعية المرتكزة على الحقوق والواجبات، ويعزز عوامل حماية الأفراد من تأثيرات المخاطر الاقتصادية والاجتماعية المحتملة (شيخوخة، بطالة، عجز، مرض، ...).

المكونات:

أ. تهيئة الإطار التشريعي والمؤسساتي.
ب. وضع آليات الاستهداف، وأكثر المناطق احتياجاً.
ج. تحديث وشمول خدمات الضمان الاجتماعي.
د. وضع آليات لضمان مشاركة القطاع الخاص والمجتمع الأهلي في تقديم خدمات الضمان الاجتماعي.
هـ. بناء قدرات الكوادر والتدريب النوعي والمستمر لها.

الجهات المسؤولة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة المالية، وزارة العدل، وزارة الصحة، اتحاد نقابات العمال، غرف التجارة والصناعة.

الأولوية: 1

60. البرنامج الوطني للمعونة الاجتماعية: يهدف البرنامج، الموجه إلى الفئات التي هي أشد احتياجاً، إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للمستهدفين، وردم الفجوة الناجمة عن عدم كفاية أو عدم شمولية برامج الحماية الاجتماعية الأخرى، على النحو الذي يسهم في زيادة منعة الفئات المستهدفة ضد العوز والحاجة، وتحصينها من اللجوء لآليات التأقلم السلبية.

المكونات:

أ. بناء قاعدة بيانات للمستهدفين على المستوى الوطني.
ب. وضع معايير وضوابط استهدافية لتقديم المعونة الاجتماعية.
ج. تطوير أدوات مبتكرة لضمان استدامة تقديم المعونة/تحويلات نقدية مشروطة (كإلزام المستفيدين بالحاق أطفالهم بالمدارس...).

الجهات المسؤولة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل/الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية، غرف الصناعة والتجارة، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

الأولوية: 2

61. البرنامج الوطني للتمكين الاجتماعي: يهدف البرنامج إلى وضع أطر ومعايير وطنية للخدمات الاجتماعية النوعية المتخصصة، لشرائح اجتماعية محددة، تشمل النساء والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال واليافعين والشباب، تشمل مختلف جوانب الرعاية (الصحية، التعليمية، ...)، والتكوين الثقافي والمعرفي والمهني، ودعم مشاركتهم الاجتماعية الفعّالة، على النحو الذي يحقق صون حقوقهم وتحصينهم ضد المخاطر الاجتماعية والاقتصادية. ويعمل البرنامج على تطوير وتوسيع شبكة البنى والمراكز المتخصصة التي تقدم هذه الخدمات على نحو يضمن تمكين هذه الشرائح، وتحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

المكونات:

أ. البرنامج الوطني لحماية وتمكين الطفولة والشباب.
ب. برنامج رعاية المسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.
ج. البرنامج الوطني لدعم وتمكين المرأة.
د. تطوير وتوسيع شبكة البنى والمراكز المتخصصة.

الجهات المسؤولة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل/الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، المجتمع الأهلي، المنظمات الدولية.

الأولوية: 1

62. برنامج الدعم النفسي والاجتماعي: يهدف البرنامج إلى تقديم الدعم النفسي للمتضررين من الحرب، إضافة إلى تعزيز البرامج الثقافية في مؤسسات إعادة التأهيل المجتمعي، سواء للجانحين أم المهجرين أم السجناء، أم المسلحين السابقين والمصابين والجرحى. ويتناول البرنامج تفعيل دور الإرشاد النفسي والاجتماعي في المؤسسات التعليمية والجامعية، وتفعيل دوره في تنظيم العلاقات التي تربط بين مكونات المجتمع وتعزز من تماسكه.

المكونات:

أ. برنامج تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين.
ب. البرامج الثقافية والفنية والتأهيلية في مؤسسات إعادة التأهيل المجتمعي.
ج. برنامج تعزيز دور الإرشاد النفسي والاجتماعي في مؤسسات إعادة التأهيل المجتمعي.
د. تأهيل وإعداد الكوادر في مؤسسات إعادة التأهيل المجتمعي.

الجهات المسؤولة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الثقافة، وزارة الإعلام، وزارة التعليم العالي، المجتمع الأهلي، المنظمات الدولية.

الأولوية: 1

63. برنامج تعزيز المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص: يهدف البرنامج إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تنظيم وتطوير وتحفيز مشاركة القطاع الخاص والشركات في تقديم الخدمات الاجتماعية المتنوعة للعمال والبيئة المجتمعية، وتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية (الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام سيادة القانون، احترام حقوق الإنسان)، وذلك في مختلف الحالات الاجتماعية والثقافية، ووفقاً لأولويات وتوجهات الخطط التنموية ومكامن الاحتياج.

المكونات:

أ. تفعيل التشريعات والقوانين المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص.
ب. وضع آليات للمتابعة والرقابة على أداء القطاع الخاص المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
ج. تنظيم أنشطة وأعمال القطاع الخاص.
د. آلية مؤسساتية لإدارة أنشطة المسؤولية الاجتماعية على المستوى الوطني والمحلي.

الجهات المسؤولة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، غرف الصناعة والتجارة، الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

الأولوية: 1

البرنامج الإطاري (9): تطوير دور المنظمات الوطنية غير الحكومية

يهدف البرنامج إلى بناء قطاع أهلي واعٍ وفاعل وشريك، وإلى تعزيز التخصص في عمل المنظمات الوطنية غير الحكومية لتحقيق مساهمتها النوعية في التنمية، وتكاملها مع عمل المؤسسات الحكومية؛ كما يهدف إلى تطوير الأطر القانونية الناظمة هذه المنظّمات، وتعزيز مقومات الحوكمة الرشيدة، وتحفيز العمل الأهلي التطوعي.

الغايات الأساسية التي يسهم البرنامج في تحقيقها:

- إنجاز المصالحات، وإعادة الحياة الطبيعية إلى الأراضي السورية.
- تعزيز ثقافة المواطن والمواطنة والتماسك الاجتماعي، وغرس قيم الحوار.
- بناء مجتمع ديموقراطي معاصر، وتعزيز أنماط الحوكمة الاجتماعية.
- حماية الحقوق والحريات، وتعزيز مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون.
- رفع كفاءة المؤسسات وتعزيز الشفافية والمرونة.
- توسيع تطبيق اللامركزية الإدارية.

- تحقيق معايير العمل اللائق.
- الاعتماد على الذات والانفتاح على الخارج، وتعظيم الانتفاع من التعاون الدولي.
- إقامة مجتمع متوازن ديموغرافياً.
- إقامة منظومة حماية اجتماعية متكاملة.
- إقامة منظومة فاعلة للتعليم والابتكار والبحث العلمي.
- بناء مجتمع معرفي استناداً إلى بنية ثقافية حداثية.
- ضمان المشاركة التكاملية الفاعلة والمؤثرة لجميع الفئات في عملية التنمية.

يتضمّن هذا البرنامج الإطاري /4/ برنامج رئيسية:

64. **تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لعمل المنظّمات غير الحكومية:** يهدف البرنامج إلى مراجعة القوانين والتشريعات الناظمة لعمل المجتمع الأهلي وتحديثها، على النحو الذي ينسجم مع دورها في عملية التنمية المستدامة واتخاذ القرار. ويعمل البرنامج على وضع ضوابط ومعايير محددة للتسجيل والتنظيم والرقابة والإشراف وسلامة العمل، وضمان التنسيق فيما بين منظّمات المجتمع الأهلي، ووضع الأسس السليمة للعلاقة بينها وبين المنظمات المانحة على نحو شفاف وواضح.

المكونات:

أ. مراجعة القوانين والتشريعات الناظمة لعمل المجتمع الأهلي وتحديثها.
ب. وضع آليات التنسيق بين منظمات المجتمع الأهلي.
ج. تهيئة البيئة التشريعية لعمل منظمات المجتمع الأهلي مع الجهات الدولية.
د. وضع آلية للرقابة على عمل منظمات المجتمع الأهلي.

الجهات المسؤولة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة العدل، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الخارجية والمغتربين، المجتمع الأهلي.

الأولوية: 2

65. **تعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية في التنمية:** يهدف البرنامج إلى تأطير وتعزيز دور مؤسسات المجتمع الأهلي التنموي (الاقتصادي والاجتماعي) على المستويين الوطني والمحلي، عن طريق التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها؛ وإيجاد آليات وأدوات جديدة للمشاركة في وضع وتنفيذ السياسات الحكومية والرقابة عليها، ودورها في تلبية الاحتياجات على المستوى المحلي.

المكونات:

أ. دراسة شاملة عن واقع وخصائص القطاع الأهلي في سورية.
ب. تطوير نظام تصنيف واعتمادية يحقق التوزع الجغرافي والتخصصي المناسب للمنظمات غير الحكومية.
ج. بناء قاعدة بيانات مؤتمتة للمنظمات غير الحكومية.
د. وضع آليات ومعايير لمشاركة المنظمات غير الحكومية في العمل التنموي.
هـ. نظام رصد وتقيم لعمل المنظمات غير الحكومية وتقييم أثر مساهمتها.

الجهات المسؤولة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة التخطيط الإقليمي، الوزارات المعنية (الصحة، التعليم، ...)، المجتمع الأهلي.

الأولوية: 2

66. دعم المبادرات المجتمعية التطوعية: يهدف هذا البرنامج إلى تحليل الواقع الراهن لعمل المبادرات المجتمعية التطوعية وتحديد الإجراءات اللازمة لعمل هذه المبادرات بغية تحديد علاقة هذه المبادرات بالجهات المختلفة (الحكومية والأهلية وقطاع الأعمال)، وسبل تقديم الدعم لهذه المبادرات وتمويلها لتحقيق أهدافها، مع العمل على توجيه هذه المبادرات وفقاً للاحتياجات المجتمعية.

المكونات:

أ. تحليل الواقع الراهن لعمل المبادرات المجتمعية التطوعية
ب. تحديد إطار إجرائي ناظم لعمل المبادرات المجتمعية التطوعية.
ج. تطوير منصة حاضنة لعمل المبادرات المجتمعية التطوعية، مع منهجية دعم واحتضان وتشبيك لهذه المبادرات

الجهات المسؤولة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الجمعيات والمؤسسات الأهلية، المنظمات الدولية.

الأولوية: 1

67. بناء وتطوير قدرات المنظّمات غير الحكومية: يهدف البرنامج إلى بناء قدرات مؤسسات المجتمع الأهلي (المنظمات غير الحكومية) وتمكينها من أداء مهامها وإدارة مواردها البشرية والمالية بكفاءة تحقق لها الاستدامة، سواء داخل مؤسساتها أم مع المجتمعات التي تقوم بخدمتها، في مختلف المجالات.

المكونات:

أ. رفع قدرات المجتمع الأهلي الإدارية والتنظيمية والعملياتية.
ب. تطوير الأنظمة المالية والمحاسبية والإدارية للمنظمات غير الحكومية.

الجهات المسؤولة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، المجتمع الأهلي.

الأولوية: 2

البرنامج الإطاري (10): منظومة التعليم والابتكار والبحث العلمي

يهدف البرنامج إلى توفير البيئة المناسبة للتعليم والابتكار والبحث العلمي، والاستفادة من مخرجات منظومة التعليم والابتكار والبحث العلمي في تلبية مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الغايات الأساسية التي يسهم البرنامج في تحقيقها:

- تحسين جودة الموارد البشرية، وتطوير وسائل التقييم وجذب الكفاءات.
- تحقيق معدلات نمو مستدام، تستند إلى اقتصاد متنوع، ذي قدرة تنافسية عالية.

- إنجاز تنمية قائمة على التكنولوجيا الحديثة والمعرفة.
- الاعتماد على الذات والانفتاح على الخارج، وتعظيم الانتفاع من التعاون الدولي.
- إقامة منظومة فاعلة للتعليم والابتكار والبحث العلمي.
- بناء مجتمع معرفي استناداً إلى بنية ثقافية حداثية.

يتضمّن هذا البرنامج الإطاري /6/ برنامج رئيسية:

68. برنامج تنمية الطفولة المبكرة: يهدف البرنامج إلى ضمان تقديم الرعاية الصحية للسيدات أثناء الحمل وأثناء الولادة وبعد الولادة بأعلى مستوى من الجودة، وضمان حصول الأطفال دون السنوات الثماني الأولى على أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية والنفسية والتعليمية، سواء في رياض الأطفال أم في التعليم الأساسي، وضمان حماية الأطفال ذوي الإعاقة وإعادة دمجهم في المجتمع، كذلك حمايتهم من جميع أشكال العنف والإساءة.

المكونات:

أ. تحديث وتطوير الاستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة.
ب. تحديث البيانات والمؤشرات الواردة في الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة.
ج. وضع نظام لرصد وتقييم التقدم المحرز في تنمية الطفولة المبكرة يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.
د. وضع آليات التمويل الطويلة الأجل لمكونات تنمية الطفولة المبكرة.
هـ. التقييم الدوري للحالة الإنمائية للأطفال وممارسات الرعاية المنزلية.
و. التشبيك مع المجتمع المحلي (توعية وشراكة).

الجهات المسؤولة: وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل/الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، وزارة الصحة، وزارة التربية/المركز الإقليمي للطفولة المبكرة، وزارة الإعلام، وزارة الثقافة.

الأولوية: 2

69. برنامج تطوير التعليم المدرسي: يهدف البرنامج إلى تطوير التعليم المدرسي، عن طريق تطوير أساليب التدريس، والمناهج التربوية، واتّباع الأساليب التربوية الحديثة في التعليم، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير البنى التحتية والخدمية والتكنولوجية للتعليم المدرسي، وذلك بالمشاركة مع القطاع الخاص. ويعمل البرنامج على ربط مخرجات التعليم بسوق العمل، والعمل على بناء الإنسان منذ الصغر وصولاً إلى بناء مجتمع المعرفة.

المكونات:

أ. تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية للتعليم المدرسي.
ب. تطوير المناهج التربوية.
ج. توفير وتنمية الموارد البشرية.
د. تطوير البنى التحتية للتعليم المدرسي.

الجهات المسؤولة: وزارة التربية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة البحث العلمي، المجتمع الأهلي، القطاع الخاص.

الأولوية: 1

70. برنامج تطوير التعليم الجامعي والبحث العلمي: يهدف البرنامج إلى تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي المناسب للتعليم الجامعي والبحث العلمي، وتوفير وتنمية الموارد البشرية اللازمة لذلك، وتطوير البنى التحتية للتعليم الجامعي، وتشجيع البحث العلمي، وبناء بيئة ملائمة له من تجهيزات خدمية وتكنولوجية، وكل ما يساعد على الخلق والابتكار، وتعزيز دور القطاع الخاص في ذلك؛ وربط التعليم العالي والبحث العلمي بالاحتياجات التنموية، والاستفادة من مخرجات المنظومة في تلبية مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المكونات:

أ. تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية للتعليم العالي والبحث العلمي.
ب. تطوير المناهج الجامعية.
ج. توفير وتنمية الموارد البشرية.
د. تشجيع البحث العلمي وتعزيز دور القطاع الخاص.
هـ. تطوير البنى التحتية والتكنولوجية للتعليم الجامعي والبحث العلمي.
و. ربط البحث العلمي بالاحتياجات التنموية.

الجهات المسؤولة: وزارة التعليم العالي، الهيئة العليا للبحث العلمي، مراكز الأبحاث، القطاع الخاص

الأولوية: 1

71. برنامج تطوير التعليم المهني والتقاني: يهدف البرنامج إلى رفع كفاءة التعليم المهني والتقاني، بالتركيز على الجوانب التطبيقية والعلمية، وتجهيز المعاهد بالتقنيات المطلوبة، والاعتماد على الأساليب الحديثة في التعليم المهني، وتأهيل الكوادر التعليمية المتخصصة بالتعليم المهني والتقني، وذلك لرفد الاقتصاد وسوق العمل بالمهارات والاختصاصات اللازمة لعملية التنمية.

المكونات:

أ. تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية للتعليم المهني والتقاني العام والخاص.
ب. تطوير المناهج التعليمية.
ج. توفير وتنمية الموارد البشرية.
د. تطوير البنى التحتية للتعليم التقني والمهني.
هـ. التشبيك مع القطاع الخاص بخصوص برامج التدريب العملي.

الجهات المسؤولة: وزارة التعليم العالي، وزارة التربية، المعاهد التابعة للوزارات، القطاع الخاص.

الأولوية: 1

72. برنامج ربط التعليم بسوق العمل والاختصاصات والمهن الجديدة: يهدف البرنامج إلى ربط التعليم بسوق العمل، بجميع مكوناته ومراحله واختصاصاته، وزيادة الترابط في العلاقة بين مخرجات التعليم بعضها ببعض، وبينها وبين سوق العمل، وربط سياسة الاستيعاب في الجامعات بالمجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني، وزيادة الخريجين المتعاقدين للعمل في القطاعات المختلفة سنوياً، لرفد سوق العمل بالكوادر المؤهلة من جميع الاختصاصات.

المكونات:

أ. تحديث وتطوير سياسة الاستيعاب الجامعي.
ب. رصد احتياجات سوق العمل بالتعاون مع القطاع الخاص
ج. دراسة الاختصاصات الجديدة وإدخالها ضمن سياسة الجامعات والمعاهد.

الجهات المسؤولة: وزارة التعليم العالي، وزارة التربية، المعاهد التابعة للوزارات، القطاع الخاص.

الأولوية: 1

73. برامج الرياضة والشباب: يهدف البرنامج إلى دعم الرياضة وتأهيل الشباب، وتعزيز مهاراتهم الرياضية للمشاركة في المسابقات العربية والدولية، والاستفادة من مخرجات المنظومة في المساهمة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويركز البرنامج كذلك على قضايا الشباب في الإعلام، ودعمها وتحفيزها.

المكونات:

أ. السياسة الوطنية لدعم الرياضة
- إعادة إعمار المنشآت الرياضية المتضررة.
- تفعيل استثمار المنشآت الرياضية القائمة.

ب. إعداد وبناء القواعد والمدربين والفرق الرياضية والفنية وإقامة المهرجانات والمشاركة في المسابقات المحلية والدولية.
ج. تفعيل دور الأنشطة الرياضية والفنية والثقافية في المدارس والجامعات والمسارح والمراكز الثقافية.
د. تعزيز روح المنافسة الرياضية والفنية على المستويات المختلفة.
هـ. استثمار طاقات الشباب في خدمة الوطن وتعزيز روح المسؤولية المجتمعية.

الجهات المسؤولة: وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة الثقافة، الاتحاد الرياضي العام، المجتمع المحلي.

الأولوية: 2

البرنامج الإطاري (11): التكوين الثقافي

يهدف البرنامج إلى تطوير المنظومة الثقافية، بغية تعزيز القيم الوطنية والحضارية الإنسانية لدى المواطن السوري، وصولاً إلى بناء مجتمع المعرفة.

الغايات الأساسية التي يسهم البرنامج في تحقيقها:

- تعزيز ثقافة المواطن والمواطنة والتماسك الاجتماعي، وغرس قيم الحوار.
- بناء مجتمع ديموقراطي معاصر، وتعزيز أنماط الحوكمة الاجتماعية.
- حماية الحقوق والحريات، وتعزيز مبدأ فصل السلطات وسيادة القانون.
- تحقيق معدلات نمو مستدام، تستند إلى اقتصاد متنوع، ذي قدرة تنافسية عالية.
- إقامة مجتمع متوازن ديموغرافياً.
- إقامة منظومة فاعلة للتعليم والابتكار والبحث العلمي.
- بناء مجتمع معرفي استناداً إلى بنية ثقافية حداثية.
- ضمان المشاركة التكاملية الفاعلة لجميع الفئات في عملية التنمية.

يتضمّن هذا البرنامج الإطاري /9/ برنامج رئيسية:

74. الاستراتيجية الوطنية لثقافة ما بعد الحرب: يهدف البرنامج إلى العمل على تطوير المنظومة الثقافية، بغية تعزيز القيم الوطنية والحضارية الإنسانية لدى المواطن السوري على النحو الذي يقود مستقبلاً إلى بناء مجتمع المعرفة. ويعمل البرنامج على إيصال الرسائل الثقافية والاجتماعية والتربوية والدينية إلى أكبر شريحة ممكنة، على درجة عالية من التأثير، وتشجيع الاستثمار في الثقافة وتعزيز مشاركة المؤسسات الأهلية فيه.

المكونات:

أ. اعتماد التنمية الثقافية بمفهومها الواسع نحو ترسيخ مجتمع المعرفة بمفاهيمه الإنسانية، للنهوض بالمستوى الثقافي للمواطنين ونشر ثقافة الحوار والتعريف بالحضارة العربية:
- تعزيز التنمية الاجتماعية والإنسانية.
- تطوير الخطاب الثقافي والديني وتعزيز مفهوم المواطنة وتعزيز الحوار والعمل المؤسساتي.

ب. تشجيع الاستثمار في قطاع الثقافة وتعزيز مشاركة ومساهمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية فيه.

ج. إقامة المعارض داخل سورية وخارجها، واستضافة المعارض المماثلة.

د. التطوير المؤسساتي (التشريعي والتنظيمي والإداري)، وبناء القدرات.

هـ. الحملة الوطنية لمحو الأمية.

الجهات المسؤولة: وزارة الثقافة، وزارة الإعلام، وزارة الأوقاف، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة التربية، المجتمع الأهلي، المنظمات الدولية.

الأولوية: 1

75. برنامج صون وتوثيق التراث المادي: يهدف البرنامج إلى الاهتمام بالتراث الحضاري المادي المتنوع لسورية، والارتقاء بواقع التراث المادي والحفاظ عليه، ليتبوأ المكانة اللائقة به. ويتناول البرنامج رصد وتقييم الأضرار في المواقع الأثرية ومعالجتها، والاستمرار بترميم وتوثيق القطع الأثرية، واستعادة القطع المهربة والمسروقة.

المكونات:

أ. رصد وتقييم الأضرار في المواقع الأثرية وترميمها.

ب. الترميم والتوثيق والأرشفة الإلكترونية لجميع المواقع والقطع الأثرية.

ج. تطوير العمل مع الجهات الرسمية والأهلية المحلية والعربية والدولية لتوثيق القطع المهربة والمسروقة والعمل على استعادتها.

د. تحسين مستوى الخدمات في المتاحف والمواقع الأثرية.

هـ. تطوير آليات التعاون مع البعثات العلمية والقطاع الخاص في مجال التنقيب وحماية الآثار.

و. إصدار ونشر الكتب والنشرات التي تعنى بالتراث المادي وتطوير القائم منها وعقد الدورات والمؤتمرات حولها.

ز. تأهيل وإعداد الكوادر البشرية.

الجهات المسؤولة: وزارة الثقافة، وزارة السياحة، وزارة التعليم العالي، المجتمع الأهلي، المنظمات العربية والدولية.

الأولوية: 2

76. برنامج صون وتوثيق التراث اللامادي: يهدف البرنامج إلى الاهتمام بالتراث الحضاري اللامادي المتنوع لسورية، والارتقاء بواقع التراث اللامادي والحفاظ عليه، ليتبوأ المكانة اللائقة به. ويتناول البرنامج متابعة وحصر أبرز عناصر التراث اللامادي، وعقد الدورات والندوات والمؤتمرات حول التراث اللامادي، والمشاركات الخارجية فيها.

المكونات:

أ. متابعة حصر أبرز عناصر التراث غير المادي وصونه.
ب. إقامة الدورات والندوات والمؤتمرات حول التراث اللامادي، والمشاركات الخارجية فيها.
ج. تدريب وتأهيل الكوادر البشرية.
د. تشجيع إحداث الجمعيات والمؤسسات ومراكز البحث التي تعمل في مجال التراث اللامادي.
هـ. إصدار ونشر الكتب والنشرات والأبحاث العلمية التي تعنى بالتراث اللامادي.

الجهات المسؤولة: وزارة الثقافة، وزارة السياحة، وزارة الإعلام، المجتمع الأهلي، الأمانة السورية للتنمية، المنظمات الدولية، الهيئة العليا للبحث العلمي.

الأولوية: 2

77. برنامج تطوير المنتج الثقافي السوري: يهدف البرنامج إلى توفير البيئة التمكينية اللازمة للنهوض بالحركة الثقافية في سورية، ورعاية ودعم المواهب، على النحو الذي يسهم في تقدّم الفرد وازدهار المجتمع، ونشر الحوامل الثقافية وإيصالها إلى أوسع شريحة ممكنة.

المكونات:

أ. تطوير الخطاب الثقافي وتعزيز مفهوم المواطنة وثقافة الحوار.
ب. نشر الكتاب وإيصاله إلى أوسع شريحة ممكنة.
ج. تطوير الفن التشكيلي والتطبيقي.
د. تطوير الموسيقا والمسرح.
هـ. تطوير الصناعة السينمائية السورية.
و. إقامة الاحتفاليات والمهرجانات والمؤتمرات والندوات التراثية داخل سورية وخارجها.

الجهات المسؤولة: وزارة الثقافة، وزارة التربية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، المجتمع الأهلي، المنظمات الدولية.

الأولوية: 2

78. برنامج اكتشاف ورعاية المواهب وتشجيع الإبداع: يهدف البرنامج إلى تنفيذ برامج خاصة للشباب، وتطوير البرامج الثقافية الخاصة بالأطفال، ورعاية وتطوير مواهبهم الأدبية والفنية والعلمية، وإقامة أنشطة موجهة لذوي الاحتياجات الخاصة من الأطفال، والأيتام، وأبناء الشهداء، ومصابي الحرب. ويعمل البرنامج على دعم المواهب في المجالات الثقافية المختلفة عن طريق الاستثمار الأمثل لطاقات الموهوبين والمتميزين والمبدعين، وجعل الجامعات بيئات تعليمية داعمة للابتكار والإبداع، وتطوير وبناء بيئة تعليمية جاذبة وفعالة لبناء الشخصية الوطنية والعلمية والمهنية للطالب.

المكونات:

أ. اكتشاف ورعاية المواهب، وتشجيع الإبداع
ب. تطوير البرامج الثقافية والعلمية والأدبية الخاصة بالشباب.
ج. تطوير البرامج الثقافية الخاصة بالأطفال ورعاية وتطوير مواهبهم الأدبية والفنية والعلمية.
د. برامج خاصة للأطفال من أبناء الشهداء والأيتام ومصابي الحرب.
هـ. تطوير بيئة الاستثمار لطاقات الموهوبين والمبدعين والمتميزين.

الجهات المسؤولة: وزارة الثقافة، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، هيئة مدارس أبناء الشهداء، اتحاد شبيبة الثورة، منظمة الطلائع، المجتمع الأهلي.

الأولوية: 2

79. برنامج التنمية الثقافية في الريف السوري: يهدف البرنامج إلى مواجهة تحديات ومفرزات الأزمة في الأرياف (التلوث الفكري، حالات الطلاق، الزواج غير المسجل، نسب الأرامل، فقدان المعيل)، عن طريق تأهيل الكوادر العلمية والتعليمية. ويعمل البرنامج على توظيف المنابر الثقافية والتربوية في الريف لتعزيز القيم الحضارية والوطنية لدى المواطن السوري، على النحو الذي يقود مستقبلاً إلى بناء مجتمع المعرفة.

المكونات:

أ. مواجهة تداعيات الحرب في الأرياف.
ب. إطلاق برامج للتوعية الثقافية في الأرياف، وتأهيل الكوادر العلمية والتعليمية فيها.

الجهات المسؤولة: وزارة التفافة، وزارة الأوقاف، وزارة التربية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، المجتمع الأهلي، المنظمات الدولية.

الأولوية: 1

80. برنامج إعادة تأهيل البنى التحتية الثقافية: يهدف البرنامج إلى إعادة إعمار المؤسسات الثقافية المتضررة بسبب الأزمة، واستكمال تطوير البنى التحتية اللازمة للنشاط الثقافي (مسارح، صالات سينما، مكتبات، معاهد تأهيلية، ...)، وفق برامج وظيفية تتناسب والدور المنوط بها في المرحلة المقبلة.

المكونات:

أ. حصر الأضرار والعمل على تأهيل وإعادة إعمار المراكز والمنابر الثقافية والفنية.
ب. توفير البنى التحتية اللازمة للمراكز الثقافية والفنية (مراكز ثقافية، مسارح، صالات سينما، مكتبات).
ج. تأهيل وإعداد الكوادر البشرية.
د. دراسة البرامج الوظيفية للبنى الثقافية في المحافظات وإعادة توظيفها واستثمارها بالوجه الأمثل.
هـ. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع الثقافة.
و. تعزيز مشاركة المجتمع الأهلي في قطاع الثقافة.

الجهات المسؤولة: وزارة الثقافة، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الإعلام، المجتمع الأهلي، القطاع الخاص.

الأولوية: 2

81. برنامج تطوير الخطاب الإعلامي: يهدف البرنامج إلى تطوير استراتيجية إعلامية تتميز بالشفافية والوضوح، وتتحمل مسؤولية المشاركة في تعزيز الحوار الوطني والتعددية السياسية. ويتناول البرنامج الاستثمار الأمثل لوسائل الإعلام الوطنية في خدمة التنمية الوطنية الثقافية، والتوجه نحو برامج إعلامية تركز على إزالة آثار الأزمة، وتعزيز قيم المواطنة، واحترام الرموز الوطنية. ويعمل البرنامج على إيلاء الاهتمام للبرامج الموجهة للأطفال واليافعين، للمساهمة في ترميم المنظومة الأخلاقية والسلوكية التي تضررت بفعل تداعيات الأزمة. ويؤكد البرنامج على التركيز على النأي عن استعمال الهجين اللغوي من عامية ومفردات أجنبية، واستخدام الفصيح المبسط من اللغة في البرامج الإعلامية والندوات والحوارات واللقاءات.

المكونات:

أ. تطوير الخطاب الإعلامي بالتأكيد على القيم الوطنية والمسؤولية المهنية والموضوعية.
ب. وضع خطة إعلامية لإدارة الأزمات والتصدي لإجراءات الحرب الإعلامية والإلكترونية، تتضمن تغطية النشاطات التي تقوم بها جميع الأطراف الفاعلة.
ج. تعزيز توظيف اللغة العربية الفصحى في المؤسسات والبرامج الإعلامية.
د. البرامج الموجهة نحو الأطفال واليافعين.

الجهات المسؤولة: وزارة الإعلام، وزارة الثقافة، وزارة التربية، وزارة الأوقاف، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزارة الاتصالات والتقانة.

الأولوية: 2

82. برنامج تطوير الخطاب الديني العقلاني: يهدف البرنامج إلى نشر مبادئ المواطنة والإخاء الديني وروح الانتماء إلى الوطن والدفاع عن ثوابته، واتخاذ الوسطية والاعتدال منهجاً ممارساً في الخطاب الديني، من خلال متابعة تنفيذ ضوابط الخطاب الديني في مساجد القطر وتوجيهها في معالجة القضايا المعاصرة، ونبذ التعصب والطائفية، والابتعاد عن التشدد والغلو في الأحكام الشرعية، وهو ما يؤدي إلى توفير الإرشاد الفكري والنفسي والاجتماعي للمواطنين، وعدم استغلال الخطاب الديني لأغراض شخصية أو سياسية أو حزبية، وتأكيد حرمة النفس البشرية، وحرمة أموال الناس وأعراضهم.

المكونات:

أ. وضع ضوابط العمل الديني وتنفيذه في المساجد وتوجيهها لمعالجة القضايا المعاصرة.
ب. تطوير الخطاب الديني للتأكيد على اللحمة الوطنية ومكافحة الفكر التكفيري.
ج. تمكين الخطاب الديني التنموي المعتدل المعاصر.
د. الإرشاد النفسي والاجتماعي والديني والفكري والمعنوي للمواطنين.
هـ. تنفيذ المشروع الوطني لتطوير مناهج التعليم الشرعي.

الجهات المسؤولة: وزارة الأوقاف، وزارة الثقافة، وزارة التربية، وزارة الإعلام، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الأولوية: 2

البرنامج الإطاري (12): الرعاية الصحية

يهدف البرنامج إلى تطوير المنظومة الصحية، وتقليل نسبة الوفيات، وإلى دراسة الأمراض والحد من انتشارها. ويهدف البرنامج كذلك إلى تحقيق الأمن الدوائي.

الغايات الأساسية التي يسهم البرنامج في تحقيقها:

- عودة المهجرين وضمان استقرارهم في مواطنهم الأصلية.
- تحسين جودة الموارد البشرية وتطوير وسائل التقييم وجذب الكفاءات.
- تحقيق معدلات نمو مستدام، تستند إلى اقتصاد متنوع، ذي قدرة تنافسية عالية.
- تحقيق الأمن الغذائي.
- تعزيز التوازن التنموي، بالاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية للمحافظات والأقاليم السورية.
- تحقيق معايير العمل اللائق.
- إقامة مجتمع متوازن ديموغرافياً.
- إقامة منظومة حماية اجتماعية متكاملة.
- ضمان حياة صحية ومديدة.

يتضمّن هذا البرنامج الإطاري /8/ برنامج رئيسية:

83. برنامج تغطية خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثية: يهدف البرنامج إلى تقديم الخدمات الصحية بمختلف أنواعها في المراكز الصحية المرتبطة بالرعاية الصحية الأولية، والمشافي للرعاية الصحية الثانوية، والمشافي والمراكز والمستشفيات المتخصصة بجراحة القلب والكلية والعيون، على النحو الذي يتناسب مع القوانين الناظمة لها ومدى الاحتياج. ويقوم البرنامج على الاستمرار في دعم البرامج المرتبطة بالرعاية الصحية، كبرنامج الصحة الإنجابية وبرنامج اللقاح وصحة الطفل وبرامج الصحة النفسية وغيرها من البرامج ذات الصلة، وتقديم الخدمات الصحية المرتبطة من تشخيص وعلاج على مختلف أشكاله، وعلى أوسع نطاق جغرافي ممكن، بدءاً من المركز الصحي إلى المشفى العام أو التخصصي.

المكونات:

أ. نشر الثقافة والوعي الصحي للمشكلات الصحية والاجتماعية المختلفة الموجودة في القطر بالطرق المختلفة (وسائل الإعلام، محاضرات، نشرات توعوية، مناهج التعليم، الخ.).

ب. الإحصاء الطبي الحيوي ذي الكفاءة العالية في إطار التخطيط الصحي السليم.

ج. وضع الإطار التنظيمي للتعاون والتنسيق المتكامل بين جميع الجهات ذات الصلة بتقديم خدمات الرعاية الصحية، وتحديد الأدوار والواجبات المنوطة بكل جهة.

د. توفير البنية التحتية اللازمة من المنشآت الصحية بتجهيزاتها ومستلزمات عملها (مراكز صحية، مشافٍ عامة وتخصصية)، وبتوزع جغرافي عادل ضمن منظومة خريطة صحية مناسبة.

هـ. توفير مصادر التمويل اللازم للاستمرار في تقديم خدمات الرعاية الصحية على مختلف المستويات.

و. برامج الرعاية الصحية (اللقاح وصحة الطفل، الصحة النفسية، الخ.).

ز. توفير وتأهيل الكوادر الطبية المتخصصة، وتشجيع عودة الكوادر الطبية إلى مناطق عملها والاستمرار بتحسين جودتها.

الجهات المسؤولة: وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي، وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، المكتب المركزي للإحصاء.

الأولوية: 1

84. إعادة تأهيل وتطوير البنى التحتية الصحية: يهدف البرنامج إلى الاستمرار في إعادة تأهيل وترميم وتوسيع البنى التحتية الخاصة بالرعاية الصحية، من مراكز طبية ومستشفيات عامة وتخصصية، مع التوسع في إنشاء المراكز الطبية والمشافي على نحو يتناسب مع الاحتياج الحقيقي والخريطة الصحية النوعية.

المكونات:

أ. تأهيل وترميم المنشآت الصحية في إطار الخريطة الصحية الموضوعة.
ب. بناء المنشآت الطبية المتخصصة في إطار الخريطة الصحية الموضوعة.
ج. توفير التجهيزات والكوادر اللازمة لإعادة عمل المنشآت المؤهلة بالوجه الأمثل.
د. توفير مصادر التمويل اللازمة لإعادة التأهيل والترميم والبنى التحتية الجديدة بجميع متطلباتها.

الجهات المسؤولة: وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة المالية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، المكتب المركزي للإحصاء.

الأولوية: 2

85. برنامج معالجة الأمراض الوبائية: يهدف البرنامج إلى تطوير منظومة صحية خالية من الأوبئة والأمراض المنتشرة، عن طريق وسائل الاتصال المختلفة بين السكان، وتقليل نسبة الوفيات بهذه الأمراض، بالقضاء على الأمراض السارية والوبائية، مثل مرض السل ومرض الإيدز وداء اللاشمانيا ومرض التهاب الكبد وغيرها... ويعمل البرنامج على وضع الخطط العاجلة والاستراتيجية على الصعيدين الوقائي والعلاجي، واتخاذ التدابير اللازمة منعاً لحدوث أو انتشار الأوبئة.

المكونات:

أ. نشر الوعي والتثقيف الصحي للوقاية من هذه الأمراض.
ب. الإحصاء الطبي الحيوي في إطار التخطيط الصحي السليم لتدبير هذه الأمراض.
ج. وضع الإطار التنظيمي للتعاون والتنسيق المتكامل بين جميع الجهات ذات الصلة بالأمراض الوبائية، وتحديد الأدوار والواجبات المنوطة بكل جهة.
د. توفير البنى التحتية والكوادر المناسبة مع مستلزمات عملها الطبية والدوائية والوقائية.
هـ. إعداد الخطط العلاجية والوقائية للحد من حدوث وانتشار هذه الأمراض.

الجهات المسؤولة: وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (الصحة الحيوانية)، وزارة التربية، وزارة الإعلام، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، المكتب المركزي للإحصاء.

الأولوية: 1

86. برنامج معالجة الأمراض المزمنة: يهدف البرنامج إلى تطوير القطاع الصحي ونهضته، عن طريق إنشاء المراكز الطبية والمشافي المتخصصة بالأمراض الوبائية في كل محافظة، أو التوسع بها في حال وجودها، وإيجاد الصيغة التشريعية المناسبة للبرنامج ومتطلباته، بحيث يتم العمل على دراسة وتشخيص وتدبير الحالات المختلفة في مكانها حسب مرحلة المرض على الصعيد الدوائي أو الجراحي أو الشعاعي أو الكيمائي أو أي نوع من العلاجات الحديثة المتطلبة، إضافة إلى نشر الوعي والتثقيف الصحي للأمراض المرتبطة، وخاصة بالكشف المبكر بالوسائل التشخيصية المختلفة، والتدبير الأمثل، مع العمل على تأهيل الكوادر النوعية المتخصصة في هذا النوع من الأمراض، وتقليل نسبة الوفيات، والاختلاطات بهذه الأمراض باعتبارها تشكل أعلى نسب بالوفيات، مع التخفيف من العبء الاقتصادي المطلوب لتدبيرها في حال انتشارها أو اختلاطها والحد من انتشارها وقائياً أو علاجياً.

المكونات:

أ. نشر الوعي والتثقيف الصحي للوقاية من هذه الأمراض.
ب. الإحصاء الطبي الحيوي في إطار التخطيط الصحي السليم لتدبير هذه الأمراض.
ج. وضع الإطار التنظيمي للتعاون والتنسيق المتكامل بين جميع الجهات ذات الصلة بالأمراض المزمنة، وتحديد الأدوار والواجبات المنوطة بكل جهة.
د. توفير البنى التحتية والكوادر المناسبة مع مستلزمات عملها الطبية والدوائية والوقائية.

الجهات المسؤولة: وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة التربية، وزارة الإعلام.

الأولوية: 1

87. برنامج معالجة الأمراض الوراثية: يهدف البرنامج إلى تطوير القطاع الصحي بناء على منهج البحث العلمي المتطور والاختبارات العلمية الدقيقة والعالية المستوى، واعتماداً على أكفأ الكوادر، عن طريق توفير صيغة تشريعية مناسبة لهذا البرنامج وتوفير متطلبات عمله من مراكز طبية متخصصة في المحافظات للتدبير الأولي، للحالات المشتبه بها، بالتوازي مع عيادات ما قبل الزواج، وإنشاء المشافي المتخصصة ذات الصلة لتدبير الحالات ومتابعتها على جميع المراحل التشخيصية والعلاجية والوقائية، مع نشر الوعي والتثقيف الصحي حول هذه الأمراض وطرق انتشارها، وبخاصة في حالات الزواج بين الأقارب، والعمل على تأهيل وتوفير الكوادر الطبية المتخصصة في هذا النوع من العمل الطبي المتخصص.

المكونات:

أ. نشر الوعي والتثقيف الصحي حول هذه الأمراض.
ب. الإحصاء الطبي الحيوي في إطار التخطيط الصحي السليم للوقاية والتدبير لهذه الأمراض.
ج. توفير الكوادر والبنى التحتية النوعية العالية التخصص في تدبير الأمراض الوراثية والوقاية من حدوثها بجميع مستلزماتها التشخيصية والعلاجية المختلفة على نحو يتناسب مع مناطق شيوعها، وضمن الخريطة الصحية الموضوعة.
د. وضع الإطار التنظيمي للتعاون والتنسيق المتكامل بين جميع الجهات ذات الصلة بالأمراض الوراثية، وتحديد الأدوار والواجبات المنوطة بكل جهة.

الجهات المسؤولة: وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة التربية، وزارة الأوقاف، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

الأولوية: 2

88. برنامج الأمن الدوائي: يهدف البرنامج إلى توفير الاحتياجات المطلوبة من الأدوية الأساسية دون انقطاع، بصورة ميسرة، وفي الوقت المناسب، إضافة إلى توفير الأدوية ذات الاحتياج المستمر، كأدوية الأمراض المزمنة على نحو يحقق حالة الأمان في المستقبل، إضافة إلى توفر المواد الأولية اللازمة للصناعات الدوائية، وبخاصة الاستيرادية منها، وبالسعر المناسب. ويستهدف البرنامج التشجيع على الاستثمار في هذا القطاع على نحو تنافسي في الجودة والأسعار، مقارنة بالاستيراد الخارجي.

المكونات:

أ. تشجيع تصنيع الدواء السوري وفق المعايير الدولية.
ب. توفير مستلزمات الصناعة الدوائية (المعدات والتجهيزات والمواد الأولية).
ج. خطة الاحتياجات من المنتجات الدوائية بأنواعها المختلفة مع توفير احتياطي مدروس.
د. إقامة الشراكات مع الشركات العالمية والقطاع الخاص في مجال التصنيع الدوائي النوعي (بدائل المستوردات) من جهة، واستيراد الدواء غير الممكن إنتاجه محلياً من جهة ثانية.

الجهات المسؤولة: وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة الصناعة، وزارة المالية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، القطاع الخاص.

الأولوية: 1

89. برنامج تعميم الضمان الصحي: يهدف البرنامج إلى توفير خدمات الرعاية الصحية المختلفة من تشخيص وعلاج دوائي وجراحي واستشفائي عن طريق شركات التأمين الصحي المختلفة، وذلك بأقساط مالية مناسبة، وعلى نحو نوعي، بحيث تتحقق حالة من الضمان الصحي للفرد وأسرته من جميع المخاطر الصحية التي قد يتعرض لها في ظل ظروف مالية قد تكون غير مناسبة له في وقت المرض، أو في حالات مرضية تتطلب العلاج المستمر.

المكونات:

أ. التوعية والتثقيف حول أهمية التأمين الصحي.
ب. الإطار التشريعي والقانوني والمؤسساتي الناظم (قوانين التأمين الصحي، مجلس الضمان الصحي الموحد، الصيغة التشريعية الملزمة للتأمين الصحي لجميع أفراد المجتمع والمرافق الصحية المناسبة).
ج. توفير مصادر التمويل اللازمة بصورة عادلة (أقساط مالية مناسبة، فرض رسوم على المواد المسببة للأمراض، المسؤولية المجتمعية، الخ.).

الجهات المسؤولة: وزارة الصحة، وزارة المالية، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، هيئة الإشراف على التأمين، شركات التأمين.

الأولوية: 1

90. برنامج تطوير الموارد البشرية في قطاع الصحة: يهدف البرنامج إلى تعزيز قدرات الكوادر الطبية العاملة في الشأن الصحي، وبخاصة في الأعمال الطبية ذات النوعية التخصصية النادرة في علاج الأورام والأمراض المناعية والأمراض الوراثية وأمراض الدم والكلية وغيرها، إضافة إلى تأهيل الكوادر التمريضية على جميع المستويات، وتأهيل كوادر فنية طبية في التخصصات النادرة، وبخاصة في اختصاص التخدير والعناية المشددة والمعالجة الفيزيائية.

المكونات:

أ. دعم برامج التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي لتعزيز قدرات الكوادر الطبية بوجه عام والتخصصات النوعية بوجه خاص.

ب. بناء قدرات الكوادر التمريضية والفنية لجميع التخصصات.

ج. رصد وتقييم أثر البرامج التدريبية على مستوى الكوادر الطبية والتمريضية، وآثارها على واقع الخدمات الصحية.

د. التنسيق مع المؤسسات التعليمية الطبية لإعداد الكوادر الطبية النوعية/ وزيادة أعدادها وفق الاحتياجات.

هـ. تعزيز التعاون العلمي مع المؤسسات التعليمية العالمية لإعداد الكوادر الطبية في التخصصات النادرة والنوعية.

و. تعزيز دور القطاع الخاص في البحث العلمي، وبخاصة في المجال الطبي.

الجهات المسؤولة: وزارة الصحة، وزارة التعليم العالي، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، وزارة المالية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، المنظمات الدولية.

الأولوية: 1

ثامناً

خاتمة: التنفيذ، والرصد والتقييم

ثامناً– خاتمة: التنفيذ، والرصد والتقييم

عرضنا في هذه الوثيقة موجزاً عن مرتكزات البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب، ومنهجية إعداده؛ ثم قدمنا ملخصاً لأهم النتائج التي جرى التوصّل إليها في مرحلة تحليل الحالة التنموية لسورية بين 2000 و2018، والتي بُني هذا التقرير على مخرجاتها؛ وعرضنا بعد ذلك مقترحات الرؤى الكلية والقطاعية والمكانية لسورية حتى عام 2030، والأهداف الإجمالية والمرحلية التي جرى التوصّل إليها؛ ثم مقترحات السياسات الإرشادية المرتبطة بتلك الرؤى والأهداف؛ ووصلنا أخيراً إلى عرض مجموعة المشاريع التي تشكّل الإطار التنفيذي للبرنامج، والتي ستشتق الحكومة منه خططها المتوسطة والقصيرة المدى، والذي يعدّ في الوقت نفسه إطاراً تأشيرياً للقطاع الخاص والمجتمع الأهلي في وضع برامجه وخططه.

التنفيذ

بهدف **ضمان تنفيذ مناسب للمشاريع التنفيذية** في إطار البرنامج الوطني لسورية في ما بعد الحرب، سيجري وضع برامجها الزمنية بالتفصيل المناسب في كل عام لدى إعداد الخطط الاستثمارية للجهات المختلفة، بحيث تتوافق الخطة الاستثمارية للدولة (الموازنة العامة للدولة – الباب الثالث)، إضافة إلى المتطلبات اللازمة من النفقات الجارية الأخرى، مع مضمون ومحتوى البرامج والمشاريع الواردة في البرنامج الوطني التنموي لسورية في ما بعد الحرب.

ومن جهة ثانية، سيجرى العمل لاحقاً (وإن بتفصيل أقل) على وضع البرامج التنفيذية للبرامج والمشاريع في المدى المتوسط (كل ثلاث سنوات)، بحيث تعود هذه البرامج التنفيذية لتشكل إطاراً رئيساً يستند إليه عند إعداد الخطط الاستثمارية السنوية.

الرصد والتقييم

يأخذ **الرصد والتقييم** دوراً هاما في ضمان الحصول على النتائج المثلى لتنفيذ مكونات البرنامج؛ حيث تهتم عملية **الرصد** بتحسين فاعلية وكفاءة تنفيذ البرنامج، عن طريق الجمع والتحليل المنهجين للمعلومات تزامناً مع تقدّم تنفيذ البرنامج، واعتماداً على تتبّع مجموعة الأهداف والأنشطة المخطط لها خلال مرحلة التنفيذ، كما يسهم في تتبّع مجريات التنفيذ ويسمح بالإعلام المبكر في حال وجود انحراف ما. وبالمقابل، تقوم عملية **التقييم** بمقارنة الآثار الفعلية التي ترتبت على التنفيذ بما هو مرسوم؛ وهي تهتم بما يهدف البرنامج لتنفيذه، وبما أنجز من المخطط له، وبكيفية تنفيذ ما تم إنجازه.

وما يجمع الرصد والتقييم هو أنهما يلتقيان في السعي للتعلم مما يتم القيام به، ومن كيفية القيام به، وذلك بالتركيز على:

- **الفاعلية**، التي تبحث في مدى تواؤم ومناسبة الوسائل مع الأهداف.
- **الكفاءة**، التي تبحث في مدى تحقق الأهداف الموضوعة بالتزامن مع التقدم في الإنجاز.
- **الأثر**، الذي يدلّ على مدى إحداث أو عدم إحداث تغيير في الحالة التي هي في قيد المعالجة.

وتهدف عمليات الرصد والتقييم بوجه خاص إلى:

- متابعة التنفيذ ضمن الجدول الزمني المخطط، سواء أتعلق الأمر بالنفقات أم بالإيرادات.

- ضبط التكلفة بحيث تكون في حدود الموازنة المعتمدة، أو في الحدود الدنيا.
- توجيه الإنفاق على نحو سليم.
- ضمان جودة التنفيذ.
- استخدام الموارد البشرية بكفاءة وفاعلية.
- تحديد مشكلات ومعوقات التنفيذ وإيجاد حلول لها.
- تحديد مواطن الضعف في التنفيذ.
- قياس أثر التدخلات المختلفة.

وبناء على ذلك، سيجري العمل على متابعة تصميم نظام للرصد والتقييم (نظام معلومات التنمية) يتمتع بمرونة كافية لإصدار تقارير مختلفة عن حالة الإنجاز والأداء المرتبطة بالإنفاق الحكومي، كماً ونوعاً، نظراً لتضمّنه البيانات، ثمّ المعلومات الخاصة بذلك. وبوجه عام، يمكن إجمال التقارير التي تشكل المخرجات الرئيسة للنظام مع تواتر إعداد هذه التقارير وفق ما هو مبين في الجدول الآتي:

	البيان	التواتر الزمني
1	تقارير حالة الإنفاق الاستثماري (المالي والمادي) للقطاع العام بشقيه الإداري والاقتصادي	ربعي
2	تقارير حالة الإنفاق الجاري للقطاع العام الإداري	ربعي
3	تقارير حالة الموازنات التقديرية للقطع العام الاقتصادي	ربعي
4	تقارير حالة التشغيل في القطاع العام بشقيه الإداري والاقتصادي	نصف سنوي
5	تقرير حالة مؤشرات البيان الحكومي	نصف سنوي
6	تقرير الحالة التنموية لسورية	سنوي

وتعالج هذه التقارير أساساً المسائل الآتية:

- مقارنة المنفذ مع ما هو مخطط له، وذلك فيما يتعلق بالإنفاق وبالأعمال المادية والأهداف.
- تحديد أسباب الانحراف، والتحليل العلمي لأسباب الانحراف (سلباً أم إيجاباً).
- مقترحات المعالجة.

إن عمليات المتابعة والتقييم هي عملية منظمة ومخططة، مستمرة ودورية، تهدف إلى جمع معلومات عن التشغيل والإنجاز والأثر، إضافة إلى تحليل هذه المعلومات لتحديد توافق سير الأنشطة مع الخطة، ثم إيصال هذه المعلومات إلى الجهات العليا بهدف اتخاذ القرار المناسب. لهذا السبب تعدّ عمليات المتابعة والتقييم توثيقاً لجميع مراحل التنفيذ وتفسيراً لإجراءات اتخاذ القرار السليم؛ وهي تعطي الفرصة لضمان تنفيذ البرنامج بالوجه الأمثل، والتعلم من الخبرات لوضع الخطط المستقبلية.